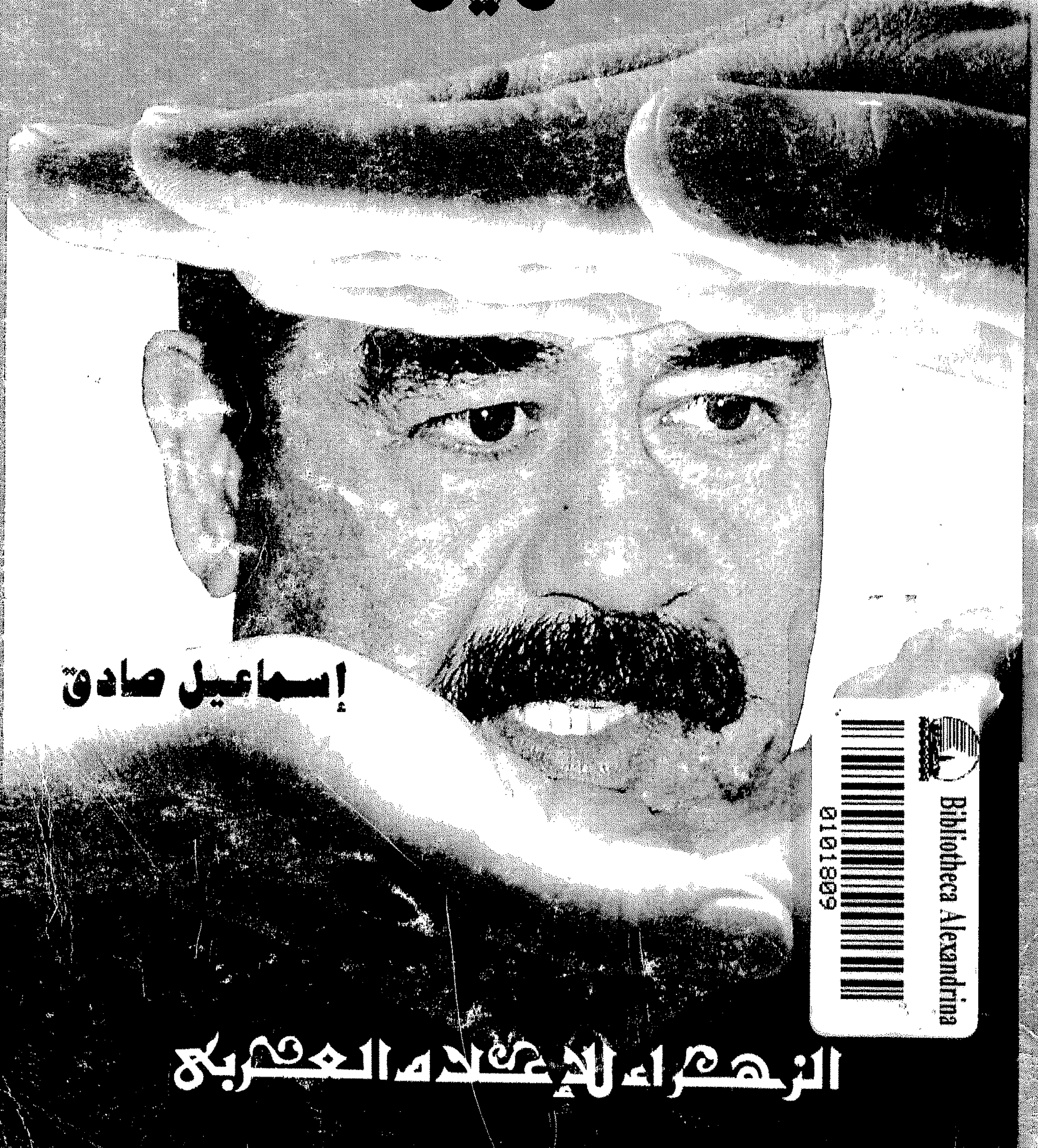
ماذا تبقى من صدام للتاريخ ؟



إسماعيل صادق

الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربي
قســـم النشـــر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافيا : زاهرايف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ - تلكس ٩٤٠٢١ رالف يوإن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

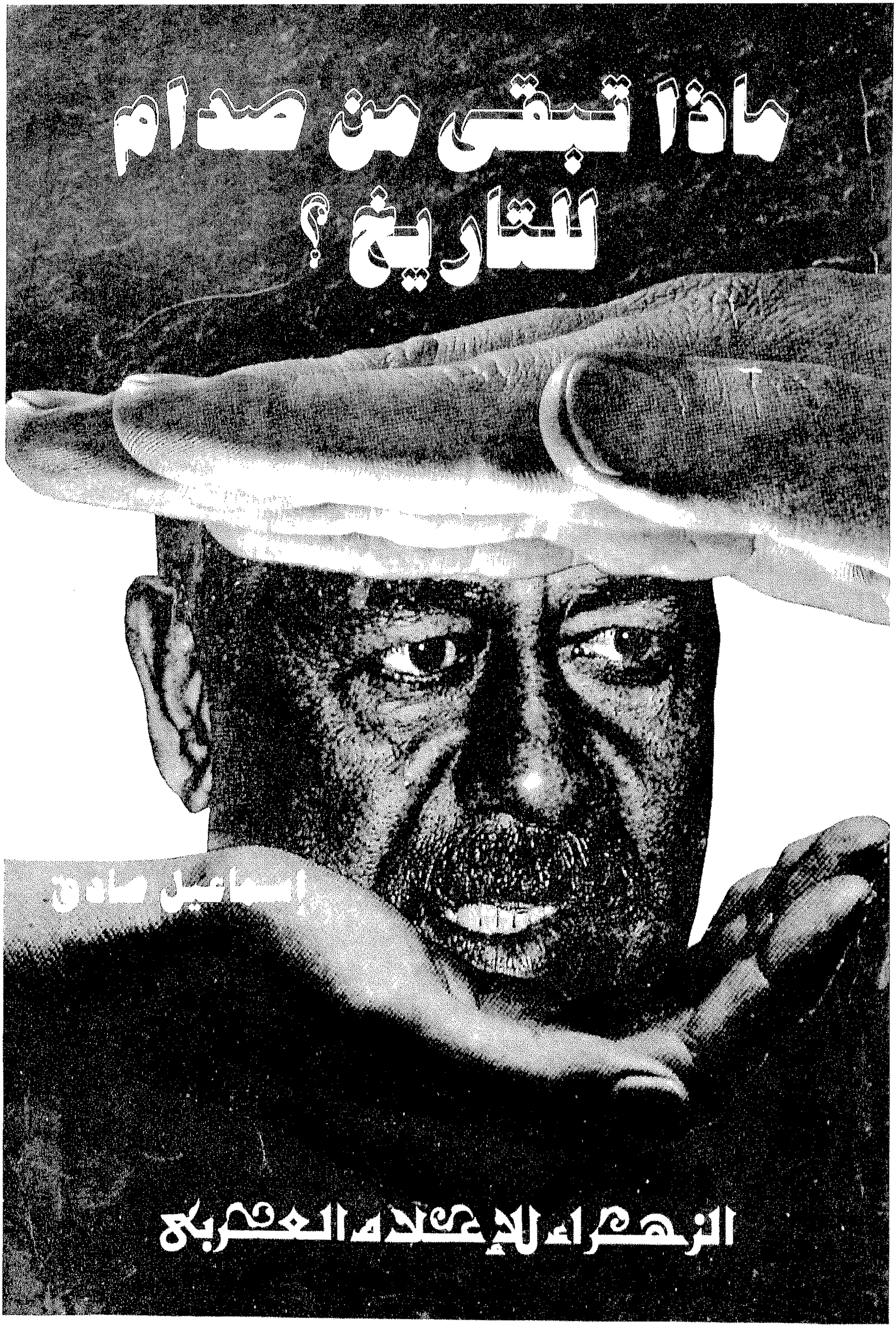
بسم الله الرحمن الرحيم

« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ »

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ هـ

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي


ماذا تبقى من صدام
للتاريخ؟
إسماعيل صادق
الزهراء للإعلام العربي

فنادوا صاحبهم فتعاطى فعقر

اختلف الناس كعادتهم عندما يخرج عليهم صدام حسين بداهية من الدواهي التي اشتهر بها. وأغلب الناس يقولون إنه يأتي ما يأتي عن اتفاق واتساق، ويدللون على هذا بالفوائد التي تعود على بعضهم من جراء ما يفعل. ويقولون هو متواطئ ومأجور، والدلائل بين أيديهم شاهدة.

وآخرون يقولون إنما هي تهويمات من الصرع والجنون، وإنه يأتي ما يأتي عندما يغيب عقله في ضباب العقاقير، ومخدرات يزعمون أنه يتعاطاها كل يوم. وهذا رجم بالغيب، فهناك قرائن تثبت هذا وذاك، ولعله مزيج بينهما.

وإن تناولنا ما يفعل كمؤرخين، فليس في يدنا دليل واضح البينة، ولكن الذي لا يلتبس علينا فهمه أنه شر مستطير على بلاده وعلى العرب وعلى المسلمين وعلى الإنسانية جمعاء . فهو ظاهرة شيطانية خطرة، لا يعرف أحد دوافعه ومراميه. ونبصر نتائج أعماله، وهي تلحق الأذى بالناس في مشارق الأرض ومغاربها؛ فهو يقتل شعبه ويذله، بينما يرفع عقيرته بشعارات جوفاء عن كرامة العرب وعزة المسلمين .

واستطاع هذا المخلوق أن يقضي على كل أحلام العرب وأمانيهم بأعمال يصعب على مخلوق أن يفهمها أو يفسرها.

واليوم ماذا تبقى من صدام حسين للتاريخ ؟

كرامة العرب قد ضاعت، وأموال لا حصر لها قد تسربت في رمال الصحراء المترامية، وثقة قد تبددت وضاعت بين الناس .

وهو ونظامه كأصحاب صالح :

﴿فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها * فكذبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها * ولا يخاف عقباها﴾ .

تحريرا فى: ٨/ ١٠/ ١٩٩٤ م

أحمد رائف

مقدمة

أيام أغسطس القائظة ...

مدينة الكويت نائمة يلفها الصمت والظلام .

ولكن هناك حركة غريبة ...

ماذا يحدث ؟

إنها عربات تتقدم عبر الطريق السريع الحديث جيد الإضاءة .

وفجأة ... انطلقت صفارات الإنذار تمزق سكون الليل ، وتوقظ المدينة الآمنة ... وتنعى الإخاء العربي الذي مزقه عدوان غادر ...

لم تعد الكويت كويتا ...

حل الرعب محل الأمان ...

وحل الغدر محل الإخاء ...

وأصبح البلد الصغير خلية من النحل تموج باضطراب غير مفهوم .

والأنباء تنتشر من مكان إلى مكان وكأنها ألسنة اللهب تزيد الريح من اشتعالها : إنه « جزار بغداد » صدام حسين .

لقد فعلها ، ونفذ تهديده ، وجاء بدباباته ومدرعاته يروع أمن الآمنين ...

طريق البصرة ــ الكويت السريع ...

والقوات العراقية تتقدم في غدر لا يردعه خلق أو ضمير ... جاءوا ليحكموا قبضتهم على هذه الإمارة الصغيرة الوادعة .

وحاولت دبابتان خفيفتان من الجيش الكويتي الصغير أن تشتبك مع المدرعات العراقية المهاجمة ، ولكن الأخيرة تمكنت منهما ، وقضت عليهما في ثلاثين ثانية .

قبل هذه الأحداث بنصف ساعة ...

قصر دسمان بالكويت ، مقر الأمير جابر الأحمد الصباح وعائلته ، تلقى إشارة من السعودية أن طائراتها الأواكس قد سجلت تقدما للقوات العراقية تجاه الكويت ..

وفي ذلك الوقت كانت هناك طائرة بريطانية قد أقلعت من مطار هيثرو في طريقها إلى كوالالامبور عبر الكويت ، وطلبت هذه الطائرة الإذن بالهبوط في مطار الكويت وسمحوا لها كالمعتاد ، واستطاع قائد الطائرة أن يرى أمامه المدينة الهادئة نائمة ، وهبط بطائرته إلى أرض المطار ، ولم يكن طاقم الطائرة ولا الركاب يدركون أنهم قد هبطوا في منطقة حرب . وعندما جاء الطاقم الجديد واستعدت الطائرة للإقلاع ، استطاع الطيار الجديد أن يرى الدبابات العراقية فوق ممر المطار . ولم يمض وقت طويل حتى جاءت القوات العراقية وأجبرت الركاب على الهبوط من الطائرة مع طاقمها وأخذتهم إلى أحد الفنادق .

وأشرقت شمس الصباح ...

واستيقظ العالم على المأساة .

لقد غزا العراق الكويت ، وهناك قتال حول المدينة .

وانقضى اليوم ...

وتسربت أنباء عن أحد أبطال الكويت هو الشيخ فهد الأحمد ، شقيق الأمير ..

وعندما أفاق الغرب من صدمته ، كان البعض يتساءل : كيف يمكن أن يحدث هذا ؟ ولماذا ؟ ألم يكن هناك تحذير سابق ؟ ولماذا لم يحذر قائد الطائرة البريطانية ليغير اتجاهه ؟ أين كانت أجهزة المخابرات التي تثير الرعب في العالم ؟

كانت الأسئلة كثيرة ، ولم تكن هناك إجابة واحدة .

وتدفقت قوات عراقية أكثر على مدينة الكويت ، ومعهما رجال المخابرات مزودين بقوائم بأسماء من يجب القبض عليهم وأولئك الذين يجب ترحيلهم إلى بغداد . واتجهت مجموعات من الجيش العراقي إلى منازل التعساء الذين تضم القوائم أسماءهم .

وفي الحقيقة فقد سبق الغزو العراقي إنذار بأن هذا سوف يحدث ، ولكن السياسيين في الشرق الأوسط وفي الغرب تجاهلوه .

فقد قدمت المخابرات الأمريكية تقارير للرئيس بوش عن هذا الغزو ، وكانت التقارير الأخيرة تشير إلى أنه وشيك الوقوع ، وكذلك فعلت المخابرات المصرية مع الرئيس مبارك . وأيقظ مساعدو الرؤساء الذين تجاهلوا تقارير المخابرات رؤساءهم على أنباء الغزو . وكان الرئيس مبارك قبل ذلك بثلاثة أيام قد اختار أن يثق في كلمة صدام له أنه لا يبيت النية لغزو الكويت . وكان هذا مخالفا للأدلة التي قدمتها له أجهزة مخابراته . ونقل مبارك ثقته هذه إلى الرئيس بوش الذي تجاهل آخر تقرير لمخابراته يوم 31 يوليو والذي يقول : إنهم مستعدون وسوف يتحركون .

* * *

نعود إلى الشهور السبعة السابقة للغزو .

فقد زادت حدة المواجهة بين صدام حسين وبين حكومات الغرب وبين جيرانه من العرب على السواء . ولم تبد الحكومات الغربية أي تصرف رغم الاهتمام المتزايد من دول الخليج . فقد التزمت الحكومات الغربية بنموذج من الدبلوماسية استقرت قواعدها منذ سنوات بعيدة عن ذلك التاريخ ؛ فتجاهلوا كل تقارير وتحذيرات منظمات حقوق الإنسان بخصوص وحشية صدام حسين مع شعبه وبخصوص القلق المتزايد مع جاراته من حكومات الخليج . وحتى في بريطانيا ، كانت هناك ممارسات غير مقبولة فكان الصحفيون الذين يحاولون جذب الأنظار إلى تجاوزات النظام البعثي في بغداد يتعرضون لحملات تهدف إلى تشويه سمعتهم ، وبعضهم تزجرهم الحكومة لمنع تعرضهم للعلاقات الإنجليزية العراقية في مجالات التجارة والسياسة . وكان الشيء نفسه يحدث في واشنطن وفي باريس .

قد استورد صدام حسين تقريبا 95٪ من ترسانته لأسلحة الدمار الشامل من

فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا ومصر والبرازيل وشيلي . وكانت أوروبا الشرقية وروسيا مصدرا رئيسا له . وحصل على ائتمانات مالية ضخمة بشروط كريمة من البنوك الغربية بضمانات من الحكومات التابعة لها . ولم يوفر هذا لصدام حسين عددا كبيرا من الطائرات المتقدمة فحسب ، بل ساعده أيضا على إقامة صناعة ضخمة للسلاح ، والقذائف الصاروخية ، وإنتاج الأسلحة الكيمياوية فضلا عن تطوير أسلحته الذرية .

واستيقظ العالم ، ولكن يقظته جاءت متأخرة جدا بالنسبة للكويت . فإن استيلاء العراق على ، الإمارة الغنية بالبترول وضع معظم دول العالم في موضع يجعلها تدفع الفدية ، أو كأن ذلك مطلوب منها على الأقل . فقد كان في داخل العراق وفي داخل الكويت رهائن يمثلون معظم دول العالم تقريبا ، وكان هناك في هذه الإمارة الصغيرة حوالي المليون من المغتربين يعملون في كل المهن .

وارتفعت أسعار البترول ارتفاعا صاروخيا ، فلم يكن صدام حسين يتحكم في بترول العراق والكويت فحسب ولكنه أصبح كذلك يملك مصير 40 ٪ من احتياطي البترول في العالم ، عندما أصبحت السعودية على مدى مدافعه وصواريخه وتستطيع مدرعاته أن تجتاز حدودها في ثلاث ساعات .

وكان الرئيس بوش أمام أقسى مشكلة واجهت العالم منذ الحرب الكورية ؛ فبعد أن هبطت قوات الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا في الأراضي السعودية بعد عدة أيام من الغزو ، خاطب الرئيس بوش الأمة والعالم معلنا أن القوات الأمريكية تنتشر في هذه المنطقة لتدافع عن الأراضي السعودية ضد عدوان عراقي وشيك . ونظر بعض المحافظين العرب الموالين للغرب للقوات الأمريكية بارتياب ، بينما أدى قدوم هذه القوات إلى تعاطف العامة مع العراق ، وهو تعاطف سرعان ما استفاد منه صدام حسين إذ ربط بين حل قضية الكويت وحل قضية فلسطين .

تمهيد

مشكلة ذات تاريخ

الفصـــل الأول

جذور المشـكلة

مساء أحد أيام يونيو 1961

مقهى إنديانا في الدقي ، وهو الحي الذي تقع فيه جامعة القاهرة . كان جالسًا يدخن النارجيلة (الشيشة) ويشرب الشاي الأسود ؛ إنه صدام حسين التكريتي ، الشاب الذي لم يتجاوز الرابعة والعشرين ، وعضو حزب البعث في المنفى .

وكان يسكن شقة فاخرة مطلة على النيل ، ويذهب في المساء إلى مقهاه المفضل حيث يلعب الدومينو ويشرب الشاي الأسود ويدخن النارجيلة .

وفي هذه الليلة بالذات استرعى انتباهه خبر يذاع عبر مذياع القاهرة ؛ وترك اللعب وأصغى قليلا لما يذيعه المذياع نقلا عن مراسل الإذاعة في بغداد ، ولم ينتظر حتى يستمع إلى بقية الخبر بل قفز خارج المقهى واستقل أول « تاكسي صادفه » ، وأمر السائق أن يسرع به إلى مكتب البريد في شارع مجلس الشعب (وهو المكتب الذي يعمل فترة مسائية) ، ومن هناك أرسل تلغرافا سريعا يحتوي على رسالة تهنئة يؤيد فيها سياسة الرجل الذي حاول أن يغتاله منذ ثمانية عشر شهرًا ، وكانت محاولة الاغتيال هذه هي سبب نفيه إلى مصر وما زال العراق يطلبه من أجل جرائم ارتكبها في بلده .

أما النبأ المثير الذي انفعل به صدام ، فهو تقرير عن مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء العراقي الجنرال عبد الكريم قاسم في بغداد وأعلن فيه أن الكويت قد أصبحت جزءا من العراق ، وكانت الكويت قد حصلت على استقلالها من بريطانيا منذ ستة أيام فقط .

وأرسل صدام برقيته دون مناقشة الأمر مع مدحت جمعة وهو الرجل الذي جنده في خلايا البعث في المنفى في القاهرة منذ عام ، وكان جمعة أهم شخصية في الخلية وله صلات مباشرة مع المخابرات المصرية ، وكان حزب البعث يعارض خطوات قاسم لضم الكويت لعدة أسباب ، أهمها أنهم في حاجة لموافقة القاهرة لتأييد هذه الخطوة .

وكانت بريطانيا قد اعترفت باستقلال الكويت يوم 19 يونيو 1961 ، وفي هذا إلغاء لمعاهدة سبق توقيعها عام 1899 جعلت من الإمارة محمية بريطانية ، وهو اتفاق رفضت بغداد أن تعترف به أبدًا .

وفي خلال مؤتمره الصحفي ، قال عبد الكريم قاسم :

« إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وإن العراق لاتعترف بمعاهدة 1899 بين الكويت وإنجلترا والتي وقعها شيخ الكويت في مقابل 15000 روبية هندية دفعها القنصل البريطاني في عبدان ، وقد قررت جمهورية العراق أن تحمي شعب الكويت الذي هو جزء من الشعب العراقي » .

وأعلن أن الكويت جزء من إقليم البصرة ووعد بإصدار القرار الجمهوري بتعيين شيخ وإدارة تنفيذية لمحافظة الكويت . وهكذا نشأت مشكلة جديدة في الشرق الأوسط .

ونورد فيما يلي لمحة عن تاريخ الكويت :

جاء في دائرة المعارف البريطانية أنه منذ 1756 م بدأت شياخة الكويت بتولية شيخ من أسرة الصباح (وهي الأسرة الحاكمة والمعترف بها عالميا حتى الآن) .

ونظرا لسطوة الدولة العثمانية ووضع يدها على المنطقة فقد كان آل الصباح يعترفون رسميا بسلطان الخليفة العثماني ، ولكنهم في واقع الحال كانوا مستقلين تماما ، فقد كانت الكويت صحراء ساحلية ليس فيها شيء يطمع السلطان فيه ، حتى حصل الشيخ عبد الله المبارك من الأتراك على لقب قائمقام في عام 1876 م ، وكانت الكويت قد بدأت تلفت أنظار الدول الكبرى .

وفي عام 1897 م ، تم تعيين الأمير مبارك الصباح قائمقاما في الكويت تابعا لوالي البصرة من قبل الدولة العثمانية . ولكن الشيخ مبارك كان يخشى غزوا عثمانيا لبلاده يتحول به من تبعية اسمية شكلية إلى تبعية فعلية حقيقية للإمبراطورية العثمانية ؛ لذلك ففي عام 1899 م عقد اتفاقا مع بريطانيا التي كانت تتزعم المعسكر المضاد لألمانيا وتركيا ، وتعهدت بريطانيا بموجبه بحماية الكويت وأن ترعى شئونها الخارجية .

وفي 1904 م عين أول معتمد بريطاني بالكويت دون أن تقطع الكويت علاقاتها بتركيا . وفي 1913 م تنازلت تركيا لبريطانيا عن الكويت وقطر والبحرين ومسقط على أن تتولى بريطانيا حماية الخليج .

ومع اشتعال الحرب العالمية الأولى في عام 1914 م ، وكانت تركيا طرفا فيها ، أعلنت بريطانيا الكويت محمية بريطانية فانفصلت عن آخر خيوط التبعية الاسمية للدولة العثمانية .

وتوفي الشيخ مبارك الصباح عام 1915 م فتولى الإمارة بعده ابنه جابر الصباح ثم شقيقه سالم وخلفه ابن أخيه الشيخ أحمد بن جابر ثم ابن عمه عبد الله السالم الصباح عام 1950 م ، وفي عهده استقلت الكويت عام 1961 م وأعلنت بريطانيا اعترافها بالاستقلال التام للكويت .

ونعود قليلا إلى الوراء لكي نعرف قصة عبد الكريم قاسم من أولها :

لقد قسمت أحداث الحرب العالمية الثانية العراق إلى طائفتين : إحداهما يقودها عبد الإله ونوري السعيد لتأييد بريطانيا ضد إيطاليا وألمانيا ، أما الطائفة الثانية فكانت تؤيد دول المحور نتيجة للكراهية الشديدة لبريطانيا باعتبارها قوة استعمارية مسئولة عن فساد الأمة . وكانت هذه الظاهرة ملحوظة في الشرق الأوسط وخاصة في مصر ، حيث كان القوميون والضباط يتعاطفون مع الألمان . وكان رشيد عالي الكيلاني يقود المعارضة ضد بريطانيا ويؤيده مجموعة كبيرة من الضباط تعرف باسم « المربع الأحمر » ، وكان هؤلاء مهتمين بقضية الحركة العربية التي كان يتزعمها علماء خاصة من سوريا وفلسطين .

وازدهر عدد من الحركات تحت الأرض ، كانت تشدهم كتابات ساطع الحصري عن الميراث العربي المشترك وتصوره لدولة عربية تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ، فكل هذه الأجزاء يكمل بعضها بعضا .

وكان عندما يخاطب العراقيين ، يثير فيهم أنهم سلالة البيزنطيين والبابليين ، وكان يفعل هذا ليوجد إحساسا قوميا عاما لدى بلاد لم توجد إلا منذ سنوات قليلة . تم تبنى هذه النظرية حزب البعث وصدام حسين . وأثناء حرب الخليج في الثمانينيات كانت آلة الدعاية العراقية تركز على أن صدام حسين حفيد ملك بابل وقائد كل العرب ، وكان هذا يستهوي القوميين العرب خاصة في الضفة الغربية وفي الأردن .

ورغم أن العراق كأمة لم يكن له جذور تاريخية مثل دولة كمصر التي بقيت حدودها وسكانها دون تغيير عبر سبعة لآلاف سنة ، فقد كان العراق يمتلك شخصية عربية أكثر من كل الناطقين بها . ويرجع هذا لحكم فيصل الأول الذي جاء من قبائل عربية . وكانت أحلامهم تتركز في اتحاد الهلال الخصيب الذي يتمثل في العراق وسوريا ووادي الأردن .

وربط رئيس الوزراء نوري السعيد نفسه ببريطانيا وأصبح عقبة في طريق الحركة

العربية ، وكانت الحركة العربية راية خفاقة يستظل بظلها مجموعات مختلفة ؛ فكان هناك فريق « الإصلاحيين » من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت وكانوا ملتزمين بالأفكار الفابية البريطانية ، والمجموعات الملتزمة بأفكار ساطع الحصري ، وكان هناك أيضا الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام 1934 م من مجموعات عمالية .

وازداد الاستياء من بريطانيا بعد حرب عام 1948 م ، حيث أقيمت دولة إسرائيل وسرقت فلسطين من العرب ، فأضرب عمال البترول وازدادت الأعمال المعادية لبريطانيا وتبع ذلك إعلان الأحكام العرفية .

في عام 1949 م أمر نوري السعيد بانسحاب الجيش العراقي من مواقع متقدمة في فلسطين ، وأعدم قائد الحزب الشيوعي علنا وكان في السجن منذ عام 1947 م ، وبين هذا التاريخ وسقوط الملكية عام 1958 م حدث عشرون تغييرا وزاريا . وفي هذه الأثناء كانت عوائد البترول تزداد باستمرار وبسرعة . ورغم أن بريطانيا كانت تعلم بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان وعدم شعبية الحكومة ، إلا أنها استمرت في تأييد النظام ، فكانت زيادة عوائد البترول تجعل بريطانيا متفائلة .

واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيما بين عامي 1939 م ، 1957 م . وارتفعت تكاليف المعيشة خمسة أضعاف . وكان حوالي ثمانين في المائة من السكان أميين . وكان هناك طبيب لكل ستين ألف فرد وممرضة لكل اثني عشر ألفا ، ولم يكن هناك أي نظام للتأمين الاجتماعي ، وارتفعت نسبة سوء التغذية .

ودُفع بالأحزاب التي لديها برامج إصلاح حقيقية إلى باطن الأرض ، مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث الذي تأسس في عام 1947 م . وكان قمع نوري السعيد لهذه الأحزاب هو الذي أدى بها إلى اتباع سياسات العنف والتآمر ، وأيقنوا أن الجيش هو الوسيلة الوحيدة لإحداث تغيير ، وضعف إيمانهم بالديمقراطية البرلمانية .

وخلف فيصل الثاني أباه الملك غازي ، وكان في الرابعة من عمره . ونصح الدبلوماسيون البريطانيون نوري السعيد أن يدخل بعض الإصلاحات . وبلغ فيصل الثاني سن الرشد في عام 1953 م ، ولكن الأمير عبد الإله ـــ ولي العهد ـــ لم يكن

راغبًا في ترك زمام الأمور له ، فنادى بإجراء انتخابات برلمانية في الوقت الذي كان فيه نوري السعيد خارج البلاد . وكان ذكاء من عبد الإله أن يجعل من نوري السعيد رئيسًا للوزراء لإنشاء حلف أمني جديد حيث إن الاتفاقية مع بريطانيا كانت على وشك الانتهاء . وحل رئيس الوزراء الجديد البرلمان ، ومنع صدور الصحف ، وقبض على الحركيين وانتقدت الصحف البريطانية تصرفاته .

ووقعت أحداث كثيرة داخل العراق وخارجها ، جعلت المجموعات القومية واليسارية تطالب بالتغيير ؛ فخطوة تأميم البترول في إيران جعلت الشعب يطالب بخطوات مشابهة في العراق ، وقام الشيوعيون بمظاهرات ضخمة في بغداد عرفت بالانتفاضة وانضم إليها الأحزاب المحظورة الأخرى . وكان لوصول جمال عبد الناصر إلى السلطة في مصر وتحديه للقوى العظمى تأثير في المسرح السياسي العراقي ، وكذلك أثرت فيه المفاوضات التي انتهت بتوقيع « حلف بغداد » عام 1955 م الذي أغضب ناصرا ومؤيديه في العراق .

وفي أوائل 1957 م استلهمت بعض الأحزاب أفكار ناصر ، وكونوا جبهة الاتحاد القومي ، وكان برنامجه الاستقلال والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الزراعي . وكانت هي نفس الأفكار التي تكتب وتوزع سرًا في الجيش بتوقيع « الضباط الأحرار » .

في هذه الأثناء ، كانت هناك شائعات مضادها أن رئيس الأركان في الجيش العراقي قد تلقى معلومات عن مؤامرة انقلاب يعد لها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف . وكان قاسم قائد لواء مدرع من الفرقة الثالثة من المفضلين عند الأمير عبد الإله وعند نوري السعيد ، ولم يكن لدى قائد الفرقة الثالثة أي شك بخصوص إخلاص قاسم .

وكانت هناك أيضا إشاعات أن مجموعة من الضباط يعدون لانقلاب مشابه لانقلاب ناصر في مصر ، ومع ذلك كان نوري السعيد مهملا في مسألة الأمن . ويضاف هذا إلى أخطائه السياسية الكبيرة التي تصادفت مع ارتفاع مشاعر العداء ضد بريطانيا . وأخطأ نوري السعيد خطئًا قاتلا آخر ، وهو الخطأ الذي داوم صدام حسين على تكراره لرجال أمنه .

فقد كانت هناك قاعدة في العراق ألا يسمح للقوات من خارج بغداد أن تدخل

إلى العاصمة حاملة ذخائرها . ومع ذلك فقد كسرت هذه القاعدة في ليلة 13 يوليو 1958 م ، فدخلت بعض القوات إلى المدينة وأهملت نقاط المراقبة التأكد من أنها مفرغة من الذخيرة ، وكانت هذه القوات من الفرقة الثالثة ، وكانت تجتاز بغداد إلى الطريق الصحراوي الذي يؤدي إلى الحدود مع الأردن بناء على تعليمات من نوري السعيد .

وكان الملك وولي العهد سوف يتجهان إلى أنقرة ذاك الصباح ، ولكن عند أول ضوء توجه طابور تابع لعبد السلام عارف إلى محطة إذاعة بغداد واستولى عليها قبل الساعة السادسة . وبينما كان عبد السلام عارف يقود طابورا آخر تجاه القصر ، كان قاسم ــ شريكه في المؤامرة ــ لم يتحرك من موقعه بعد .

وحاربت قوات الملك بشجاعة قوات الثوار التي تفوقها عددًا ، فهزمت في معركة قصيرة دامية ، وخرج الملك وولي عهده إلى حديقة القصر ليستمعا إلى مطالب الثوار فأطلق عليهما الرصاص في الحال .

وهناك قصة تقول إن الثوار لم يكونوا يريدون قتل الملك ، ولكنهم خشوا أن يقود الملك المحبوب من شعبه ثورة ضدهم من المنفى . وبعد ذلك تم قتل النساء اللاتي كن في القصر . وبينما كانت معركة القصر مستمرة ، كان المذياع يعلن عن نجاح الثورة ويطلب من الناس تأييدها ، وكان الشيوعيون على أهبة الاستعداد ويمتلكون أدوات العمل من عمال وطلاب ، فكانوا أول من خرج إلى الشارع يحطمون تماثيل الملك .

وخرج الغوغاء إلى المدينة وسادت حالة من الغضب المجنون زادت حدتها بانقضاء اليوم ، وبدأت عمليات السلب والنهب وحرق المنازل . وعلقت جثتا الملك وعمه من أقدامهما أمام القصر ، وألقي القبض على نوري السعيد حيًّا بينما كان مستعدًا للهروب متنكرًا في زي امرأة ، فسحلوه (السحل هو ربط الجسم من الأقدام بعربة تسير مسرعة في المدينة) .

وأمسك الغوغاء بالأجانب الذين لم يستطيعوا الوصول إلى أماكن آمنة ومزقوهم إربًا إربًا ، وهكذا فعلوا بالسياسيين القدامى ، وانقطعت بغداد عن العالم الخارجي في حالة غياب كامل للقانون ، ووقف السفير البريطاني عاجزا يرقب سفارته تحترق

في الوقت الذي ارتفعت فيه صور جمال عبد الناصر فوق حوائط بغداد .

وعندما وصل عبد المجيد فريد من الفرقة الثانية ــ إشارة في الجيش المصري ، من سوريا إلى بغداد ، بعد اثنتين وعشرين ساعة من مقتل نوري السعيد ، وقف يرتعد وهو يرى أجسادا معلقة على أعمدة الكهرباء . وكان عبد المجيد فريد مكلفًا بتسليم رسالة من الرئيس ناصر يؤيد فيها الثورة ويعلن أن الجمهورية العربية المتحدة (الاسم الذي أعطي لمصر وسوريا بعد اتحادهما) تضع كل إمكاناتها تحت تصرف الثورة .

ولتأكيد التزام القاهرة للعراقيين ، خصص عبد المجيد فريد غرفة عمليات في وزارة الدفاع قريبة من مكاتب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، حيث نصب أجهزة الراديو التي أحضرها معه من القاهرة ليكون على اتصال دائم بمصر . وفي الواقع فإنه عندما سمع جمال عبد الناصر بأنباء الثورة في العراق لم يتردد لحظة في تأييدها .

وكان الرئيس المصري في ذلك الوقت في يوغوسلافيا يحضر سلسلة اجتماعات مع الرئيس تيتو ، وفي الحال أخبر تيتو أنه مضطر لقطع زيارته ، وأعطى التعليمات إلى القاهرة بتأييد الانقلاب وأمر بتركيب تسهيلات للاتصالات ، وأبرق أيضا إلى موسكو يطلب منها التأييد .

واستغاث الرئيس اللبناني كميل شمعون بالولايات المتحدة ، فأمرت بتحريك أسطولها السادس إلى شرق البحر المتوسط . وفي 15 يوليو التقى عبد الناصر برئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروشوف ، لأن الولايات المتحدة بدأت في استعراض عضلاتها وأنزلت مشاة البحرية على الساحل اللبناني ، واستنكرت موسكو هذه الخطوة ، كما فعلت ذلك أوروبا الشرقية .

وأرسلت بريطانيا قواتها إلى الشرق الأوسط ، بناء على طلب الملك حسين ملك الأردن ، وكانت تربطه بملك العراق صلة قرابة ، فهبطت فرقة المظلات السادسة عشرة لتقوض أي محاولة ضد الملك .

وبعثت مصر بسربين من الطائرات ميج 15 ، ميج 17 إلى سوريا ليكونا في حالة استعداد لمساعدة الثورة العراقية . وبعد أربع وعشرين ساعة هبطت طائرة عبد الناصر

الخاصة في حلب حيث ألقى خطابًا حماسيًّا .

* * *

وتوالت الأحداث ، وبدأ الروس يتقربون من عبد الكريم قاسم ، ويعرضون عليه الأسلحة بأسعار منخفضة وبشروط مريحة ، وهنا فقط قرر البعث اغتيال قاسم . وعلمت المخابرات المصرية بهذه الخطة . ولم تبذل جهدًا لمنعها وأعطت قيادة البعث التعليمات باغتيال قاسم بعد أن أعدم اثنين من قادته ، وأعدت خطة لمعركة مع قاسم وأعوانه وفي ليلة 7 أكتوبر 1959 م ، كانت هناك فرقة اغتيال مكونة من ستة رجال تنتظر في شارع الرشيد في وسط بغداد ، أحدهم في سن العشرين واسمه بالكامل صدام حسين التكريتي . وكانت الخطة تقضي باستدعاء سيارة يقودها أحد رجال الفريق لتعترض سيارة قاسم ، بينما يطلق الباقون عليه النار . وعندما اقتربت سيارة قاسم ، لم يستطع قائد سيارة فريق الاغتيال أن يتحرك من مكانه ، لأن عربة نقل اعترضت طريقه ومرقت سيارة قاسم من أمامهم فأجلوا المحاولة ليوم آخر .

وبعد المحاولة بدقائق ، كان الرجال الستة يسيرون في شوارع بغداد ، فلمحوا سيارة قاسم تسير في منطقة مزدحمة بالمرور . فأمرهم قائد المجموعة بشن هجوم مفاجئ ، ولكن اثنين من رجاله وجدا أنهما لا يستطيعان إطلاق الرصاص ؛ فكانت بندقية أحدهما معطلة ونسي الثاني أن يمون بندقيته بالذخيرة ، واكتشف الثالث أنه لا يستطيع أن يخرج قنبلته اليدوية من جيبه ، وكانت مهمة صدام حسين أن يقف على الرصيف لتغطية هرب رفاقه ، ففتح النار وقتل سائق قاسم وأصاب حارسه الخاص بجروح شديدة ، وأصيب قاسم في كتفه وذراعه فتربع جالسا في أسفل السيارة .

وتحولت محاولة الاغتيال إلى مهزلة ؛ فقتل قائد المجموعة ، وأصيب آخر في صدره ، بينما أصيب صدام حسين في رجله ، وهرب رجال المجموعة تاركين مسرح العملية في حالة اضطراب شديد ، ثم ظهر قاسم بعد ذلك في التليفزيون من غرفته في المستشفى ليعلن أن حماية الله قد شملته .

واتصل قائد مرموق من قواد حزب البعث بطبيب ــ تحسين الملا ــ ليتولى علاج المصابين ، وفعلا تمكن الطبيب من استخراج رصاصة من صدر سمير النجم وأخرى

من رجل صدام حسين ، ثم هربا بعد ذلك إلى تكريت ثم إلى سوريا ، واستقرا أخيرا في القاهرة .

وبينما كان الشيوعيون يزدادون قوة في بغداد ودمشق والقاهرة ، استمرت حملة الدعاية ضد العراق ، واختفى حزب البعث تحت الأرض بعد محاولة اغتيال قاسم ، وكان البعث يفتقر إلى التأييد الشعبي ، فقرر أن يخطط لانقلاب عسكري باعتباره أقصر طريق للسلطة ، فبدءوا يتحدثون مع القوميين العرب والناصريين ، والاستقلال وأحزاب أخرى ، وكانوا على اتصال بالمصريين ، وذهبت بعثة من القاهرة لتناقش كيفية الإطاحة بقاسم .

وفي هذه الأثناء كان قاسم قد عين أربعة وزراء من الشيوعيين طلبا للتأييد الشعبي . وبدون حياء استخدم قاسم وسائل الإعلام للتهليل له ، وكانت الصحافة تشير إليه باسم « المنقذ » و« حبيب الملايين » ، ومع ذلك لم تتوقف مؤامرات اغتياله .

كان لجمال عبد الناصر تأثير كبير وسمعة عظيمة ، ولكن في سبتمبر 1961 م تلقى ضربة قاتلة عندما تمكنت مجموعة من الضباط البعثيين في سوريا من الإطاحة بالإدارة المصرية هناك وإنهاء الاتحاد مع مصر . وهكذا تمكن حزب البعث من الوصول إلى السلطة في دمشق ، وهو أمر لم يتمكن منه في بغداد إلا بعد عامين ، لأن محاولة اغتيال قاسم قضت على سمعته .

وعاد علي صالح السعدي قائد حزب البعث إلى العراق من سوريا في إبريل 1960 م وأصبح السكريتر العام للقيادة القطرية لحزب البعث ، وهذا يعني أنه أصبح زعيم البعث في العراق ، وكان مركز القيادة القومية في سوريا ، وهي تحكم فروع الحزب في كل أنحاء العالم العربي .

ولكن في أواخر عام 1962 م تمكن السعدي من إقامة تنظيم بعثي إقليمي قوي ، بلغ عدد أعضائه حوالي 850 متصلين بعدد من المجموعات السياسية التي تعارض قاسما . ومن أهم هذه العناصر العناصر العسكرية بما فيهم بعض الضباط من مدينة تكريت ، وكان هؤلاء مرتبطين جدًا ببعضهم بحكم الولاء القبلي . وكانوا نواة حزب

البعث في الجيش . ورغم أن قاسما حافظ على شعبيته بين الطبقات الدنيا بعد تنفيذ برنامجه للإصلاح الزراعي وإعطاء العمال حقوقهم ، فقد خلق فراغًا كبيرًا عندما عزل نفسه عن الأحزاب السياسية . ومن بين المعارضين له ، كانت طبقة ملاك الأرض وبعض شركات البترول الغربية فتآمروا مع بعض العسكريين للإطاحة به . وفي أواخر عام 1962 م تخلص قاسم من بعض ضباط الجيش بسبب عضويتهم في الحزب الشيوعي ، وهكذا ، ففي بداية عام 1963 م كان قد حرم نفسه من تأييد هؤلاء الذين كان يمكنهم الدفاع عنه عندما اقتحم تحالف من البعثيين وضباط الحركة العربية وزارة الدفاع ، وكان آخر موقف يائس له يوم 8 فبراير 1963 م .

كان الانقلاب في فبراير 1963 م عملية رائعة في تخطيطها وفي تنفيذها . وتم الاستيلاء على الأماكن الحساسة ، وتم التخلص من رأس الدولة . وكان الشيوعيون قد حذروا قاسما من الانقلاب منذ أسبوع ولكنه لم يعر تحذيرهم أي انتباه . كان رد فعله هو القبض على السعدي وعلى مهدي صالح عماش أحد الضباط البعثيين القياديين . ففي صباح الجمعة 8 فبراير ، وكان في شهر رمضان شهر الصوم ، تمكن ضباط من البعث ومن الحركة العربية من أسر قائد الطيران العراقي وإعدامه ، ثم استولوا على إذاعة بغداد .

وكانت أنباء الانقلاب قد انتشرت في بغداد ، وتدفق آلاف من الأحياء الفقيرة إلى شوارع المدينة في محاولة يائسة لوقف الدبابات المتقدمة . ووصل قاسم إلى مكتبه في الساعة العاشرة ، ورفض طلب الشيوعيين بتسليح الشعب ، وحصن نفسه داخل وزارة الدفاع ومعه 1500 من الرجال المخلصين .

ووقع قتال دامٍ في شوارع بغداد والبصرة ، فكان البعثيون يطلقون الرصاص في الشارع على أي شيوعي . وسيطر ضباط البعث على قاسم ورجاله وذبحوهم . ورفض الناس في الشوارع أن يصدقوا أن قاسما قد مات . فاضطر البعثيون إلى عرض صورته على شاشة التليفزيون وجسمه مثقب بالرصاص ، وعين عبد السلام عارف ــ رفيق قاسم في انقلاب 1958 م ــ رئيسًا للجمهورية .

ومنذ اليوم الأول للحكم الجديد . أظهر البعثيون أبعادًا جديدة لوحشيتهم ، ففي مساء يوم الانقلاب صدر قرار بإجراء مذبحة لكل الشيوعيين ، لأنهم تآمروا لإنقاذ عدو الله قاسم . وأذيع فيما بعد أن المخابرات الأمريكية هي التي زودت البعثيين بأسماء وعناوين القادة الشيوعيين . وفي خلال الأيام الثلاثة الأولى قتل خمسة آلاف من الشيوعيين والموالين لقاسم ، حيث كان رجال البعث يبحثون عنهم في المنازل منزلا بعد منزل ويقتلونهم في الحال .

وكان للشيوعيين خططهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة بعكس البعثيين الذين اشتركوا في الانقلاب ، فلم تكن لهم سياسة متفق عليها ولم يكن يجمعهم سوى كراهية الشيوعيين ، وهو شعور تعاطف معه العرب .

وبعد الإطاحة بقاسم ، بدأت العلاقات بين البعث والقوات المسلحة في التدهور . فقد انضم بعض ضباط الجيش إلى الحركة البعثية بسبب مزاعمهم القومية وأنهم يسيرون في طريق عبد الناصر ، وأيضا من أجل معارضتهم للشيوعيين . ولكن هؤلاء الضباط صدموا بالصدع المتزايد بين عبد الناصر والبعث ، وللنفوذ المتزايد للحرس القومي ، وهي منظمة يقودها البعث . ففي أغسطس 1963 م بلغ عدد الحرس القومي 34000 ، وكانت له سلطة تفوق سلطة الجيش وتفوق سلطة أية إدارة حكومية أخرى .

واستمر البعث في تأكيد هيمنته . ورغم أن له 16 مقعدا من بين 18 مقعدا هي مقاعد المجلس الوطني لقيادة الثورة لكن سرعان ما حاولوا بعد الانقلاب أن يطردوا الناصريين ورجال الحركة العربية . وفي يوم 25 مايو 1963 م ، اتهموا حلفاءهم من رجال الحركة العربية بالتآمر ضد النظام .

وبعد الانقلاب مباشرة ، عاد صدام حسين إلى العراق ، وأصبح رئيسا « للجهاز الخاص » ، وهو يمثل شعبة المخابرات في التنظيم البعثي ، وتحول صدام ليصبح أداة للرعب ، وقيل إن المخابرات الأمريكية قد أمدت الجهاز الخاص بأسماء الشيوعيين العراقيين النشطين وقتلوا جميعا في مذبحة جماعية في قصر « النهاية » وهو مركز

الاستجواب والتصفية الذي يرأسه صدام حسين .

وقد ترك كثير من الأعضاء المحترمين الحزب ، بسبب بعض المواقف المبدئية مثل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان . وأطيح بحكم البعث في نوفمبر ، بعد عشرة شهور فقط من حكمه ، عندما أفاد بعض العسكريين من انقسام في الحزب وطردوا عصابات الحرس الوطني البعثي ، وفصل نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي وهو السكرتير العام للحزب باعتباره مسئولا عن الجرائم التي ارتكبت في الشهور الماضية .

وطلب صدام حسين أن يقوم بتصفيته جسديًّا ليكون كبش فداء للصورة البشعة للحزب ، ولكن القيادة لم توافقه . وانعقد المؤتمر العربي السادس لحزب البعث عام 1964 م وتم تقديم تقرير عن الصراعات التي حدثت واعترفوا أن انقلاب 1963 م لم يختلف عن الانقلاب الذي سبقه ، ولم يحرز أي إنجاز ، بل كانت هناك أعمال رجعية وتجاوزات للحرس الوطني . واعترفت بيانات البعث عن هذه الفترة بالانشقاق الذي حدث بين العناصر اليمينية والعناصر اليسارية في الحزب .

وفي أول نوفمبر 1963 م فصل قائد الحرس الوطني ، وفي 11 نوفمبر ألقي القبض على السعدي وبعض أعضاء الحزب الحاكم أثناء عقدهم اجتماعا ، ثم وضعوا على طائرة متجهة إلى إسبانيا ومعهم جوازات سفر صالحة لمدة يوم واحد وذلك لمنعهم من العودة . وهاج الحرس الوطني في الشوارع لمدة خمسة أيام ، ومع ذلك ففي يوم 18 نوفمبر استولى الجيش على السلطة في انقلاب سريع قاده الجنرال عبد السلام عارف .

وبينما كانت الدبابات تتجول في شوارع بغداد ، كانت قوات الطيران تهاجم مراكز الحرس الوطني . وتم إلقاء القبض على قيادة حزب البعث الجديدة التي عينت للتوفيق بين الأطراف المتصارعة ؛ وتعاون بعضها مع النظام الجديد بينما أرسل البعض إلى المنفى في الخارج .

لم يكن لنظام عبد السلام عارف الجديد أي أساس شرعي سوى تأييد القوات المسلحة له . ففي نوفمبر 1963 م تم إنشاء الحرس الجمهوري باعتباره قوات الصفوة التي تحافظ على سلامة النظام ، وأصبح جزءًا من السياسة العراقية باعتباره أداة الرئيس

القوية . وفيما بعد وفي خلال الحكم البعثي الثاني سوف يقوم صدام حسين بتقسيمه إلى فرقتين .

وفي الغرب ازداد الخوف من السلطة المتزايدة التي أعطاها عبد السلام عارف للموالين لعبد الناصر الذين أطلقت يدهم في الاتصال بالقاهرة لمناقشة احتمالات الوحدة مع مصر ، ولم يكن هناك أي ذكر في أي وقت لنظام التعددية الحزبية أو الانتخابات الحرة .

ووافق عبد الناصر في مايو 1964 م على مجرد مجلس رئاسي مشترك للتعاون بين الدولتين . وتضمنت الاتفاقية روابط أوثق مع الاتحاد الاشتراكي ، وهو التنظيم السياسي الوحيد في مصر ، ويجري إنشاء مثيل له في بغداد . وتكون هذا التنظيم في 14 يوليو 1964 م وضم فرقًا قومية مختلفة من بينهم بعض أعضاء البعث السابقين المتعاطفين مع وجهات نظر ناصر .

وفي نفس اليوم ، أعلنت الحكومة العراقية تأميم كل البنوك وشركات التأمين و32 من المشروعات الخاصة الصناعية والتجارية ، وقد تم تنفيذ هذا تطبيقًا لنظام سيطرة الدولة الذي يتبعه ناصر في مصر . وكان ما حدث تحديا مباشرًا للطبقة الوسطى العراقية التي زادت من قبضتها على السلطة الاقتصادية بعد ثورة 1958 م .

وعينت الدولة ضباط الجيش المتقاعدين في الوظائف القيادية في المؤسسات حديثة التأميم . ونتيجة لنقص الخبرة التجارية عندهم فقد أسيئت إدارة المشروعات ، واتخذ رأس المال طريقه بسرعة إلى خارج العراق . وكانت النتيجة أن شعب العراق لم يلحظ تحسنا ملموسا في الموقف الاقتصادي ، وارتفع معدل البطالة ، وكان رد فعل النظام هو التخفيف من حدة الإرهاب وتسريح الحرس الوطني .

ومع ذلك ظل الآلاف من المسجونين السياسيين داخل السجن ، وعلى سبيل المثال فقد استقبل مركز اعتقال « نقرة السلمان » وحده 2368 سجينا و 1671 معتقلا في الفترة ما بين فبراير 1963 م وأكتوبر 1965 . وقد تعرض الكثيرون

للتعذيب على يد الإدارة العامة للأمن في ظل قانون الطوارئ الذي بقي نافذًا رغم إعلان الدستور المؤقت في 29 أبريل 1964 م والذي حدد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات . وبالرغم من نقل سلطات الحاكم العسكري العام إلى رئيس الوزراء ، لم يحدث أي تغيير لأن رئيس الوزراء كان رجلا عسكريًا وتستخدمه السلطات لتعطيل القوانين المدنية .

وأعيدت تسمية المحكمة العسكرية باسم محكمة أمن الدولة ، واستمرت الحرب في المناطق الكردية ثلاثة شهور أخرى قبل التوصل إلى اتفاق هدنة . وبدأت المفاوضات من أجل تسوية سلمية يوم 11 أبريل 1964 م . واستمرت الهدنة حتى مارس 1965 م عندما شنت الحكومة هجومًا جديدا بهدف توجيه ضربة قاصمة إلى الحركة الكردية قبل نهاية الصيف ، وقد فشلت هذه الحركة وازدادت أزمة النظام .

وفي محاولة لامتصاص المعارضة المتزايدة للحكم العسكري ، عينت الحكومة في 21 سبتمبر 1965 م رئيسًا مدنيًّا للوزراء هو عبد الرحمن البزاز ، وهو محام ودبلوماسي سابق ، ولكن المعارضة لم تقبله لأنه كان رجعيًّا أكثر من اللازم .

حاول البزاز التخفيف من وقع سياسة التأميم السيئة بوضع سياسة أخرى خاصة به ، أطلق عليها اسم « الاشتراكية البصيرة » فرفع القيود عن المشروعات الخاصة ، وشجع المشروعات المشتركة مع الرأسماليين الأجانب لاستغلال المواد الخام ، وبحث في تحجيم تدخل الدولة في التجارة . ومع ذلك ، لم يكن ديمقراطيًّا ، ومثل البعثيين والعناصر العسكرية الذين سبقوه ، كان يريد حظر النشاط العلني للحزب الشيوعي .

وفي يوم 13 أبريل 1966 م مات الرئيس عبد السلام عارف في ظروف غامضة في حادث طائرة ، وسرعان ما ضغط عبد الناصر على العراقيين ليختاروا أخا عبد الرحمن عارف بدلا منه .

وشهد العامان التاليان فترة عدم استقرار ، فهناك محاولات انقلاب والحكومة تواجهها مصاعب اقتصادية متفاقمة . وفي الوقت الذي حلف فيه عبد الرحمن عارف

اليمين ، كانت الحملة ضد الأكراد قد تكلفت 270 مليون دولار ، وكان الاقتصاد يتدهور ، ودعت الحكومة الأكراد للمفاوضات بعد إعلان وقف إطلاق النار يوم 29 يونيو 1966 م . ولكن رئيسا سابقا للوزراء هو عبد الرحمن رزاق حاول القيام بانقلاب عسكري ، ولكنه أحبط . وكانت هناك خلافات واسعة بين الطبقة الحاكمة . وانتهت رئاسة البزاز للوزارة في أغسطس 1966 م ، وأعقبها مجموعة حكومات يرأسها عسكريون كانت تعينهم أو تموهلم شركات البترول الغربية .

وفي عام 1967 م قاست الحكومة من ضربتين قاسيتين .

فقد نشأ خلاف في ديسمبر 1966 م بين سوريا وشركة البترول العراقية حول تكاليف ضخ البترول عبر خط الأنابيب الذي يمر بسوريا إلى البحر المتوسط . وكانت هذه ضربة بالغة للاقتصاد العراقي ، مما جعل العراق يفكر في مدخل أفضل إلى البحر . وكانت اللطمة الثانية هي حرب الأيام الستة التي كشفت عن الخطب العربية الجوفاء ، فلم يبذل العراق أي جهد لمساعدة مصر وسوريا . وكل الذي حدث أنه بعد المظاهرات الشعبية في كل أنحاء البلد اضطر الرئيس إلى إرسال قوة رمزية لم تشترك في أي قتال .

وبينما الأزمات تغوص في أعماق النظام العسكري ، وكان مد المقاومة يزداد ، عاد البعث إلى السلطة في 17 يوليو 1968 م بانقلاب عسكري قام به ضباط غير بعثيين . ولم تبذل أي محاولة لإضفاء الصبغة الشعبية على الحركة أو تنفيذ أي تغييرات ديمقراطية حقيقية ، ووضعوا في حساباتهم أحداث انقلاب 1963 م ، لذلك صمم الجناح اليميني في الحزب ، ويرأسهم ميشيل عفلق وأحمد حسن البكر وصدام حسين التكريتي ، على تأكيد سلطتهم وفي أقل من أسبوعين آخرين قاموا بانقلاب آخر ، وفي 30 يوليو بدأ عصر الإرهاب البعثي ، وكانت الجثث معلقة في الميادين العامة ، كان الإرهاب الذي عانت منه العراق في السنوات العشر السابقة وبدأ من عام 1958 م ، يتضاءل أمام الإرهاب الذي شهدته البلاد في العشرين عامًا التالية .

فعندما أطيح بالملكية الموالية لإنجلترا في بحر من الدماء عام 1958 م ، لم تذرف الكويت سوى دموع قليلة رغم علمهم أن الجمهورية الجديدة ربما تجدد مطالبتها

بالإمارة ، وكان الأمير الشيخ عبد الله السالم الصباح رجلا حكيما بعيد النظر ، وكان يسير بحذر وهو يتظاهر بإقامة حلف جديد مع عبد الناصر .

وبعد الانقلاب العراقي سنة 1958 م بأسبوعين ، اختار الشيخ عبد الله القاهرة ليعلن منها أن الكويت سوف تنضم لجامعة الدول العربية وسوف تساهم في بنك التنمية العربي . وسار على خط عبد الناصر عندما اتخذ إجراءات حاسمة لتأكيد أن الكويت لن تبيع بترولها لإسرائيل . واتخذت الكويت وضعا جيدا بين الدول العربية عندما استضافت مؤتمر المقاطعة العربية لإسرائيل في الشهر التالي .

وفي يناير 1959 م دعت الجامعة العربية ـــ ومقرها القاهرة ـــ الكويت للاشتراك في اجتماع المجلس الاقتصادي الأعلى للجامعة .

وكانت الدول المحافظة في جامعة الدول العربية مثل السعودية والأردن غير مستريحة لسياسة عبد الناصر « الحياد الإيجابي » التي كان معناها اتصالا أوثق بالكتلة السوفييتية . ولكن الكويت اتخذت موقفًا حياديًّا في اجتماعات الجامعة العربية وهو أمر استحسنه عبد الناصر واعتبره ميزة له . وكان ضغط الكويت على لندن من أجل الاستقلال أمرا جعلها أكثر قربا من عبد الناصر .

وسرعان ما استجابت بريطانيا باقتراحها تعديلا لاتفاقية 1899 . ولكن في عام 1960 م كانت الكويت تضغط من أجل إلغاء كامل للاتفاقية والحصول على الاستقلال الكامل . وباستيعاب درس أنتوني إيدن الغالي الثمن ومصيره السيئ في حملة السويس ، قررت بريطانيا ألا تقف في طريق استقلال الكويت وعضويتها في الجامعة العربية .

وكان ماكميلان حكيمًا عندما استمع إلى نصائح الدبلوماسيين البريطانيين في الخليج والتي تنص على أن مصالح لندن ـــ بترول الكويت ـــ سوف تكون أكثر أمانا في ظل الكويت الصديقة المستقلة . وفي أوائل عام 1961 م تغيرت العملة الكويتية فاستخدموا الدينار الكويتي بدلا من الروبية الهندية ، ثم أعلن الأمير إلغاء

اتفاقية 1899 م يوم 19 يونيو وبعد ثلاثة أيام تقدمت الكويت بطلب انضمام لجامعة الدول العربية .

وكان رد فعل العراق على إعلان استقلال الكويت ـــ وهو النبأ الذي استمع إليه صدام حسين في راديو القاهرة على مقهى إنديانا ـــ قد خلق مشكلة جديدة في الشرق الأوسط حيث أعلن عبد الكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق . وفوجئ العالم مفاجأة أصابته بالذهول ، وكان رد الفعل من بريطانيا سريعًا وحاسمًا حيث أرسلت قواتها في الحال إلى الكويت لتحميها من غدر العراق .

وقد أحبطت نيات قاسم في ضم الكويت أربعة عوامل ، أعتقد أنها كانت غائبة عن الإستراتيجية الغربية عندما غزا صدام حسين الكويت بعد عشرين عامًا :

الأول : أن التدخل البريطاني لم يحط من قيمة سيادة الكويت ، طالما أنه كان في نطاق المعاهدة الجديدة الموقعة بين الطرفين .

الثاني : هو اعتراف بريطانيا بقيادة مصر الإقليمية وسرعة إلغائها لسياستها في تحطيم ناصر .

الثالث : هو قدرة بريطانيا بموافقة القوى الإقليمية الأخرى على نشر قوات كافية من حيث العدد قبل أن يتمكن قاسم من إرسال قواته .

الرابع : كان تصميم بريطانيا على إبقاء الحوار بينها وبين العراق ، وقدرة وزارة الخارجية عبر سفارتها في بغداد على تقديم تقدير حسن للموقف ، يقوم على الذكاء حيث إن قاسمًا قد اتخذ قرار ضم الكويت بمفرده لدرجة أنه أدهش وزارة خارجية العراق . وقدمت السفارة البريطانية أيضا تقريرًا مفصلا عن تحركات القوات العراقية على الحدود وكان هذا أمرًا مفيدًا للحكومة البريطانية .

وفي ظرف عشرين ساعة من إعلان قاسم ، توافر لدى وزارة الخارجية البريطانية معلومات كافية لتقديم تقرير كامل للحكومة ، وتصرفت بريطانيا طبقا لتوجيهات وزارة الخارجية ولم تتجاهل هذه التوجيهات . ومن دواعي السخرية أنه في عام

1961 م ، عندما لم تكن بريطانيا تمتلك أقمارا صناعية ولا تكنولوجيا تجسس متقدمة ، كانت وزارة الخارجية أكثر دقة وكان رد فعلها أكثر تأثيرًا مما حدث في عام 1990م . في عام 1961 م كان جيش الكويت لا يزيد عن 1500 فرد وست عشرة دبابة وبطارية مدفعية واحدة ، و لم يكن لديها أي أمل في وقف هجوم عسكري عراقي .

وكانت الرؤية المبدئية للحكومة البريطانية أنه من غير المحتمل أن تقوم العراق بهذا الغزو . ومع ذلك ، سرعان ما تغير هذا بعد ما حذرت السفارة في بغداد من أن قاسما يتخذ قرارته دون الرجوع إلى مجلس الوزراء وقد وصلته تأكيدات عن هذا من مسئول عراقي كبير في السكك الحديدية نصحه بنقل الدبابات إلى البصرة عن طريق السكك الحديدية كجزء من القوة التي سوف تعبر الحدود .

بخلاف ما فعله السفير الأمريكي في بغداد في عام 1990 م ، فقد فشل في تحذير صدام من أن مثل هذا الغزو سوف يكون له رد فعل سريع ، بينما في عام 1961 م لعبت السفارة البريطانية دورها بطريقة مؤثرة للغاية ؛ فقد زودت لندن بتقارير مخابرات عسكرية وسياسية كما أوصت بالطرق الواجب اتباعها ، وفي نفس الوقت حذرت العراقيين من أن رد فعل بريطانيا لأي تهديد للكويت سوف يكون حاسمًا .

وفي بغداد ذهب السير « همفري تري فيليان » إلى وزارة الخارجية العراقية في الوقت الذي كان الملحق العسكري البريطاني يزور وزارة الدفاع . واستطاع كلاهما أن يوضح للعراقيين أن بريطانيا سوف تنفذ التزاماتها نحو الكويت طبقا للاتفاقية المعقودة بينهما . وبعد المقابلة أرسل « تري فيليان » برقية إلى لندن يؤكد أنه لا يجب السماح لقاسم بالدخول قبل أن تستكمل بريطانيا استعداداتها وقد نصح بأن يرسلوا في الحال حاملة الفدائيين المقرر وصولها إلى الكويت يوم 4 يوليو وأوصى أيضا أن ترعى سويسرا مصالح بريطانيا في بغداد في حالة قطع العلاقات بينهما ، ومع ذلك كان « تري فيليان » قلقًا بخصوص اتخاذ أي عمل عسكري بريطاني مما يعطي قاسما الفرصة لاتهام البريطانيين الاستعماريين باحتلال دولة عربية .

وكان رد لندن أن أوضحت أن الدبابات العراقية يمكنها الوصول إلى مدينة الكويت

في مدى ليلة ، وكانوا يخشون أنه إذا وصلت القوات العراقية قبلهم فسوف يواجهون صعوبات جمة وخسائر كثيرة وهم يقاتلون في طريقهم إلى المدينة .

وهكذا جاء قرار بريطانيا بسرعة إرسال القوات ، وطلب الشيخ عبد الله رسميًّا ــ بعد مشاورات مع القاهرة ولندن ــ إرسال قوات بريطانية عسكرية طبقًا لبنود اتفاقية الصداقة ، ورغم أن قراره لقي معارضة من بعض أفراد عائلة الصباح ولكن التاريخ يثبت أنه تصرف بحكمة .

ومن بين القوات البريطانية الأولى التي انتشرت في الكويت ، كانت فرقة المظلات التي وصلت في أول يوليو وقبل ذلك بأربع وعشرين ساعة أعطى السفير البريطاني في العراق تعليمات لموظفي سفارته بحرق أوراقهم ، ولكن قرارته كانت سابقة لأوانها حيث لم تقطع العلاقات الدبلوماسية .

وكان عدد كبير من أعضاء مجلس الوزراء البريطاني ــ تؤيده الصحافة ــ مسرورين أن الكويت قد طلبت المساعدة من بريطانيا ولأن قواتهم المسلحة قد أثبتت براعة في قدرتها على الانتشار السريع حيث نشرت قوات يبلغ تعدادها 8000 جندي دون أي مشاكل تذكر ، وتم حمل فدائين الأسطول الملكي جوًّا ثم تبعتهم الدبابات من البحرين ثم وصلت قوات إضافية تباعا من القواعد البريطانية في قبرص وعدن وكينيا . وكان للصحافة البريطانية وجود كبير في الكويت حيث أيدت بسخاء حكومتها وكذلك فعلت الصحافة المصرية التي أيدت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لأول مرة منذ عامين ، وبلغ الأمر ببعض الصحفيين المصريين أن طالبوا بإرسال قوات مصرية إلى الكويت حتى لا يكون الاعتماد الكلي على البريطانيين . وكان المواطنون الكويتيون العاديون راضين عن وجود القوات البريطانية ، ولو أنهم كانوا يفضلون قوات عربية .

وبعث العراق برسائل إلى كل السفارات الأجنبية يستنكر التصرف البريطاني وينكر شرعية الاتفاق الإنجليزي ــ الكويتي ويزعم أنه لم تكن لديه نية لغزو الكويت .

وتبين فيما بعد أن قاسما قد وضع خططا ــ نفذ معظمها صدام حسين عام

1990 م ــ لضم الكويت عن طريق انقلاب ، وحدد له تاريخ 14 يوليو وهو الذكري الثالثة لاستيلائه على السلطة ؛ فقد خطط لإنشاء قوة عمل كبيرة تحت ستار الاحتفال باليوم الوطني للعراق ، وكان ينوي أن يعلن عن نيته بمجرد أن تكون القوة في موقعها حوالي نهاية يونيو . وبعث بعملاء مخابراته إلى الكويت متنكرين في زي عمال عراقيين حيث يزرعون الشغب بينما يزيف الصحفيون العراقيون التقارير عن أعمال ترتكب ضد الوطنيين العراقيين ويدبر هذه الأعمال الجواسيس البريطانيون والصهيونيون والأمريكيون ، ويكون هذا عذره في إرسال قوات إلى الكويت . وتستطيع الطوابير العراقية أن تعبر الخمسين ميلا من الحدود إلى مدينة الكويت في ساعتين ثم تنتشر في أماكن تستطيع منها احتلال الإمارة .

كان خطأ قاسم الجسيم أنه أخطأ حساباته بالنسبة لرد الفعل البريطاني بخصوص تهديده للكويت ، واعتقد أن حادث السويس بدرسه المرير ما زال ماثلا في ذهن ماكميلان لذلك فلن يستخدم القوة العسكرية . وكان مخطئا في هذا ، فقد كان موقف بريطانيا صلبًا وجعلته يفهم أن أي غزو للكويت سيضعه في مواجهة عسكرية مباشرة مع بريطانيا مما يفتح الطريق لأي ضربة نووية محتملة .

وكان إعلان استقلال الكويت يوم 19 يونيو مفاجأة لقاسم ، فلم يكن قد بلغ المجد الذي بلغه عبد الناصر ، ولم يكن لديه الفرصة للعمل ضد خطة القاهرة الساعية لإقناع الدول العربية بالاعتراف بالكويت ، وهكذا أخطأ فهم أن العمل السياسي أساس لابد منه لأي خطوة يخطوها .

ورغم خلافه مع الدول العربية المحافظة استطاع عبد الناصر أن يحشد رأيا عاما قويا ضد قاسم ، وكانت إحدى خططه أن يرسل إلى الملك سعود بن عبد العزيز حاكم السعودية عبر مخابراته أشرطة تسجيل لحوار تم بين قاسم والسفير اليوغسلافي في نهاية يونيو .

وأثناء هذه الأحداث أعلن رئيس الوزراء العراقي بوضوح أنه لايعترف بالحدود السعودية التي رسمها البريطانيون عام 1922 م ، وزعم قاسم أن الحدود العراقية ينبغي أن تضم أراضي كويتية ضمها البريطانيون للحدود السعودية . وعندما

سمع الملك سعود هذه الأشرطة كان تأييده لخطة ناصر مؤكدا . وسرعان ما نقلت قوات عربية قوامها ألفا جندي اشتركت فيها كل من مصر ، السعودية ، السودان ، سوريا وكانت القيادة لمصر وأرسلت هذه القوات إلى الكويت لمساعدة القوات البريطانية . ولكن الملك حسين الذي لم يكن قد بلغ التاسعة والعشرين من عمره والذي أيد العراق في غزوه للكويت أخيرًا ، كان من رأيه في هذه الظروف أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وأرسل بقوات له لتشترك مع القوات العربية .

وفي خلال عام 1962 م تم تخفيض عدد قوات حفظ السلام العربية ، ثم رحلت نهائيا عن الكويت في فبراير عام 1963 م بعد انقلاب أطاح بقاسم وتولى السلطة في العراق عبد السلام عارف ، وكان مواليا لناصر واشترك معه في الحكم بعض رجال حزب البعث .

وكان حكام البعث في عام 1963 م باشتراكيتهم وبياناتهم الحماسية من فصيلة انتهازية ؛ ففي الوقت الذي استمر فيه القمع الداخلي كانت سياستهم الخارجية يغلب عليها طابع الاعتدال والواقعية ؛ فاعترفوا باستقلال الكويت ، بعد أن دفع أمير الكويت مساعدة قيمة لهم ، وقرر إمدادهم بمائة وعشرين مليون جالون من المياه يوميا من شط العرب . وفي نوفمبر عام 1963 م ألغت الدولتان الجمارك بينهما ، ولكن طلب الكويت برسم الحدود بينهما لمنع أي مشاكل مستقبلية قوبل بالرفض .

ولم تكن هذه هي نهاية القصة . فبعد عامين ، وبعد أن ترك البعث السلطة ، أثار العراقيون مرة أخرى مشكلة الجزر التي في شط العرب وكانت العراق تقصد جزيرتي « واربه » و« بوبيان » وممتلكات كويتية أخرى قريبة من حدود العراق حتى يتمكنوا من بناء ميناء أم قصر والخط الحديدي التابع لها . واشترطت العراق منحها الجزيرتين قبل حدوث أي تسوية على الحدود ، واقترحت الكويت تأجير جزيرة « واربة » للعراق لمدة 99 عاما ولكن المشكلة لم تحل حيث كان العراق يعاني من سلسلة من الانقلابات العسكرية .

وتجدد النزاع بعد عشر سنوات بالأساليب الدبلوماسية وبالتدخل العسكري . ففي يوم 20 مارس 1973 م — وبدون أي إنذار سابق — دخلت وحدتان مدرعتان عراقيتان إلى الحدود الكويتية وتحركت الكويت بسرعة ، وعبأت جيشها الصغير بالإضافة إلى الرأي العام الدولي والعربي . وتحركت القوات السعودية إلى داخل الكويت في مظاهرة تأييد . وهددت إيران العراق بالنتائج الخطيرة التي سوف تترتب على عدم انسحابها . وأمام هذه الضغوط الهائلة اضطرت العراق إلى الانسحاب .

وفي أغسطس عام 1973 م زار الشيخ جابر الأحمد الصباح بغداد وكان حينئذ رئيسا للوزراء ووليا للعهد ، وأجرى محادثات مع صدام حسين وكان نائبا للرئيس واقترح صدام تقسيم جزيرة « بوبيان » إلى قسمين أحدهما للعراق والآخر للكويت و لم يصلا إلى اتفاق ، ولكن في محادثات أخرى أظهرت بغداد قبولها لسيادة الكويت على المناطق التي تشتهيها ، ولكن في عام 1978 م زار عزت إبراهيم — نائب صدام حسين فيما بعد — الكويت وطلب تسليم نصف « بوبيان » إلى العراق ، وكان طلب العراق مبنيا على أن العراق له الحق في موطئ قدم على البحر وهذا تأمين لمصالحه القومية ومصالح العرب في الخليج ، ومرة أخرى لم يصلا إلى شيء ، ثم انشغلت العراق بعد هذا في حربها مع إيران .

الفصـــل الثانى

صراع من أجل السلطة

كانت الملامح الرئيسة للاتفاق ، الذي تضمنته المعاهدة الموقعة في الجزائر في يونيو 1975 م هي ترسيم الحدود بين الدولتين (العراق وإيران) عند خط « التالفيج » في « شط العرب » ، على الأسس التي قررها « بروتوكول » القسطنطينية لعام 1913 م في الأماكن الأخرى ، وإغلاق الحدود « الإيرانية » بطريقة فعالة تؤدي إلى منع القوات الكردية من الحصول على إمداداتها عبر هذه الحدود ، ولا أن تعيد هذه القوات تجميع نفسها في « إيران » . ولما كانت « الحدود التركية » قد أغلقت منذ بداية القتال عام 1974 م ، فقد قام « الأكراد » بالتالي بالاختيار بين استمرار المقاومة في جبال « كردستان العراقية » أو التسليم « للسلطات العراقية » ، أو دخول « إيران » كلاجئين . ومن الأمور الهامة ، أن أيًّا من الاتفاق أو المعاهدة لم يتضمن أية إشارة إلى الجزر الثلاث الصغيرة في الخليج ، تلك التي أخلتها إيران في نوفمبر عام 1971 م .

وبالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط النهائي للحدود كان يعني أن خوزستان ؛ التي طالما ادعى « العراق » تبعيتها له ، قد ثبتت تبعيتها « لإيران » . سمحت الاتفاقية بغض النظر بهدوء عن هذين الموضوعين ، حتى أثارهما العراقيون في ربيع عام 1979 م . وقد خطت المعاهدة أيضا حقوق الملاحة في « شط العرب » ، ومرور الحجاج بين الدولتين ، كما تم توقيع اتفاقيات إضافية بين الدولتين عام 1977 م في مجالات التجارة ، والسياحة ، والزراعة ، والسكك الحديدية ، وصيد الأسماك . وعلى وجه العموم فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بروح الود إلى أن تمت الإطاحة بالشاه في مطلع عام 1979 م .

لاقت الاتفاقية ترحيبا واسعا لدى جيران العراق في الخليج ، وكانت بمثابة مرحلة حيوية في عملية تكامل « العراق » ، ببطء لكن بثبات ، مع « المعسكر المعتدل » في العالم العربي . في النهاية ، وربما يكون ذلك هو الأكثر أهمية ، إن توقف العدائيات مع كل من « إيران » و« الأكراد » كان يعني أن « البعث » لم يعد معتمدا إلى حد

كبير على الاتحاد السوفييتي وعلى الشيوعيين ، وأنه كان يستطيع البدء في الابتعاد عن كل منهما . ولقد أدت الخطوات التي اتخذها « العراق » تدريجيا في هذا الاتجاه إلى المزيد من التحسن مع معظم البلدان العربية الأخرى فيما عدا سوريا .

لكن هذا كان متوقعا .

أعوام 1973 - 1975 م : البعث يلتهم :

وعلى الرغم من أن بعض المراقبين كانوا قد توقعوا بالفعل تغيير الاتجاه الذي أعقب اتفاق « الجزائر » ، فإن عملية التغيير الحقيقية كانت تدريجية تماما ومتعثرة ، إلى درجة أن ما كان يحدث بالفعل كان يبدو غير مفهوم حتى لدى حلفاء « البعث » في الجبهة الوطنية . وقد اتخذت الخطوات الأولى ، في واقع الأمر قبيل اتفاق « الجزائر » ، عندما بدأ سعر « النفط » في الارتفاع في أعقاب الحرب الإسرائيلية العربية في أكتوبر عام 1973 م ، إذ قفزت عوائد « النفط » من 575 مليون دولار عام 1972 م إلى 1,840 مليونا عام 1973 م ، ثم إلى 5,700 مليون عام 1974 م .

أدى حصول العراق الفجائي على مثل هذه الثروة إلى تمكن نظامه من تمويل سلسلة من مشروعات التنمية مرتفعة الثمن والتي تضيف له هيبة ، كذا تمكن من إدخال برامج كبرى جديدة في مجالات مثل التعليم ، والإسكان ، والصحة ، والرفاهية . لقد أحرز النظام العراقي معظم إنجازاته في الفترة من السبعينيات حتى الثمانينيات . ومع ذلك ، فبينما اتبعت كل البلدان النفطية سياسات شبيهة منذ بداية السبعينيات ، فإن الأمر يبدو عجيبا إذا ما حاولنا وصف خطط « العراق » ونوعية التنمية فيه ببعد نظر القائمين على السلطة .

لقد حقق « الاقتصاد العراقي » ازدهارا بسبب ما يملكه من احتياطي نفطي هائل ، أكثر من أنه بسبب نبوغ حكام البلاد .

لقد كان للإنفاق الهائل الذي خصص لتنفيذ تلك البرامج الأثر في أن بدأ « العراق » يتكامل بسرعة في السوق العالمية ، وقل اعتماده على الاتحاد السوفييتي بصورة نهائية

في كل المجالات عدا المجال العسكري . ونمت التجارة مع « الولايات المتحدة الأمريكية » ، رغم أنه لم يكن هناك علاقات دبلوماسية بينها وبين « العراق » ، بل كان السباب يوجه إليها في وسائل الإعلام العراقية يوميا في الغالب ، نمت هذه التجارة من 32 مليون دولار عام 1971 م إلى 284 مليون دولار في عام 1979 م ، كما ازداد نمو التجارة مع كل من « اليابان » و« ألمانيا الغربية » بشكل مثير خلال نفس الفترة . ومنذ أن سيطر النظام البعثي على الاقتصاد ، إلى حد كبير بأكثر مما كان يفعل أي من أسلافه ، فقد وجد نفسه في وضع يسمح له بتوزيع المزايا والعقود على نطاق غير محدود في الغالب . وكان المستفيدون المحليون الرئيسون هم رجال الأعمال ، والمضاربين ، والمقاولين وأصحاب المشروعات من كل نوع ، الذين كانوا قد جاءوا لتكوين قاعدة اجتماعية شاملة للنظام .

يضاف إلى ذلك برامج الرفاهية ، ودعم السلع الغذائية الحيوية ، وزيادة الأجور والمرتبات ، وفرص العمل الجديدة التي وفرتها التوسعات العامة التي شملت كل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد ، هذه التي لم تكن مكتظة بالسكان ، كما أنها لم تكن في حاجة إلى استيراد العمالة الأجنبية على نطاق واسع (في البداية على الأقل) — كل هذه الأمور ساعدت على إحداث تحسينات سريعة وملموسة في مستويات المعيشة لدى السكان بصفة عامة ، وشجعت ، دون شك ، على قبول « نظام البعث » في الكثير من الأحياء منذ السنوات الأولى لعقد السبعينيات . الحقيقة أن كثيرًا من هذه التطورات التي بدت إيجابية قد تلتها نتائج ضارة وغير متوقعة في آن واحد . وهكذا عانى الإنتاج الزراعي من هبوط شديد ، زاد من خطورته الهجرة من الريف إلى الحضر ، والسرعة الكبيرة في إعادة توزيع الأرض الزراعية التي غالبا ما كانت جائرة. كانت هناك اختناقات كبيرة في الصناعة بدت وكأنها لايمكن التغلب عليها ، وكانت هناك أمور شبيهة في الخدمة المدنية وفي أماكن أخرى ، نتجت جميعها عن الخوف وغياب الإدارة لدى المرءوسين ، الذين لم يكن لديهم القدرة على اتخاذ القرار دون الرجوع باستمرار للسلطة الأعلى ..

وفي منتصف السبعينيات كان ظاهرا أن هذه الأمور مستمرة في المستقبل . وعلى المستوى السياسي الأقل ، فإن فعالية « الجبهة الوطنية » التي كانت ساحة للحوار

الوطني أكثر منها إطارا مطاطا للنظام ، لم تستطع الصمود طويلا ومعايشة التسوية الكردية . وكما رأينا ، فإن « الحزب الشيوعي » ألقى بثقله كلية خلف البعث ، وأمسك في البداية على الأقل عن توجيه الانتقادات الخطيرة إلى سياساته . وربما يكون الأكثر أهمية في هذا المجال أن مشاركة « الحزب الشيوعي » العراقي في « الجبهة الوطنية » ، في ظل تآلف القوى الذي كان موجودا ، قد خلق ظروفا مناسبة لتقوية حكم « البعث » ، وسمح للنظام بأن يقيم تنظيماته ومؤسساته بشكل لا يلقى معارضة .

وفي أعقاب تكوين « الجبهة الوطنية » مباشرة ، بدأ « حزب البعث » في استخدام لوائح « الجبهة » من أجل بسط سيطرته على التنظيمات الجماهيرية وعلى نقابات العمال ، التي كان يهيمن عليها عادة « الشيوعيون » . فأعلن عن أن « الجبهة » كهيئة جامعة ، ستقوم بوضع قوائم للمرشحين للمناصب في كل التنظيمات الشعبية ، وأن اتحادات « الشيوعيين » أو « البعثيين » المستقلة سوف يتم دمجها في وحدة واحدة للاتحادات الوطنية ، على غرار « الجبهة » ، وسوف يكون للبعث فيها « دور متميز » . ومنذ سيطر « البعث » على جهاز الدولة ، ووضعت تحت تصرفه مبالغ مالية غير محدودة ، أصبح لديه العزم على أن يسيطر على هذه المنظمات ، وصار الشيوعيون ، لامحالة ، في وضع عسير جدا . وبصفة عامة فإن النظام الحاكم قد قام باستغلال خبرة الشيوعيين في أمور مثل صياغة « قانون جديد للعمل » ، في نفس الوقت الذي كان يحارب فيه ويقهر النفوذ الشيوعي أينما كان .

يضاف إلى ذلك أن الأحوال في العراق كانت تتغير جذريا في اتجاهات أثرت كثيرا في تكوين ومواقف حركة العمل . فقد كان تأثير الزيادة الجديدة في عوائد النفط يعني أن فرص العمالة تزداد من كل مكان ، كما بدا بصفة خاصة أن تكوين الثروة أصبح ميسورا . أدى هذا بدوره إلى زيادة سرعة النمو في المجتمع ، وإلى إعادة تشكيل التكوين « الديموجرافي » في البلاد ، وكان ذلك مصحوبا بحدوث فوارق اجتماعية في عملية متكاملة تتم في آن واحد .

وكانت إحدى النتائج التي ترتبت على هذا ، أن الكثير من مراكز « الحزب الشيوعي العراقي » التقليدية ، التي كانت تتولى منح الدعم في المدن ، اكتظت بالمهاجرين من العمال قليلي الخبرة بفكرة « الصراع الطبقي » . ومع ذلك فقد حاول « الحزب الشيوعي » أن يستمر في العمل مع « المنظمات الجماهيرية » و« نقابات العمال » على الرغم من ازدياد القيود والعقبات . بدأ « حزب البعث » في تغيير لوائح نقابات العمال بطريقة جعلت من المستحيل على الشخص غير البعثي أن يصبح عضوا في قيادة اتحاد النقابات ، ولا في النقابات . وتحولت التنظيمات الشعبية الأخرى إلى « مؤسسات بيروقراطية » تفتقد المبادرة ، فأصبحت مسخرة تماما لخدمة النظام . يضاف إلى هذا أن الكثيرين من موظفي « اتحاد نقابات العمال » لم يكونوا ممثلين للقوة العاملة ، بل موظفين رسميين طول الوقت في « حزب البعث » ، و أحيانا أعضاء في « أجهزة الأمن » .

كانت هذه السياسات مصحوبة بضغط مستمر على « الحزب الشيوعي » كي يتم تحجيم نشاطاته في إطار الحزب نفسه فقط دون العمل في أوساط « التنظيمات الشعبية » أو « النقابات » . وقد أصبح هذا الضغط قويا في عام 1974 م إلى درجة أن « الحزب الشيوعي العراقي » قام بحل « مراكز الحزب » التي كان قد كونها من أجل الحفاظ على بعض نفوذه في إطار « النقابات » ، كما حاول « الحزب » حصر نطاق نشاطه في داخل « الحزب » نفسه ، فكان يتناول مشكلات الطبقة العاملة ومظلماتها فقط في نشراته الخاصة .

وعلى قدر ما كان « الأكراد » معنيين بالأمر ، فإن طائفة منهم تسمي نفسها « الحزب الكردي الديمقراطي » تحت قيادة « عزيز عقراوي » انفصلت عن « الملا / مصطفى البرزاني » وعن « الحزب الكردي الديموقراطي » الأصلي عندما اندلع القتال في شهر مارس 1974 م . وكان من بين أعضائه في « الحزب الجديد » من عينوا في المجلس التشريعي الذي انعقد في أبريل 1974 م ، وكان تعيينهم في شهر أغسطس من نفس العام ، وكان هذا التعيين ضمن عدد اشتمل على بعض « الأكراد » المستقلين ، وعلى أعضاء من مختلف التنظيمات الكردية الموالية « لحزب البعث » مثل « الحزب

الثوري الكردي » ، الذين انضموا بالتالي إلى « الجبهة الوطنية » .

سلمت ورقة « التآخي » ، التي حررها « دارا توفيق » ، وهو كردي يساري كان دائم المعارضة « للبرزاني » من منطلق « أيديولوجي » ، لكنه لم يستطع الانضمام « للبعث » ضد البرزاني ، سلمت هذه الورقة للحزب « الكردي الديمقراطي » الجديد في مارس 1974 م . وكما سنوضح فيما بعد ، فإن النظام العراقي لم يكن باستطاعته أن يحصل على قدر كبير من الدعم الإيجابي في المناطق الكردية ، وكان ذلك ، إلى حد بعيد ، بسبب أن الوعد « بالحكم الذاتي » الذي أعطي عام 1974 م قد تحول ليصبح « صوريا » كما كان يتوقع معظم الأكراد ، بالإضافة إلى الأعمال الفظيعة التي قام بها النظام العراقي أثناء القتال مثل حرق القرى ، والتعذيب ، وأعمال التشويه ، وإعدام الخصوم ، خاصة وأن هذه الأعمال استمرت وبنفس الضراوة أثناء حملة المصالحة والتسكين التي تلت عقد « اتفاق الجزائر » .

أعلن في يناير من عام 1974 م عن قيادة إقليمية جديدة لحزب البعث ، وكان ذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن للحزب . تم تعيين ثلاثين عضوا من « مجلس قيادة الثورة » لم يكن منهم « سعدون غيدان » ، ولا « مرتضى الحديثي » .

وكان الثمانية الجدد هم : « نعيم حداد » (وهو شيعي من الناصرية) ، و« طايح عبد الكريم » (سني من عانا) ، و« محمد محجوب » (سني من دور) ، و« عدنان حمداني » (شيعي) ، و« غانم عبد الجليل » (سني من تكريت) ، و« ظاهر العاني » (سني من عانا) ، و« عبد الفتاح محمد يس » (سني من تكريت) ، و« حسين الأميري » (شيعي) .

كانت الدلالة التي دل عليها مؤتمر « الحزب » عام 1974 م ، هي وجود تحالف بين البعث وبين الشيوعيين ، وكان هذا يبدو مؤشرا على أن لهذا الاتجاه تأثيرا على سياسات حزب البعث . زد على ذلك أن البيان الصادر عن « المؤتمر الثامن للحزب » استمر يجسد سياسة الحزب في السنوات التي تلت ذلك بسبب عدم انعقاد المؤتمر التاسع حتى عام 1982 م ، بسبب نشوب الحرب مع إيران.. ومع ذلك فبحلول

عام 1982 م اختلطت السياسة بعقيدة الأشخاص الذين كانوا يحيطون « بصدام حسين » ، إلى درجة أنه صار من الصعب تمييز « الأيديولوجية الشعبية » ، ناهيك عن محاولة تحليلها تحليلا ملائما .

علاقات العراق بجيرانه (1973 - 1975 م) :

نال « حزب البعث العراقي » خلال السنوات الأولى من عقد السبعينيات سمعة سيئة في الشرق الأوسط ، كانت تحتاج إلى سنوات عديدة للتخلص منها . ويمكن توضيح ذلك بصفة جزئية فيما كان يبدو أنه ينتهج خطا متصلبا في الصراع العربي الإسرائيلي ، فضلا عن علاقاته اللصيقة « بالاتحاد السوفييتي » و« بالبلدان الاشتراكية » في الفترة بين 1969 م و1973 م ، وإعلاناته النضالية حول « الاشتراكية العربية » ، و« الوحدة العربية » . وكما سنرى ، على الرغم من وجود هوة ، بين البيانات البليغة وبين الحقيقة ، فإن المظهر المتشدد للنظام قد نجح في إقناع أكثر جيران « العراق » اعتدالا ، فضلا عن الكثيرين من باقي دول العالم ، بأن « العراق » كان ينوي انتهاج سياسات ثورية حقيقية ، وكانت النتيجة أن وجد « النظام العراقي » نفسه إما مرهوب الجانب وإما مكروها من قبل معظم دول المنطقة .

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا البنيان الأساسي الذي اضطر « البعث » إلى العمل من خلاله في السنوات الأولى بعد استيلائه على السلطة ، فإنه من الممكن أن نقول حقيقة إن ذلكم الخط كان ضروريا ولا مندوحة عنه .

لقد ورث النظام خطا راديكاليا إلى حد كبير ، وكان النظام السابق عليه قد تأثر بالتقاليد اليسارية التي كانت تسود الأحوال السياسية في « العراق » ، سواء قبل أو بعد ثورة عام 1958 م . يضاف إلى ذلك أنه كان عليه أن يدعم وجوده في مواجهة العداء « الأيديولوجي » الذي فرضه وجود نظام بعثي آخر في « سوريا » ، كان بينهما خلاف عميق . إن مجرد وجود فرعين لحركة واحدة يجعل من المنطقي أن نتوقع قيامهما على الأقل باتخاذ إجراء لإحداث التماسك الداخلي ، الأمر الذي

أعطى فرصة لقيام عدد من المشاكل غير المناسبة التي كانت تمثل صعوبات بالنسبة « للبعث العراقي » حيث كان مطلوبا منه أن يغرق فيما تراه « سوريا » من حتمية تورطه في الصراع العربي / الإسرائيلي .

وإزاء هذا الموقف كان « البعث العراقي » مضطرا بشكل ما أو بآخر إلى أن يحاول المزايدة على « السوريين » فيما يبذلونه من جهود حتى يظهر حقيقة أنه أكثر عروبة منهم، وأكثر تمسكا بالقومية ، بل وأكثر تمسكا « بفكر البعث » منهم . يضاف إلى ذلك أنه حينما بدأت.« مصر » في انسحابها من المسار العام للسياسة العربية في ظل حكم « السادات » ، فإن « النضال من أجل سوريا » ، الذي كانت كل من « مصر » و« العراق » تمارسانه على فترات متباينة في الخمسينيات وفي مطلع الستينيات ، قد تقهقر إلى الخلفية في السبعينيات ، ليحل محله « معركة كلامية مريرة » من أجل « الشرعية الأيديولوجية » بين « البعثيين » المتنافسين في « دمشق » و« بغداد » .

أحدثت حرب أكتوبر 1973 م وماتلاها من ارتفاع في أسعار النفط سلسلة من التغييرات الكبرى ، والتي بدت وكأنها دائمة ، في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط . بعض هذه التغييرات استغرق بعض الوقت حتى تبلور ، وبصفة خاصة فض الاشتباك التدريجي بين « مصر » و« إسرائيل » بموجب اتفاقية « سيناء » عام 1975 م ، هذه التي كانت الأكثر وضوحا ، وإن لم تكن الأولى ، في إعطائها مؤشرًا مفاده أن « السادات » كان يحضر للوصول إلى اتفاق مع « إسرائيل » . وكنتيجة هامة أخرى للحرب ، أصبح واضحا تماما أنه على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان قد أعطى دعمه الكامل « للبلاد العربية » ، فإنه لم يكن على استعداد للوصول إلى مساعدتهم بالطريقة التي كان من شأنها أن تهدد بقاء « إسرائيل » ، وبالتالي يخاطر بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية .

ولهذا السبب أو ذاك فإن علاقات « الاتحاد السوفييتي » مع معظم « البلدان العربية » قد تدهورت تدريجيا خلال السبعينيات .

وحدث تطور هام ، وإن كان جزئيا ، وذلك لقرار « الملك حسين » بأن بلاده لن تسهم بدور رئيس في أي حرب قادمة ، وتطور جزئي هام آخر نتج عن دبلوماسية « هنري كيسنجر » التي كانت تعني أن « الولايات المتحدة الأمريكية » ليست قادرة على إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات من شأنها أن تزيد من مصداقية « الملك حسين » . ولم يعد « الملك » بذلك قادرا على أن ينصب نفسه متحدثا عن « الفلسطينيين » . ومن ثم تم الاعتراف ، في مؤتمر « الرباط » ، « بمنظمة التحرير الفلسطينية » بوصفها الممثل الوحيد « للفلسطينيين » ، وكان ذلك بالضبط بعد عام واحد من وقف إطلاق النار ، وكان هذا بمثابة محرك شرعي جديد لاستمرار أعمال الدس فيما بين العرب وبعضهم البعض .

ومن هنا ، فبالإضافة إلى حقيقة أن كلا من « سوريا » و« العراق » تحكمان بوساطة نفس الحزب ، فربما تكون « سوريا » قد توقعت أن تصير أقرب الحلفاء الطبيعيين « للعراق » في المنطقة . ومع ذلك ، فبينما بقيت الدولتان تتصرفان بغباء باستمرار ، فإن العكس كان هو الحالة الحقيقية . لقد بدت بعض المؤشرات تدل على عزلة « العراق » عن البلدان العربية في أوائل السبعينيات ، وقد ظهر هذا في « حرب أكتوبر » حينما اشتكى « صدام حسين » من أن « العراقيين » سمعوا أخبار وقف إطلاق النار من المذياع بنفس الطريقة التي سمعوا بها عند بداية الحرب . وأشار النظام العراقي إلى عدم رضاه عن سياسات العرب بوجه عام من خلال رفضه المساهمة في الحظر البترولي التالي للحرب ، كذا بعدم إرساله ممثلين لحضور « مؤتمر قمة الجزائر » الذي عقد في نوفمبر 1973 م .

السياسة الداخلية (1975 - 1979 م) :

حدث تطوران هامان بالذات ميزا السنوات التي تلت اتفاقية « الجزائر » وحتى ظهور « صدام حسين » كرئيس « للعراق » في يوليو من عام 1979 م . فكما سبق أن ذكرنا ، فك « النظام العراقي » ارتباطاته بالدول الاشتراكية ، متحركا تجاه المدار العام للغرب على المستوى « الكوكبي » ، وتجاه « الدول العربية » المعتدلة على

المستوى الإقليمي . وبطبيعة الحال ، فقد كان هناك عدد من القيود والعقبات ، كان عليه أن يتخطاها ، وكانت هذه عملية وعرة ، إذ كان على « العراق » أن يكون أقل استقامة في تصرفه عما كان ينبغي أن تسير عليه الأمور مع « الولايات المتحدة الأمريكية » وبعض « الدولة العربية » القريبة من « العراق » ؛ مثل موقفه من زيارة السادات « للقدس » في نوفمبر عام 1977 م — التي لم يكن باستطاعته أن يرتبط بها مباشرة ، ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام يرى بوضوح .

وكانت الخصيصة الرئيسة الأخرى التي ميزت « السياسة العراقية » خلال هذه المرحلة هي تنامي تركيز وتجميع السلطة في يد « صدام حسين » والقلة من مرءوسيه الذين كان يثق بهم ، بشكل بدا نهائيا لا رجعة فيه . وفي نفس الوقت الذي خلف « صدام حسين » فيه « أحمد حسن البكر » في يوليو 1979 م ، كانت صورة « التكريتي » قد تغيرت ، فأصبح « التكريتيون » الأصلاء يبدون الكثير من الطموح ، أو أنهم لم يعودوا مستعدين للطاعة العمياء بالقدر الكافي ، حتى يسمح لهم بالوصول إلى قلب السلطة . وفي سبتمبر من عام 1977 م أصبح كل أعضاء « القيادة القومية » لحزب البعث أعضاء في « مجلس قيادة الثورة » ، وكان هذا يعني أن الحزب والدولة ، في الحقيقة ، لم يعد ممكنا التمييز بينهما — وبذا لم يعد « الحزب » — حتى ولو أراد — هيئة تناقش فيها السياسة ، ولم يعد المكان الذي يتم فيه الحوار ، فقد صار ببساطة وسيلة جديدة لتأكيد سلطة الدولة ، أو بتعبير أدق ، لتأكيد سلطة « صدام حسين » .

وكما رأينا فإن كل الإجراءات الصارمة التي اتخذت للوقاية من أي آثار معاكسة من جراء تأميم النفط قد نقضت تقريبا بحلول صيف عام 1973 م . وكانت الزيادة في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر تعني أن البلاد غير معرضة لأن تعاني من عقبات ناجمة عن مصاعب اقتصادية تقليدية .

وفي غضون خمس سنوات (1973 - 1978 م) ارتفع دخل الدولة من عائدات النفط قرابة عشر مرات ، فكانت مساهمة عائدات الخام من إجمالي الدخل القومي

قرابة 87 ٪ ؛ وبذا برزت الدولة بشكل مؤكد أكثر من ذي قبل ، كبؤرة رئيسة ، وكعميل رئيس في النشاط الاقتصادي وفي تراكم رأس المال . وقد تم توزيع جزء كبير من الثروة الجديدة مباشرة ؛ ففي فبراير عام 1974 م حدث تخفيض ملموس في الضرائب ، وأعلن عن زيادة في الأجور ، وتم دعم السلع الغذائية الرئيسة ، واستمر رفع الأجور الدنيا سنويا ، وفي عام 1977 م كانت النفقات في خطة الاستثمارات 2357 مليون دولار وجهت إلى التعليم ، والخدمات الاجتماعية ، والإسكان ، والصحة ، ومشروعات المياه والصرف الصحي على وجه الخصوص ، وتم شن حملة واسعة النطاق لمحو الأمية في مايو من عام 1978 م . أنفقت مبالغ ضخمة أيضا على الصناعات الكبرى وعلى مشروعات الأشغال العامة ، لعل أهمها كان إنشاء نهاية خط الأنابيب في « الفاو » لخدمة حقل نفط « شمال الرميلة » الذي نفذته مجموعة « براون ، روت » الأمريكية ، بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب « كركوك / دير تيول » الذي استكملته شركة « مانيزمان » في يناير 1977 م ، وقناة « الثرثار » التي أنشأها « الاتحاد السوفييتي » وافتتحت في أكتوبر عام 1976 م ، وعدد كبير ومتنوع من المشروعات الأخرى التي نفذها « اليابانيون » ، و« الفرنسيون » ، و« الأمريكان » ، و« البريطانيون » .

وكما سنرى فإن بريق الخطوات الواسعة لبرامج التنمية ، قد بدأ يخبو فقط عندما ظهرت الآثار المعاكسة للحرب مع « إيران » ، وبدأ الشعور بهذه الآثار بشدة خلال عامي 1982 - 1983 م .

ولما كان النظام « العراقي » في حاجة لاستكمال تنفيذ خطط التنمية لديه ، فقد توجه إلى الاتحاد السوفييتي وفي أقل وقت ممكن ، لكن هذا كان يعكس في نفس الوقت قرارا سياسيا واعيا اتخذه قادة « حزب البعث » بوضوح ؛ لقد كانت معظم المشروعات الكبرى للبنية الأساسية والصناعات تتطلب درجة من « التقنية المتطورة » والخبرة ، التي إن لم يمكن الحصول عليها بصفة خاصة من « الدول الغربية » و« اليابان » ، فيمكن الحصول على ما هو أقل تطورا منها من الدول الاشتراكية . قال « عبد الجواد هاشم » ، وهو شيوعي وكان وزيرا للتخطيط عام 1975 م : « ما

نريده هو أفضل .. تقنية » وأسرع تنفيذ لأوامر التشغيل والعقود .. إن هذا يعد أكثر أهمية من الثمن » . وقد بدأ هذا الحماس تجاه « التقنية الغربية » منذ شهر يوليو من عام 1973 م ، لكن تم التعبير عن الموضوع بشكل ملتو في معرض مقابلة أجرتها مع وكيل وزارة في « وزارة الاقتصاد العراقية » صحيفة « الهيرالد تريبيون » في أبريل عام 1975 م :

لايمكننا التضحية « بالتكنولوجي » من أجل « الأيديولوجي »

فطبيعي أنه يتوجب علينا الحفاظ على رضا أصدقائنا وأن نلقي إليهم ببعض الأعمال .

لذا فإننا نشتري طائراتكم « البوينج » وندعكم تبنون مصافي النفط عندنا ، لكن المشروع الأقل أهمية ، مثل مصنع لقوالب الطوب يمكن إسناده إلى « بلغاريا » حتى ولو كنا نعلم أنه يمكننا الحصول على أفضل منه من « فرنسا » .

وبذا ، فإنه على الرغم من استمرار « الدول الاشتراكية » في القيام بكمية لا بأس بها من المشروعات مع العراق ــ مثل عقد خط أنابيب « البصرة / بغداد » ، الذي كان واحدا من أكبر المشروعات في السبعينيات ، والذي منح لشركة « سوفييتية » لتنفيذه ــ فإن الشكاوى من « أساليب التجارة الاشتراكية » ، وتواريخ التسليم كانت قد بدأت تتزايد من حين لآخر . مع ذلك ، فبينما كان « البعث » يبتعد بنفسه تدريجيا عن « الاتحاد السوفييتي » ، فقد كان تغيير اتجاهه بشكل فوري أمرا يصعب إدراكه بسبب استمرار معاداة البعث « للإمبريالية » وعمله ضدها .

وفي الحقيقة ، فإنه على الرغم من أن العلاقات الوثيقة الحميمة التي كانت سائدة في أيام الهدوء في (1972 - 1973 م) بين « الاتحاد السوفييتي » و« العراق » لم تعد إلى سابق عهدها ، إلا أنها استمرت على أقل تقدير ، وبشكل عام « صحيحة » و« حميمة » دونما انقلاب على « الاتحاد السوفييتي » كذلك الذي أحدثه « السادات » أو « نميري » ، وكان يتضمن نوعا من الازدراء . وعلى الجانب الآخر فإن التجارة التي كانت قائمة على أساس « نفعي » مع « الدول الاشتراكية » بلغت

13 ٪ من إجمالي التجارة « العراقية » في عام 1974 م ، وهبطت إلى 7 ٪ في منتصف عام 1975 م ، ثم تدهورت تدريجيا إلى أن بلغت 2,6 ٪ في عام 1981 م .

ربما كانت أوضح إشارة من النظام العراقي تفصح عن رغبته في تغيير اتجاهه ، هي محاولته في تنويع مصادر العتاد الحربي ، فتم شراء كميات كبيرة من السلاح من مختلف الدول الغربية في منتصف عقد السبعينيات . وقد كان هذا التنويع مستحيلا قبل « اتفاقية الجزائر » . وعلى أية حال فإن أيا من الدول الغربية لم تكن تمد « العراق » بكميات كبيرة من السلاح ، بينما كان ــ من الناحية الظاهرية ــ تابعا « للسوفييت » . من جهة أخرى فقد أكد « صدام حسين » لكل من « الشاه » و« الرئيس بومدين » أثناء المباحثات في « الجزائر » في مارس 1975 م أنه ما تحول إلى الاتحاد السوفييتي إلا مكرها بسبب عزلة « العراق » . هذا ، وقد كانت أولى صفقات السلاح الكبرى من « الغرب » « للعراق » في سبتمبر من عام 1976 م ، وكانت تتضمن ما بين ستين إلى ثمانين طائرة « فرنسية » طراز (Mirage F.15) تلتها صفقة دبابات تشمل مائتي دبابة من طراز (AMX 30) « الفرنسية » عام 1977 م ، ثم تلا ذلك صفقات كبيرة : مع « البرازيل » مائتي عربة نقل جند مدرعة من طراز (Cascarol) في يوليو 1978 م ، ومع « إيطاليا » تضمنت عددا من القوارب البحرية المتطورة . وقد كانت هذه الدول الثلاث ــ « فرنسا » ، و« البرازيل » ، و« إيطاليا » ــ أيضا من أكبر الدول استهلاكا للنفط العراقي .

ومع ذلك ولأسباب متعددة ، فقد بقي « الاتحاد السوفييتي » المورد الرئيس للدبابات والمدفعية والطائرات العسكرية إلى « العراق » ، لذا فلم يكن فك الارتباط بينهما كاملا كما كان النظام « العراقي » يريد .

في البداية لم يكن « الغرب » مستعدا لإحلال نظم سلاحه إحلالا كاملا محل نظم التسليح « السوفييتية » في « العراق » مالم يحقق سيطرة أكبر على هذا البلد . في نفس الوقت ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن أيديولوجية « البعث » كانت قد بدأت تتحول تدريجيا ليحل محلها الاعتقاد في شخص « صدام حسين » . مثل هذا الاعتقاد كان يتطلب أن يكون مؤسسا على نوع من المشاعر الفياضة تجاه « شعبية » و« قومية / وطنية » « الزعيم » ، والتي من المحتمل أن يكون هو نفسه قد صدقها ،

وقد لا يكون ممكنا أن يظهر نصيب « الولايات المتحدة » و« الغرب » في مثل هذا الحوار . يضاف إلى هذا حقيقة أن امتلاك « العراق » لاحتياطات « نفطية » كبيرة ، كان يعنى أن لديه فرصة أكبر للمناورة بخلاف « السادات » أو « نميري » . ومن ثم فلم يكن هناك حاجة حقيقية لإظهار النوايا تجاه الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك فلم يكن هذا من شأنه منع « النظام العراقي » من التحرك تجاه « الغرب » تدريجيا للحصول على نظم أسلحته إذا ما سمح « الغرب » بذلك .

تواكبت هذه البداية في مجالي التجارة والسياسة الخارجية مع تطور داخلي هام :

فلقد أعطى المزيج المكون من الأموال النفطية وتسوية المشكلة الكردية دفعة لم يسبق لها مثيل للثقة في « حزب البعث » ، الذي بدأ يتحرك بطريقة أكثر تنظيما من أجل إقامة نظام سياسي يكون له فيه السيطرة الكاملة والوحيدة .

من أجل هذا فقد أصبحت السلطة مركزة بشكل متزايد في عدد محدود من رجال الدولة و« حزب البعث » ، وبدأ النظام أيضا يخضع مختلف التنظيمات الجماهيرية لسلطته . وكان من الطبيعي ألا يحدث تعايش بين هذه الطريقة وبين التعددية السياسية المحدودة التي توفرها الجبهة الوطنية ، وبالتالي فقد وجد الشركاء « البعثيون » أنفسهم تدريجيا في مواجهة متطلبات واضحة تبغي الحد من نشاطاتهم ، خاصة بين التنظيمات الجماهيرية ، وأن يتبنوا سياسات مقبولة بشكل متزايد . ولقد بقي « الحزب الشيوعي العراقي » المنافس الخطير الوحيد « لحزب البعث » منذ أن فقد الأخير دعم « الحزب الكردي الديمقراطي » الجديد الذي كان مناهضا « للبرزاني » ، وذلك بسبب السياسات القمعية التي مارسها « النظام العراقي » ضد الأكراد . استغل « الحزب الشيوعي العراقي » في البداية حرية الحركة النسبية التي كانت متوافرة له من خلال الجبهة الوطنية ، وذلك من أجل مد نشاطاته وتقوية دعائمه على طول البلاد وعرضها .

ومن الصعب تقدير مدى نجاحه في هذا المضمار ، لكن هناك مؤشرا يدل على استعادته لمكانته ، وهو أن جريدته « طريق الشعب » باعت 6,7 مليون نسخة

خلال عام 1975 م ، وهو رقم يبلغ ثلث مبيعات جريدة « الثورة » وهي الجريدة الرسمية للحكومة . وفي ربيع عام 1976 م كانت إصدارات الحزب الشيوعي متوافرة في مكتبات « بغداد » . مع ذلك فقد بدأ التحول الواسع النطاق ضد الشيوعيين في نهاية عام 1975 م عندما تم القبض على عدد من أعضاء الحزب من بينهم بعض القياديين ، وكان هذا العمل يبدو عشوائيا ، وقد تم سجنهم لمدد قصيرة نسبيا ، وتعرضوا للتعذيب ، ثم أفرج عنهم فجأة .

بدأ « الحزب الشيوعي » يشكو من هذه الممارسات في بداية أبريل 1976 م ، وبحلول شهر يونيو بدا واضحا أن نشاطاته أصبحت تتعرض لقدر كبير من القيود . وقد صدر تقرير المؤتمر الثالث « للحزب الشيوعي » في بغداد في شهر مايو من نفس العام ، محتويا على أول تصريح واضح يعبر فيه « الحزب » عن خلافاته مع « حزب البعث » . طالب الشيوعيون بأن تكون « الجبهة الوطنية » بمثابة هيئة تمثل فيها حقيقة كل القوى التقدمية والتنظيمات ، وأن يتم تطبيق بنود الاتفاقية الأصلية المبرمة بين « الحزبين » على التنظيمات الجماهيرية ، وبصفة خاصة على « اتحاد نقابات العمال » ، وعلى « جمعيات الفلاحين » .

يضاف إلى هذا أنه قد طلب من « حزب البعث » أن يعدل عن مطالبته بحل : « اتحاد الشباب الديمقراطي » ، و« اتحاد الطلبة العام » ، و« رابطة المرأة العراقية » ، وكلها تنظيمات كانت تحت قيادة « الحزب الشيوعي » تاريخيا . هذا وقد دعي الشيوعيون إلى تجميد نشاطاتهم في هذه الجمعيات ، وإلى سحب ممثليهم من التنظيم الدولي الذي يتبعون له ، وبتعبير أشمل ، فقد طولب « الشيوعيون » « بالحريات الديمقراطية » التي تنص عليها الاتفاقية الأصلية ، وأن يقيموا حكم القانون ، وأن يتم الرجوع إلى مبادئ الدستور .

وعلى الرغم من صياغة هذه الانتقادات والمطالب بلهجة توفيقية وبناءة ، فقد كان واضحا أنها كانت في سياق ما يمكن أن يكون أقرب « للدكتاتورية » ، الأمر الذي قوبل بهجوم غير مقبول على الطريقة التي يدير بها « البعثيون » البلاد .

ومنذ ذلك الوقت وصاعدا ، أصبح هناك تدهور في العلاقات بين « الحزبين »

مصحوب بحملة دعائية متصاعدة ضد « الشيوعيين » ، ومطاردات شبيهة بتلك التي شنها « البعث » عام 1963 م . بدأ النظام ، في نفس الوقت ، يستكمل جهاز الأمن ويمد نشاطه ، ويسرع في سياسته الرامية إلى تطهير المراكز القيادية في كل من الخدمة المدنية والشرطة والقوات المسلحة من غير البعثيين . وقد نجح الأشخاص « غير المسيسين » حتى ذلك الوقت ، في الاحتفاظ بالمراكز الهامة نسبيا . بيد أنه تم إجبار « غير البعثيين » ممن لا يتوقع منهم ضرر على الاستقالة ، وإن كان قد سمح لهم بإقامة أعمال خاصة بهم .

وقد ظهرت عام 1976 م أربعة أجهزة استخبارات داخلية، كل منها يراقب الآخر ، ويؤكد بوضوح تسلط النظام من خلال الأمن .

استجمعت هذه العملية قوة دفع متزايدة على مدى السنوات القليلة التالية ؛ كانت هناك قوات خاصة مكونة من « لواءين » عام 1976 م ، بالإضافة إلى « الحرس الجمهوري » الذي كان بمثابة « الحارس الخاص للنظام » ، فضلا عن « جيش الشعب » الذي كان بمثابة مساعد « لحزب البعث » ، وقد تم إنشاؤه عام 1976 م تحت قيادة « طه يس رمضان » ، وكان تعداده خمسة وسبعين ألف رجل عام 1979 م . وكان هناك مؤشر آخر يدل على اهتمام القيادة بحماية نفسها ، فقد وضع مائة وخمسون ألف رجل تحت إمرة وزير الداخلية ، وهذا رقم يعادل ربع الموظفين العموميين تقريبا . وخلال نفس هذه الفترة كان هناك عدد من القصص المشكوك فيها تنتشر هنا وهناك ، وكانت بطبيعتها غير قابلة للإثبات العملي ، لكنها كانت تعطي بعض المؤشرات عن طول ذراع النظام وتصميمه على اجتثاث الانشقاق ، في آن واحد .

أصبح « حزب البعث » جهازا قويا جيد التنظيم ، منذ منتصف السبعينيات ، وطفق يعمل بشكل متزايد على اختراق كل ما يمكن اختراقه من مجالات الحياة .

وكانت أصغر وحدات الحزب تسمى « الحلقة » ، وهي خليته الأولى ، وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أشخاص ، وتنظم في « المجاورات » أو في « أماكن العمل » ،

ومن خلال هذه « الحلقات » يتلقى أعضاء الحزب التعليمات من القيادة ، وعلى الرغم من مناقشة التعليمات بداخل « الحلقات » ، إلا أن المناقشات كانت شكلية تعبر أساسا عن الموافقة على أوامر القيادة ، وكان هذا أكثر وضوحا منذ تولى « صدام حسين » كامل الصلاحيات . وكان التنظيم الأعلى هو « الفرقة » ، ويتكون من عدد من الحلقات تغطي مناطق سكنية مثل « الأحياء » في الحضر و« القرى » في الريف ، أو الوحدات مثل « المصانع » ، أو « الإدارات الحكومية » ، أو « المدارس » ، أو « الجامعات » ، أو « اتحاد نقابات العمال » أو « المستشفيات » .

ويعلو ذلك في النظام الهرمي « الشعبة » ، وهي تتكون من خمس « فرق » ، ثم « الفرع » ويحتوي على « شعبتين » على الأقل ، ويعمل الفرع على مستوى المحافظة ، ويعلو ذلك « القيادة القطرية » ، وهي تعمل على المستوى الوطني (أي مستوى الدولة) ، وفي النهاية تأتي « القيادة القومية » ، وهي ما يفترض أن تعمل على المستوى العربي كله . وقد كانت كل هذه الأجهزة مخترقة من قبل مختلف أجهزة الأمن المتصلة مباشرة « بصدام حسين » ، وكان من واجب كل عضو في الحزب أن يكتب تقريرا عندما يشك في أي تصرف يقوم به جارٌ له ، أو صديق من الأصدقاء أو من أفراد العائلة .

ورغم أن هذا البناء قد اشتق من التنظيم الأصلي الذي خطط له ميشيل عفلق في الأربعينيات والخمسينيات ، فإنه يلزم التأكيد على أنه لم يضع تصوره لهذا الاطراد في التنظيم إلا بعد أن تولى « البعث » السلطة في عام 1968 م .

وخلال السنوات الأولى من عقد السبعينيات تشكلت قيادة الحزب ووحداته في صورة تنظيم فعال مؤثر . وكان تركيز السلطة في أيدي قلة في القمة مصحوبا بإزالة حقيقية لكل العقبات التي كانت تقف في طريق « التجنيد السياسي » ، مما أدى إلى تنامٍ ملحوظ في عضوية « الحزب » ، التي صارت بشكل أو بآخر حتمية لهؤلاء الذين لديهم طموحات وظيفية ، وبذا صار لدى « حزب البعث » عشرة آلاف عضو نشط ، ونصف مليون من المتعاطفين معه في عام 1976 م ، وتنامت هذه الأعداد عام 1980 م إلى خمسة وعشرين ألف عضو نشط ومليون ونصف المليون من المؤيدين ، وبذا صار « للحزب آلة » على أعلى درجات التنظيم تحت

تصرفه ، يمكنه استخدامها في بث عقيدة الحزب والتعبئة والسيطرة على الجماهير متى تطلب الأمر .

وكان تشكيل « قيادة الحزب » موضوعا رئيسا ، وكان لزيادة عدد أعضاء الحزب دلالة أنه قد صار أداة لتجميع شتات الأمة لتستقر القيادة على قمتها ، وعلى الجانب الآخر ازدادت خطورة أن يكون هناك من يشارك في سياسات غير بعثية ، وعلى نفس الدرجة من الخطورة أصبح توجيه النقد إلى سياسات الحكومة ، فاستدار كثير من الناس بعيدا عن مجال السياسة ، محددين نشاطاتهم الاجتماعية في دائرة مغلقة من الأقرباء والأصدقاء الموثوق بهم ، فضلا عن اقتناء السلع الاستهلاكية .

وقد كان الحزب يشجع أعضاءه على كتابة التقارير كل منهم عن الآخرين ، وعن جيرانهم وزملائهم في العمل وأصدقائهم ، وأنشئت تنظيمات حزبية يمكنها استيعاب مجموعات من كل الأعمار ومن كل مجالات الحياة ، وكان التلقين العقائدي يتم منذ المدرسة الابتدائية حيث كان الأطفال يلقنون الأناشيد والأغنيات المحملة بإنجازات وبخصائص شخصية « صدام حسين » (وأحمد حسن أيضا في البداية) ، وبالتدريج امتد هذا التلقين ليشمل كل نظام التعليم ، وبذا صار « التجنيد السياسي » متمشيا مع الامتياز في الدراسة ، وبنفس الطريقة استخدمت حملة محو الأمية لخدمة الدعاية للنظام وإعطائه دفعة .

وبمطلع عام 1978 م أصبح قطع العلاقات مع الشيوعيين مسألة وقت ، وفي شهر مارس صدرت جريدة « طريق الشعب » وبها سلسلة مقالات تنتقد سياسات النظام تجاه الأكراد والاقتصاد ، مدللة على أن النظام العراقي يتحرك تجاه التقارب مع الغرب جريا وراء مصالحه ، رد « طارق عزيز » على ذلك بمقال في شهر مايو نشرته جريدة « الرشيد » اتهم فيه الشيوعيين بعمالتهم لموسكو ، وبعد ثلاثة أسابيع أعلن أن اثني عشر شيوعيا قد أعدموا لنشاط غير مشروع قاموا به في الجيش ، كانت هذه « الجرائم » تعد معارضة لشروط اتفاقية « الجبهة الوطنية » ، التي كانت تنص على عدم جواز السماح لأي « حزب » سوى « حزب البعث » بممارسة أي شكل من أشكال النشاط أو التنظيم السياسي في القوات المسلحة ، وتقرر الإعدام في عام

1976 م جزاء لمن يخالف هذا الأمر ، مع ذلك فقد كان تطبيق الحكم في عام 1978 م على جنود تابعين « للحزب الشيوعي العراقي » مقصودا به وضع الحزب في حجمه أكثر منه خوفا من تغلغل « الحزب » على نطاق واسع .

حذرت جريدة « الثورة » أعضاء الأحزاب الأخرى ، في شهر مايو من عام 1978 م ، من أن العقاب الثوري « بالإعدام » سوف يوقع على أولئك الذين حاولوا اختراق القوات المسلحة . وفي شهر يوليو أصدر « مجلس قيادة الثورة » مرسوما شاملا يجعل كل النشاطات السياسية غير البعثية غير مشروعة بالنسبة لكل أفراد القوات المسلحة السابقين ، وحدد جزاء الموت لمرتكب هذه الجرائم ، وفي بلد تنتشر فيها الدسائس على نطاق واسع ، فإن مثل هذه النصوص كانت تعنى أن أي شاب يكتشف أنه يشارك في نشاط غير بعثي يصبح معرضا لأن يحكم عليه بالإعدام ، وفي هذه المرحلة يلزم أن نتذكر أن « الجبهة الوطنية » كانت ماتزال موجودة من الناحية الرسمية .

نقلت التقارير في الصيف والخريف أنه كان هناك المزيد من الإعدام « للشيوعيين » ، والمزيد من القبض على أعضاء هذا الحزب ، قام النظام بتعذيب العديد من المئات من الضحايا حتى الموت في السجون على مدار الشهور والسنوات التالية . في بعض الحالات كان الناس يسحبون من منازلهم فلا يرون مرة أخرى ، بل كانت جثثهم تلقى أمام منازل عائلاتهم ، وقد مثل بها ببشاعة ، وفي حالات أخرى كان الأقرباء يجبرون على الذهاب لمراكز الشرطة من أجل جمع جثث أقربائهم ، وكانوا يهانون ويسخر منهم أو يعتدى عليهم أثناء قيامهم بذلك ، ولقد قدمت الحرب التي نشبت مع « إيران » عذرا لتشديد هذه الممارسات الوحشية .

ولم يكن الشيوعيون وحدهم ضحايا هذه الطرق ، فلم يكن « البعث » يميز في بطشه الوحشي بين المعارضين الحقيقيين والمحتملين ؛ وهكذا تعرض « الأكراد » ، وأعضاء « الأحزاب الشيعية » السرية ، الذين ساهموا في انتفاضات في عقد السبعينيات ، للاضطهاد والتعذيب مع الشيوعيين عند تزايد زخم حملة الرعب ، وترسخت فكرة تمجيد شخص « صدام حسين » ، وبلغت « دكتاتوريته » منتهاها .

وحتى البعثيون فإنهم لم تكن لديهم حصانة ضد التفاتات أجهزة الأمن ، خاصة أولئك الذين كانت لديهم الجسارة أو التهور الكافي للشك في حكمة القيادة . هذا فضلا عن أن الأفراد كانوا يجبرون بشكل متزايد على إظهار دعمهم الإيجابي للنظام من خلال إعلان موافقتهم على أعمال « حزب البعث » وقائده ، إلى الحد الذي أصبح من الصعب التصريح بالحياد السياسي .

الأكراد 1975 - 1979 م :

على الرغم من أن اتفاق « الجزائر » قد وجه ضربة رهيبة « للحركة الكردية » ، فإن السياسات القمعية والوحشية التي مارسها النظام في المنطقة ، أكدت أن روح المقاومة لم تسحق تماما ، ومع ذلك ، فيمكن القول بأن الهوية الثقافية ، بل وأحيانا الوجود المادي ، لثلاثة ملايين « كردي عراقي » كانت قد أصبحت تحت تهديد خطير منذ عام 1975 م . وكما رأينا ، فقد أصدر « النظام العراقي » قانونا في مارس عام 1974 م يعطي « الأكراد » « حكما ذاتيا » ، وسميت المنطقة « الكردية » « بمنطقة الحكم الذاتي » ، وقد استثني منها « جبل سنجار » ، والمنطقة الواقعة بين « عقرة » و« الموصل » ، وضواحي « كركوك » و« كيفري » ، والمنطقة الواقعة على طول الحدود « الإيرانية » بين « ميدان » ، و« بدرة » . وبذا كانت « منطقة الحكم الذاتي » أقل من نصف إجمالي « منطقة كردستان العراقية » ، كما أعيد رسم حدود منطقة « كركوك » لتصبح المنطقة وبها أغلبية « عربية » . وقد حصل السكان في « المنطقة الكردية » على القليل من الإنجازات الجديدة ، فيما عدا إنشاء شبكة طرق جديدة ، وافتتاح بعض مشروعات التنمية المتناثرة ، لذا فمن استطاع من السكان الهجرة إلى مدن شمال ووسط العراق فقد فعل . ومر عقد السبعينيات ، ولم يكن من المنتظر إجراء إلا القليل من الإنشاءات في داخل « المناطق الكردية » « ذات الحكم الذاتي » ، ولا شيء على الإطلاق خارج هذه المناطق .

ومع ذلك ، فقد كان أقسى ما عانى منه سكان المنطقة ما تم من نقل إجباري لأعداد كبيرة من الأكراد سواء إلى أماكن نائية في « العراق » ، أو إلى أماكن يكونون

فيها تحت متناول يد الحكومة . وتختلف تقديرات الأعداد التي تم إعادة توطينها كثيرا ، خاصة وأن هذه العملية استمرت لسنوات عديدة بعد اتفاق الجزائر ، كذا بسبب أن بعضهم كان يسمح له بالعودة بالتالي .

لكن يظن أن ما بين مائتين وخمسين ألفا ، وثلاثمائة ألف قد شملهم الإبعاد . وعلى وجه العموم فإن المبعدين كانوا ثلاث فئات كبيرة :

ـــ الفئة الأولى كانوا هم من شاركوا مباشرة في القتال ، وسلموا أنفسهم « للسلطات العراقية » ، سواء مباشرة بعد مارس 1975 م أو بصدور عفو عام فيما بعد

ـــ الفئة الثانية كانوا السكان الأكراد في المناطق مختلطة الأعراق خاصة حول كركوك .

ـــ أما الثالثة فكانت كل سكان القرى القريبين إلى الحدود مع كل من « إيران » وتركيا ، حيث أقام « النظام » هناك « حزاما صحيا » بينه وبين جيرانه لمنع التسلل .

لذا فقد تمت الإحاطة بأعداد كبيرة من العائلات ، بنهاية عام 1975 م ، وبداية عام 1976 م ، ووضعوا في « شاحنات » ثم أخذوا إلى جنوب العراق ، حيث تم توزيعهم في القرى العربية على هيئة مجموعات كل من خمس عائلات . أما « القرى الكردية » فقد تم تدميرها أو احتلها « العرب العراقيون » أو « المصريون » . وفضلا عن حقيقة أن عددا قليلا جدا ممن تم إبعادهم كانوا يتحدثون العربية ، وكان يتم تخويفهم بالعيش في الأصقاع العربية المهجورة المملة في الجنوب ، وبتدمير مجتمعاتهم ، فضلا عن تخريب طريقتهم في الحياة . وبذا نجد أن « النظام » كان يتعمد التهديد بالإبعاد كسلاح قوي للسيطرة على المنطقة الكردية . ومع ذلك ، كانت هناك أيضا محاولات للحصول على دعمهم : فكانت مبالغ كبيرة تدفع للأفراد وللأسر ، وبعضهم وجد نفسه وللمرة الأولى يحوز مبالغ كبيرة من المال .

وفي إطار سياسة إقامة « الحزام الصحي » ، تمت إعادة توطين الكثير من سكان

مناطق الحدود في قرى أنشئت خصيصا على كردون المدن ، أو على الطرق الرئيسة أو في « السهول الكردية » التي كانت تحاط عادة بالسلك الشائك . ومن دواعي السخرية أن « البعث » كان يشير إلى هذه التجمعات الجديدة وإنفاقاتها المتزايدة في الشمال بوصفها « تحديثا » ، و« تنمية » ، وإنشاء « لمناطق ذات حكم ذاتي » . وبطبيعة الحال فأيا كانت لطافة الإنشاءات الجديدة ، فإن من يجبرون على العيش فيها لن يستطيعوا الاستمرار في ممارسة طريقة حياتهم الزراعية والريفية التقليدية .

وأخذت قيادات من « الأكراد » وقتا ، تحت مثل هذه الظروف لتعيد تجميع وتنظيم قواتهم ، ولكن رغم محاولات « النظام » الدائمة وتصميمه على جعل المنطقة مسالمة ، فقد أصبح « الأكراد » قادرين على التجمع والتنظيم ، وبدءوا تصعيد عمليات المقاومة في المنطقة بداية عام 1977 م . باختصار ، وبعد مباحثات مارس 1975 م انقسمت « الحركة الكردية » إلى طائفتين رئيستين متنافستين ، هما : « الحزب الديمقراطي الكردي » ــ القيادة المؤقتة ، ويتزعمها « مسعود برزاني » ، و« الاتحاد الوطني للأكراد » ، الذي أسسه وتولى قيادته « جلال طلباني » المنافس الدائم « للبرزاني » منذ مدة طويلة . ولقد أدى الخطأ في حسابات الملا « مصطفى البرزاني » ومسئوليته الشخصية عن هزيمة عام 1975 م إلى وجود صعوبات أمام « مسعود » و« إدريس » ابنيه كي يخلفا أباهما كقائدين للحركة ، أما « الطلباني » فهو زوج ابنة وخلف « إبراهيم أحمد » ، السياسي الماكر المدقق الذي كان يعارض الأسلوب « الإقطاعي » « للملا مصطفى » في قيادته منذ عاد الأخير من الاتحاد السوفييتي عام 1958 م ، وكان حريصا على أن يشب لاحتلال مكانه ، وأن يحقق هيمنته على كل « كردستان » . ادعى « الطلباني » قيامه ببناء حزب مؤسس على مبادئ الأيديولوجية « الماركسية اللينينية » ، وطالب باتباع سياسة صراعية ثورية مسلحة من أجل تحقيق الحكم الذاتي « للأكراد » . ظل الحزبان في صراع كل منهما مع الآخر من أجل قيادة « الحركة » حتى كتابة هذه السطور .

كان القرار الذي اتخذه « الشيوعيون » للقيام ضد « النظام » باستخدام السلاح عام 1979 م ، يعني أن تنظيما ثالثا لحرب العصابات قد قام في « كردستان » ، وقد

ركزوا نشاطاتهم بصفة خاصة في المناطق التي تمتعوا فيها تقليديا بمساندة قوية . لم يكن هناك تحالف دائم ، سواء بين « الحزبين الكرديين » ، أو بين التنظيمات الثلاث على الرغم من المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه من حين لآخر . ومع ذلك فقد كان تواجد « الشيوعيين » عاملا هاما في إيجاد عمل ثابت متوازن بين « الحزبين الكرديين » وبين مسانديهم الحاليين أو المستقبليين في « طهران » و« دمشق » . حصلت « بغداد » ، بالتالي وفي نفس الوقت ، على ميزة من الصراع بين « الحزبين الكرديين » من خلال محاولة استمالة أحدهما إليها ضد الآخر . ولما كانت معظم المعلومات عن السياسات الكردية منذ عام 1975 م تأتي من الأحزاب ذاتها ، فيصبح من الصعب الحصول على صورة دقيقة سواء عن قوتهم العددية ، أو عن مرتكزاتهم على الأرض . مع ذلك فقد كانت هناك معلومات عن نشاطات متقطعة لقوات حرب عصابات في المنطقة ، على الأقل منذ مطلع عام 1977 م ، وظل « النظام » يحتفظ بأعداد كبيرة من القوات هناك طوال عقد السبعينيات . وكان « النظام العراقي » ، على وجه العموم قادرا على أن يكون له اليد العليا باستمرار طالما أن الحدود مع « إيران » مغلقة ، لكن الموقف تغير جذريا بسقوط الشاه في فبراير عام 1979 م .

انهار اتفاق الجزائر في أعقاب « الثورة الإيرانية » ، ووجد « النظام البعثي » نفسه في مواجهة المشكلة التي نجح في احتوائها منذ عام 1975 م . شجعت الفوضى التي سادت « إيران » بعض « الأكراد العراقيين » ، على إقامة قواعد جديدة في « كردستان الإيرانية » . وبوصول الإنذار عن هذه النشاطات ، دعا « حزب البعث » القائد العسكري التركي « الجنرال إفرين » إلى بغداد في أبريل عام 1979 م من أجل تنسيق السياسات الكردية للدولتين ، وأعلن في شهر يوليو أنه سيتم منع أية محاولة لاختراق حدود « العراق » عبر الحدود « التركية » .

المعارضة الشيعية :

يعد الصراع بين طائفتي « السنة » و« الشيعة » أمرا عاديا في التاريخ وفي التحليل السياسي « للعراق » المعاصر ، فهو صراع أساسي حاسم ، وهو يبدو واضحا في بعض

الأحيان ، ويظل كامنا في أحيان أخرى . أكثر من ذلك فإن قبول هذا الواقع يعد أمرا حيويا حتى يمكن فهم الأحداث المعاصرة ، وبناء على هذه الأطروحة ، فإن التوترات الأساسية في السياسة العراقية مشتقة بالضرورة من حقيقة أن الأقلية « السنية » التي يتكون منها النظام العراقي تحكم الغالبية من السكان « الشيعة » . ويبرهن مؤيدو وجهة النظر هذه على ما يقولون بما يجري على الساحة من أحداث ، وبأن الحرب بين « العراق » و« إيران » ، التي بدأت في خريف عام 1980 م ، يجب أن ينظر إليها جذريا على أنها ليست سوى تعبير طبيعي تماما عن ذلك الصراع الأساسي القديم . مع ذلك ، فإن الطبيعة الحقيقية للعلاقات « السنية / الشيعية » أكثر تعقيدا من أن يستوعبها هذا المدخل غير الكافي تماما .

ومن المهم أكثر من هذا ، أن نؤكد على أن ما قام به « حكام العراق » في السبعينيات والثمانينيات ، من ترقيتهم للطائفة « السنية » لايحمل إطلاقا معنى أنهم يريدون أن يقدموا « النموذج السني للإسلام » .

إن النتيجة التي توصلنا إليها من فحص هذه الظاهرة هي أنه ، رغم عدم إمكان تجاهل التبعية الطائفية كأداة أساسية للتقسيم تبدو واضحة لمن هم في داخل « العراق » أو خارجه ، إلا أن الاعتبار الاجتماعي / الاقتصادي ، أي من يملكون ومن لا يملكون ، في داخل الطائفتين ، هو الأمر الحاسم . فبطبيعة الحال ، يعيش معظم السكان في المناطق الريفية الجنوبية ، ومعظم سكان هذه المناطق من « الشيعة » ، فهم إذن يعدون من الغالبية الفقيرة التي تعيش في الريف . وبدأت الغالبية « الشيعية » التي تسكن الجنوب في الهجرة إلى « بغداد » بأعداد متزايدة ، كما كانوا أيضا الغالبية الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان ، والمحيطة « ببغداد » وغيرها من المدن ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكان السبب غالبا هو عدم ملكيتهم للأراضي الزراعية التي كانت محصورة في رجال القبائل الذين كانوا أيضا من « الشيعة » .

أدت هذه الهجرات إلى نشأة تجمعات في المدن كلها تقريبا من « الشيعة » ، لها اتصالات محدودة ، أو ليست لها اتصالات على الإطلاق مع « الشيعة » الذين

يعيشون في المدن ، وكان الكثيرون من « الشيعة » ، الذين يعيشون في الحضر في الجنوب ، ممن اتبعوا المذهب « الشيعي » حديثا ، فكان دافعهم لمناوأة الحكومة هو ما لاقوه من اضطهاد .

كان الشيعة التقليديون الذين عاشوا في الحضر ، في « كربلاء » ، و« النجف » ، وغيرها ، وفي بعض أحياء بغداد منذ قرون مضت ، يعملون بصفة أساسية في التجارة والأعمال اليدوية ، في « البازار » أو المناطق ذات الطبيعة الدينية ، بنفس الطريقة التي يعيش بها نظراؤهم في « إيران » ، وكانوا يفضلون الابتعاد بأنفسهم بعيدا عن السلطة المركزية وعن الوظائف الحكومية ، في كل العصور منذ « العصر العثماني » . وكانوا يطلبون مساعدة أقربائهم ، وكبرائهم للحصول على العمل ، ولم يكن هذا هو حال المهاجرين الجدد من الشيعة الذين كانوا يبحثون في لهفة عن الأمن في الوظيفة الحكومية . كان مسلك « الشيعة التقليديين » في رفضهم الارتباط بالعمل في خدمة حكومة « عالمانية » ينبع من أفكار دينية لديهم ، تم تجاوزها بمرور الزمن وانتشار التعليم . ولنفس الأسباب سالفة الذكر ، التحق عدد قليل من الشيعة بالقوات المسلحة كضباط في عهود « الانتداب البريطاني » و« الحكم الملكي » ، لذا ففي حين كان هناك عدد قليل جدا من « الضباط الشيعة » وصلوا إلى المراتب العليا ، فإن نسبة كبيرة من جنود المجندين كانت من طائفة « الشيعة » الذين يمثلون أكثر من نصف سكان العراق .

ومن ثم فمنذ الحكم العثماني الذي كان يستخدم عادة ـــ للأسباب المذكورة بعاليه ـــ موظفين من السنة « الأتراك » أو « العرب » مرورا بمرحلة الاحتلال البريطاني ، ظل سكان المدن من العائلات الكبيرة القديمة من « السنة » « العرب » يشكلون الوعاء الرئيس من « الكوادر » من الإدارات الحكومية والجيش ، ولحق بهم فيما بعد من كانوا يسمون « بالقوميين » ، الذين كان معظمهم من الموظفين والرسميين العثمانيين السابقين . وقد كان هناك ، لأسباب واضحة ، عدد قليل جدا من الشيعة سواء في خدمة الحكومة أو في سائر الوزارات . وظل الحال هكذا حتى قامت الثورة ، على الرغم من أن أعدادا كبيرة من الشيعة كانوا يحتلون مقاعد في

« البرلمان » . وفي أعقاب الأحداث السيئة المتفرقة التي جرت في « النجف » في أعقاب مقتل مساعد مسئول بريطاني كبير في مارس عام 1918 م ، وطرد عدد من « علماء الشيعة » الذين رفضوا استنكار معارضة الجماهير للاتفاقية « البريطانية / العراقية » التي أبرمت في يونيو عام 1923 م ، جرت عادة « حكومات الانتداب » ، و« الحكومات الملكية » في « العراق » على التحرز من التدخل في الشئون الداخلية « للمدن الشيعية المقدسة » ، واستمر هذا الحال على ما هو عليه في ظل نظام حكم ، « عبد الكريم قاسم » ، و« عبد السلام عارف » .

وفي أعقاب ثورة عام 1958 م التي بدأت بانقلاب عسكري نظمته لجنة سرية مكونة من خمسة عشر ضابطا ، منهم اثنان فقط من « الشيعة » ، استمر نفس مسلك « الشيعة » الذي كان متبعا من قبل ، بيد أنه بانتشار التعليم بين الطبقات والطوائف المختلفة في الحضر بدأ الشيعة. يساهمون بنصيب أكبر من شغل الدرجات الوظيفية بالخدمة المدنية ، بما في ذلك مهنة التدريس .

حدثت ، في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية ، وأواخرا الستينيات ، سلسلة تطورات هامة أثرت على السكان « الشيعة » في الحضر بشكل عام ، إذ استمرت الهجرة إلى المدن على نطاق واسع مصحوبة بنمو وازدهار الأحياء الفقيرة الواقعة على أطراف « بغداد » ، والمدن الكبرى الأخرى . وكما سبقت الإشارة إليه ، فإن الاتصالات بين المهاجرين الجدد والمجتمعات الشيعية القديمة التي كانت تسكن الحضر ، كانت محدودة جدا ، وذلك لأسباب اجتماعية من ناحية ، وبسبب أن « التنظيمات الشيعية » لم تكن واسعة الانتشار في « الريف العراقي » من جهة أخرى . من أجل هذا ، فقد كان المهاجرون الجدد أقل تعرضا لما يمكن أن يطلق عليه « التحفظ » ، وكان تمسكهم بالخرافات أكثر . يضاف إلى ذلك أنه بسبب ما عانوه من حرمان شديد ، فقد اجتذبت الكثيرين منهم قيم « المساواة » ومبادئ « الحزب الشيوعي » التي كانت تتصدر النضال الوطني في المرحلة ما بين عامي 1945 م و1958 م ، فانضم الكثيرون منهم إلى هذه الأفكار .

وتصادف أن حدث هبوط في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في نفس تلك الفترة الزمنية بين الجميع (فيما عدا البارزين من مجتهدي الشيعة) ، وكان السبب الكامن وراء ذلك هو انتشار الأفكار « العالمانية » في الشرق الأوسط ، مما جعل الوظائف الدينية أقل جاذبية ، فقلت عطايا ومرتبات « رجال الدين الشيعة » ، ولم يكونوا يستفيدون من عائد « الوقف » الذي كان مقصورا على نظرائهم من السنة. يضاف إلى ذلك قلة النشاطات الدينية في « العراق » خارج المدن ، بعكس الحال في « إيران » التي يتواجد فيها « الملا » في كل قرية ، ويتلقى العون من المؤسسات الدينية ، يضاف إلى هذا أن الانتشار التدريجي للتعليم الحديث ، حتى بين الأوساط « الشيعية » المتشددة ، والتوسع في الحصول على فرص العمل الحكومية ، والتنامي الجذاب لهذه الوظائف ، نتج عن كل ذلك تخفيض حتمي في أعداد من ينضمون للوظائف الدينية .

ولعل من المهم ، فضلا عن ذلك ، أن نأخذ في اعتبارنا ممارسات الجذب التي قام بها مختلف التيارات السياسية في ذلك الوقت ، على الشيعة .

وكما رأينا ، فإن المسرح « الأيديولوجي » ، قبل أن يتولى البعث السلطة في عام 1968 م ، كان قد انقسم بين « القومية العربية » في جانب ، و« الشيوعية » في الجانب الآخر .

وعلى الرغم من أن « الأيديولوجيتين » عالمانيتان كما هو معروف ، فإن « القومية العربية » ، وبصفة خاصة « الناصرية » كانت تتضمن اتباع المذهب السني لا محالة ، ولم تكن مختلف مخططات الوحدة ، التي تمت مناقشتها في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ، جذابة في نظر « الشيعة » ، الذين كانوا يشعرون بأنهم « عراقيون » أكثر منهم عربا ، وكانوا يخشون أن يغرقوا في محيط « السنة » ، إذا ما تمت ترتيبات وحدوية مماثلة مع أي من « مصر » أو « سوريا » .

وعلى نفس المنوال ، فإنه على الرغم من عدم إمكان تصنيف « البعثيين » بشكل مباشر بوصفهم « سنة » ، فإن سعيهم نحو « وحدة عربية » هو أمر لا تتحمس له

الأغلبية العراقية من « الشيعة » ، لذا فبيننا لا نرغب في القول بوضوح إن كل الشيعة قد انجذبوا تجاه الشيوعية ، فإن الأكثر دقة أن نقول إن قلة منهم قد انجذبوا إلى « القومية العربية » أو إلى « البعث » ، وقد يكون الاستثناء الكبير الوحيد في هذا المجال يتمثل في مجموعة « فؤاد الركابي » المؤسس الشيعي « لحزب البعث العراقي » في عام 1952 م ، والذي قام بالتجنيد السياسي في البداية في أوساط أصدقائه وأقاربه ، فكان الكثيرون من « البعثيين العراقيين » الأول « شيعة » .

ومع ذلك ، فمن الواجب التأكيد من جديد أنهم كانوا من عائلة وأصدقاء « الركابي » قبل أي شيء آخر ، لذا فعندما ترك « الركابي » « البعث » في عام 1959 م ، فإنهم جميعا قد تركوا « الحزب » معه تقريبا . يضاف إلى ذلك أنه عندما انتقلت السيطرة على « البعث » إلى أيدي « التكريتيين » بعد عام 1958 م ، لم يبق في نسق الرئاسة العليا « للحزب » أحد من « الشيعة » على الإطلاق ، وظل هذا الأمر دون تغيير حتى تم تعيين أربعة من الشيعة في « مجلس قيادة الثورة » في سبتمبر عام 1977 م .

وعلى الرغم من أن « الشيعة » لم يلتحقوا « بحزب البعث » بعد توليه السلطة ، ثم تولى بعضهم مراكز هامة بمرور الوقت ، فيمكننا باطمئنان أن نؤكد أن غالبية « الشيعة » ظلوا غير مكترثين « بالبعثية » . هذا ، ولم تكسر الحواجز ، ولم يبدأ الشيعة في دعم « الحزب » إلا بعد أن بدأ البعث « يهتم » « بفقراء الشيعة » خاصة « الفلاحين » ، ورغم ذلك فقد كانوا معجبين بالسياسات الاجتماعية « للحزب » أكثر من اهتمامهم « بأيديولوجيته » . ومع ذلك فمن الواجب التأكيد على أنه منذ منتصف السبعينيات كان من الصعب على كل من « السنة » و« الشيعة » ألا يظهروا حماسهم المتزايد « للنظام » ، وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير حدوث دعم شيعي متنام .

وفي خريف عام 1958 م اتخذ بعض الزعماء من علماء الدين في « النجف » الخطوة المعتادة فأسسوا تنظيما سياسيا سمي « جماعة العلماء في النجف الأشرف » ، كون أعضاؤها نواة « الدعوة الإسلامية » في عام 1968 م ، وكان الهدف المعلن

لهذه الجماعة هو زيادة الوعي في المجتمع ، ومحاربة « الإلحاد » الذي كان مرادفا بشكل أو بآخر « للشيوعية » و« الماركسية » ، في الوقت الذي كانت « البعثية » فيه ما تزال غير مؤثرة ، وكانت « كالناصرية » تلقى صدى قليلا أو لا تلقى على الإطلاق أي صدى بين الشيعة ، كانت « الجمعية » سرية ، لذا فقد كان من الصعب الحصول على معلومات دقيقة عن أصل نشأتها وأعضائها .

وفي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات كان « المرجعان » الكبيران في « العراق » ، وهما « محسن الحكيم » (الطباطبائي) ، و« أبو القاسم الخوئي » — يعيشان في « النجف » ، حيث التحق بهما في عام 1964 م « روح الله خميني » الذي كان منفيا خارج « إيران » . وفي عام 1960 م أصدر « محسن الحكيم » فتوى تحرم العضوية في « الحزب الشيوعي » ، الذي كان في ذلك الوقت في عنفوان نفوذه . وفي نفس الوقت كان زميله الأصغر « محمد باقر الصدر » يبني سمعته « كزعيم عراقي شيعي عقلاني » .

وعلى الرغم من عدم احتواء مؤلفات « الصدر » لأية إشارة ظاهرة تفيد رجوعه لمؤلفات « خميني » ، وكان الظاهر أن الاثنين لم يكونا على اتصال وثيق كل منهما بالآخر أثناء نفي الأخير إلى « النجف » بين عامي 1964 م و1978 م ، رغم ذلك فقد كانت أفكارهما حول الفكر السياسي الإسلامي تحوي الكثير من الأمور المتشابهة ، وبدا هذا واضحا من حماسه واستحسانه للثورة الإيرانية عام 1979 م .

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الظروف الدقيقة لتأسيس « جمعية الدعوة » ، فيبدو أن « الصدر » الذي كان قد بلغ مرتبة « مرجع » في نفس الوقت تقريبا ، كان هو المحرك الروحي الرئيس لتكوين « جمعية الدعوة » في عام 1968 م . وبخلاف « جمعية العلماء » ، فقد كانت « الدعوة » تنظيما سريا يهدف إلى تجميع مناصرين بشكل أوسع مدى .

وفي سياق التنظيم الهرمي الشيعي في « العراق » ، فإن مثل هذه الاعتداءات كانت لا تلقى ترحيبا إلى درجة كبيرة . وقد كان « العلماء » يقابلون بتحديين كبيرين

لسلطاتهم في آن واحد : فقد كان « النظام البعثي » يتبع خطا « عالمانيا » لايقبل التوافق مع الدين ، وكان يبدو عدوانيا في بعض الأحيان في مقابل « السنة » و« الشيعة » في آن واحد ، ومن ناحية ثانية كان هذا « النظام » يندفع بشدة نحو تأكيد حقه في السيطرة على كل مناحي الحياة العامة دون استثناء ، وكان هذا يشكل تهديدا خطيرا محتملا لكل من الحالة الراهنة ، والأوضاع التقليدية « للعلماء » وامتيازاتهم .

كان سير الأحداث غامضا إلى حد ما ، إذ استخدم « البعث » هذه المناسبة كذريعة ليكثف حملته ضد نظرائه « السوريين » الذين دار معهم نزاع طويل حول كمية المياه التي يحصلون عليها من نهر « الفرات » بعد إنشاء « سد طبقة » . قبض على جندي « سوري » وهو يزرع المتفجرات في المسجد الرئيس بكربلاء فاعتبر هذا الحادث بمثابة تورط « سوري » في الاضطرابات .

وبهذه الطريقة أصبح « النظام » قادرا على أن يغطي على أو يكشف عن المدى الذي بلغته المظاهرات ومدى تعبيرها عن المعارضة التي يبديها أعضاء المؤسسات الدينية .

شكلت بنهاية شهر فبراير محكمة خاصة برئاسة الدكتور « عزت مصطفى » عضو « مجلس قيادة الثورة » ، ووزير الشئون البلدية والقروية ، وعضوية فُلَيّح حسن الجاسم « وزير الدولة لشئون الأكراد » ، و« حسن علي الأميري » « وزير التجارة » ، وذلك من أجل استجلاء الأحداث التي وقعت في « كربلاء » و« النجف » ، ولعقاب المسئولين عنها . وقد كان « الجاسم » و« الأميري » ، وهما « شيعيان » ، قد عُينا في « القيادة الإقليمية لحزب البعث » في يناير . وكانت نتيجة المحاكمة إعدام ثمانية من العلماء ، والحكم على خمسة عشر منهم بالسجن المؤبد . ويبدو أن هذه الأحكام قد اعتبرت متساهلة ، فأقصي اثنان من القضاة من « مجلس قيادة الثورة » ، وهما « مصطفى » ، « والجاسم » ، كما أقيلا من منصبيهما كوزيرين ، وطردا من « حزب البعث » أثناء عقد مؤتمره الطارئ في نهاية شهر مارس .

وعلى الرغم من أن « البعث » كان قد أنشأ مسرحية كبيرة على أساس التورط « السوري » في أحداث المحرم ، فإنه يمكن ، من استقراء تصريحات « صدام حسين » في الشهور التالية ، تخمين أن النظام أخذ الأمر بجدية ، وكان مهتما حقيقة بتقصي الأسباب ، حدث تغير واضح في النغمة ، استشفت من حديث في شهر أغسطس ، أعلن فيه « صدام حسين » أن « البعث » في جانب « الإيمان » ، لكنه حذر من استخدام الدين كعباءة تخفي المعارضة « للنظام » وسياساته . وبطبيعة الحال ، فإن « حزب البعث » كان قد توصل ، في ظل الظروف الاجتماعية السائدة ، إلى أنه لايمكن اجتثاث الدين ونفوذ زعمائه ببساطة من خلال إجراءات عنيفة .

وبالتالي فقد حاول « الحزب » أن يغير من صورته باتخاذ مواقف إسلامية أكثر علانية ، مع محاولة لكسب بعض « العلماء » إلى جانبه .

استمر نمط الحياة غير المستقرة على الجانبين ، حتى تم طرد « خميني » في شهر أكتوبر عام 1978 م ، وقيام « الثورة الإسلامية » في « إيران » بعد ذلك ببضعة أشهر . ولدت « الثورة الإيرانية » مشاعر هائلة من التفاؤل والحماس بين قطاع عريض من الرأي العام الإسلامي ، خاصة في المراحل الأولى لهذه « الثورة » ، قبل أن تبدأ في فقدان مصداقيتها من خلال الأعمال الوحشية وغير الإنسانية ، وعلى ما يبدو فقد شجع هذا المناخ جماعة « الدعوة » وقادتها على الاشتباك مع « البعث » في صراع مفتوح ، فهاجموا مكاتب « الحزب » ، ومراكز الشرطة ، وأعلنوا على الملإ دعمهم « للثورة الإيرانية » . رد « البعث » بطريقته المعتادة « الجزرة والعصا » . في البداية قام بعمل سلسلة من الإيحاءات التي تبدو في ظاهرها كما لو كانت توفيقية ، بما في ذلك تخصيص منح مالية ضخمة للأغراض الدينية (بلغت أربعة وعشرين مليون دينار عراقي في عام 1979 م وحده) ، كذا إظهار الرعاية المتزايدة للإسلام في الخطب العامة ، وتنظيم زيارات « تليفزيونية » للجنوب الشيعي و « لمدينة الثورة » يقوم « صدام حسين » شخصيا خلالها بتوزيع الهدايا المالية بشكل علني .

وفي نفس الوقت شن « البعث » حملة ضارية ضد « جمعية » الدعوة وزعمائها .

تم القبض على أعداد كبيرة من الشيعة بسبب الشك في احتمال أن يكونوا أعضاء في « التنظيم » ، أما الأعضاء الفعليون فقد عوقبوا بالإعدام ، وحمل « الصدر » نفسه إلى « بغداد » للتحقيق معه في ربيع عام 1979 م ، وحينما رفض أن يعلن عن تراجعه عن موقفه بشكل علني ، حددت إقامته في بيته في « النجف » ، مع منع اتصاله بالخارج ، بعدما قطعت عنه المياه والكهرباء والهاتف في شهر يوليو . وفي النهاية ، وفي أعقاب محاولة لاغتيال « طارق عزيز » في « جامعة المستنصرية » في شهر أبريل عام 1980 م ، والتي ادعي على أحد الإيرانيين أنه قام بها . حمل « الصدر » وأخته « بنت الهدى » مرة أخرى إلى « بغداد » حيث أعدمهما « البعث » في التاسع من أبريل . بدت قسوة « النظام » ، التي رأينا جانبا منها وقد مورست ضد المعارضين الحقيقيين والمحتملين ، بدت هذه القسوة وقد أثرت تأثيرا بلغ حد أنه لم يعلن عن أية مظاهرات « شيعية » بعد إعدام « الصدر » في عام 1979 م . يضاف إلى هذا أمر لم يكن واردا في حسبان البعث وجاء لصالحه ، إذْ أجهضت الحرب مع « إيران » إمكانية أي إعادة لتشكيل الحركة في « العراق » ، من خلال خلق موقف أصبح معه الفكر السياسي الشيعي مرادفا للخيانة .

العلاقات الخارجية :

على الرغم من محاولات « العراق » التجريبية لفصل نفسه عن الاتجاه اليساري في منتصف السبعينيات ، والتي رحب بها كل جيران « العراق » ، فإن عدم ثقتهم المستمرة في « النظام العراقي » ، وعدم إمكان توقع تصرفاته ، فضلا عن ممارساته الشاذة ، كانت كلها تعني أن عملية تكامل العراق في الكيان السياسي الشرق أوسطي لن تستقيم . ومع ذلك فإن تغيير الظروف السياسية في المنطقة في أعقاب حرب 1973 م ، قد أنتج جوًّا أدى إلى زيادة الضغط على « العراق » كي يضع حدا « لراديكاليته » ولتطرفه البعيد . وقد كان الإضعاف التدريجي لعلاقات « العراق » مع « الاتحاد السوفييتي » ، والثروة النفطية الجديدة ، والاتفاقية التي أبرمت مع « إيران » ، كلها كانت تعني أن « العراق » قد صار في موقف أفضل يسمح له

بتحسين علاقاته مع جيرانه ، وأن يلعب دورًا أكثر نشاطًا في سياسة المنطقة . لذا فإنه يمكن النظر إلى السياسة الخارجية « للعراق » ، خلال الفترة من إبرام اتفاقية « الجزائر » في مارس 1975 م حتى نشوب الحرب مع « إيران » في سبتمبر 1980 م ، على أنها مركب من مهادنة الحلفاء المحتملين ، وعداء تجاه المنافسين ، مصحوب ، غالبا كنتيجة منطقية ، بمزاج من النضال الكلامي والحذر العملي العميق تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

كان « العراق » يعلن دائما ، حتى قبل توقيع اتفاقية « الجزائر » ، أنه ينوى إقامة علاقات أفضل مع كل من « الكويت » و« المملكة العربية السعودية » ، هذا و لم يتم استعادة العلاقات « العراقية الكويتية » إلى طبيعتها على الإطلاق منذ المحاولة غير الواعية التي قام بها « عبد الكريم قاسم » لضم الكويت عام 1961 م ، وظلت هناك مصادمات حدودية بين البلدين حتى مارس عام 1973 م . ومع ذلك فقد جرت عملية توفيق بين الجانبين . وفي يونيو عام 1975 م تمت تسوية النزاع الحدودي طويل المدي . وبالمثل كانت زيارة « الأمير فهد » « لبغداد » في يونيو 1975 م بمثابة دليل على بداية تحسن العلاقات بين « العراق » و« العربية السعودية » ، وتوصل الجانبان إلى اتفاق حول تخطيط حدود « المنطقة المحايدة » الواقعة بين البلدين فيما بعد في نفس العام . كما أعلن « أحمد حسن البكر » ، في معرض خطابه بمناسبة الذكرى السنوية السابعة لاستيلاء « البعث » على السلطة في 17 يوليو 1975 م ، أنه : « بناء » على نظرتنا العربية الواضحة فإننا نعمل على تعميق التفاهم مع « البلدان العربية في الخليج » ، وبصفة خاصة « العربية السعودية » وحل المسائل المعلقة معهم .

وقد أكد « صدام حسين » ، أثناء زيارته « لجدة » في شهر أبريل عام 1976 م ، على الحاجة إلى العمل المشترك بين « العربية السعودية » وكل « دول الخليج » ، وفي أكتوبر 1977 م أعلن عن سلسلة من الاتفاقيات التجارية والفنية المشتركة الهامة . ومرة أخرى ، وبعد أن بدأت القيادة العراقية تتخذ سياسة أكثر تشددا ، كرد على زيارة « السادات » « للقدس » ، فإنها قد حصلت على دعم كبير من « العربية السعودية » و« دول الخليج » ، استمر فيما بعد الفترة القصيرة ، وغير المفيدة على

الإطلاق ، من الألفة بين « العراق » و« سوريا » في الفترة ما بين نوفمبر 1978 م ويوليو 1979 م .

أعلن « صدام حسين » ، في إبريل 1979 م بطريقة فيها مبالغة ، ورغبة في إظهار مصداقية مناوأته « للشيوعية » ، أن « العراق » لن يسمح « للاتحاد السوفييتي » باحتلال « العربية السعودية » على الإطلاق . كان ذلك بعد بضعة أسابيع من إبرام اتفاقية أمنية بين « السعودية » و« العراق » في أعقاب « الثورة الإيرانية مباشرة » . وعلى الرغم من أنه كان من اليسير على « النظام العراقي » أن يدعي بأن الأخوة والتضامن العربيين حتما السير في اتجاه إقامة العلاقات الحسنة مع الجارات العربيات ، إلا أن « العراق » كان أقل قدرة وأقل ميلا نحو مد مثل هذه العلاقة الودية إلى « الشقيقة البعثية سوريا » . استمر « النظام العراقي » يصوغ سياساته في عبارات قومية ووحدوية ، من أجل الحفاظ على درجة من المصداقية ، كما بدا أكثر نضالا وأكثر عروبة من « السوريين » فيما يختص بالقضية الفلسطينية بالطبع . وبهذه الطريقة وغيرها حاول « النظام العراقي » أن يؤيد دعواه بزعامة « الدول العربية الراديكالية » طوال السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات ، بينما حافظ ، في نفس الوقت ، على مقولة أن تحقيق « الوحدة العربية » كانت تلقى الفشل باستمرار بسبب انعدام الإرادة لدى « السوريين » أو بسبب عنادهم ، وهي تهمة كان « السوريون » على استعداد بنفس القدر ليلقوها على « العراق » .

لم تكن علاقات الجوار بين العراق وسوريا في الفترة ما بين عام 1968 م و1980 م ودية ، بل كانت في الحقيقة غالبا علاقة عداء واضح ، إذا ما استثنينا الفترة القصيرة من خريف عام 1978 م حتى يوليو 1979 م والتي كانت علاقات جوار حسنة بشكل مدهش . وكما سبق أن ذكرنا ، فإن « حزب البعث » كان قد تأسس كتنظيم عربي يرى أن الحدود بين « الدول العربية » ما هي إلا حدود مصطنعة من أجل تقسيم العرب ، وكانت مهمة « الحزب » هي إزالة هذه الحدود ، وأن يوحد العرب بشكل نهائي في وحدة سياسية واحدة . وتشير « أيديولوجية البعث » دائما إلى مجموع الدول العربية بالمصطلح : « الوطن العربي » ، كما تشير لكل بلد بالمصطلح

« قطر » . ومع ذلك ، ففي عام 1966 م كان هناك انفصال داخل « الحزب » بين منشئيه : « ميشيل عفلق » ، و« صلاح الدين البيطار » ومؤيديهما « العراقيين » في « القيادة القومية » من ناحية ، وبين معظم الأعضاء السوريين لما يسمى « البعث الجديد » الذي كان يتزعمه « صلاح جديد » من ناحية أخرى . وقد نتج عن ذلك طرد « عفلق » و« البيطار » من « سوريا » ، فصار الحزب مجزءًا إلى جناحين : « الجناح البعثي السوري » ، و« الجناح البعثي العراقي » ، كل منهما يدعي أنه الممثل الشرعي الوحيد للحزب في « الوطن العربي » .

وقد اعتزل « البيطار » النشاط السياسي بعد ذلك مباشرة ، بينما أصبح « عفلق » « الأمين العام » للجناح الموجود « ببغداد » ، عندما وصل البعث للسلطة عام 1968 م .

وعلى الرغم من أن أيًا من « السوريين » و« العراقيين » لم يعترف بالآخر ، فإنه لم يكن هناك اختلافات « أيديولوجية » بين الجناحين ، لذا فقد كانت شرعية أحد الجناحين تقوم على أساس عدم شرعية الآخر ، الذي كان يوضح بالتالي الاختلافات بين الاثنين ، والحاجة إلى تأكيد هذه الاختلافات . وفي مثل هذه الظروف ، فإن أي إعادة للروابط بينهما تبدو ، منذ البداية ، غير متصورة تقريبا ، طالما أن حل النزاع كان من المفروض أن يأخذ شكل دمج أحدهما في الآخر أو امتصاص أيهما للآخر . هذا يشرح لنا أيضا : لماذا اشتد الصراع بينهما من أجل الهيمنة أو النفوذ ، وكانت علاقة هذه الشدة تتناسب طرديا مع نجاح « العراق » في المناورة بنفسه إلى وضع يستطيع منه ممارسة القوة في المنطقة .

على أن الموقف في « الشرق الأوسط » كله ، كان قد نشط إلى درجة كبيرة بسبب قرار « السادات » بالذهاب إلى « القدس » في نوفمبر 1977 م ، حيث كانت هذه الخطوة في حاجة إلى انتقالة عظمى من أنماط السياسة العربية السابقة لمواجهة تغير أساسي في قواعد اللعبة ، فاضطرت الدول التي لم تكن ترغب من قبل في ممارسة علاقات حميمة مع بعضها البعض ، اضطرت أخيرا إلى ممارسة نوع من التضامن فيما

بينها ضد « السادات » . تضافرت هذه الظروف فأوجدت موقفا مناسبا « لصدام حسين » كي يحاول بشكل متزايد تأكيد تعاليه وتعالي « العراق » كي يملأ « فراغ القيادة » ، الذي أعطى « السعودية » أيضا الفرصة كي ترسم لنفسها خطا سياسيا أكثر تحديدا ، وأصبحت « سوريا » هي المنازع الخطير والوحيد .

أعلمت صحيفة « الثورة » قراءها في أثناء انعقاد مؤتمر « بغداد » أن :

« عيون العرب في كل مكان قد تحولت تجاه ثورتكم الكبرى في هذا البلد ، وإلى حزبكم الشجاع الذي حمل على كتفيه الأمانة ومسئولية الصراع العربي لأكثر من ثلاثين عامًا » .

انطلقت ، بالطبع ، تعبيرات الغضب تتوعد بمقاومة سياسات « السادات » بعداء لاهوادة فيه ، وصاحب ذلك تبني العراق لإجراءات كان لها أثر في عرقلة إنشاء جبهة مضادة « للسادات » ، خاصة عندما فشل مؤتمر « الرافضون » الذي عقد في « طرابلس » في ديسمبر 1977 م في توقيع الإعلان الرسمي النهائيّ ، كذا عندما فشلت المقاطعة التي قررها مؤتمر « الجزائر » في (فبراير عام 1978 م) ، على أساس أن كلا الاجتماعين كانا يتضمنان قبولا غير مباشر لقرار الأمم المتحدة رقم 242 . أدى هذا العناد الظاهري الذي أبداه « النظام العراقي » إلى تمكين « صدام حسين » من المناورة إلى وضع يستطيع منه أن يلعب منه دورا قياديا في تنسيق المعارضة ضد « السادات » ، وأن ينشئ لنفسه دورا في الشئون العربية. وقد ساعدته في ذلك الدول الأكثر اعتدالا ، التي لم يكن لديها رغبة في اتخاذ موقف قوي محدد أو إجراءات تجريم ضد « مصر » ، وكانت تريد أن تجد صيغة لحفظ ماء الوجه ولكبح جماح المتشددين في « الجزائر » ، و« دمشق » ، و« طرابلس » .

دعا « صدام حسين » حلفاءه العرب للاجتماع في « بغداد » في نوفمبر 1978 م لتنسيق الأعمال الواجب اتخاذها في أعقاب توقيع إطار عمل « كامب ديفيد » في السابع عشر من سبتمبر . وفيما عدا التأكيد على التزام « الأمة العربية » بالسلام

العادل ، فإن مؤتمر « بغداد » لم يذهب لأبعد من التهديد بفرض عقوبات اقتصادية مختلفة على « مصر » إذا ما وقعت رسميا معاهدة مع « إسرائيل » .

والواقع أنه على الرغم من حدوث ذلك في بداية عام 1979 م ، فإنه لم يرد ذكر العقوبات فيما بعد ، وتم عقد مؤتمر قمة مخفض ثان في « بغداد » في مارس عام 1979 م ، وتقرر فيه عزل « مصر » دبلوماسيا ، وتم تصعيد الأمر إلى حد طرد « مصر » من « الجامعة العربية » . ونقل مقر « الجامعة » من « القاهرة » إلى « تونس » .

نتج عن هذا أمر إضافي ، كان يبدو غريبا لكنه منطقي ، وهو التحسن الجذري والمفاجئ في العلاقات بين « العراق » و« سوريا » ، فأعلنت « بغداد » و« دمشق » أن البلدين صارا « دولة واحدة » ، « حزبا واحدا » ، و« شعبا واحدا » ، وأن إجراءات مبدئية سوف تتخذ على الفور لتؤدي في النهاية إلى الوحدة الكاملة بين البلدين . وكان الأمر أقل مفاجأة حينما اتضح أن هذا « الإعلان » لم يكن حقيقيا على الإطلاق ، ولم يكن مناسبا ، وكان الدليل على ذلك قائما في العديد من المناسبات ، فضلا عن أنه لم تتم « وحدة » ولاتقدم بطيء تجاهها . وفي النهاية حدث قطع كامل للعلاقات بين الدولتين في شهر يوليو التالي بعد اكتشاف مؤامرة ضد « النظام العراقي » قيل إنها من تدبير « سوريا » . ورغم ذلك فقد كان الأمر يدعو للاهتمام بوصفه تصويرًا لنوع من التوفيق الذي كان يتطلبه تغير الدور العراقي أو دور « صدام حسين » ، ولايقدح في هذا كون الحدث مؤقتا وغير حقيقي .

تميزت الفترة بين « مؤتمر قمة بغداد » وبداية الحرب مع « إيران » عام 1980 م بأن محاولات « صدام حسين » ، لينصب نفسه كرجل دولة عربي قائد ــ إن لم يكن رجل الدولة العربي القائد ــ هذه المحاولات بلغت ذروتها . بدأت مهادنات « العراق » مع الجارات العربية الأكثر اعتدالا عام 1978 م تنتج ثمارها بشكل واضح ، فقد حقق « العراق » علاقات طيبة مع « إيران » قبل الثورة ومع « العربية السعودية » و« دول الخليج » . وتحسنت العلاقات مع « الأردن » بشكل ملحوظ

عندما حضر « الملك حسين » مؤتمر القمة في بغداد ، وقد حدث كل هذا ، كما رأينا ، لأن « العراق » كان ماكرا إلى حد بعيد فكانت الدول العربية تخشى « العراق » بأكثر مما تخشى « مصر » .

وعلى المستوى الدولي بدأ « البعث » الحركة بعيدا عن « الاتحاد السوفييتي » بشكل واضح . لذا ، ففي مايو 1978 م ، هدد « العراق » بقطع علاقاته الدبلوماسية مع « الاتحاد السوفييتي » لاستمراره في دعم « النظام الأثيوبي » ضد « الأخوة الأريتريين » في مطالباتهم الانفصالية . لم يذكر « أحمد حسن البكر » أي شيء عن « اتفاقية الصداقة والتعاون » مع « الاتحاد السوفييتي » في خطبته السنوية في السابع عشر من يوليو ، وبدأ « النظام » يتحرك بشكل أكثر نشاطا ووضوحا ضد « الحزب الشيوعي » خلال عامي 1978 م 1979 م ، مظهرا أنه لم يعد يهتم بأن يأخذ في حسبانه أية حساسية تجاه الاتحاد السوفييتي .

وفي أثناء مقابلة طويلة مع إحدى الصحف الأمريكية ، ظهر « صدام حسين » وقد نسي حماسه « للاتحاد السوفييتي » ، إذ أعلن « أن هذا الأخير لن يرضى إلا إذا تحول العالم كله إلى الشيوعية » . وفي تعليق لجريدة « جارديان » في أبريل عام 1979 م في بداية الاضطرابات التي صاحبت « الثورة الإيرانية » ، جاء ما يلي :

« لم يعد من الغريب أن نرى ، من خلال انتقادات « البعث » ، أن هذا « الحزب » قد صار يهدف ، منذ قامت « الثورة الإيرانية » إلى تقديم أنفسهم على الأقل كحماة للاستقرار في الخليج .

وكما أظهرت الشهور والسنوات التالية ، فقد كانت « الثورة الإيرانية » ، وسوء تقدير « صدام حسين » لاحتمالاتها ، هما اللذان أقاما العقبة الكئود التي لم يسبق لها مثيل أمام التطور التالي ليصبح « صدام » رجل دولة عالميا .

الصراع من أجل السلطة بداخل حزب البعث

كان نفوذ « أحمد حسن البكر » لدى كبار المسئولين عاملا هاما ، بلا شك ، في تمكين « النظام » من ممارسة السلطة في السنوات الأولى من وجوده . ومع ذلك ، فقد كان التبعيث السريع للقوات المسلحة في المدة من نهاية الستينيات والسبعينيات ،

والتدخل من أجل تعيين نواب عن « الحزب » في كل المستويات ، والإجبار على التقاعد مع الحصول على معاشات سخية ، حتى بين المتعاطفين مع الحزب ما لم يكن من المستطاع ضمان ارتباطهم به ، كان ذلك مؤديا إلى استتباع القوات المسلحة « للحزب » تدريجيا .

رقي « صدام حسين » ، الذي لم يكن لديه أية خلفية عسكرية ، إلى رتبة « لواء » في عام 1976 م ، اعتبارا من الأول من يوليو عام 1973 م . وبعد أسابيع قليلة أعلن أنه باستكمال « الميليشيا الشعبية » ، أي القوات المسلحة الخاصة « بحزب البعث » ، تحت قيادة « طه يس رمضان » ، سوف تتضاعف أعدادها على مدى السنوات القليلة التالية . وتم تدبير معداتها تدريجيا بحيث صارت كافية للقيام بالعمل ، عند الضرورة ، كقوة تتوازن مع القوات المسلحة النظامية . وفي أكتوبر عام 1977 م سلم « البكر » « وزارة الدفاع » لزوج ابنته « العقيد » « عدنان خير الله » الذي كان في نفس الوقت شقيق زوجة « صدام حسين » . رقي « خير الله » عام 1978 م ، وهو في سن الثامنة والثلاثين ، إلى رتبة « لواء » . وبينما كان يتم تحسين أحوال العمل للضباط العاملين ، ورفع مرتباتهم ، وتزويدهم بالأسلحة المتطورة ، كان البناء مستمرا في « الميليشيا الشعبية » كتنظيم مضاد للجيش ، وكان ذلك مصحوبا بالسيطرة المطلقة على القوات المسلحة بواسطة عائلة « صدام حسين » ، مما حيد قوة الجيش النظامي كمصدر لمعارضة « النظام » ، وحولها إلى دعامة يعتمد عليها .

يضاف إلى ذلك أجهزة الأمن الداخلي المختلفة ، والتي كانت كل تقاريرها تصب عند « صدام حسين » مباشرة من خلال ابن خاله « سعدون شاكر » ، وكانت مراقبة « الحزب » والسيطرة على تنظيمه تتجمع بشكل مؤسسي ، من خلال مسئولي الشئون المعنوية ، ومندوبي الحزب ، الذين كانوا يتبعون مباشرة نائب الرئيس . ورغم أن « النظام » لم يكن عسكريا خالصا ، مثل بلدان أخرى يستولي فيها عدد من « الجنرالات » على السلطة ويقيمون بالتالي حزبًا مزيفًا ، إلا أن الجيش في « العراق » بقي يشكل أحد الدعائم الرئيسة التي يرتكز عليها « النظام » . وفي مثل هذه الظروف ، يكون من قبيل التضليل وعدم الدقة وصف هذا « النظام » بأنه « مدني » أكثر منه « عسكري » ، إذ يتداخل الوصفان إلى حد كبير .

كانت عملية « تبعيث » أجهزة الدولة ، بوسائل الإكراه ، في كل مجالات الحياة السياسية ، مع « تهميش » كل القوى السياسية الأخرى ، أو اعتبارها خارجة على القانون ، كانت العملية مصاحبة لصراع معقد من أجل السلطة والمراكز القيادية بقيادة « حزب البعث » نفسه ، ومتشابكة معها . وعلى الرغم من صعوبة تتبع الضغوط الحقيقية والمناورات التي كانت تتم خلف الأبواب في ذلك الوقت ، فإن أكثر العوامل خطورة بالنسبة للكثيرين بداخل القيادة ، كان التهديد الذي فرضه قيام « صدام حسين » بالاستيلاء التدريجي على مركز سلطة تلو الآخر ، ومنذ تدهور صحة « البكر » . ومع ذلك فقد برز « صدام حسين » بوصفه « الدكتاتور » الوحيد . وإذا ما استثنينا حقيقة أن الكثيرين من القادة في الحزب كانوا يعتبرون أنفسهم مساوين « لصدام حسين » ، وبذا أعطوا أنفسهم الحق ، على الأقل ، في ممارسة قدر من النفوذ في عملية اتخاذ القرار بكل من الحزب والحكومة ، فإنهم ربما وجدوا أنفسهم خائفين ألا يصبحوا قادرين على حماية أرواحهم إذا ما تمكن « صدام حسين » من الانفراد بالسلطة .

انعكس الارتباط الوثيق بين عمليتي « التبعيث » ، وتوطيد الحكم الشخصي « لصدام حسين » على القيام بخطوة امتصاص « القيادة القطرية » للحزب بداخل « مجلس قيادة الثورة » في سبتمبر 1977 م ، هذه الخطوة التي كانت تعني انتهاء « حزب البعث » ككيان مستقل . كان هناك ادعاء للمثالية باعتبار هذه الخطوة قد رتبت من أجل « تعميق » المشاركة الشعبية و« الديمقراطية » ، والحقيقة أنها كانت بمثابة جزء من استراتيجية بعيدة المدى لامتصاص « أو بيع » أي شخص يمثل تهديدا حقيقيا محتملا ، إذا لم يكن ممكنا إضعافه أو استبعاده .

وكما ذكرنا من قبل ، فإن « القيادة القطرية لحزب البعث » زادت إلى واحد وعشرين عضوا في يناير 1977 م . طرد اثنان منها بعد شهرين هما : « الدكتور عزت مصطفى » (وكان أيضا عضوا بمجلس قيادة الثورة) ، و« فليح حسن الجاسم » ، وادعى عليهما أنهما فشلا في أن يوقعا أحكاما قاسية بما فيه الكفاية عند محاكمة المشاركين في المظاهرات « الشيعية » التي وقعت في « كربلاء »

و« النجف » . وقد حل محلهما « برهان الدين مصطفى » ، و« محيي عبد الحسين المشهدي » . وفي شهر سبتمبر عين كل أعضاء « القيادة القطرية » في « مجلس الثورة » ، الذي صار اثنين وعشرين عضوا (كان « الغيداني » عضوا بمجلس قيادة الثورة وليس عضوا بالقيادة القطرية) ، فأصبح « المجلس » أكبر مما كان في أي وقت مضى . وكان من أوائل القرارات التي اتخذت بواسطة « المجلس » الموسع إصدار مرسوم ينقل كل الشئون المتعلقة بسياسة النفط وتسويقه من « وزارة النفط » إلى « لجنة متابعة شئون النفط وتنفيذ الاتفاقيات » والتي أصبح يرأسها ، بطبيعة الحال « نائب الرئيس » ، و« نائب رئيس مجلس قيادة الثورة » ، « صدام حسين » . وقد قرر المرسوم أن « رئيس اللجنة » مسئول عن كل شئون سياسة النفط ، وعن التنسيق والعمليات ، وأنه لايمكن اتخاذ قرار يتعلق بتسويقه دون مصادقة رئيس اللجنة .

وبذا أصبح ظاهرا وجود درجة من التوافق بداخل القيادة ، وصار ضروريا ، على كل حال ، تعبئة الصفوف ضد مختلف التهديدات الداخلية والخارجية ، وفي مواجهة التغيرات السريعة في الظروف السياسية « بالشرق الأوسط » : (كامب ديفيد ــ الثورة الإيرانية) . وكان لهذا أثره في التغطية على الانقسامات في ذلك الوقت . وبينما كانت ممارسة الضغوط مستمرة على إعلان « الشيعة » لسخطهم ، والذي بدأ عام 1977 م ، فإن الحملة المضادة « للشيوعية » بدأت بحماس في ربيع 1978 م ، كما بدأت حملة أرضية قاسية تهب على كردستان ، في نفس الوقت ، وتم الكثير من الإعدامات وأعمال الطرد بداخل القوات المسلحة .

بدأ « صدام حسين » في نفس الوقت إغارته الكبرى بداخل السياسات العربية التي جاءت مصاحبة لعقد « مؤتمر القمة » ، والمصالحة مع « سوريا » التي نتجت عنه . وباستقالة « أحمد حسن البكر » عام 1979 م انفجر التمرد الكامن لدى زملاء « صدام حسين » فصار واضحا مرة أخرى .

ظهر « أحمد حسن البكر » على شاشة التليفزيون ، مساء السادس عشر من يوليو عام 1979 م ، ليلة الاحتفال السنوي بتولي « حزب البعث » السلطة ، ليعلن

استقالته ، وليتم التنصيب الفوري « لصدام حسين » رئيسا للجمهورية ، كذا نقل السلطة له ، ذلك الذي كان قد تم التحضير له من قبل ، إذ كان أمرا متوقعا . وفي معرض حديثه ، أوصى « البكر » « بصدام حسين » كأفضل رجل يمكنه تولي هذا المنصب ، ووافق على ترشيحه للمنصب بحرارة . عين « عزت الدوري » ، الذي كان عضوا قديمًا وملازمًا ذا ولاء لصدام حسين ، نائبا للرئيس .

ومع ذلك فقد كانت هناك مؤشرات على أن هناك شيئا ما يجري ، وذلك قبل استقالة « البكر » بأيام قليلة ، إذ أعلن أن أمين « مجلس قيادة الثورة » « محيي عبد الحسين المشهدي » قد استبدل به « طارق حماد العبد الله » .

كانت الدلالة الكاملة لهذا الإجراء ، قد ظهرت قبل أسبوعين ، يوم الثامن والعشرين من يوليو عندما أعلن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم دبرتها « سوريا » ، وشكلت على الفور « محكمة حزبية خاصة » من سبعة أعضاء من « مجلس قيادة الثورة » تحت رئاسة « نعيم حداد » . وخلال بضعة أيام أعدم اثنان وعشرون شخصا ، وكان منهم « المشهدي » وأربعة من زملائه في « مجلس قيادة الثورة » : « عدنان حمداني » ، و« محمد عايش » ، و« محمد محجوب » ، و« غانم عبد الجليل » ، فضلا عن « عبد الخالق السامرائي » ، الذي كان في السجن منذ عام 1973 م بسبب اتهامه بالتورط في محاولة « الكزار » لقلب نظام الحكم . نفذت هذه الإعدامات « الديمقراطية » ، كما وصفها « نعيم حداد » بواسطة « صدام حسين » شخصيا ومن كان باقيا من أعضاء « مجلس قيادة الثورة » ، وتم تصوير المحاكمة ، وبصفة خاصة اعترافات « المشهدي » ، في فيلم « فيديو » ، وتم تداوله بشكل موسع في داخل دوائر « الحزب » كدليل على الجريمة التي ارتكبها المتآمرن وتورط « سوريا » في شئون « العراق » .

تميزت هذه الفترة ، على وجه الخصوص ، بحقيقة أن الكثيرين ممن أعدموا كانوا من بين أكثر المقربين من « صدام حسين » خاصة « حمداني » ، الذي كان صديقا مقربا له منذ مدة طويلة . وكان هذا بمثابة عبرة يراها الجميع ، وأنه لايمكن التسامح

مع أي معارض أيا كان من داخل أو من خارج الحزب . وقد انتشرت شائعات على نطاق واسع تفيد أن بعضا من أولئك الذين أعدموا لم يكونوا يعقلون بالقدر الكافي حتى يخاطروا بالتشكيك فيما كان يحدث من مركزية السلطة بشكل مفرط : فقد تحدث « المشهدي » عن الأساس العائلي الذي تقوم عليه سلطة « صدام حسين » ، كما اعترض « عايش » على ادعاء « صدام حسين » بأنه انتخب بالإجماع مع العلم بأنه نفسه لم يعطه صوته . أما عن مدى التورط « السوري » فلم يكن معلوما ، فقد استخدم « صدام حسين » الاتهام الموجه « لسوريا » استخداما كاملا فجعله وسيلة للتخلص من أي ضغط للحفاظ على الوحدة بين البلدين .

ثم خفض مجلس قيادة الثورة بعد التطهير ، ليصبح ستة عشر عضوا ، ثمانية منهم فقط نجحوا في البقاء رغم حدوث دورة أخرى من الطرد في عام 1982 م .

الفصـــل الثالث

الغرب و العراق

كان سقوط شاه إيران في عام 1979 م ، ضربة قاصمة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ حرب فيتنام . فلم تكن نهاية الحليف الرئيس لأمريكا إخلالا بميزان القوة في المنطقة فحسب ولكنها تركت حلفاء أمريكا في الخليج دون حصانة في مواجهة تيار إسلامي جديد في المنطقة .

في تلك السنة كان صدام حسين قد أصبح رئيسا للعراق وبدأ يخطط ليملأ الفراغ الذي تركه الشاه ويستعد لقيادة المنطقة . وبدا للغرب أن طموحه يتفق ومصالحهم ويمكن أن يعوق تقدم الثورة الإسلامية ، ويؤمن تدفق البترول ويمنع إيران من تهديد دول الخليج الموالية للغرب ، ولم تكن هذه أول مرة تتطابق فيها مصالح الغرب مع مصالح قوة محلية ولكن دائما ما يحدث البحث عن مصالح متبادلة بالصدفة وليس نتيجة لسياسة سابقة التخطيط . ونادرًا ما يعترف صانعو السياسة الغربية بوجود قوة وطنية شرعية في الشرق الأوسط خارج نطاق أهدافهم .

وعندما تتغير الظروف التي أوجدت المصادفة يحدث صدام لا مفر منه . ولم يكن صدام حسين استثناء في هذا ، فقد بدأ البعث كمنظمة سرية تفتقر إلى العون الشعبي ، وبسبب السنوات الطويلة من العمل السري بما في ذلك الإرهاب كانت طبيعة حكومة الحزب سرية وتآمرية وكان صدام حسين كلما التقى بساسة الغرب يشكو من الحملات الإعلامية الغربية التي تشن ضده .

وكانت النظرية التآمرية التي سرت بين الأنظمة القومية العربية عاملا قويًا في تصرفات ساسة الشرق الأوسط . وكانت القوة الغربية تبحث بطريقة عمياء عن القائد الأكثر قوة والأكثر موالاة لهم .

ولم يكن رجال الحركة العربية بما في ذلك البعثيون العراقيون مخطئين تمامًا عندما أعلنوا أن سوء الفهم الغربي للعراق وللسياسات العربية الأخرى يرجع إلى العقلية

الاستعمارية وإلى انحياز أمريكا الكامل لإسرائيل . وتقرأ مثل هذا الكلام في الصحف العربية عندما تستخدم أمريكا حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن التي تدين الغارات الإسرائيلية على لبنان أو أي انتهاكات أخرى . وفي ذروة أزمة الخليج عندما كان الرئيس بوش يدرس الخيارات العسكرية لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 660 والذي يطلب الانسحاب الكامل غير المشروط للعراق من الكويت ، فقد فشل في أن يجعل إسرائيل تذعن لقرار مجلس الأمن الذي يطلب أن يتولى فريق من الأمم المتحدة التحقيق في قتل البوليس الإسرائيلي عشرين فلسطينيا . وقد سخرت جريدة القدس الفلسطينية قائلة إنه لولا وجود القوات الأمريكية في السعودية ، فربما استخدمت أمريكا الفيتو ضد هذا القرار أيضا .

ومن وجهة نظر الغرب فقد كانت أحداث 1958 م التي أطاحت بالملكية الموالية لبريطانيا في العراق نقطة تحول لايمكن بعدها أن تعتبر العراق في نفس المعسكر . وتقريبا كانت كل الأنظمة التي تعاقبت على العراق بعد الملكية غير مقبولة من الغرب . ورغم أن بريطانيا كانت قد رحبت بوصول البعث إلى السلطة في عام 1963 م لكن لم يحدث شيء من التقارب المنشود .

وفي يونيو 1967 م ، تلقى الرئيس عبد الناصر تأكيدًا أمريكيًا عن طريق السفير السوفييتي في القاهرة بأن إسرائيل لن تهاجم مصر ، وكان رد عبد الناصر أنه هو أيضا لن يبدأ بالعدوان ، وفي الصباح التالي ودون سابق إنذار شنت إسرائيل سلسلة من الهجمات الجوية على القواعد الجوية المصرية ، وحطمت الجزء الأكبر من الطيران المصري ، وتركت الجيش المصري في سيناء دون غطاء جوي في الصحراء مما أدى إلى خسائر كبيرة لمصر ، وانتهى الأمر باحتلال سيناء . ولم تتخذ واشنطن أي إجراء ضد إسرائيل بل على العكس استمرت في تأييدها لها وكان الأمر في رأي العرب مؤامرة غربية لهزيمة ناصر ، وللتمكين لإسرائيل في الأرض ، وإعطائها الفرصة في التوسع طبقا للشعار الصهيوني القائل « إسرائيل الكبري من النيل إلى الفرات » .

ورتبت موسكو أمورها بسرعة ، وأجبرت دول الكتلة الشرقية على قطع علاقتها

مع إسرائيل ، وأوقفت هجرة اليهود السوفييت وعوضت المعدات العسكرية التي فقدتها مصر في الحرب بسرعة . وفي فرنسا كان موقف « ديجول » حاسماً فقد حظر بيع الأسلحة لإسرائيل باعتبارها الطرف البادئ بالعدوان .

وقد رأى رجال الحركة العربية أن هزيمة مصر 1967 م هي امتداد للاستعمار الغربي ، لذلك مكنت هذه الهزيمة البعث من الاستيلاء على مقاليد الأمور بقوة أكثر في العراق في عام 1968 م . ورغم مرور أكثر من 22 عاماً على الحكم البعثي في العراق ، فإن الغرب ظل يعتقد أنها بلدٌ معرضٌ للانقلابات ورفضت العراق قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي صاغته بريطانيا ، وهو قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من أراض احتلتها في يونيو 1967 م وفي نفس الوقت يدعو الدول العربية المجاورة إلى أن تعترف بإسرائيل وكان رفض العراق أمرا يتفق مع خطها المتشدد تجاه إسرائيل . ولم تبذل الولايات المتحدة جهدًا لإقناع إسرائيل بتنفيذ القرار .

وفي عام 1970 م أعلن روجرز مبادرته التي تدعو إلى وقف لإطلاق النار مدته ثلاثة شهور ، وقبل عبد الناصر هذه المبادرة ، مما جعل العراق يندد بموقفه تنديدًا كبيرًا . وفي الواقع أن عبد الناصر قبل هذا القرار كفرصة لالتقاط الأنفاس وكسب مزيد من الوقت لبناء استحكاماته ، وفعلا تم بناء عدد كبير من القواعد الصاروخية ، بحيث لم تعد سماء مصر مفتوحة للطيران الإسرائيلي يعربد فيها كما يشاء كما كان الأمر قبل ذلك ، لقد أفقدت هذه القواعد الصاروخية إسرائيل السيطرة على السماء المصرية .

واستطاع العراق أن يقنع منظمة تحرير فلسطين بشن هجوم على عبد الناصر بخصوص قبوله مبادرة روجرز . وأدى هذا الأمر إلى صدع كبير بين مصر والمنظمة خاصة بعد أن أوقفت مصر إذاعة « صوت فلسطين » التي كانت تبث من القاهرة ، وأخطأ الملك حسين فهم هذه الأحداث مما جعله يدفع بقواته لضرب الفدائيين الفلسطينيين المقيمين في معسكرات اللاجئين في الأردن ، وكانت مذبحة قتل فيها آلاف الفلسطينيين واستمر القتال أسبوعين وعرفت هذه المأساة باسم « أيلول الأسود » .

وفي أوائل السبعينيات نمت علاقة قوية بين العراق والكتلة السوفييتية حيث أصبح

الحزب الشيوعي العراقي جزءا من الجبهة الوطنية التقدمية في عام 1973 م ، وكان هذا بالنسبة للغرب بمثابة تهديد لمصالحهم ، وأبدت الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً بموقف العراق من المشكلة الفلسطينية وبالنزاع العربي الإسرائيلي كله ؛ فقد كان اللوبي اليهودي ذا تأثير كبير على الإدارة الأمريكية في سياستها في الشرق الأوسط . ورغم أن معارضي النظام البعثي والبعثيين السابقين قد أكدوا أن البعث لايشكل خطرا على إسرائيل ولن يكون له دور نشيط في الحروب العربية الإسرائيلية إلا أن الخطب البعثية البلاغية واللوبي اليهودي قد أقنعا واشنطن أن البعث لايوافق على سياسة السلام الدائم بين العرب وإسرائيل .

وفي عام 1977 م شن البعث حملة شعواء على مصر عندما عقدت اتفاق السلام مع إسرائيل ، وشجعت بعض الدول العربية الأخرى أن تقف في خط المواجهة ضد مصر . واستضافت بغداد مجموعات إرهابية مثل أبي نضال الخطير الذي نفذ مجموعة من الأعمال الإرهابية مثل عملية حصار السفارة المصرية في تركيا في عام 1978 م واغتيال ممثل منظمة تحرير فلسطين في لندن في مكتبه ، ونتج عن هذا أن وضعت الولايات المتحدة اسم العراق في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب .

وكان موقف دول الخليج من حكومة البعث في بغداد يماثل موقف الغرب حيث كان العراق يمثل تهديدا حقيقيا للدول العربية ، فقد كان العملاق العراقي يلقى بظلال كثيفة على دول الخليج بطرق كثيرة ، فبالإضافة إلى التهديد العسكري المباشر كما حدث في الكويت كان هناك التهديد بالقيام بانقلابات داخلية ، حيث كان العراق يرعى عناصرالمعارضة بالإضافة إلى مجموعات إرهابية كبيرة . فقد كانت المخابرات العراقية تهدف إلى زيادة الصراع بين الأنظمة العربية والعناصر المعارضة لها . وحيث كان حزب البعث يعتبر كل البلاد الناطقة بالعربية مسرحا لأعماله فقد حرص على إقامة خلايا بعثية في هذه البلاد تمولها وتؤيدها بغداد ، وقد حدث هذا في البحرين وقطر والإمارات .

وفي أوائل السبعينيات تبددت طموحات العراق في أن يقوم بدور قيادي في العالم

العربي يشبه دور عبد الناصر بناء على إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة والتي سمحت لشاه إيران أن يصبح حامياً للخليج . وأعطى هذا بعض الشعور بالراحة لدول الخليج الصغيرة حيث إن القوة المتزايدة لإيران في ظل الشاه قد أحدثت توازنا مع الشقيق العربي المتطفل العراق . و لم تجرؤ دول الخليج الست وهي السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان على أن تشكل مجلس التعاون الخليجي إلاّ في عام 1981 م عندما انشغلت العراق في حربها مع إيران .

كان هذا هو التركيب السياسي للمنطقة حتى عام 1979 م عندما غير سقوط الشاه كل الحسابات ؛ فقد انهار أحد القطبين في المنطقة .

وعندما نجحت الثورة في إيران ، وأعلنت الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979 م ، استعد النظام البعثي في بغداد لسيتفيد من الفرصة ويحل محل إيران كقوة عظمى وحيدة في الخليج ، وبدأت رسائل الأصوليين الإسلاميين تنبعث من طهران إلى الدول العربية المجاورة مما أصاب المنطقة بفزع شديد .

وقد أمد سقوط الشاه صدام حسين بفرصة ذهبية لإقامة علاقة مثمرة مع الغرب واستطاع أن يستفيد منها بحيث يصبح رجل البوليس في المنطقة . وأمده الغرب بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة .

وانقلب صدام على رفاقه الشيوعيين في الحكومة وفي الجبهة الوطنية التقدمية ، وأعدم من الحزب الشيوعي واحدا وعشرين عضوا في يوليو 1979 م وسجن مئات آخرين ونفى آلاف الشيوعيين العراقيين إلى الدول الغربية وإلى الكويت وسوريا ومصر .

وكانت أمريكا محرجة للغاية من فشل مخابراتها في التنبؤ أن الإسلام سيصبح أيديولوجية الثورة الإيرانية التي حلت محل حليفها القوي في إيران . وكان هناك اضطراب في إدارة كارتر بلغ حد الذعر وعدم القدرة على اتخاذ القرار السريع المناسب مما أدى إلى مشكلة الرهائن الأمريكيين في طهران وكان لغيبة المخابرات الأمريكية عن إيران في هذه الفترة تأثير كبير ، وفشلت محاولات إنقاذ الرهائن ومات عدد من رجال فريق الإنقاذ . وبدا كارتر عاجزا عن أن يفعل أي شيء وانهارت سمعة

واستمر البعث يقلل من شأن سياسة أمريكا الخارجية وينشر نفوذه بين الرافضين العرب المعارضين لسياسة مصر في الصلح مع إسرائيل ، ومع هذا تجاهلت واشنطن التهديد بقيام حركة عربية تقودها العراق لزعزعة السلام في الشرق الأوسط ، بينما كانت تقارير المخابرات الأمريكية تبالغ في خطر الثورة الإسلامية في إيران وتلخصت السياسة الأمريكية في ظل كارتر في احتواء الثورة الإسلامية ومنع انتشارها في دول الخليج .

أدت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 م إلى عزلة مصر الكاملة عن السوق الاقتصادية العربية ، حيث كان يعمل ملايين المصريين الذين يحولون إلى بلادهم أكثر من ثلاثين بليونا من الدولارات ، وهو مبلغ يشكل جزءا هاما من الدخل القومي المصري . وتحت الضغط من العراق ألغت الدول العربية عقود عمل المصريين أو غيرت هذه العقود بطريقة لاتسمح لهم بتحويل هذه المبالغ إلى بلادهم فلم يعد بمقدورهم تحويل أكثر من نصف ما يحصلون عليه إلى مصر شهريا ، وقد أثر هذا على الاقتصاد المصري تأثيرًا بالغاً . وتهربت كثير من الدول العربية من دفع التزاماتها في مشروعات عربية مشتركة تقوم بها مصر وساهم هذا في إضعاف الاقتصاد المصري أكثر .

في هذه الأثناء قامت الحكومة اليمينية في إسرائيل برئاسة مناحم بيجين بشن هجمات على معسكرات اللاجئين في لبنان ، وأعلنت ضم القدس الشرقية لمرتفعات الجولان السورية . وفشلت هذه الحكومة في احترام التزاماتها بموجب معاهدة 1979 م بأن تمنح الاستقلال الذاتي للضفة الغربية وغزة . وزاد هذا من موقف مصر الحرج وأضعف من تأثيرها السياسي في الشرق الأوسط ، وكان فرصة طيبة لصدام حسين أن يدعم فكرته بأن تكون العراق هي القوة المسيطرة في المنطقة . ولم تكترث الولايات المتحدة بمساعدة مصر على تخطي صعابها الاقتصادية كما فعلت بعد أزمة الخليج في عام 1990 م .

ولم تكترث أيضا بكبح جماح إسرائيل خاصة في لبنان بل انصب كل اهتمامها على احتواء الثورة الإسلامية في إيران . وفي الرابع من نوفمبر 1979 م احتل عدد من الطلبة الإسلاميين الراديكاليين السفارة الأمريكية في طهران ، ولم يكن هناك أي تحذير سابق بأي تهديد للسفارة .

واضطر السفير ورجاله إلى التخلص من المستندات السرية وتمزيقها بدلا من أن يحرقوها ، وقضى الطلبة وقتا طويلا يجمعون المستندات التي أمدت حكومة الثورة بمعلومات قيمة عن المخابرات . وكانت المعلومات التي حصلوا عليها قد زادت مخاوف الإيرانيين من الشيطان الأعظم .

وفي نفس الوقت كانت الحرب الباردة قد زادت حدتها بتدخل السوفييت في أفغانستان وعندما استولوا على السفارة الأمريكية لم تستجب موسكو لنداء الولايات المتحدة لتطبيق القانون الدولي وتطبيق معاهدة فيينا بالنسبة للبعثات الدبلوماسية . بل على العكس لقد أعطى السوفييت تأييدًا معنويًا للإيرانيين ، واقتصروا على نقد خفيف للأمر نشرته صحيفة برافدا في ديسمبر 1979 م وقالت بأسلوب هادئ إن هذا العمل فيه انتهاك للقوانين الدولية . وفي نفس المقال اتهمت الجريدة الولايات المتحدة بانتهاك القانون الدولي أيضا بقيامها بمناورات في البحر العربي . ورغم أن موسكو أيدت دعوة مجلس الأمن للإفراج عن الرهائن الأمريكيين إلا أنها امتنعت عن الموافقة على قرار بتهديد إيران بفرض عقوبات اقتصادية عليها في حالة عدم الإفراج عن الرهائن .

وأثبتت هذه التطورات للولايات المتحدة وأجهزة مخابراتها أن الثورة الإسلامية أصبحت تهديدا حقيقيا للمصالح الغربية .

وفي يوم 22 سبتمبر 1980 م ، وفجأة وبدون سابق إنذار غزت العراق الأراضي الإيرانية ، وتلكأ الأعضاء الغربيون الدائمون في مجلس الأمن في عقد اجتماع للمجلس ولم يشجعوا فكرة استصدار قرار لإدانة الغزو العراقي . ومن الصعب علينا أن نحكم هل صدور قرار قوي من مجلس الأمن يحث العراق على الانسحاب من إيران ، أن يقصر من مدة حرب الخليج ؟ وهل كان يمكن أن يوفر على الشرق الأوسط وعلى

الغرب تيار الإرهاب الذي أعقب ذلك ، مثل قيام الأصوليين الإيرانيين بخطف الرهائن الغربيين ومثل انتشار الفكر الإسلامي الراديكالي . لقد زادت هذه النتائج من حدة المشاعر المعادية لإيران في الغرب ، الذي رأى في الأصولية الإسلامية عامل عدم استقرار قويا ليس فقط في الشرق الأوسط بل على طول البلاد الإسلامية كلها ؛ لذلك اتجه التعاطف والتأييد الغربي تجاه العراق وبطله صدام حسين الذي بدا لهم أنه الثور الذي يستطيع أن يناطح آية الله خوميني . واستطاع الدكتاتور العراقي بهذا التأييد أن يبني آلته الحربية الجهنمية وأن يغزو بها الكويت بعد عشر سنوات من هذه الأحداث .

وكان يبدو لهؤلاء الذين في السلطة الإيرانية أن العالم قد تآمر ليعطي صداما الفرصة التي يحتاجها لتدمير الثورة الإيرانية ، واعتقدوا أنهم يواجهون العالم كله في مؤامرة تنسقها الولايات المتحدة . وكان قرار مجلس الأمن رقم 479 في سبتمبر 1980 م يطلب وقف إطلاق النار فقط ، ولا يشترط انسحاب العراق من الأراضي الإيرانية ، ورأى صدام حسين أن هذا القرار يعطيه الضوء الأخضر لأن يستمر في حملته ضد إيران . وبنفس الطريقة فسر صدام حسين قرار مجلس الأمن رقم 660 في عام 1990 م ، والذي يدين احتلاله الكويت . كان القرار الأول في رأيه مؤامرة غربية ضد إيران لصالح العراق ، وكان القرار الثاني في رأيه مؤامرة غربية ضد العراق لصالح الكويت . وكان لابد له أن يستخدم نفس التكتيك الإيراني ، وزعمت أبواق دعايته أن مجلس الأمن قد تحول إلى أداة في يد الصهيونية والاستعمار . ووجدت دعاية صدام حسين من الفلسطينيين وكثير من العرب المحرومين آذانا صاغية . وكان هؤلاء يرون أن هناك تقصيرًا من دول الخليج ومن أمريكا ومن الغرب في تقديم مساعدات لهم وتقصيرًا أيضا في إجبار إسرائيل على تنفيذ قرار واحد من قرارات مجلس الأمن .

أدرك صدام أنه يستطيع أن يستفيد من الجنون الغربي بخصوص الأصوليين الإسلاميين ؛ ففي اجتماعه بالسفيرة جلاسبي ، هدد أنه سيعقد سلاماً مع إيران ويقيم تحالفا يواجه به الولايات المتحدة . ويبدو أن السيدة جلاسبي لم تفهم رسالته . ففي عام 1982 م استطاع أن يستغل مخاوف أمريكا ، وتمكن من أن يورطها في

مواجهة بحرية مع إيران .

وعندما كانت الغلبة لإيران ، قررت أمريكا وحلفاؤها أن يزودوا العراق بالمال والسلاح ، ولكن كانت هناك عقبة هي أن القانون الأمريكي يمنع تقديم المساعدة للدول المتورطة في أعمال إرهابية . وفي مارس 1982 م وبدون الرجوع للكونجرس حذفت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول الموالية للإرهاب ، مما أدى إلى مغادرة أبي نضال ومجموعته بغداد .

ثم جاءت « إيران جيت » ؛ فقد قيل إنه قد تم سرا بيع أسلحة لإيران في محاولة لتأمين الإفراج عن الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان والذين احتجزهم حزب الله الشيعي الموالي لإيران .

وترتب على أخذ الرهائن الغربيين من إيران سلسلة من عمليات الانتقام ؛ ونبدأ بمسلم لبناني متعصب قاد سيارة ملغومة ودخل بها إلى السفارة الأمريكية في بيروت في إبريل 1983 م وقتل ثلاثة وستين شخصًا من بينهم المسئول عن الـ : سي آي إيه ونائبه ، وردت أمريكا على هذا العمل فأمرت الأسطول السادس الأمريكي بقذف قرية شيعية في الجبل ، ورد حزب الله على هذا بإرسال سيارة ملغومة أخرى إلى مركز قيادة البحرية الأمريكية في بيروت وقتل 241 . وقام الأسطول الأمريكي بقذف قرية شيعية أخرى ، وأعقب ذلك أن قام أحد رجال حزب الدعوة الشيعي بقيادة سيارة ملغومة إلى السفارة الفرنسية والسفارة الأمريكية في الكويت .

وقام حزب الله بحملة اختطافات كبيرة في لبنان ، فخطفوا رئيس مركز الـ : سي آي إيه وأرسلوا شريط فيديو له وهو يستجوب تحت التعذيب ويعطي المحققين كل المعلومات . وكانت الـ سي آي إيه مستعدة لعقد أي صفقة في مقابل استرداد هذا الرجل .

وردت الـ سي آي إيه على هذا العمل بتجهيز عربة ملغومة لاغتيال زعيم حزب الله الروحي الشيخ محمد حسين فضل الله ، وهو تلميذ للخوميني ، ولكن فضل الله تمكن من النجاة بعد أن قُتل واحد وثمانون من رجاله ، واستمرت عمليات خطف الغربيين .

ونشرت جريدة واشنطن بوست أن العراق استمر في التورط في عمليات إرهابية وأن السبب الحقيقي لحذف اسم العراق من بين الدول المتورطة في الإرهاب هو مساعدته في حربه ضد إيران . وقد بلغ العراقيون حد أنهم استخدموا الإرهابيين مباشرة ووظفوهم لخدمة أهدافهم بغض النظر عن النتائج المترتبة على هذا . ورغم أن أبا نضال قد رحل عن بغداد إلا أن صدام حسين استمر في استخدامه .

ففي ليلة 3 يونيو 1982 م أطلق الرصاص على السفير الإسرائيلي في لندن وهو يغادر أحد الفنادق ، وترتب على هذا الحادث اشتعال النار في الشرق الأوسط وموت آلاف المدنيين الأبرياء . وقد أمد هذا الحادث الإسرائيليين بالحجة التي يتذرعون بها لغزو لبنان ولتحطيم المنظمة كجزء من الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية ؛ فقذفوا مكاتب المنظمة ومعسكرات اللاجئين في لبنان منتهكين بهذا وقفاً لإطلاق النار أشرفت عليه أمريكا وامتد لمدة عام . وردت المنظمة على هذا بالهجوم على المراكز الإسرائيلية في الشمال ، وردت إسرائيل بغزو لبنان في السادس من يونيو 1982 ، وفي العاشر من يونيو بدأت إسرائيل حصارها لبيروت الذي استمر ثلاثة شهور وعرضتها لقذف مركز قتل فيه الآلاف من المدنيين اللبنانيين . وفي نفس اليوم تقدم مجلس الثورة الحاكم في العراق باقتراح إلى إيران بوقف غير مشروط لإطلاق النار وقالوا إنهم مستعدون لسحب كل قواتهم من إيران من أجل مواجهة العدو الصهيوني الشرس الذي يواجه العرب والشعب الفلسطيني والشعب اللبناني .

حدث كل هذا بعد أن حذفت الإدارة الأمريكية اسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب بثلاثة شهور وهو الأمر الذي مكن العراق من الحصول على حاصلات زراعية قيمتها 300 مليون دولار كانت بغداد في هذا الوقت في أشد الحاجة إليها .

وعندما أعيد انتخاب الرئيس ريجان في عام 1984 ، أعادت واشنطن العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بغداد اعترافًا بالدور الإيجابي الذي تلعبه بغداد . وتعاون العراق بإمداد الـ سي آي إيه بمعلومات عن الأسلحة السوفييتية التي في ترسانتها ومعلومات

أخرى عن الإرهابيين المدربين التابعين لبغداد . ولكن مصدرا في الـ سي آي إيه صرح بأن هذه المعلومات عديمة الجدوى . ومع ذلك ففي عام 1986 قدمت الـ سي آي إيه إلى العراق في عملية تبادل للمعلومات صورا بالقمر الصناعي عن مواقع القوات الإيرانية ، وكانت ذات قيمة كبيرة لبغداد

ولم يكن الدعم المالي كافيًا لصدام حسين لأن العراق لم تعد لديه القدرة على هزيمة إيران بمفرده لذلك كان عليه أن يختلق أحداثاً من شأنها أن تورط أمريكا في حرب مباشرة مع إيران . ففي السنوات الثلاث السابقة كان الطيارون العراقيون يقومون بهجمات على ناقلات البترول التي تمر في الخليج وكانت هذه الناقلات تنقل البترول من جزيرة الخرج الإيرانية إلى دول عبر البحار . وهددت إيران بالهجوم على الناقلات التي تحمل البترول من الجانب العربي من الخليج إذا لم تتوقف هذه الهجمات . وكان رد الفعل الغربي هو إرسال السفن الحربية إلى مضيق « هرمز » لردع إيران عن تنفيذ تهديدها ، وكانت إيران قد نشرت صواريخها الدفاعية على الجانب الإيراني من المضيق .

وبوجود السفن الحربية البريطانية والفرنسية والأمريكية تحرس المضيق أصبح المسرح مجهزاً لمواجهة غربية مع إيران .

وتطورت الأحداث بحيث أصبح هناك تحالف فعلي بين بغداد وواشنطن ومنذ بدأت الكويت في رفع العلم الأمريكي على ناقلاتها في صيف عام 1987 ، بدأت السفن الحربية الأمريكية في إيقاف الإيرانيين عن تعطيل صادرات البترول العربية .

واستخدم الطيران العراقي صواريخ (إكسوست) الفرنسية في الهجوم على الناقلات التي تحمل البترول الإيراني مما سبب اضطراباً للاقتصاد الإيراني .

ونتيجة للعناد الإيراني في قبول قرار الأمم المتحدة رقم 598 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار كان هناك حظر على توريد السلاح إلى إيران ولكن التكنولوجيا الغربية والصور التي التقطتها أقمار التجسس ، والبيانات التي قدمتها الطائرات السعودية

أواكس والتي يقودها أمريكان ، كل هذه العوامل أعطت صداما اليد العليا في الحرب . وزود الطيارون المصريون العراق بطائرات إعادة تزويد للوقود اثناء الطيران مما مكن العراق من ضرب أهداف في العمق الإيراني وقام الفنيون المصريون يساعدهم آخرون من شمال كوريا ومن الصين بتعديل الصواريخ العراقية لزيادة مدى فاعليتها حتى تتمكن العراق من ضرب مدن في داخل إيران .

وفي أبريل 1988 اشتبك الأسطول الأمريكي مع السفن الحربية الإيرانية في معركة بالقرب من مضيق « هرمز » وتمكنت المقاتلات إف ــ 14 من إغراق ثلاثة زوارق وشل بارجتين إيرانيتين عن الحركة .

وانتهت المعارك الحاسمة في عام 1988 بتحرير شبه جزيرة الفاو التي احتلها الإيرانيون عام 1986 وبعد تحرير الفاو قامت الاحتفالات بهذه المناسبة في العراق ، وتصادف أن كان ذلك اليوم هو عيد ميلاد صدام حسين ، واستمرت الاحتفالات شهرًا والبعثات العربية تصل إلى بغداد للتهنئة . وأهدى الكويتيون صداما بمناسبة عيد ميلاده وبمناسبة تحرير الفاو مسجدًا صغيرًا مصنوعًا من الذهب الخالص . وأثناء هذه الاحتفالات المكثفة دعا صدام الصحفيين ورجال التليفزيون من كل أنحاء العالم لزيارة الفاو ولكن العراق المهتم بالدعاية ووسائل الإعلام فشل في أن يجد جنديًا واحدًا يروي للصحفيين ما حدث في الفاو لسبب بسيط هو أن مثل هذا الجندي لم يكن موجوداً .

بعد أن احتل الإيرانيون شبه جزيرة الفاو في عام 1986 قام العراق بهجمات مضادة تحطمت جميعها على صخرة المقاومة الإيرانية الحديدية فقد نشرت إيران صواريخها (سيلك وورم) الصينية الصنع ، مما جعل الكويت تقدم المعونة للعراق ، وأكثر من هذا سمحت للعراق باستخدام موانيها وسمحت للطيارين العراقيين بالطيران في الأجواء الكويتية .

وفي ديسمبر 1987 كان هناك حفل عشاء في الكويت وكان ضيف الشرف فيه الفريق عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري وكان يزور خبراء الدفاع الجوي

المصريين الذين كانوا يقومون بتركيب شبكة دفاع جوي للكويت ، وأثناء العشاء حدثت مناقشة عن كيفية تجنب صواريخ (سيلك وورم) الإيرانية التي يمكن أن تطلق من شبه جزيرة الفاو والتي يمكن أن تهاجم الموانئ الكويتية فأجاب وزير الدفاع المصري أن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن يقوم الأخوة العراقيون باستعادة الفاو فقال الشيخ سالم صباح السالم وزير الدفاع الكويتي وهو ينظر إلى الملحق العسكري العراقي « لقد حاولوا عدة مرات ولكن الدفاع الإيراني كان قوياً » فابتسم وزير الدفاع المصري وقال « يستطيع أولادي أن يستردوها في ست ساعات » .

وبعد خمسة شهور تمكن « أولاده » من أن يكسبوا الرهان من صدام ، فقد راهن وزير الدفاع العراقي نظيره المصري على هذا فوعد وزير الدفاع المصري بتقديم الفاو هدية لصدام حسين في عيد ميلاده .

ففي ليلة 16 إبريل 1988 تنكر بعض المقاتلين المصريين في زي صيادي سمك في جزيرة بوبيان الكويتية وشنوا هجوما سريعًا على الإيرانيين مستخدمين أسلحة عديمة الصوت ، وفي نفس الوقت كان المهندسون المصريون يقومون ببناء الكباري عبر الممرات المائية ، ثم اقتحمت القوات الخاصة المصرية التحصينات الإيرانية في الفاو في الوقت الذي كانت دبابات الحرس الجمهوري العراقي ت ـــ 72 ، ت ـــ 54 تشكل الموجة الثانية للهجوم عند فجر 17 إبريل وأعقبتها المعدات الميكانيكية العراقية والمدرعات التي تمكنت من تصفية آخر جنود المقاومة الإيرانية .

وارتفع علم العراق على الفاو بعد خمس ساعات ونصف الساعة من بدء الهجوم .

ثم غادرت الضفادع البشرية المصرية جزيرة بوبيان وحملت الطائرات الهيلكوبتر القوات الخاصة المصرية عائدة إلى قواعدها في العراق بالقرب من البصرة حيث كانت تنتظرهم طائرتان من طائرات نقل الجنود حيث عادوا جميعاً إلى قواعدهم في مصر .

وقد تصادف هذا مع هجوم للبحرية الأمريكية على أهداف إيرانية في الوقت الذي تم فيه التشويش على الرادار الإيراني تمامًا . وشن الإيرانيون هجومًا يائسًا على منطقة بحيرة السمك شمال البصرة وتمكنوا من اقتحامها ولكن العراق نشر هناك فرقة من

الحرس الجمهوري . وتضافرت هذه العوامل كلها لتجعل آية الله خوميني يقبل وقف إطلاق النار في يوليو 1988 م وخدع صدام حسين نفسه حيث كان يعتقد أنه هو الذي صنع هذا النصر .

ورغم أن العالم كان سعيدًا باستسلام الخوميني إلا أنه لم يفعل شيئًا لتحطيم أوهام القائد العراقي المنتصر ، وتخيل صدام حسين أنه يستطيع أن يفعل أي شيء طالما أنه يستطيع إرسال إشارات واضحة للغرب وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا ، فإنه يستطيع أن يقنعهم أن مصالحهم ستكون في وضع أفضل إذا هم سمحوا له بتنفيذ خططه .

وبانتهاء النزاع العراقي الإيراني انتهى التهديد الإيراني للخليج على الأقل من الناحية النظرية مع أن هذا لم يعكس أي تغيير في سياسة الغرب تجاه الشرق الأوسط . فقد استطاع صدام حسين أن يمد من نفوذه وأن يعيد بناء قدرته العسكرية بعد الخسائر الكثيرة التي مني بها في الحرب وبعد انتهاء الحرب كانت أمامه نوايا كثيرة وفي مقدمتها الانتقام من أولئك الذين كان تأييدهم له في الحرب تأييدًا ظاهريًا وأن يغزو الكويت ويسيطر على سوق البترول وفي النهاية يفرض سيطرته على العالم العربي كله .

إنه من السذاجة أن نلقي باللوم كله في أزمة الخليج عام 1990 م على صدام حسين فهناك آخرون لابد أن يشاطروه المسئولية منهم قوى في الشرق الأوسط ومنهم قوى غربية .

فمن الذي ساعده على أن يستمر في هذه الحرب الطويلة ؟ ومن الذي جهزه بالعتاد حتى يصبح قادرًا على خوض حرب أخرى ؟ لم يفعل هذا سوى الغرب .

وفي نظر الساسة والقادة الغربيين هناك بعض الاصطلاحات المحددة ولكنها تحمل أكثر من معنى ولها أكثر من تعريف واحد مثل « المصالح المشروعة » ومثل « الاستقرار الإقليمي » . فبينما هم يناقشون أفضل السبل لحماية المصالح البريطانية والفرنسية والأمريكية في مناطق مثل الشرق الأوسط ، تجدهم يتجاهلون حقوقًا

مشروعة لبعض الأمم التي تقع في خارج نطاق السيطرة الغربية ، فتجدهم مثلا لم يعترفوا بمصالح مشروعة للكتلة السوفييتية إلا بعد عام 1987 م حيث اعترفوا أن لهم أيضا مصالح مشروعة في الخليج ، وبنفس الإستراتيجية والتفكير العقيم والتخطيط الخاطئ تجدهم يعاندون في الاعتراف أن لدول العالم الثالث مصالح لاتقل أهمية عن مصالحهم . فالمثقفون في الشرق الأوسط سواء أكانوا عرباً أم يهوداً ، شيوعيين أم إسلاميين يرون أن تجاهل المصالح المشروعه لدول المنطقة قد أدى إلى موقف يتعارض فيه الاستقرار العالمي مع مفاهيم دولية مثل السيادة الوطنية ، وحقوق الإنسان ، وحرية التعبير ، وحقوق الأقليات .

وأي منطقة في الشرق الأوسط تعتبر مثالاً واضحًا على أن الإخلال بالتوازن بين المصالح الغربية والمصالح الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى كارثة . فصانعو السياسة الغربية يعتقدون أن معظم المشكلات يمكن حلها بالمحافظة على الاستقرار في المنطقة ، وكلمة « استقرار » تعني بقاء الوضع كما هو حتى لو تعارض هذا مع مصلحة أغلبية السكان في بلد أو مجموعة من البلاد . وهذا الفكر هو الذي جعل الغرب يؤيد أنظمة رغم انتهاكها الواضح لحقوق الإنسان ولكن في نهاية المطاف تجد أن الغرب نفسه قد فقد مصالحه في هذه المنطقة .

وشاه إيران يمثل أبرز هذه الحالات فلم تكتف الولايات المتحدة بتجاهل حقوق الإنسان في العراق ولكنها ساعدت الشاه بأساليب غير مباشرة على كبت المعارضة وبذر بذور سوف تؤدي إلى نزاع في المستقبل عندما أيدوه على حساب جيرانه .

وقررت بريطانيا في ظل حكومة العمال الانسحاب من شرق السويس فليس لديها القدرة ولا الرغبة في الاحتفاظ بقوات في الخليج ولكن قبل انسحابهم في ديسمبر 1971 عبرت بريطانيا عن أملها في أن تملأ الولايات المتحدة الفراغ الذي ستتركه

ولكن لأن النار كانت مشتعلة في فيتنام فلم تكن لدى واشنطن الرغبة في التورط في الخليج .

وبينما كانت بريطانيا تستعد للجلاء عن الخليج قرر الشاه أن يستولي على ثلاث

جزر ذات أهمية إستراتيجية عظمى وكان يريد أن يضمهم إلى ثلاث جزر أخرى في حوزته . وكانت الجزر الست تشكل هلالاً يغطي مدخل مضيق « هرمز » وهو الطريق البحري لشحن البترول من الخليج إلى الغرب وإلى اليابان . وقبل أن تجلو بريطانيا عن الخليج ساعدت الشاه في الحصول على هذه الجزر .

وكانت حرب صدام حسين في عام 1980 في رأيه محاولة لإعادة العروبة لهذه الجزر . وكان أول استخدام للأسلحة الكيمياوية من جانب العراق في عام 1982 عندما استخدمها ضد القوات الإيرانية ولكنه لم يتقرر إدانة استخدام هذه الأسلحة إلا في عام 1988 . وترجع هذه الإدانة أيضا إلى المصادفة أكثر من رجوعها إلى السياسة المخططة .

ففي يوم 16 مارس 1988 وقبل أن يعطي صدام حسين أوامره باستخدام سيانيد الهيدروجين وغاز الخردل ضد سكان قرية حلبجة الكردية البالغ عددهم سبعة آلاف ، كانت هذه القرية قد وقعت في أيدي الإيرانيين . وسرعان ما نقل الإيرانيون كاميرات التليفزيون الغربية إلى القرية ليرى العالم النتائج الفظيعة لاستخدام هذه الغازات ، وهكذا أجبرت المصادفة الغرب على إصدار قرار الإدانة . فالغرب يتجاهل أي شيء عندما تكون الأمور في صالحه وكان هذا هو الأمر مع العراق أثناء حرب الخليج وهو الحال مع إسرائيل في احتلالها لفلسطين ولبنان ومع سوريا في احتلالها للبنان .

إن الوسائل البربرية التي استخدمها البعث ضد معارضيه داخل البلد أو خارج البلد أثناء الحرب الإيرانية وأثناء حرب الخليج — بما في ذلك الإبادة الجماعية — ظلت دائما جزءا لايتجزأ من مخططهم للبقاء في السلطة . واستفادت بغداد أيضا من نفاق الغرب الذي يتساهل في بعض الأمور وينقذ العراق من قرارات الإدانة التي يمكن أن تصدرها الأمم المتحدة أو المؤتمرات الدولية . ففي عام 1989 ، وأثناء مؤتمر عقد في باريس عن الأسلحة الكيمياوية ، فالذي حدث أن معظم ممثلي دول العالم الثالث تسابقوا لشراء مواد كيمياوية من العراق بدلاً من إدانة النظام البعثي على استخدامها .

كانت سياسة بغداد تركز على طريقين أولهما يؤدي إلى الأمن الداخلي للعراق ضد أي تهديد خارجي أو أي تهديد داخلي يتم بتحريض من الخارج والثاني هو بناء جسور قوية مع الغرب حتى يستطيع أن يخرس أي نقد للقمع الداخلي وفي نفس الوقت يحصل على ما يحتاجه من تكنولوجيا ومعدات .

لقد اتخذ صدام حسين قراره بالاتجاه نحو الغرب مبكرًا وقبل أن تبدأ حرب الخليج . فقد أراد بإنهاء تحالفه مع الشيوعيين إعطاء إشارة واضحة لواشنطن . وأثناء الحرب كان واضحا أن العراق قد اتخذ مقعده في المعسكر الغربي بشراء كميات كبيرة من الأسلحة وتنفيذ خطط لاحتواء الأصولية الإسلامية في الدول الصديقة وبالذات دول الخليج . وبدأ العراق يزود بالأسلحة الميلشيات العربية والمسيحية في لبنان الذين كانوا يحاربون المجموعات الشيعية التي تدعمها سوريا وإيران .

وكان صدام حسين يشعر أيضا بحاجته إلى تدعيم علاقته بالقاهرة حيث إن العراق سوف يحتاج إلى مساعدة إستراتيجية وعسكرية من مصر لذلك كانت الخطب الحماسية توجه فقط نحو سوريا العدو اللدود للبعث العراقي في الوقت الذي استمر فيه صدام في بناء الجسور مع مصر ومع الغرب ومع الدول العربية المعتدلة .

وبدأت سياسة صدام تبتعد كثيراً عن المنهج الاشتراكي الذي كان عقيدة البعث الأولى . ومنذ عام 1987 وهو العام الذي التزمت فيه واشنطن بهزيمة إيران ابتعدت العراق كثيرًا عن سيطرة الدولة على الاقتصاد واقترح بعض رجال الكونجرس خلق روابط أكثر وزيادة حجم التجارة والاستثمارات مع بغداد لإبقاء العراق في داخل المعسكر الغربي ومنع صدام حسين من إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب .

وبدأ العراق داخليا يعطي فرصًا أوسع للقطاع الخاص في الوقت الذي انفتح فيه الاقتصاد على الغرب . أما الأعضاء القدامى في حزب البعث العربي الاشتراكي والذين قاوموا هذه المحاولات فقد نقلوا خارج الحزب إلى وظائف ذات رواتب عالية دون أن تكون لهم سلطة حقيقية . وجعلت كل هذه التحولات الأمريكان يسعون إلى

تعاون أوثق مع العراق .

ومع ذلك لم يكن النظام راغباً في إيجاد وسيلة بديلة للحكم لينهي حالة الخوف الشائعة بين الناس فحتى عام 1990 لم يكن قد فعل الكثير ليؤمن المستثمرين الأجانب ليشعروا أن النظام في طريقه إلى تغيير سياسته القمعية . فقد استخدم الأسلحة الكيمياوية على نطاق واسع ضد المدنيين الأكراد بعد انتهاء الحرب مع إيران رغم أن البعض نادى بأن الاسترخاء الداخلي أمر ضروري لتحسين صورة النظام أمام العالم .

وأثناء الحرب تمت عمليات أمن هائلة لم يسبق لها مثيل بقيادة علي حسن الماجد ابن عم صدام وقد وجهت هذه العمليات ضد الأكراد واستخدمت فيها كل أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الكيمياوية وتدمير المحصولات والطرد الجماعي وفي هذه العمليات حرم العراق من حدائق كانت تمده بأكثر من 40 ٪ من الفواكه ، ولكن هذه السياسة استمرت عندما تولى علي حسن الماجد ابن عم صدام شئون الكويت بعد الغزو في عام 1990 فقد كرر خبرته القديمة مع الأكراد مع شعب الكويت .

وبالرغم من الضربات القديمة التي تلقاها الأكراد فقد استمروا في هجماتهم واستطاعوا تعطيل أربع فرق مدرعة ومشاة من الجيش العراقي على الأقل . وقد أعلنت إيران في قبولها لقرار الأمم المتحدة رقم 598 والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار أنه اعتبارًا من فجر 19 يوليو ولمدة ستة أسابيع متوالية شن الطيران العراقي هجمات على القرى الكردية .

وكانت القوات العراقية منهمكة في عملياتها ضد الفدائيين الأكراد التي قتل فيها الآلاف ، ووقف كثيرون من الرجال الأكراد فوق قمم التلال وهم يشعرون بالعجز وهم يشاهدون نساءهم وأطفالهم يموتون بالعشرات في القرى التي تحت التلال بينما الطيران العراقي يشن هجومه وطائرات الهليوكوبتر تلقي بالغازات السامة . لقد قتل أكثر من ثلاثة آلاف مدني في هذه الهجمات . وأبلغ أطباء الصليب الأحمر عن مئات الأطفال الذين أصيبوا بحروق شديدة .

وأسرع العراقيون في تنفيذ برنامج « تعريب » الأكراد فرحّلوا الآلاف منهم إلى قرى في الصحراء بالقرب من الحدود السعودية في الوقت الذي سويت فيه قراهم مع الأرض . وبنيت مستعمرات جديدة في كردستان للعرب القادمين من أنحاء أخرى من العراق .

وبلغ مسامع وأنظار الغربيين استخدام العراق لهذه الغازات السامة ولكن العالم أغمض عينيه فالمصالح الغربية أكثر أهمية من حياة بضع مئات من الأكراد . وتجاهلت الصحف العربية الموقف تمامًا وبعضهم نشر مقالات ضد الأكراد وامتدحوا الأعمال البطولية للقوات المسلحة واتهموا الأكراد بالعمل لصالح إسرائيل .

وفي سبتمبر عام 1988 ، أرسلت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي اثنين من أعضائها إلى تركيا ، أعدا تقريرًا عن أعمال صدام حسين العدائية ضد الأكراد بعد أن وجدا أدلة دامغة لاستخدام صدام حسين الغازات السامة ضد المدنيين . وأصدر مجلس الشيوخ قانون منع الإبادة الجماعية في عام 1988 م ووفق عليه بالإجماع وقال أحد الأعضاء « بينما هناك أناس يموتون بالغازات فإن العالم كله ظل صامتًا . وهناك أسباب لهذا الصمت فالعراق دولة غنية بالبترول وقوية عسكريًا وهناك رغبة في عدم إفساد المفاوضات الجارية بشأن الحرب العراقية الإيرانية . إن الصمت هو اشتراك في الجريمة . منذ نصف قرن صمت العالم إزاء حملة هتلر لإبادة يهود أوروبا . ولا يمكننا الآن أن نصمت إزاء الإبادة الجماعية مرة أخرى » .

ولكي نفهم الأهمية الإستراتيجية لادعاءات العراق بخصوص الكويت باصطلاحات المال يجب أن نبحث في تطورات الأحداث التي أثرت في صادرات وواردات العراق أثناء حرب إيران . فأحد أهداف العراق الإستراتيجية سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب هو المحافظة على إنتاج وتصدير بتروله ، وازدهاره وقوته يعتمدان على الكميات المنتجة من البترول وعلى تصدير هذا البترول بأعلى الأسعار .

وقبل بدء الحرب الإيرانية عام 1980 كان سعر البترول العراقي الخام قد ارتفع

إلى أكثر من 26 بليون دولار سنوياً . وأثناء الحرب قلت قدرة العراق على تصدير بتروله فقد دمرت منشآت البترول ، وزاد الأمر سوءًا عندما كثفت الحرب الأيديولوجية مع سوريا التي وقفت إلى جانب إيران فقد اغلقت دمشق خط أنابيب البترول إلى البحر المتوسط .

وأثبتت تجربة نقل البترول عن طريق الأردن وتركيا أنها مكلفة ومحدودة وسرعان ما هبطت صادرات البترول العراقي إلى 725 ألف برميل يومياً في عام 1983 وكان قبل الحرب 205 مليون برميل يوميا وكانت هذه خسارة مروعة للعراق .

وقبل الحرب كان الطريق الرئيس عبر مياه الخليج وكان الميناء الوحيد هو أم كسار بالقرب من البصرة وأصبح هذا الطريق غير آمن أثناء الحرب وأغلق . وكان العراق يحتاج إلى زيادة معداته العسكرية ليتجنب هزيمة مروعة فلجأ إلى احتياطيه النقدي ثم بدأ في الاقتراض . وفي عام 1988 كان العراق مديناً للغرب بحوالي 30 بليون دولار . وقدمت السعودية والكويت قروضا بلغت 25 بليون دولار بالإضافة إلى استخراج البترول الموجود في المنطقة المحايدة وبيعه لحساب العراق . وقدمت دول عربية أخرى حوالي 15 بليون دولار .

وفي عام 1988 تحسن موقف العراق عندما تم بناء خط أنابيب آخر عبر تركيا وخط آخر عبر المملكة السعودية إلى ينبع وانتهت الحرب وهذا يعني أن التجارة الدولية أصبحت آمنة .

وفي منتصف عام 1990 كانت الصادرات العراقية تتدفق عبر تركيا والسعودية وكانت المعدات الثقيلة والأغذية تصل إلى العراق عبر أربعة طرق مختلفة : ميناء العقبة في الأردن ثم برًا عن طريق الشاحنات ، وبالطريق البري من أوروبا إلى تركيا ، ومن ميناء الأحمدي في الكويت ، ومن الموانئ السعودية ثم برًا . وكان بقاء هذه الطرق يعني بقاء الصداقة مع مصر بسبب قناة السويس وبسبب إيجاد نوع من التفاهم مع إسرائيل بسبب ميناء العقبة بالإضافة إلى الكويت ، وتركيا ، والسعودية ، واليمن .

وكان لابد أن يبقي صدام حسين علاقات حسنة مع جيرانه ويجعلهم يدركون مصالح العراق المشروعة وأن يضمن ألا تتوقف هذه المصالح . ومع ذلك فإن اتخاذ قرار السياسة الخارجية في العراق يعتمد على أهداف تختلف عن تلك الأهداف التي تتبعها دول أخرى . فكان البقاء السياسي الشخصي وطموح الحركة العربية التي تحكم حزب البعث هما اللذان يحكمان هذه العوامل . لذلك فالأمر بالنسبة لأي مراقب خارجي أنه يرى قرارات الدكتاتور العراقي غير معقولة .

وحتى أغسطس عام 1990 كان صانعو السياسة في الغرب يعتقدون أن طرق إمداد العراق بالمؤن لن تجعله يفكر في التدخل الإقليمي ، ولكنهم كانوا مخطئين .

الفصــل الرابع

الحرب العراقية الإيرانية

بعيدًا عن أهميتها التي ليس فيها شك للأكراد من ناحية ، وعودة العراق من عزلته الدبلوماسية من ناحية أخرى فإن اتفاقية الجزائر (مارس 1975) كان لها معناها البارز الذي أوضح أن النظام العراقي لن يحتاج مرة أخرى لشغل اهتمامه بجدية في أمن حدوده الشرقية .

إن درجة الود في العلاقات بين بغداد وطهران على مدى الأربعة الأعوام التالية لتوقيع الاتفاقية كانت مصدرًا مستمرًا للتخبط لدى أولئك الذين أصروا على أن العراق ما هو إلا تابع للاتحاد السوفييتي . ولقد استمرت تلك العلاقات الطيبة حتى سقوط الشاه في فبراير 1979 عندما أصبح واضحاً أن تعديلاً كاملا في العلاقات بين البلدين لابد وأن يحدث .

وبغض النظر عن الاختلافات الهامة والواضحة في الثقافة السياسية بين الدولتين ، فإن العوامل الرئيسة التي شاركت في الصحوة الإسلامية المعارضة في إيران في عقد السبعينيات كانت تشابه تلك التي تعرضنا لها بالشرح بخصوص العراق في عام 1977 ، وهي بالتحديد الفقدان النسبي للبدائل السياسية للتعبير عن الانشقاق .

وعندما أصبح احتمال سقوط الشاه أمرًا متزايدًا ، فقد قام البعث بالاتصال بالمعارضة (الإيرانية) بالرغم من أن علاقته بالنظام السابق (نظام الشاه) كان من الصعوبة إخفاؤها . وبالرغم من ذلك فعندما قامت الثورة الإيرانية فإنها لم تجد أي ترحاب من بغداد ، ولم يتمكن صدام حسين من أن يفعل أكثر من الاعتراف بالحكومة الجديدة في إيران ، وكان ذلك في 12 فبراير 1979 وهو اليوم التالي لتولي تلك الحكومة مهامها .

ولقد أخذت العلاقات تتوتر بسرعة ، وبعث من جديد الخلاف حول الجزر في الخليج ، وقام كل طرف باتهام الطرف الآخر بتقويض سلطاته .. فاتهم العراق

الإيرانيين بتأجيج مشاعر الشيعة في العراق للإطاحة بالنظام العراقي ، بينما اتهم الإيرانيون العراقيين بإثارة الفوضى والتمرد في خوزستان (عربستان) . ومن الناحية العراقية فإن الدعوة (حزب الدعوة) وآية الله باقر الصدر أظهروا دعمهم للنظام الجديد في إيران ، وفي برقية تهنئة إلى الخوميني عبر الصدر عن أمله في أن الطغاة الآخرين سيرون يومهم كذلك . وكان باقر الصدر يقصد بذلك حكومة البعث في العراق ولو لم يظهر هذا صراحة .

وتصاعد التوتر على مدى عام 1979 والنصف الأول من عام 1980 وخاصة عندما عبر الإيرانيون عن رغبتهم العلنية في تصدير ثورتهم إلى العراق والعربية السعودية ودول الخليج وربما كان هذا هو الخطأ الذي وقع فيه الإيرانيون . وفي يونيو 1979 قتل ستة أشخاص في هجوم جوي عراقي عبر الحدود الإيرانية ... بالرغم من الاعتذار الرسمي على ذلك الهجوم فإن أحداثًا مشابهة أخذت تحدث بصفة مستمرة على مدى الخمسة عشر شهرًا التالية ، وفيما بين فبراير وسبتمبر 1980 فإن هجمات يومية تقريبًا كانت تحدث . وفقدت إيران تعاطف السعودية ودول الخليج بسبب إعلانها عن نيتها في تصدير الثورة إليهم .

وفي 12 يونيو 1979 قامت مظاهرة حاشدة خارج السفارة العراقية في طهران منددة بحزب البعث واستخدم المتظاهرون عبارات تستخدم عادة لوصف الإمبريالية والصهيونية .

وفي نوفمبر 1979 ، وقبل أيام قليلة من احتلال السفارة الأمريكية في طهران ـــ حذر العراق إيران من أن عليها أن تراجع اتفاقية الجزائر وأن تعيد ـــ للعراق ـــ الجزر الثلاث وأن تعطي لسكانها من العرب والكرد والبالوش الحكم الذاتي . إن أغلب ما كتب عن الصراع يظهر أن بداية الخلاف كانت حول الأراضي ، أو أنها كانت بسبب العداء المستحكم بين إيران والعراق ، فبينما سيكون أي نظام عراقي مهتمًا بتحقيق حرية الملاحة إلى الخليج عن طريق شط العرب ، فإن هذا الحق لم يناقش أبدًا من قبل ، ولكن ومنذ أن قسّمت اتفاقية الجزائر الممر المائي عند الفالوج فإن الممر متسع بما فيه الكفاية ليحوي عملية الإبحار والرسو لكلا البلدين على طرفي الشط .

أما ادعاءات الأراضي الأخرى الخاصة بخوزستان (عربستان) فهي ادعاءات لا أساس منطقي من ورائها .

إن رد الفعل الأولي العراقي على الثورة الإيرانية قد نوقش بداخل الموقف السياسي الوارد في الفصل السادس ولهذا فلن يناقش هنا من جديد ولكن يجب ذكر خطأين أساسيين من أخطاء الحساب التي وقع فيها صدام حسين ؛ الأول وهو أن قيادة البعث أعطت قيمة أكثر من اللازم للدرجة التي يشجع بها السكان الشيعة في العراق نظاما مشركا بالله في العراق . ويمكن أن يكون ذلك أكثر قابلية للفهم عندما نعلم أن أسلوب صدام حسين في الحكم ينبع من رغبته في فرض سيطرته المطلقة والكاملة على كل بنيان الحياة السياسية ، فالثورة الإيرانية جاءت لتهدد ذلك الحكم المطلق وهيأت الوضع لظهور بؤر المعارضة التي لم يكن صدام حسين راغبًا في أن يتحملها .

الخطأ الثاني وهو أن صدام حسين قلل وتخيل أن الفوضى الظاهرة من القوات المسلحة الإيرانية تمده بفرصة فريدة لإسقاط نظام الخوميني المناوئ له عن طريق شن هجوم مفاجئ بعد أن صنع أكبر عملية تضليل إعلامية لتخويف السعودية والخليج من الخطر الإيراني ليضمن دعمهم له وسيرهم خلفه . وإذا ما نجح الهجوم فسيمد حكمه المطلق بقوة للاستمرار في كل بلاده بما فيها المدن المقدسة كربلاء والنجف . وبالإضافة إلى ذلك فإن إيران الضعيفة المنهزمة يمكن أن تكون مستعدة للتعاون مع العراق ـــ مثلما فعل الشاه ـــ في قضايا هامة مثل قضية الأكراد .

كذلك فإن الانتصار على إيران سيمكن صدام حسين من أن يكون سيد الخليج المعترف به مما سيجعله واحدا من أهم ـــ إن لم يكن أهم ـــ الزعماء في العالم العربي ، ذلك المنصب الذي تاق صدام حسين إليه طويلا . كذلك يمكن القول إن سقوط الشاه كان صدمة للولايات المتحدة ودول الخليج المحافظة ولهذا فإن إسقاط الخوميني ـــ بهزيمة إيران عسكريًا ـــ يمكن أن يعيد الوضع في الخليج إلى طبيعته ، وذلك يحقق مصالح أمريكا ودول الخليج وخاصة أن تلك الدول لم تشارك مباشرة في ذلك .

إن كل تلك العوامل وثقة صدام بنفسه وبقوة بلاده الاقتصادية وبإغراء شن هجوم مسلح كانت كلها عوامل لا تقاوم من جانبه . وأيضا بعض التصريحات غير المسئولة التي نطق بها قادة الثورة الإيرانية والتي جعلت قادة دول الخليج يظنون أن إيران سوف تغزوهم إن عاجلا أو آجلا ، بالإضافة إلى ضعف قنوات الاتصال بين هذه الدول وبين إيران ، وكان صدام هو مصدرهم الوحيد للمعلومات .

* * *

مجـــرى الحرب :

إن ظهور فوائد شن هجوم سريع لتحقيق نصر كبير على إيران كان من القوة بحيث منع صدام حسين والرجال المقربين منه من التفكير بطريقة واقعية في الموقف الإستراتيجي فحتى عدم وجود الاستعداد لدى القوات المسلحة الإيرانية للقتال ما كان يكفي لتجاهل بعض الحقائق الديموجرافية والجغرافية ؛ فأولا عدد سكان إيران (حوالي 42 مليونا) يماثل ثلاثة أمثال سكان العراق (حوالي 13,5 مليون نسمة) .

ثانيا : إن طهران (العاصمة الإيرانية) تبعد عن بغداد بحوالي 850 كيلو مترا ، منها 650 كيلو مترا بداخل الحدود الإيرانية .

ثالثا : إن البلدين يشتركان في حدود طولها 1300 كيلو متر ، وإذا ما تذكرنا أن سوريا لن تدعم صدام حسين ضد إيران ، وأن الأردن سوف يقدم القليل من المساعدة .. فإنه سيصبح من الحماقة لدى صدام حسين أن يتخيل أنه سيكون قادرًا بأية صورة على أن يلحق الهزيمة بإيران .

ومع ذلك ، وبالرغم من الصعوبات اللوجستية فإن النظام العراقي استطاع أن يحقق النجاح حتى ربيع 1982 ، ويعود ذلك إلى أنه كان يعتمد على أرصدته المالية الخارجية ، وعلى الضعف الواضح في قوى المعارضة بداخل العراق ، ووقوف الجانب الأكبر من الشيعة العراقية بجانب دولتهم وليس بجانب إيران . وبالرغم من أن

الجمهورية الإسلامية الإيرانية (وهي شيعية) كانت تفسر الحرب على أنها حرب بين الإسلام ومصداقيته في إيران وبين الشيطان الأكبر في بغداد .. إلا أن قلة من العراقيين الشيعة ــ غالبًا من الأسر التقليدية المتدينة في المدن المقدسة ــ ذهبوا إلى الجانب الإيراني .

وإذا كان هذا يفسر جزئيًا على أساس كونه يعكس مدى طبيعة النظام العراقي القمعي الذي لا يسمح أبدًا بأي تعبير عام مؤيد للشيعة ، فإن الحقيقة تبقى في أن الإيرانيين لم يكونوا قادرين على بث الدعاية الشاملة للتأثير على مجمل السكان الشيعة في العراق وبخاصة في الجيش العراقي الذي يشكل الشيعة أغلب جنوده وهكذا .. فبينما النظام العراقي يخشى بأسه فى الداخل ــ أو حتى يحظى بكراهية الناس ــ فإن البحث عن بديل له في صورة الجمهورية الإسلامية في إيران كان أمرًا مرفوضًا بالنسبة لأغلب العراقيين .. ووفقًا لذلك فإن العراقيين نظروا إلى الصراع من وجهة نظر قومية بينهم وبين الإيرانيين وليس أكثر .

إن سير الحرب قد تعرضنا له في أماكن أخرى من الكتاب .. ولكن ملخصًا قصيرًا يمكن أن يكون ذا فائدة . فكما رأينا فإن خرق الحدود من كلا الطرفين أخذ يتزايد في النصف الأول من عام 1980 م ، وفي أبريل قام العراقيون بترحيل 40 ألف شيعي من أصل إيراني إلى إيران ... تلك العملية التي أخذت في الاستمرار منذ ذلك الوقت حتى أصبح إجمالي العدد مائة ألف لاجئ شيعي عراقي في إيران وسوريا كذلك . وفي يونيو من نفس العام ساءت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، وفي 17 سبتمبر 1980 م أعلن صدام حسين أنه قرر إبطال مفعول اتفاقية الجزائر بصفة فورية ، واندلع القتال بعد ذلك بأيام قليلة .

وعلى مدى الشهور القليلة الأولى وحتى مارس 1981 م بدا كما لو أن العراقيين لهم اليد العليا في القتال ؛ فبنهاية عام 1980 م كانوا قد حققوا رأس جسر حيوي إلى مدينة خورامشهر الإيرانية وقاموا بالإخلاء الإجباري للسكان المدنيين في معظم

المدن في جنوب غرب إيران في مقاطعة خوزستان (عربستان) بالرغم من أن السكان العرب في المقاطعة لم يبدوا إلا حماسًا قليلاً لوصول الإخوة العراقيين عبر شط العرب .

ومع ذلك وبالرغم من تلك المكاسب فإن السلاح الجوي الإيراني نجح في إلحاق الأذى الشديد بالمنشآت البترولية والصناعية بمنطقة البصرة وهذا ما أدى بالعراق إلى أن يصبح عاجزًا عن تصدير نفطه من حقوله الجنوبية منذ ديسمبر 1980 م مما أضعفه منذ بدء القتال .

وبنهاية مارس 1981 م أخذ الإيرانيون في الظهور . فقد فشل العراقيون في احتلال سوزانجارد ، ثم أخذوا بالتدريج يُدفعون إلى الخلف إلى ماوراء الحدود الدولية في خلال أشهر قليلة . ولقد كانت سوريا وليبيا هما الدولتين الشرق أوسطيتين اللتين وقفتا بجانب إيران ، وباستثناء قيام سوريا بغلق أنبوب البترول العراقي المار بأراضيها (للتصدير من ميناء اللاذقية) فإن أيًا من الدولتين لم تشارك بصورة مباشرة في الصراع . أما الأردن فقد وقفت بجوار العراق ، وقامت الكويت بكفاءة بدور الميناء البحري للعراق بدلا من البصرة . أما دول الخليج الأخرى فقد أخذوا يمدون العراق ـــ خوفًا من أن يضعف في الصراع ـــ بحوالي مليار دولار أمريكي شهريًا منذ أن اندلعت الحرب .

وفي سبتمبر 1981 م دفع الإيرانيون العراقيين إلى الخلف من مدينة عبدان ، وقام صدام حسين بالدعوة لوقف إطلاق النار لمدة شهر بمناسبة حلول شهر رمضان ولكن الإيرانيين رفضوا ذلك . وفي مارس 1982 م شن الإيرانيون هجومًا شاملا أدى إلى استعادة مدينة خورامشهر في مايو . وتعتبر استعادة تلك المدينة الإستراتيجية نقطة تحول أساسية .. فقد حاول صدام أن يجد معادلة لإنهاء القتال تحفظ ماء الوجه ولكن الخوميني نجح في استخدام الحرب لإشعال الحماس في كل إيران وأن يجعل منها حربًا مقدسة وجعل إعفاء صدام حسين من السلطة في العراق مطلبًا أساسيًا في أي مباحثات مستقبلية . وبعد مايو 1982 م كان العراق مسيطرًا فقط على قطع صغيرة من الأرض تقع إلى الغرب مباشرة من مدينة ديزفول وحول قصر شيرين . وبحلول

الخريف كانت معظم معارك القتال تدور خلف الحدود العراقية والتي استمرت كذلك حتى الآن .

وفي يوليو 1982 م اقتحمت القوات الإيرانية الدفاعات العراقية مقتربة بذلك من ضواحي البصرة ولكن العراقيين استطاعوا منع التقدم بخسائر فادحة في كلا الطرفين . وبالرغم من أن النظام العراقي لم يكن قادرًا أبدًا على إقامة البنيان الروحي والمعنوي والقومي لصراعه مع عدوه فقد تمكن الإيرانيون بكفاءة من ذلك في إيران (وخاصة عندما أبدى النظام الإيراني عداءه للغرب) .

ولقد أدى تحول مجرى الحرب ووقوع القتال على الأراضي العراقية إلى نتيجتين أساسيتين .. ففي المقام الأول وبالرغم من أن النظام العراقي هو الذي استهل الصراع فإنه يقدم نفسه الآن على أساس أنه يدافع عن وجوده مما يجعله يقاوم التهديد الخارجي بالغزو . وثانيًا ... فإن الاتحاد السوفييتي — وهو المورد الأساسي للسلاح العراقي والذي بدون شك أظهر امتعاضه من عدم استشارة العراق له في شن الهجوم على إيران (بالرغم من وجود معاهدة صداقة بين العراق والاتحاد السوفييتي منذ عام 1972) — وجد نفسه غير قادر على الاستمرار بعيدًا عن الصراع وأخذ يرسل شحنات السلاح من جديد إلى العراق عام 1982 م .

ويعتبر هيرو أن ذلك التغير في الاتجاه السوفييتي تدعم بقيام الإيرانيين بقمع حزب توده الشيوعي في الخريف . ومع ذلك فيبدو أن الاتحاد السوفييتي توصل إلى الاعتقاد بأنه يمكن له التعامل مع عراق أكثر تهذيبًا (بسبب آلامه من الحرب) بأفضل من التعامل مع إيران منتصرة . ولأسباب كثيرة كذلك قامت الولايات المتحدة بدعم العراق ضد إيران . وبهذا وقفت الدولتان الكبريان مع ذات الطرف في ذلك الصراع . وبالرغم من استخدام العراق للصواريخ أكسوزيت وطائرات سوبر إيتاندارد التي حصلت عليها من فرنسا في صيف وخريف عام 1983 م فإن العراق كان إما أنه غير قادر وإما أنه غير قابل لتسديد ضربة نهائية ضد المنشآت البترولية الإيرانية في خرج . وبحلول عام 1984 م فإن الإيرانيين بقوا متحصنين في مواقعهم في الجهة الغربية من شط العرب . وفي 27 أكتوبر 1984 م أعاد العراق علاقاته

الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التي كانت مقطوعة منذ أكتوبر 1967 م ، بالرغم من أن عودة العلاقات جاء بصورة شكلية إلا أن العلاقات الفعلية بين الدولتين كانت حميمة على مدى سنوات وكان قسم رعاية المصالح الأمريكية في السفارة البلجيكية في بغداد يعتبر واحدًا من أكبر البعثات في العاصمة العراقية .

ومنذ بداية عام 1981 م كان العراقيون في موقف الدفاع وكانوا غير قادرين على شن أية هجمات هامة على إيران بغض النظر عن المحاولة الفاشلة لاحتلال شاهراني في مارس 1983 م . وبالرغم من ذلك فإن الخسائر أخذت تزيد في كلا الطرفين ، ولم يكن لدى أي من الطرفين المقدرة على تحقيق أية مكاسب حاسمة في ميدان القتال ولذلك فقد بقي كل منهما في مواقعه على مدى العامين ونصف العام حتى بداية عام 1986 م عندما تم تدويل الصراع في بداية عام 1984 م ؛ إذ أخذ كلا الطرفين وخاصة العراق في توجيه ضرباته إلى ناقلات النفط في الخليج .. واستمرت حرب الناقلات بشكل متقطع خلال عام 1984 م وعام 1985 م . وفي أثناء ذلك ، وفي محاولة لتفادي هزيمة مذلة مهما كانت التكلفة قام العراقيون باستخدام الغاز السام ضد القوات الإيرانية ... وبالرغم من أن العراقيين أنكروا ذلك مرارًا وتكرارًا ، فإن تقريرًا للأمم المتحدة نشر في مارس 1986 م أكد أن المناطق الواقعة حول عبدان والتي تم فحصها من قبل لجنة علمية تابعة للأمم المتحدة قد تعرضت لاستخدام الأسلحة الكيمياوية بشدة من قبل العراقيين ضد القوات الإيرانية .

وفي فبراير 1986 م ، فإن الإيرانيين الذين صمموا على إلحاق الهزيمة بالعراق وإسقاط صدام حسين قاموا بشن هجوم واسع النطاق وبطريقة فجائية ضد مدينة الفاو العراقية عبر شط العرب .. وبالرغم من احتلال الفاو فإنه لم يكن هناك أي تقدم داخل العراق .

ووفقا لظروف العلاقات الدولية .. ومن الشرح الموجز السابق — فإن الحرب جعلت العراق يعتمد أكثر على الغرب وعلى حلفاء الغرب المحافظين من العرب بما فيهم مصر والأردن حيث قامت الأولى بتقديم قطع غيار الأسلحة السوفييتية الهامة

منذ بداية الحرب عندما أحجم الاتحاد السوفييتي في بداية الحرب عن الانخراط فيها بشكل مباشر أما الثانية فقد أصبحت معبرًا للواردات العراقية الآتية من ميناء العقبة . ولكي يستقطب صدام حسين من يسمعونه من العرب فقد ربط فيما بين إيران والصهيونية اللتين يعمل الجيش العراقي النبيل ضدهما .

لقد صور الحرب على أساس كونها (مؤامرة دولية صهيونية لا تستهدف فقط العراق ولكن المنطقة بأسرها) ولقد أدى ذلك إلى أن صورت الفكرة العربية الصراع على أن الدول العربية المجاورة للعراق عليها أن تحمي (وتساعد) العراق . فالإشارات المستمرة جعلت من التهديد الإيراني للعراق تهديدًا للأمة العربية والمشرق العربي وللجزيرة العربية والخليج العربي ولقد كانت المخاوف الظاهرة من الخوميني ذات تأثير واضح على الخليج والعربية السعودية . ولقد كان جزءا من الثمن الذي كان على العراق أن يدفعه للولايات المتحدة لدعمها له يتمثل في تلطيف الخط المتشدد الذي كان العراق ينتهجه في الصراع العربي الإسرائيلي . فبعد عدة أيام من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة صرح طارق عزيز وزير الخارجية العراقي للتليفزيون الأمريكي بأن بلاده سوف تدعم أي اتفاقية مشرفة وعادلة بين الدول العربية وإسرائيل .. وذهب إلى القول بأن العراق لا يعتبر نفسه في صراع مباشر مع إسرائيل لأن إسرائيل لا تحتل أي جزء من العراق وإذا ما تذكرنا التهديدات العراقية الشديدة المتكررة منذ زمن في هذا الخصوص ، فإن مثل هذه التصريحات تعتبر أقل أثرًا مما تبدو عليه في الواقع .

صدمة الحرب السياسية والاقتصادية على العراق :

إن إخفاق العراق في إحراز نصر فوري على إيران ، والحرب الطويلة التي أعقبت ذلك قد أضعفا بشكل كبير المقدرة السياسية والاقتصادية للنظام العراقي .. فسياسيًا كان التدمير الذي أحدثته الحرب قد ارتبط بالنظام وقائده بشكل وثيق . والهزائم التي مُني بها الجيش ومعدل الخسائر العالية في الجبهة ــــ على الأقل 200 ألف قتيل وجريح أي أكثر من 1 ٪ من مجمل السكان ــــ قد أفقدت حزب البعث وصدام حسين ماء الوجه . لقد كان نجاحه في الدعاية وخوف العراقيين من إقامة جمهورية

إسلامية في العراق بالإضافة إلى قسوة أجهزة الأمن هي الأمور التي جعلته يستمر في السلطة .

أما اقتصاديًا فإن العراق سيكون مدينًا لجيرانه على مدى المستقبل القادم .. بينما يشكل التدمير للمرافق والخدمات وانخفاض عوائد النفط والذي بدأ في عام 1984 م إزعاجًا للنظام الذي لن يحظى بإعجاب الشعب مثلما كان الحال في عقد السبعينيات .

وعلى مدى سنوات الحرب فإن التعصب لشخصية صدام حسين استمر في الحدوث بدون نقصان .. فتقرير المؤتمر الإقليمي التاسع لحزب البعث المنعقد في يونيو 1982 م يقرر :

إن صدام حسين هو رمز للحرية والاستقلال والكرامة والعزة والأمل في مستقبل أفضل للعراق وللأمة العربية .. إن هذه الحقيقة تدفعنا للسير خلف الراية التي يدفعها بكل سبل الوفاء وإنكار الذات والشجاعة .

وبعد عام من ذلك كتب أحد الصحفيين يقول : نادرًا ما تسير في الشوارع هنا بدون أن تقابل تصويرًا أو رسمًا لصدام حسين أكبر من حجمه الطبيعي .. في زيه العسكري أو في بزة غربية أو في الرداء العربي . إن بالونات الأطفال تحمل صورته .
وفي البداية سميت الحرب بـ (قادسية صدام) تيمنا بانتصار المسلمين الباهر على الفرس عام 636 ميلادية .. ولقد أخذت تلك التسمية تتوارى عندما أخذ النصر يبتعد . كذلك فإن (مدينة الثورة) وهي تلك الضاحية من بغداد التي بناها عبد الكريم قاسم للفقراء في بداية الستينيات أعادوا تسميتها لتصبح (مدينة صدام) في أكتوبر 1982 م . إن صدام حسين يسمع ويرى يوميًا في الإذاعة والتليفزيون وأحاديثه تملأ صفحات صحيفة الثورة وصحيفة الجمهورية . ويجب أن نذكر أن أي شخص ولد منذ عام 1964 م ــ مثلاً ــ كان خاضعا بصورة مستمرة للدعاية الخاصة بحزب البعث وقائده منذ أن يصبح ذلك الشخص قادرًا على القراءة من الصحف أو الاستماع إلى الراديو والتليفزيون .

وبهذه الوسيلة استطاع الحزب تحقيق سيطرته واستمراره واستطاع الحزب أن يحقق

قدرًا ملحوظًا من أسلوب الحياة الطبيعي في بغداد وسكانها لأنها تبتعد عن الصراع ولا تتأثر به وذلك حتى خريف 1985 م ، ومع ذلك فمن المستحيل أن يتم استكشاف مدى عمق رفض الحرب لدى السكان لأن هناك قوات أمن هائلة وعمليات استخبار وعقوبات قاسية توجه ضد أي نوع من أنواع الرفض والمعارضة سواء بصدد الحرب أو بصدد بقاء النظام في السلطة .

إن الغياب الحقيقي لأي تعبير عن المعارضة لايلاحظ بسهولة ومع ذلك ففي يوليو 1982 م ــ على سبيل المثال ــ أعلن أن هؤلاء الذين يرتكبون جرائم الهروب أو التغيب عن وحداتهم العسكرية أو هؤلاء الذين رفضوا الانضمام إلى وحداتهم سوف يعاقبون بالإعدام . وهذه العقوبة هي نفسها التي تواجه هؤلاء الذين ارتكبوا جريمة التغيب عن وحداتهم لمدة تزيد عن خمسة أيام .

وفي بداية الحرب كان النظام يعطي مبالغ مالية سخية لأسر الذين قتلوا في الجبهة على صورة سيارات أو قطع أرض أو قروض بدون فوائد لبناء المساكن .. ولكن بعد ستة أعوام من القتال وبعد أن مات أو جرح أو أسر حوالي 1,5 ٪ من إجمالي عدد السكان فإن ذلك (الكرم) لم يعد ممكنًا .

وكما رأينا فلم يكن هناك معارضة شيعية تذكر للنظام العراقي ولكن الخطر جاء من المعارضة الواضحة للأكراد والشيوعيين . ولهذا فقد وجهت ضربات شديدة مؤلمة لكل تلك الجماعات ... « حيث تعرض العديد من الشيعة والأكراد والشيوعيين للاعتقال والإعدام » .

ففي مارس 1985 م كان هناك تقرير بأن (8000) كردي من الذين اعتقلوا خلال عام 1983 م قد اختفوا . وفي مارس 1986 م ذكر تقرير شاهد عيان أن عمليات إعدام شاملة لأربعة آلاف مسجون سياسي قد تمت في معتقل (أبو غريب) في عام 1984 م . كذلك يجب القول إن جماعات الشيعة والأكراد والشيوعيين قد تم إضعافهم وذلك لأن كل جماعة تبدي العداء للجماعات الأخرى ؛ فالشيعة لايبدون رغبتهم في التعامل مع الشيوعيين ، وجماعة هامة من جماعات الأكراد وهي تلك التي

تسمى الاتحاد الوطني الكردستاني (ويرأسها جلال طلباني) كانت على اتصال دائم بحزب البعث في بغداد ، ويبدو أنها شكلت قوة مشتركة مع القوات التركية ضد الأكراد والشيوعيين المتحصنين في (جولاميرك) في مايو 1983 م وعلى مدى ما يمكن التأكيد فإن الديناميكية الداخلية للنظام استمرت في الحدوث مثلما كان الحال في الماضي ، أي استمرار سلطة صدام حسين المطلقة على النظام . فقد قام بتخفيض عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تسعة أعضاء .. حدث ذلك بعد المؤتمر الإقليمي التاسع للحزب في يونيو 1982 م . وفي نوفمبر 1982 م ذكرت تقارير أن وزير الصحة الدكتور رياض إبراهيم حسين قد أعدم بسبب ما ذكر عن أنه قام بتحقيق مكاسب من عمله .. ولكن الشيء الواضح أنه أعدم بسبب قيامه بتقديم اقتراح بأن يتخلى صدام حسين عن منصبه ليعود أحمد حسن البكر مرة أخرى (وقد جاء موت أحمد حسن البكر في نهاية 1982 م بدون أن يلاحظه أحد تقريبًا) .

وفي أكتوبر 1983 م فقد اثنان من أقرباء صدام حسين منصبيهما لأنهما تصرفا باستقلالية عن صدام حسين وكان الأول وهو برزان رئيس قوات الأمن ، والثاني وهو واطبان محافظ صلاح الدين (تكريت) .

وعلى هذا استمر النظام في إعدام معارضيه ، مثل أعضاء الحزب الشيوعي وأعضاء حزب الدولة الإسلامي ، وأعضاء منظمات شيعية وكردية مختلفة وذلك على مدى أعوام 1983 - 1984 - 1985 م .

كذلك فلكي يتم منع ظهور أية شخصية بطولية أخرى في القوات المسلحة فقد خضع الضباط من رتبة الفريق إلى نظام التحويل إلى مناطق جديدة بصفة منتظمة .. « ولم يكن يتم إظهار الأسماء في الصحف الرسمية » .. وفي مثل تلك الظروف فإن المخاطر التي كان يحتمل أن يتعرض لها النظام كانت تأتي إما من اختراق إيراني خطير للحدود وإما من داخل النظام عن طريق كبار القادة العسكريين الذين أبطلت (خطورتهم) بنقلهم إلى وحدات ومناطق جديدة عليهم .

الآثار الاقتصادية للحرب :

على مدى العامين الأولين من الحرب كان للنظام العراقي أرصدة مالية كافية تحت تصرفه لإمداد المجتمع العراقي بأهم ما يلزمه والإنفاق كذلك على التعبئة العسكرية بشكل طبيعي . وفي البداية كان الشعار هو (العمل كالمعتاد) وامتلأت الأسواق بأنواع شتى من الأطعمة والسلع الاستهلاكية . واستمر ذلك الحال بالنسبة للمشروعات التنموية الكبرى التي أخذت تنشأ في جميع المحافظات (عدا محافظة البصرة التي دمرت مشروعاتها الحرب) حتى عام 1983 م ، إلى أن أخذت معدلات بناء تلك المشروعات تتباطأ أو تتوقف . لقد كان ذلك ممكنا ـــ في بداية الحرب ـــ لأن المجتمع المالي الدولي كان مهتمًا ، ولأن الاقتصاد كان في حالة صحية معقولة قبل بدء الحرب ، وساعد على ذلك أن حلفاء اقتصاديين مهمين للعراق مثل فرنسا واليابان كانوا يشاركون في تقديم القروض السخية للعراق .

ولكن بحلول عام 1983 م بدأت آثار الحرب في الظهور ولم تتمكن الدولة والمنظمات الأخرى من التسديد للمقاولين الأجانب . وارتفعت تكلفة المعيشة بشدة وانهارت قيمة الدينار وانخفض سقف التحويلات المالية الممنوحة لـ 2 مليون عامل أجنبي في العراق لإرسالها لذويهم في بلدانهم . ولقد طلب من الناس أن يتبرعوا بالمال والمجوهرات خاصة الذهب لدعم المجهود الحربي حتى بلغت تلك التبرعات 400 مليون دولار وأذيع ذلك الرقم من الإذاعة . وبحلول أغسطس 1983 م انخفضت احتياطيات المدخرات العراقية الخارجية من 30 مليار دولار بنهاية عام 1980 م إلى 3 مليارات ، وأصبح البلد معتمدًا بشكل كامل تقريبًا على المساعدات المالية من السعودية ودول الخليج ، ومع ذلك فإن عوائد النفط السعودي انخفضت من 113 مليار دولار عام 1981 م إلى 40 مليارا عام 1984 م ولهذا فإن السخاء السعودي في تلك الظروف لم يكن ليستمر إلى الأبد . ولقد أوضحت ديون العراق أنه سيكون مدينا للدول المجاورة له بالتأكيد وللبنوك الدولية على مدى المستقبل المنظور . لقد ساعدت الحرب على التعجيل بتوسيع نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الذي شهد ازدهارًا ملحوظًا من قبل أن تبدأ الحرب .

ولكن بعد النكسات العسكرية في صيف عام 1982 م ، فقد صدر القانون رقم 113 لسنة 1982 م الذي أخذ يشجع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الضرائب وفرض نسب فوائد مخفضة على القروض للمنشآت الصناعية المختلطة والخاصة . إن تشجيع المؤسسات الأكبر يعني أن رأس المال الخاص له القدرة على الحركة الآن في الأعمال الأكبر التي كانت خاضعة للدولة وهذا يعتبر ارتدادًا عن عمليات التأميم التي جرت عام 1964 م . وفي بداية عام 1984 م أعلن النظام أن الميزانية المخصصة للقطاع التجاري والصناعي الخاص ستزداد بنسبة 171 ٪ .

وقد شهدت الزراعة تطورات مماثلة .. فالحرب قد أثرت بصورة مباشرة على السياسات الحكومية التي كانت تسير عليها منذ السبعينيات . وبالرغم من ضخامة الاستثمار الزراعي من جانب الدولة فإن معدلات الإنتاج لم تتحسن ، وأدى نقص القوى العاملة وبعض المشاكل الأخرى المتصلة بالحرب إلى ازدياد الواردات الغذائية بما في ذلك استيراد 820 ألف طن من الحبوب من الولايات المتحدة في ديسمبر 1982 م . وفي ذات الوقت فإن 80 ٪ من القروض الزراعية كانت قد خصصت للقطاع الخاص عام 1981 م ، مما أظهر أن هناك عودة إلى إعادة (خصخصة) القطاع الزراعي في يناير 1983 م عندما عرضت وزارة الزراعة على الأفراد والمؤسسات نظامًا للإيجار يمتد من 5 إلى 20 سنة لزراعة المحاصيل التجارية و لم يعد الفلاحون مطالبين بأن يبيعوا محاصيلهم إلى المزارع التعاونية أو التي تملكها الدولة ولكنهم الآن يبيعون مباشرة للقطاع العام أو أسواق الجملة الخاصة .

ولقد بدت ظروف الحرب كما لو أنها مفيدة للأفراد والمؤسسات الذين كشفوا مدى حاجة النظام البائسة لكل من المنتجات الزراعية والصناعية .

صراع لن ينتهي ؟

من الصعوبة وعدم الحكمة التنبؤ بمصير الأحداث .. بالرغم من أن الأمر يستحق الإشارة إلى حقيقة أنه بعيدًا عن المأساة البشرية التي تجري فإن هناك ضغوطًا فورية

مؤثرة لإنهاء الحرب .. وبعيدًا عن الاختناقات الاقتصادية وعن أن الخسائر البشرية قد مست جميع طبقات السكان لدى طرفي الصراع فإن كلا من الإيرانيين والعراقيين لم يظهروا ما يدل على أنهما قد تعبا وأنهكا .. فإيران استطاعت الاستمرار في تصدير كميات كافية على مدى سنوات الحرب .. والعراق لازال يصدر بتروله وخاصة بعد مد أنبوب عبر السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر في عام 1985 م .

وعلى الصعيد الأيديولوجي فإن كل هؤلاء الذين سقطوا من العراقيين في القتال قد منحوا العضوية الشرفية المميزة لحزب البعث .. أما الشخصيات البارزة التي رقيت من قبل الحزب فقد ظهرت صورها في نسخ صحيفة الثورة في فبراير 1986 م حيث ظهر صدام حسين وهو يضع أوسمة على صدر رجل قام بقتل ابنه لأن الابن رفض الذهاب للجبهة .

ومع ذلك يمكن القول بأن التعصب للشهداء في إيران يفوق ما هو موجود لدى العراق .. فالأطفال الذكور مثلهم مثل الرجال يشعرون بالفخر المتساوي لأن يموتوا مؤمنين في القتال ضد الشيطان الكبير . ولقد استخدم النظام العراقي بنجاح المعركة مع إيران من أجل الإبقاء على وجوده واستمراره في السلطة .. ويعتبر إظهار ما الذي يمكن أن يحدث للعراق لو أنه حكم بواسطة إيران من أكثر الدعاوى قوة وسلاحًا فعالاً في يد النظام العراقي .

وبالنظر إلى القوى الخارجية فإن إنهاء الصراع بالنسبة لهم ليس له فائدة .. فسنوات الثمانينيات الأولى شهدت أزمة مستمرة للدول المصدرة للنفط ، حيث انخفض السعر بشكل متدرج .. ففي عام 1978 و1979 م أنتج العراق حوالي 3 ملايين برميل في اليوم أما في الأعوام 1981 ــ 1983 م فإن الإنتاج كان أقل من مليون برميل . وبالنسبة لإيران فإن إنتاجها انخفض من 3,1 مليون برميل في اليوم عام 1979 م إلى 2,49 مليون برميل في اليوم عام 1983 م .

أما إنتاج البترول على مستوى منطقة الخليج بأسرها فقد كان 21,3 مليون برميل

في اليوم عام 1979 م انخفض إلى 11,3 مليون برميل في عام 1983 م ، وكما ذكر تقرير لمعهد بروكينج عام 1984 م فإن سيناريو القتال الذي لا منتصر فيه والذي يطول يساعد على انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة القادمة .

وعلى هذا الأساس فيبدو أنه لا الدول المنتجة ولا الدول المستهلكة كانت ترغب في وضع نهاية للحرب آنذاك . وبالإضافة إلى ذلك فإن الخسائر البشرية والاقتصادية التي وقعت للعراق تعني أن العراق لن يشكل تهديدًا لبلدان الخليج مثلما كان الحال في عقد السبعينيات .

الفصـــل الخامس

أسرار حربية

(1)

بداية البرنامج العراقي لتطوير الصواريخ :

في عام 1984 م ، انضم العراق إلى مصر بالاشتراك مع الأرجنتين في برنامج لتطوير الصواريخ . ففي أواخر السبعينيات كانت الأرجنتين مهتمة بتطوير صاروخ يسمى (كوندور — 1) وكان المقصود إطلاقه بغرض الأبحاث الجوية . وشعرت الأرجنتين أنها في حاجة إلى المعونة الفنية والمعونة المالية فاتجهت أنظارها إلى مصر . واتصل المصريون بدورهم بالعراق الذي لم يكن مستعدا للاشتراك في المشروع فحسب بل مستعدا أيضا للتمويل حيث قدرت تكاليفه حينئذ بخمسة بلايين دولار . وكان المشروع الثاني المشترك هو (كوندور — 2) والمقدر حمولته بحوالي 500 كيلو جرام (كجم) والذي يصل مداه إلى 1000 كم . وكانت مصر تجري التجارب على مجموعة مختلفة من الصواريخ . ولم يكن العراق مستعدا لتوفير الأموال فحسب بل لإجراء التجارب أيضا على الصواريخ في أرض المعركة . فبعد عام من هذا كانت المدن الإيرانية هدفًا جيدًا لهذه الصواريخ وكانت مصر قناة تربط بين بغداد والأرجنتين تمر من خلالها الأموال والتكنولوجيا . وفي عام 1987 م أشرك العراق مجموعة من الشركات الأوروبية لتقديم المعونة الفنية .

وبينما كان العمل في (كوندور — 2) يجري في الأرجنتين كانت الأبحاث مستمرة في مصر في سرية كاملة في مصنع خارج القاهرة يسمى (مصنع 17) . وفي عام 1987 م اضطرت الأرجنتين إلى الانسحاب من المشروع بسبب نقص التمويل واستمر المصريون والعراقيون في تطوير الصواريخ .

وقرر العراقيون تطوير قدرات الصاروخ (سطح — سطح 1) والصاروخ (سكود — بي) وهما صاروخان سوفييتيان وبمساعدة الخبرة الفنية المصرية تمكن العراقيون من تقليل حجم الرأس من 1000 كجم إلى 500 كجم وزيادة حجم

وقود الخزان بحيث يصل مداه إلى 600 كم بدلاً من 300 كم . وهو مدى يكفيهم للوصول إلى العاصمة طهران . وأطلق اسم الحسين على الصاروخ (سكود ، بي) المعدل وكان ذا قوة تدميرية هائلة على المدن الإيرانية في المرحلة الأخيرة من الحرب ويقدر أن العراق استخدم حوالي 360 صاروخا أثناء حرب إيران وهذا ما عرف باسم حرب المدن وهو مما ساعد على قبول إيران لوقف إطلاق النار عام 1988 م .

واشترت العراق أيضا أكثر من 120 صاروخا (بدر ــ 2000) من مصر واستخدمت أيضا ضد إيران وكان استخدام العراق لهذه الصواريخ هو الأمر الذي ساعد مصر على تقدير مدى كفاءتها وعلى تطويرها بالإضافة إلى أن مصر كانت تكسب العملات الصعبة من هذه المبيعات . وأصبحت مصر ثاني دولة مصدرة للسلاح في الشرق الأوسط وكان هذا الصاروخ هو الذي أفزع كل جيران العراق بعد غزو صدام حسين للكويت عام 1990 م فقد خشيت السعودية أن تضرب تجهيزات البترول بهذا الصاروخ وكانت القوات المتحالفة في فزع شديد لأن صدام حسين هدد بتركيب رءوس كيمياوية على هذا الصاروخ واستخدامها ضد إسرائيل إذا هو هوجم .

إن انتشار الصواريخ في الشرق الأوسط إحدى علامات فشل السياسة الغربية والأمريكية بالذات في المنطقة .

فليست هناك رقابه كافية على مثل هذه التكنولوجيا وكذلك الرغبة الغربية في حل النزاع العربي الإسرائيلي ، فبلا شك أن الأمريكيين منحازون لإسرائيل ؛ فخلال خمس حروب كانت إسرائيل هي البادئة في ثلاث منها بالإضافة إلى غزوتين للبنان كانت الولايات المتحدة تضمن مددًا لاينقطع من الأسلحة لإسرائيل لتضمن تفوق الميزان لصالحها .

وكانت التكنولوجيا الأمريكية هي التي مكنت إسرائيل من الحصول على سلاح جوي متقدم يستطيع أن يبلغ مداه كل دول الجامعة العربية بلا استثناء . ونضرب

مثلاً بالغارة الجوية الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس يوم 1 أكتوبر 1985 م ، فقد نتج عنها موت عشرين مدنيا تونسيًّا ، ومع هذا استمر الكونجرس الأمريكي في سياسة عدم بيع أي أسلحة متقدمة للدول العربية بما في ذلك الدول العربية المعتدلة .

وفي خلال المرحلة الأولى من حرب إيران ، دمرت إسرائيل مفاعلا ذريًّا عراقيا ، لذلك أعطت الدول العربية برامج تطوير الصواريخ أولوية كبرى في محاولة لردع التفوق الجوي الإسرائيلي . وهكذا كانت ضربات إسرائيل الجوية المتفرقة في أنحاء العالم العربي هي التي بدأت سباق الصواريخ في المنطقة .

وفي عام 1987 م شحنت مصر إلى العراق ثلاثة صناديق بها معدات صواريخ (كوندور — 2) بعد أن زاد مداه إلى 800 كم وهذا لإجراء التجارب عليه في المدن الإيرانية . وبينما مكن هذا الإجراء مصر من إجراء تجاربها ، فقد أعطى الموساد الدليل الذي ظل يبحث عنه طويلاً على أن مصر تتعاون مع الأرجنتين لإنتاج صاروخ مداه 1000 كم . وشعرت إسرائيل أن هذه المعلومات ربما تكون ذات قيمة كبيرة لبريطانيا ، حيث أصبح بمقدور الأرجنتين أن تطلق صواريخها على جزر (الفوكلاند) من داخل أراضيها . ونقلت إسرائيل أيضا الصور والمعلومات إلى الـ سي آي إيه ، ولكن أمريكا لم تنقل هذه المعلومات إلى بريطانيا إلا بعد ثلاثة شهور وحدث استياء في بريطانيا لتأخير إرسال المعلومات . وأثارت بريطانيا الأمر مع المصريين الذين أنكروا تعاونهم مع الأرجنتين في هذا الشأن . وأعدت بريطانيا مشروع اتفاق يسمى (نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ) ، وقعت عليه كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وكندا واليابان ، وكان هذا الاتفاق يقضي بمنع نقل هذه التكنولوجيا إلى العالم الثالث . وألزم هذا الاتفاق الدول الموقعة عليه أن تراقب صادراتها من المعدات التكنولوجية حتى لا تستخدم لهذا الغرض . وكان رد الفعل من بعض الدول ضعيفًا وبخاصة مصر التي استفادت كثيرًا من الحصول على التكنولوجيا الغربية .

وفي عام 1988 م ، أمدت مصر العراق بستة عشر صاروخا (كوندور — 2)

لتجربتها في الحرب وكان مداها يصل إلى 1000 كم وحمولتها تصل إلى 500كجم .

وكان لإسرائيل خططها للقضاء على مواقع إنتاج الأسلحة الإستراتيجية وإفساد البرنامج العراقي لإنتاج الصواريخ . وفي النصف الثاني من عام 1987 اشترت السعودية من الصين صاروخ (سطح سطح ــ 3) طويل المدى وأحدث هذا ضجة بين لندن وواشنطن والرياض ووافقت واشنطن على الصفقة لأنها كانت تتفق مع أغراضها لمساعدة العراق ضد إيران .

وتم ترتيب نقل صواريخ (سيلك وورم) بحرًا من الصين إلى ينبع في السعودية حيث تنقل برًا بعد ذلك إلى العراق ، وقد سجل قمر تجسس أمريكي هذه العملية وسجل أيضا أنه لا يوجد شيء غير عادي . وأثناء النهار وتحت رقابة الأقمار الصناعية الأمريكية كان يتم نقل الصواريخ إلى الشمال وعندما يحل الليل تستدير الشاحنات بسرعة وتتجه نحو الربع الخالي في الصحراء إلى حدود سلطنة عمان حيث تجمع الصواريخ وتركب في أماكن خصصت لها .

وكان بمحض الصدفة أن اكتشفت أمريكا أماكن حفظ هذه الصواريخ بعد الفحص الجيد لصور الأقمار الصناعية . وكانت مراكز التنصت البريطانية في عمان قد لاحظت هذا النشاط وعرفت بأمر الصواريخ ، ولكنها لم تخبر الأمريكان انتقامًا منهم حيث سبق أن تأخروا في إبلاغهم عن برنامج الأرجنتين لتطوير الصواريخ .

وأخيرًا قبل الأمريكان تعهد الملك فهد أنه لن تركب رءوس أسلحة الدمار الشامل على هذه الصواريخ .

وبحلول عام 1988 أعلن العراق أنه طور واختبر نموذجًا ثانيًا لصاروخ (سكود ــ بي) وأطلق عليه اسم (العباس) وكانت رأسه صغيرة (300 كجم) بينما زاد مداه إلى 900 كم ، واهتمت لندن بهذا الأمر حيث إنها شعرت أن مصدر هذه التكنولوجيا هو مصر وأثناء زيارة لبريطانيا قام بها الرئيس حسني مبارك في سبتمبر 1988 أثير موضوع برنامج الصواريخ المصري وبالذات صاروخ (كوندور ــ 2) وكانت زيارة الرئيس المصري تهدف إلى أمرين أولاً طلب مساعدة بريطانيا لتخطي الصعوبات

التي تواجهها مصر أمام صندوق النقد الدولي بخصوص إعادة جدولة الديون ، ثانيا تقديم خطة مصرية لإقناع ياسر عرفات بنبذ الإرهاب وأن يعلن حكومة فلسطينية في المنفى وأن يعترف بحق إسرائيل في الوجود . ويقال إن الرئيس المصري قد وعد مسز تاتشر أنه سوف ينسحب من برنامج الصواريخ لأن حرب إيران قد انتهت وأن العراق مدينة بمبالغ كبيرة لمصر .

وفي يونيو 1989 م عندما زار الرئيس المصري لندن مرة أخرى عبرت مسز تاتشر عن اهتمامها باستمرار مصر في برنامج الصواريخ (كوندور ـــ 2) ولكن المسئولين المصريين أكدوا لنظرائهم البريطانيين أن مصر قد قطعت كل علاقة لها بهذه المشروعات . وفي عام 1989 م نشرت جريدة (الإندبندنت) تفاصيل عن انفجار ضخم حدث في مصنع صواريخ في بغداد قتل فيه سبعمائة شخص من بينهم الكثير من الفنيين المصريين .

وفي الخامس من ديسمبر 1989 م أطلق العراق صاروخا ذا ثلاث مراحل صمم ليحمل قمرا صناعيا وسمي (تموز ـــ 1) وطبقا للتقارير لم تختبر سوى المرحلة الأولى من الصاروخ .

وفي نفس الشهر ادعى العراقيون أنهم اختبروا أيضا صاروخا مداه 2000 كم يسمى (العابد) . ويعتقد أن هذا الصاروخ تطوير لصاروخ (العباس) : ثم أعلنوا أيضا عن صاروخ يسمى (الحجارة) أطلق على مسافة 1200 كم وتم إجراء الاختبارات عليه في موريتانيا وقال العراقيون إن مداه يصل إلى 2000 كم وهذه القدرة يمكن أن تكون مصدر تهديد لسفن القوات المتحالفة في الخليج ولأرض المعركة أيضا في السعودية ، ولذلك أخذت أمريكا الأمر بجدية وأعلنت أن العراق أكثر تقدما مما كانت تظن وأن صاروخ (الحجارة) يمكن إنتاجه .

لقد أنفقت العراق مبالغ طائلة على أبحاث الصواريخ وأنتجت أسلحة كثيرة قبل صاروخ (الأبابيل) .

وكان أهم مركز لتطوير الصواريخ في العراق هو (سعد ـــ 16) ويقع في

خارج الموصل وقام بإنشاء المركز في سرية كاملة مجموعة من الشركات الأوروبية . وأنتج هذا المركز مجموعة من الأسلحة المختلفة . وكان الأمريكان يعلمون كل شيء عن مركز (سعد — 16) ولكنهم لم يمنعوا الصادرات الأمريكية خشية أن يحصل عليها العراقيون من أماكن أخرى . واستطاع هذا المركز أن يحصل على معدات إلكترونية خطيرة ومكلفة من بلدان مختلفة . وكانت المشكلة الرئيسة التي واجهت العراق هي عدم وجود أماكن خالية يمكن فيها تجربة الصواريخ طويلة المدى . وفي مايو 1990 م وجدوا حل هذه المشكلة حيث أمدتهم موريتانيا بهذه الأماكن ويرجع الفضل في تطوير برامج الصواريخ العراقية إلى ألمانيا التي أغمضت عينيها عن آلاف التقارير الأمريكية التي تثبت اشتراكها في توريد أسلحة إلى الشرق الأوسط .

(2)

في صباح 25 أغسطس 1988 م وقف شاب في إحدى القرى الكردية يشاهد في السماء طائرة عراقية تقترب من قريته ، وتساقطت القنابل على القرية . ولكن لم يحدث أي انفجار ولكنه رأى دخانًا أصفر يتصاعد من القنابل ويتكون أمام عينيه ، ولم تمض ثوان إلا وكان القرويون يسقطون على الأرض موتى فقد استنشقوا رائحة الدخان . مات كل من في القرية ، منهم من مات في الطريق ومنهم من مات في منزله . لقد استنشقوا غاز الخردل وغاز سيانيد الهيدروجين ولكن هذا الشاب نجا من الموت مع قلة من أبناء القرية واتخذ هؤلاء طريقهم في الصحراء بين الجبال إلى تركيا وفي الطريق كان جسده يرتعد بشدة من السعال والقيء والنزيف الداخلي والإسهال وكان يشعر بألم شديد في جلده .

وهوجمت كثير من القرى الكردية بنفس الطريقة وبنفس الأسلحة ودمر في هذا الهجوم 450 قرية .

وتبدأ قصة أسلحة الدمار الشامله عام 1974 م عندما تكونت لجنة من ثلاثة رجال يرأسهم صدام حسين الذي كان حينئذ نائبًا للرئيس ، أما العضوان الآخران فهما عدنان

حمداني نائب رئيس الوزراء وعدنان خير الله رئيس الأركان وابن عم صدام وزوج أخته . وجاء القرار بتطوير أسلحة الدمار الشامل رغبة في التساوي مع إسرائيل في هذا المجال والتي رفضت في عدة مناسبات التوقيع على معاهدة حظر استخدام الأسلحة الذرية وكان العراق ما زال في أول طريقه في مجال التسليح النووي لذلك رأى أن الأسلحة الكيمياوية يمكن أن تكون رادعا مناسبا ضد أي هجوم إسرائيلي . واستعانت هذه اللجنة في عملها بخدمات مكتب استشاري مقره بيروت يسمى (المشروعات والتنمية العربية) وهو تنظيم فلسطيني لا يبغي الربح يرعاه رجلا الأعمال : كامل عبد الرحمن وحسيب صباغ وقد تكونت (المشروعات والتنمية العربية) بهدف مساعدة البلاد العربية في خططها التنموية وهكذا يعوضون أخوانهم العرب عن تأييد الفلسطينيين في نضالهم ضد إسرائيل . وقد قامت بعدد كبير من المشروعات في الدول العربية مثل استصلاح الأراضي ومد خطوط السكك الحديدية وقامت بمشروعات من شأنها أن تحقق الاكتفاء الذاتي في السكن واستخدمت في هذا تكنولوجيا عالية ، بما في ذلك مشروع القمر الصناعي العربي .

وفي عام 1975 م وعندما درست احتياجات العراق ـــ ورغم أنه ليس لها خبرة سابقة في مجال التسليح ـــ أوصت اللجنة أن حاجة العراق الملحة هي برنامج لإنتاج الأسلحة بما يجعل العراق قادرًا على أن يقف في مستوى إسرائيل عسكريا ويجب حشد الخبرة الفنية اللازمة لذلك وهو أمر لا يمتلكه العراق . ففكرت اللجنة في تجنيد عدد من العلماء والمهندسين والفنيين العرب واستدعائهم من أي مكان في العالم .

ووافق صدام حسين ولجنته على هذه التوصيات وفيما بين عامي 1974 و 1977 م تم تجنيد حوالي أربعة آلاف من علماء الذرة والكيمياء والمهندسين الكيمياويين وفنيين آخرين وكانوا كلهم من العراق ومصر والمغرب وفلسطين والجزائر وسوريا وجاءوا إلى العراق من أمريكا وكندا وبريطانيا والبرازيل ومعهم علمهم وخبرتهم في مجالهم الذرة والكيمياء والأبحاث الأخرى المتصلة بهذا الموضوع . وكانوا يدفعون لهم ضعفهم مرتباتهم التي يحصلون عليها ، وحوافز أخرى مثل سيارة ومنزل وإثارة مشاعرهم العربية .

ولم يكن كل هذا يخفي على أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل فكانوا مدركين لما يحدث جيدًا . فتجمع هذا الحشد من العلماء في العراق لابد وأن يثير انتباه أجهزة المخابرات المختلفة سواء في الغرب أو في الشرق الأوسط ، وغير واضح لنا لماذا لم يعمل الغرب على إيقاف هذه العملية منذ ابتدائها ولكن ربما يكون ذلك لسببين فهناك الحرب الباردة والعالم منقسم شرق وغرب والعراق تابع للاتحاد السوفييتي وأي اعتراض من جانب الغرب على ما يحدث لن يستمع إليه أحد ، والسبب الثاني أن الغرب في هذه المرحلة كان يحاول أن يضعف العلاقات بين العراق والاتحاد السوفييتي ويقلل من اعتماد العراق على موسكو خاصة في مبيعات السلاح .

وعندما اكتمل تجنيد العدد المطلوب من العلماء اقترحت اللجنة أن يركز العراق على تطوير الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية لأن التكنولوجيا المطلوبة لها أبسط من التكنولوجيا المطلوبة للأسلحة الذرية . وقبل صدام حسين هذا وكان في هذا الوقت قد أعدم أحد أعضاء اللجنة وهو عدنان حمداني لأن شعبيته قد زادت بطريقة ملحوظة ولكن صدام حسين أصر أيضا على استمرار العمل في مجال الأسلحة الذرية في خط مواز لإنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية وأرسل المبعوثين إلى أمريكا وفرنسا وكندا وبريطانيا للحصول على المعدات التكنولوجية وتم الاتفاق فعلا مع بعض الشركات الأمريكية على توريد هذه المعدات رغم العراقيل التي وضعتها الحكومة الأمريكية والمخابرات الأمريكية في هذا السبيل . وعندما علمت العراق بالعراقيل التي وضعتها الحكومات الغربية قررت أن تتولى إنشاء المصنع بنفسها تحت ذريعة أنه مصنع لإنتاج المبيدات الحشرية . وخدعت كثير من الشركات الأوروبية وقدمت التسهيلات اللازمة للمشروع . وتم إنشاء أول مصنع لإنتاج الكيمياويات الحربية في عام 1979 م بطاقة قدرها ألفا طن سنويًا .

ومن بين أعضاء اللجنة الثلاثة لم يبق حيا سوى صدام حسين لأن عدنان خير الله قتل في حادث طائرة في عام 1989 م ويشك أن لصدام حسين يدًا في هذا . وبنفس الطريقة التي حصل بها العراق على المعدات اللازمة للمصنع حصل أيضا على الكيمياويات اللازمة للإنتاج . ولم تعلم الحكومات الغربية أن هناك شركات أمريكية

وأوروبية تورد كيمياويات ومعدات يستخدمها العراق في تطوير أسلحته الكيمياوية إلا في عام 1984 م . وبدأ رد الفعل في أمريكا حيث حظرت تصدير خمسة أنواع من الكيمياويات إلى العراق أو إيران وفي عام 1986 م زادت قائمة الكيمياويات المحظورة ، وضمت سوريا إلى قائمة الدول المحظور التصدير إليها . وفي العام التالي ازداد الاهتمام بهذا الموضوع ، وانضمت إلى أمريكا في هذا الحظر ثماني عشرة دولة أوروبية . ولكن أثناء حرب الخليج تساهلت الدول الغربية مع العراق في إنتاج هذه الأسلحة لأنهم كانوا يواجهون عدوًا أشد شراسة هو آية الله خوميني والأصولية الإسلامية التي تهدد بالانتشار في كل أنحاء العالم الإسلامي .

ورغم ذلك وفي 16 مارس 1988 م استخدم العراق الأسلحة الكيمياوية ضد سكان مدينة حلبجة الكردية .

وكان هذا العمل صدمة كبيرة للعالم لأنه عمل بربري غير متحضر . وارتفعت صيحات الغضب والاستنكار في كل مكان إلا أنه لم يُتخذ إجراء فعال واحد ضد بغداد لأن الغرب كان منشغلا بمسائل لها أولوية أكثر .

وعندما توقفت الحرب بين العراق وإيران ورغم الجهود الدولية لحظر استخدام الأسلحة الكيمياوية كان العالم قلقًا لبقاء هذه الأسلحة لدى العراق ولكنهم أغمضوا أعينهم عن هذا واستمر العراق في تطوير برامجه .

ويمكن استخدام الغازات السامة بثلاث طرق : بالطائرات سواء كان بالرش أو بإسقاطها في قنابل أو بقذائف مدفعية أو بالقذائف الصاروخية وكان العراق يمتلك كل هذه الوسائل .

وتم تدريب العراقيين على استخدام هذه الغازات عن طريق مدربين من ألمانيا الشرقية . وكانت الحرب مع إيران هي الفرصة للقوات العراقية للحصول على خبرة في هذا المجال وكانوا يعلمون أنه سلاح ذو حدين .

فعندما استخدموه في فبراير ومارس 1984 م في مستنقعات المجنون كانت

الظروف الجوية ضدهم وهبت الريح على القوات العراقية حاملة معها هذه الغازات ونتج عن هذا خسائر كبيرة . وأثرت الظروف الجوية أيضا على استخدام هذه الغازات في الهجوم على شبه جزيرة الفاو في فبراير 1986 م حيث كان المطر والرطوبة يخففان من تأثير غاز الخردل .

ووجد العراقيون أيضا أن الأسلحة الكيمياوية تكون أكثر تأثيرا في الأماكن المغلقة ذات العدد الكبير من الناس . ولكن التأثير الأكبر كان التأثير السيكولوجي على الإيرانيين الذين وجدوا أنه من الصعب جدا أن يعملوا في درجة الحرارة العالية بينما هم يرتدون الأقنعة الواقية من الغاز . ولم يكن متوافرا لهم سوى هذه الأقنعة ، لأن الملابس الواقية لم تكن متوافرة بسبب الحظر على توريد الأسلحة لكلا الجانبين المتحاربين .

وما زالت القوات العراقية تمتلك حتى الآن طائرات تستطيع حمل الأسلحة الكيمياوية وما زال العراق يمتلك في ترسانته مدفعية قادرة على إطلاق ذخائر كيمياوية .

أما الميزة الرئيسة التي توفرها القذائف الصاروخية فهي السرعة ، فالصاروخ يستطيع أن يقطع مسافة 2000 كم في حوالي عشر دقائق بالإضافة إلى أنه يمكن إطلاق عدد كبير منها في وقت واحد .

ومعروف أن العراق يمتلك خمسة أنواع من الصواريخ القادرة على حمل رءوس كيمياوية هي : سكود بي ويبلغ مداه 280 كم والحسين ــ وهو تطوير له ــ وله مدى أكبر حيث يصل إلى 650 كم ومثله العباس والعابد ويصل مداهما إلى 2000 كم . أما (فروج ــ 7) فهو صاروخ سوفييتي استخدمه العراقيون أثناء الحرب الإيرانية .

في خلال الستة عشر عاما الماضية حذرت أجهزة المخابرات الغربية حكوماتها من نشاط العراق الذي يتقدم في مجال الأسلحة الكيمياوية ولكن دون فائدة لأن الغرب كان يؤيد برنامج العراق الحربي وكانت أجهزة المخابرات نفسها مهتمة بتهديد أعظم

يهدد بقلب ميزان القوة في الشرق الأوسط ويهدد السلام العالمي كله .

(3)

بدأ المجهود الذري العراقي في عام 1959 م عندما أنشأ العراق لجنة الطاقة الذرية وفي نفس العام انضم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبعد عشر سنوات ، وفي 29 أكتوبر 1969 م وقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية وبعد ذلك بثلاثة أعوام وفي مارس 1972 م صدق على هذا التوقيع .

وفي 1960 م وقع مع الاتحاد السوفييتي على معاهدة لتوريد مفاعل ذري للأبحاث قوته 2 ميجاوات (IRT 2000) وبدأ البناء في الطوية في عام 1963 م وتم في عام 1968 م . وأمد الاتحاد السوفييتي العراق أيضا بتسهيلات هائلة مكنته من تشييد مفاعل ذري كامل للأبحاث بما في ذلك معمل لإنتاج النظائر المشعة .

وفي نفس الوقت ذهب الفنيون العراقيون إلى الاتحاد السوفييتي للتدريب في مجال الفيزياء النووية .

ومع ذلك كان العراقيون غير راضين عن الأجهزة التي أمدهم بها الاتحاد السوفييتي وكانوا مدركين أن التفتيش المنتظم الذي يقوم به السوفييت يحول بينهم وبين إنتاج أسلحة نووية رغم أن السوفييت رفعوا الوقود من 10 ٪ إلى 80 ٪ من اليورانيوم المشع لزيادة قوة المفاعل إلى خمسة ميجاوات .

وأدرك العراقيون أنهم يجب أن يتجهوا اتجاهًا آخر للحصول على تسهيلات ومواد عسكرية متقدمة لإنتاج أسلحة نووية . ولم يكن أمامهم سوى أوروبا حيث كان هناك استعداد كامل لإمداد العراق بتكنولوجيا ستكون بلا شك أكثر تقدما من تلك التي قدمها الاتحاد السوفييتي .

وفي أبريل 1975 م عقد مؤتمر في بغداد حضره علماء عرب وأمريكان وأوروبيون في هذا المؤتمر توثقت العلاقة بين العراق ورئيس إدارة الوقود في لجنة

الطاقة الذرية الإيطالية وبعد ذلك زار صدام حسين ـــ الذي كان نائبا للرئيس ـ فرنسا وبعد شهرين وقع اتفاق تعاون في مجال الطاقة الذرية بين البلدين .

وقدم لهم الفرنسيون مفاعل أبحاث (أوزوريس) الذي يعمل باليورانيوم المشع وهو من النوع الذي يطلق عليه مفاعل اختبار مواد ، وعادة ما يعمل على تطوير المفاعلات التي تنتج الطاقة .

وكان ينتج طاقة حرارية عالية أكثر من المطلوب في مفاعل أبحاث ، وكانت له ميزة أخرى اهتم بها العراقيون هي قدرته على إنتاج أسلحة من البلوتونيوم .

وفي بداية عام 1976 م ، وقع العراق اتفاقية مع إيطاليا لتزويده بالتكنولوجيا النووية . وفي العام الثاني بنت فرنسا مفاعلين أطلق عليهما (مشروع أوزيراك) ثم تغير اسمهما إلى (مشروع تموز ـــ 17) وبلغت قوة أحدهما سبعين ميجاوات وأطلق عليه اسم (تموز ـــ 1) ، وكان الثاني أصغر حجماً قوته واحد ميجاوات وأطلق عليه اسم (تموز ـــ 2) ، وكانا يعملان باليورانيوم المشع الذي يعتبر في حد ذاته سلاحا ذريا . وكان (تموز ـــ 1) قادرا على إنتاج عشرة كيلوجرام بلوتونيوم سنويا علما بأن ستة كيلو جرامات تكفي لإنتاج السلاح النووي .

وأرسل حوالي 200 من الفنيين والعلماء العراقيين إلى فرنسا للتدريب بينما ذهب 150 آخرون إلى إيطاليا . وظل العراق يبحث عن أماكن أخرى تقدم له المساعدة فاتجه نحو البرازيل التي تحصل على تكنولوجيا من ألمانيا الغربية . وفي عام 1980 م وقعت اتفاقية بين الطرفين وذهب العلماء البرازيليون لدراسة إمكانية استخراج اليورانيوم من أرض العراق نفسها .

وظل العراق يبحث عن مصادر أخرى لليورانيوم فاتجه نحو البرتغال التي أمدته بـ 220 طنا وأمدته النيجر بـ 200 طن ولكن محاولة شراء اليورانيوم من أماكن أخرى كانت فاشلة .

وفي يوليو 1980 م شحنت فرنسا 12 كجم من اليورانيوم المشع (93 ٪)

وهكذا تبلغ الكمية المشحونة من فرنسا 80 كجم . وأبلغ العلماء صدام حسين أنهم وضعوا خطة لإنتاج البلوتونيوم اللازم لتصنيع سلاح نووي ولكن الأمر يحتاج إلى عراقيين ذوي قدرة على إدارة المشروع . ولم يدر بخلده أنه لا فرنسا ولا إيطاليا سوف تسمح له بإنتاج أسلحة نووية وينبغي أن يرحل عن العراق كل الفنيين والعلماء الأجانب قبل أن يتم هذا .

وبينما كان العراق يتقدم نحو هدفه كان هناك عدم ارتياح متزايد بخصوص (تموز — 17) . وفي فرنسا حدث نزاع بخصوص اتفاقية التعاون النووي منذ توقيعها عام 1975 م . فكان جاك شيراك — رئيس الوزراء حينئذ — يرى أن العراق سيصبح قوة عظمى في الشرق الأوسط وحيث إن العراق هو المورد الرئيس للبترول لفرنسا فينبغي غض النظر عما يحدث ، وينبغي إكمال الاتفاقية معه . ولكن رئيس لجنة الطاقة الذرية الفرنسية اعترض بشدة على ذلك فهدد شيراك بفصله إذا لم يكمل الصفقة طبقا للاتفاقية . وكان الأمر خطيرًا لدرجة أن الرئيس جيسكار ديستان أشرف بنفسه على إتمام الصفقة .

وكان الأمريكان يرقبون عن بعد النشاط النووي العراقي والمساعدات التي تقدمها لهم فرنسا في هذا المجال ففرضت واشنطن حظرًا على تصدير اليورانيوم إلى بغداد وتغلب الفرنسيون على هذه العقبة بإمداد العراق باليورانيوم من رصيدهم .

وساهمت دولة أخرى في مشروع (تموز — 17) هي إسرائيل ومنذ بداية التعاون الفرنسي في المجال النووي اعترضت إسرائيل بشدة على المساعدة التي تقدمها فرنسا لبغداد . وفي بداية عام 1978 م بدأ الموساد الإسرائيلي عملية كان اسمها الشفري (سفنكس) لاختراق المجهود النووي العراقي والحصول على معلومات دقيقة عن (تموز — 17) . ومن بين العلماء العراقيين الذين كانوا يتدربون في فرنسا اختارت إسرائيل عالماً يسمى بطرس بن حليم .

ودبر الموساد مقابلة عن طريق الصدفة بين حليم وعميل إسرائيلي ادعى أنه رجل إنجليزي يدعى (دونوفان) وتم هذا ببراعة إسرائيلية فائقة . وبعد أن درسوا كل

شيء عنه وعلموا أنه ليس له أولاد و أنه لم يكن سعيدا في زواجه ، وقد تأكد هذا عندما تظاهرت سيدة من سيدات الموساد أنها بائعة عطور وأقامت صداقة حميمة مع زوجة حليم التي تبين أنها تعيش حياة غير سعيدة .

وذهبت زوجة حليم إلى العراق لقضاء أجازة فاستغل الإسرائيليون هذه الفرصة ودعم (دونوفان) علاقته بحليم وقدم له امرأة شابة من بنات الليل تسمى ميري وكانت تعمل لحساب الموساد أيضا ، وكان حليم فريسة سهلة لها . وبعد ذلك أخذه (دونوفان) ليقابل اثنين من أصدقائه رجال الأعمال ، وكانا أيضا من رجال الموساد ، وكانا أيضا من علماء الذرة الإسرائيليين .

وشرح الرجلان لحليم أن لديهما مشروعا لبيع المفاعلات النووية لدول العالم الثالث ولكنهما يحتاجان إلى تفاصيل أكثر عن النوع الأكثر ملاءمة الذي يمكن تسويقه . وصدقهم حليم وزودهم بمعلومات عن مشروع (تموز ـــ 17) وفي خلال عدة أسابيع كان قد نسخ التفاصيل الكاملة عن المشروع وسلمها للإسرائيليين .

وأبدى حليم مخاوفه من خطورة ما يقوم به ولكن الإسرائيليين أسكتوه بالمال واللهو وبنات الليل . وكان حليم في حالة من الذعر بالغة جعلت (دونوفان) يخبره أنه وصديقاه يعملون جميعا لحساب المخابرات الأمريكية الـ سي آي إيه .

وخشي حليم أن يكتشف العراقيون خيانته ويعيدوه إلى العراق للمحاكمة ثم الإعدام فهدأ (دونوفان) من روعه وقال له إن الأمريكان يطلبون معلومة أخرى وهي : هل يحتمل أن يقترح الفرنسيون إنتاج (الكارمل) بدلا من اليورانيوم المشع فأجابهم أن العراقيين لا يريدون سوى اليورانيوم المشع ثم أفادهم أن عالما مصريا يسمى (يحيى المشد) سوف يصل من العراق إلى باريس قريبا ليبحث هذا الموضوع .

وبعد أيام رتب حليم مقابلة بينه وبين (دونوفان) ويحيى المشد في أحد المطاعم . وبدا يحيى متحفظا وغير راغب في الحديث أمام غريب .

وعادت زوجة حليم من العراق وتحسنت علاقتها مع زوجها عندما وجدته قد أصبح غنيا نتيجة للمبالغ التي يدفعها له الموساد ولكن حليما لم يكن حكيما حيث أخبر زوجته بكل شيء عن دونوفان والاثنين عملاء المخابرات الأمريكية . وشكت زوجته في الأمر وغضبت من حماقة زوجها فقد رأت أصابع الموساد في العملية .

وفي أوائل أبريل 1979 م كانت الأمور تسير سيرا حسنا بالنسبة (لمشروع تموز — 17 ، ومشروع 30 يوليو) وانتهى الفرنسيون من تصنيع (النواة) واستعدوا لشحنها إلى العراق .

وفي الثالثة صباحا يوم 7 أبريل حدثت دراما عنيفة حيث انفجر عنبر كبير في ميناء السين بالقرب من طولون .

واستنتجت السلطات الفرنسية أن مجموعة من المخربين قد دخلوا إلى العنبر وزرعوا المتفجرات حيث دمروا (النواة) تماما وبقي كل شيء في العنبر كما هو لم يمس . وبدت الحادثة في نظر المراقبين الفرنسيين قد تمت على أيدي محترفين على درجة عالية من التدريب وكانت أصابع الاتهام تشير إلى الموساد .

وكان الفرنسيون على حق عندما استنتجوا أن الإسرائيليين مسئولون . ففي صباح 5 أبريل توجه فريق من خمسة من رجال الموساد يصحبهم عالم ذرة إسرائيلي وتسللوا إلى المنطقة شديدة الحراسة في الميناء . وبمساعدة أحد الحراس — وهو أيضا من رجال الموساد — ودخل الفريق إلى العنبر حيث كانت (النواة) مخزنة جاهزة للشحن . وساعدهم عالم الذرة عندما بين لهم أنسب مكان لوضع المتفجرات . ووضعوا المتفجرات وبينما هم ينسحبون أحدث بعض رجال الموساد في الخارج تغييرا في اتجاه الطريق خارج المنطقة الآمنة فقد أحدثت امرأة شابة نزاعا بينها وبين أحد السائقين مما حول انتباه الحراس إلى هذه المشاجرة عند البوابة الرئيسة . وعندما انفجرت الشحنة كان فريق التخريب قد اختفى .

كانت أنباء تفجير النواة مروعة بالنسبة لحليم . وكان يخشى أن يقوم العراقيون بمطاردة العراقيين الذين يعملون في (تموز — 17) في فرنسا . وقالت له زوجته

مرة أخرى إن الإسرائيليين هم المسئولون ورغم أن (دونوفان) حاول أن يقنعه أن يبقى في فرنسا إلا أنه قرر سرعة العودة إلى العراق ليتجنب مزيدًا من المشاكل ، وفعلاً عاد هو وزوجته .

ومضى عام على هذه الأحداث

وفي 6 يونيو 1980 م عاد يحيى المشد إلى فرنسا في آخر عدد من الزيارات قام بها في الشهر السابق . وفي هذه الزيارة سوف يختبر بعض المعدات التي تم تصنيعها في فرنسا والتي من المقرر أن ترسل إلى بغداد وكان يقيم في فندق الميريديان .

في الصباح التالي ذهبت خادمة الغرفة إلى الغرفة رقم 9041 .

ورغم أنه كان معلقا على بابها يافطة « الرجاء عدم الإزعاج » فإنها دخلت الغرفة ورأت منظرا جعلها تتسمر في مكانها ؛ كان يحيى المشد ملقى على الأرض بين السريرين في الغرفة وقد قطع حلقه .

وكانت السلطات الفرنسية متأكدة أن قتل المشد مرتبط بعلاقته بتموز — فمن المعروف أنه من أبرز العلماء الذين كانوا يعملون في هذا المشروع . ولم تكن السرقة هي الدافع فقد وجدت حافظة نقوده كما هي في جيبه لم تمس . واكتشفوا أيضا أن إحدى فتيات الليل قد تعرفت به وأن اسمها ميري ؛ نفس المرأة الصغيرة التي صاحبت بطرس بن حليم وطلبها المحققون لمزيد من التحقيقات فاكتشفوا أنها قتلت في حادث سيارة . وأصبح الأمر واضحا فقد كان لها علاقة بقتل المشد ثم قتلوها ليضمنوا صمتها إلى الأبد .

وكان أمام المحقق أكثر من خيار فربما استخدمت كوسيلة لإبعاد المشد عن حجرته ريثما يتم تفتيشها ولكن القاتل لم يجد أمامه بدا من قتله . وربما يكون قتل العالم المصري إشارة تحذير لكل العاملين في (تموز — 17) .

وكانت أصابع الاتهام تشير إلى الموساد ولكن الإسرائيليين أنكروا صلتهم بالحادث . وصرحت مصادر في المخابرات المصرية بعد ذلك أنهم يعتقدون أن المشد

قد قتله عميل سوري يعمل لحساب المخابرات السوفييتية وتفسير هذا أن السوفييت كانوا حريصين على معرفة تفاصيل عن (تموز — 17) فاستأجروا السوري ليصور مستندات يحملها المشد ولما اكتشف السوري في غرفته اضطره إلى قتله .

وفي الحقيقة فإن رأي الفرنسيين أقرب إلى الصواب . فقد قرر الموساد تجنيد المشد لحسابهم وإذا فشلوا في هذا فيجب التخلص منه .

وكانت ميري غير مدركة لحقيقة الذين يستخدمونها ، وهي لا تهتم بهذا طالما أنها تحصل على ما تريد من مال .

وكان من المقرر أن تصل ميري إلى الفندق في السابعة والنصف وقبل موعدها بقليل كان عميل الموساد يدق باب غرفة العالم المصري وعرض عليه أن يعطيهم المعلومات في مقابل المال . وكان رد المشد عنيفا فأغلق الباب في وجهه وهدد باستدعاء البوليس ، ثم وصلت ميري ومكثت معه ساعتين . وفي الهزيع الأخير من الليل دخل غرفته اثنان من عملاء الموساد وذبحاه وهو نائم .

وعندما سمعت ميري بمقتله اتصلت بالبوليس وأعطتهم تفاصيل عن زيارتها له ، وأنه كان غاضبا من زائر وصل قبلها وعرض عليه رشوة في مقابل معلومات . وبعد شهر من هذه الأحداث صدمتها سيارة في الطريق واختفت السيارة .

وفي يوم 22 سبتمبر 1980 اشتعلت الحرب بين إيران والعراق ، وبعد أسبوع من الحرب بالضبط شن الإيرانيون غارة جوية على (تموز — 17) في الطوية فقد قامت طائرتان إيرانيتان من طراز الفانتوم إف — 4 بهجوم صاروخي ، وفي لمح البصر اختفتا . لقد فوجئ العراقيون إلى حد أن المدفعية المضادة لم تطلق طلقة واحدة .

وكانت الخسائر طفيفة وكان التأثير الحقيقي الذي حدث على المشروع هو تأخر العمل بسبب مغادرة عدد من العلماء والفنيين الفرنسيين العراق عند بداية الحرب واستفاد العراق من الموقف في غياب الفنيين الأجانب ، فقد رفضوا قيام منظمة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش بسبب الأمن الذي تتطلبه حالة الحرب .

وقد نبهت الغارة الإيرانية العراقيين إلى ضعف الدفاع في منطقة الطوية ، وحاولوا علاج الموقف بسرعة ، وسرعان ما تعاقدوا على شراء صواريخ مضادة للطائرات وأجهزة رادار متقدمة .

في هذه الأثناء كانت إسرائيل تستكمل خططها لتدمير (تموز ـــ 17) وأثناء وضع خططهم كان أمامهم عدة خيارات :

فاستبعدوا فكرة التخريب بسبب الحراسة الشديدة . وكان الخيار الثاني هو الهجوم بواسطة قوات خاصة محمولة جوًا ، ولكن العقبة كانت بعد المسافة حيث كانت تبلغ خمسمائة ميل ، وهذا يجعلهم يستخدمون طائرات نقل كبيرة تحمل القوات ومعها طائرات الهيلكوبتر التي ستنقل القوات إلى منطقة الهدف ، وربما تظهر في الطريق عقبات غير مرئية مثل عطب إحدى الطائرات ، وأهم عقبة هي أن تكتشف الطائرات وهي في طريقها إلى الهدف ، فاستبعدت هذه الفكرة . وكان هناك خيار بأن تتقدم قوات متنكرة في زي عراقيين . وفي النهاية استقروا على أن واجب تدمير (تموز ـــ 17) يجب أن تقوم به القوات الجوية .

وطبقًا لمصدر إسرائيلي قام تشكيل مكون من ثماني مقاتلات إف ـــ 15 وثماني قاذفات مقاتلة إف 16 ، وكان واجب المقاتلات أن تحمي القاذفات وأن تشوش على أجهزة الرادار العراقية وكانت مزودة بأجهزة إلكترونية لهذا الهدف ، وبالإضافة إلى هذا التشكيل أقلع أيضا تشكيل أصغر من طائرات آي إيه إف حاملة صهاريج وقد أعيد طلاؤها على شكل الخطوط الجوية الأيرلندية وكان يحرسها ثماني مقاتلات أخرى إف ـــ 15 .

وطارت الطائرات على ارتفاع منخفض وصمتت أجهزة الراديو أثناء طيرانها من إسرائيل إلى الطوية وهي مدة تبلغ ساعتين ونصف الساعة ، وكان يرشد هذا التشكيل أجهزة إلكترونية خاصة زرعها العملاء الإسرائيليون بجانب (تموز ـــ 17) . وفي منتصف الطريق وبعد أن دخلوا المجال العراقي أعيد تزويد المقاتلات بالوقود من الطائرات الصهريجية ثم اتجهت الطائرات ناحية قبرص كما لو كانت تقوم برحلة تجارية

عادية وعادت المقاتلات التي تحرسها إلى إسرائيل . وفي الساعة الخامسة والنصف مساءً لمح قائد الطائرة القائدة إف ـــ 15 موقع (تموز ـــ 17) ، وصعدت المقاتلات إلى ارتفاع ألف قدم لكي تغطي القاذفات إف ـــ 16 أثناء الهجوم . وارتفعت القاذفات عدة مئات من الأقدام وانتشرت بحيث تغطي الهدف من عدة زوايا .

وكان الهجوم مباغتا للعراق وفتحت المدفعية المضادة نيرانها و لم تصل هذه النيران لأي من الطائرات . وكان القذف محكما وأصاب الهدف في الصميم . وبعد دقيقتين كان كل شيء قد انتهى وكانت الطائرات الإسرائيلية في طريقها إلى إسرائيل .

ولكن المصادر الأمريكية تلقي شكوكا على القصة الإسرائيلية ويصفها خبراء الـ سي آي إيه بأنها غير معقولة وأنه لاشك في أن هذه الغارة قامت من إيران . فمن المستحيل أن يطير الطيران الإسرائيلي هذه المسافة دون أن يكتشف وخاصة عن طريق طائرات أواكس الموجودة في المجال الجوي السعودي .

على أية حال فقد تحقق الهدف و لم يحدث رد فعل من بغداد لمدة أيام . فليست لديهم أدنى فكرة عمن قام بهذه الغارة . وإذا كانت إسرائيل هي التي فعلتها فالعراق عاجز عن الرد عليها ولكنهم يستطيعون إصدار البيانات ضدها . وظل صدام حسين نفسه صامتًا .

ولكن العراق استمر في شراء احتياجاته لبرنامجه النووي . وفي العام التالي أظهر العراق اهتمامه عندما أعلن إنشاء برنامج نووي مشترك مع مصر وباكستان ، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء مفاعل تجريبي في مصر في الوادي الجديد ، وتكوين لجنة أمان نووي ثلاثية مقرها القاهرة وهدفها إجراء الأبحاث النووية لغير الأهداف العسكرية .

وفي عام 1987 أعلن صدام حسين أن العراق يعطي أولوية لإنتاج أسلحة نووية . وبعد انتهاء الحرب مع إيران كان العراق يبذل كل جهد للحصول على التكنولوجيا والمعدات لكي يقيموا إنتاجهم النووي الخاص .

الفصـــل السادس

تجار الموت

دأبت بعض الصحف البريطانية عبر السنوات الثلاث الماضية على نشر تقارير توجه الاهتمام إلى انتهاكات النظام العراقي لحقوق الإنسان ، واستخدامه للأسلحة الكيمياوية ، وتأييده للمجموعات الإرهابية ، وجهوده في إحداث قلاقل في أجزاء معينة في الشرق الأوسط . وحاولت « الإندبندنت » أن توجه نظر القارئ إلى إمدادات الأسلحة المستمرة من الدول الغربية . حدث هذا قبل محاكمة الصحفي (فارذاد بازوفت) الذي يعمل في (الأوبزرفر) وكان هذا في مارس 1990 م . ونشرت تقريرًا عن إدارة التجارة والصناعة التي منحت العراق سقفا ائتمانيا يبلغ 450 مليون جنيه إسترليني رغم أن العراق مدين فعلاً بمبالغ ضخمة للشركات البريطانية . ووقع الاتفاق رغم أن (بازوفت) كان قد قبض عليه واتهم بالجاسوسية ومعه آخرون وكان قد أصابه الوهن والهزال في السجون العراقية بناء على تهم واهية . وفي الوقت الذي كان يتم فيه ترتيب هذا السقف الائتماني لم يُعن أحد في الحكومة البريطانية بأمر الأسرى الثلاثة الموجودين في السجون العراقية .

ولم يكن البريطانيون وحدهم هم الذين يتعاملون مع العراق فكذلك فعل الفرنسيون والإيطاليون . وأغضت الحكومة الألمانية عينيها عن توريد الشركات الألمانية للعراق صفقات تكنولوجية ومعدات أسلحة تقليدية وكيمياوية ونووية .

ونشرت المجلات الألمانية تقارير تلقي الضوء على استعداد الغرب لتوريد أسلحة وتكنولوجيا للعراق تجعله قادرًا على مواجهة القوات المتحالفة التي اصطفت أمامه في السعودية منذ غزو الكويت .

حدث هذا رغم الحظر الذي فرضته أمريكا وبريطانيا والدول الأوروبية على توريد السلاح لكلا الجانبين في الحرب العراقية الإيرانية .

فلا شك أن كلا من الشرق والغرب مسئول عن خلق آلة صدام حسين الحربية

الجهنمية ففي منتصف الثمانينيات كان العراق هو أول دولة مشترية للسلاح في العالم ، وفي نهاية حرب إيران كان العراق يمتلك أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط . ففي خلال الثمانينيات كان العراق مشتريا لـ 37 ٪ من الأسلحة التي يبيعها الاتحاد السوفييتي لكل دول العالم الثالث ، وعندما وجد صدام أن السوفييت يبيعونه أسلحة من تكنولوجيا ليست متقدمة استدار إلى أماكن أخرى في العالم . وهناك سبب آخر جعله يترك الاتحاد السوفييتي : هو أن السوفييت كانوا يطلبون الثمن نقدا . وكان العراق قد رفض الطائرة (ميج ــ 27) أثناء الحرب الإيرانية في عام 1987 بناء على اقتراح وزير الحربية المصري السابق الفريق عبد الغني الجمسي الذي قال إنه كان مقررا أن تخوض مصر معركة العبور في عام 1971 م ولكن نظرًا لأن الجيش المصري كان مسلحا بأسلحة سوفييتية فقط وهي أسلحة غير كافية ، وكان لابد من استيراد الأسلحة من الغرب ؛ لذلك تأجلت المعركة لمدة عامين .

وبينما كان العراق يحسّن مشترواته من الأسلحة الغربية فقد أوجد مصادر أخرى للسلاح من دول شيوعية في الشرق مثل الصين وكوريا الشمالية التي كانت منتجاتها تتشابه مع نوعية الأسلحة السوفييتية الموجودة طرف العراق .

وكانت فرنسا في ذلك الوقت تعتبر العراق عميلا غير عادي يستحق معاملة خاصة . وهناك شواهد أن المخابرات الفرنسية قد تساهلت مع كثير من مخالفات المخابرات العراقية في فرنسا لكي تحافظ على استمرار صفقات السلاح . وفي عام 1979 م أوفد برزان التكريتي نائبه سبعاوي إبراهيم لتكوين شبكة جديدة في أوروبا .

وكانت هذه الشبكة تتكون في جانب منها من بعض الشركات التي يمتلكها عراقيون في فرنسا وكانت تستخدم كواجهات لعمليات شراء الأسلحة وعمليات المخابرات في فرنسا . وأرسل سبعاوي إبراهيم بدوره سعد صالح الجابوري ــ ضابط مخابرات ــ إلى باريس للمكتب الجديد الذي مقره شركة الطيران العراقية في باريس وكانت بعض مهامه تعقب المعارضين لصدام حسين وتنفيذ عمليات ضد أهداف سورية .

وبعد إرسال الجابوري أرسل اثنان آخران هما خادم الرابي ونزار حمدون وهما من رجال الأعمال وقد استخدما علاقتهما لإنشاء شركة تستخدم كواجهة وكانا ناجحين في عقد بعض صفقات الأسلحة المهمة في فرنسا . وكان نزار حمدون يلعب دور ممثل حزب البعث في اتحاد الطلبة العراقيين .

ولكنه في الحقيقة كان ضابط مخابرات برتبة عالية . وقد استطاع تدبير خطف طالبين عراقيين هما محمود حسن خير الدين وفوزي محمود حيث تم تخديرهما وأرسلا في حالة غيبوبة من فرنسا إلى العراق .

وبعد عدة سنوات وفي عام 1988 ، تلقى الجابوري والرابي تعليمات بالعودة إلى العراق وسافر الجابوري أولا حيث أعدم فور وصوله . وعندما وصلت أنباء موته إلى الرابي اختبأ وطلب الحماية الفرنسية .

وكانت المخابرات الفرنسية واعية لنشاط المكتب ولكنه لم يكن يؤذي المصالح الفرنسية ولا يخالف القوانين الفرنسية . وعلى مدى علم المخابرات الفرنسية فقد كانت للمكتب علاقة بالقوات المسيحية التي تؤيدها العراق في لبنان ، وهي نفس القوات التي كان يقودها الإسرائيليون في عام 1982 في صبرا وشاتيلا حيث حدثت مذبحة مات فيها أكثر من 800 من الأطفال والنساء الفلسطينيين . وكانت للمكتب أيضا علاقة بتجار السلاح اللبنانيين الذين يتاجرون في الأسلحة الفرنسية وفي المخدرات وبالذات المارونيين الذين ينظمون عمليات ضد سوريا في داخل سوريا . ولم ينفذ المكتب سوى عملية قتل واحدة في باريس وكانت لسوري يسمى حسن الحيضري .

وفي عام 1980 افتتح مكتب آخر كشركة استيراد وتصدير ويرأسه فاضل جواد خادم وصفاء الحبوبي وكلاهما طالبان أنهيا دراستيهما في باريس وما زالا يعيشان هناك وسيكون لهما دور في عمليات يقوم بها العراق في بريطانيا .

وكان دور الشركة هو شراء معدات ثقيلة وآلات دقيقة للاستخدام في مصنع يجري إنشاؤه وتقوم به شركة (النصر للصناعات الميكانيكية) ثم أصبح صفاء الحبوبي رئيسا لمجلس إدارة هذه الشركة .

في 1967 ارتفعت أسهم فرنسا في العالم العربي في أعقاب قرار الجنرال ديجول بوقف مبيع الأسلحة لإسرائيل بعد حرب الأيام الستة ضد مصر وسوريا . ولكن في عام 1968 وبعد الانقلاب العسكري الذي تولى فيه البعث السلطة في العراق أصيبت فرنسا بنكسة عندما ألغى النظام الجديد صفقة لتوريد مقاتلات (ميستير) وقد اتهم بعض أعضاء البعث أعضاء آخرين موالين لبريطانيا ويقودهم صدام حسين وحسن البكر بإلغاء هذه الصفقة لمصلحة بريطانيا .

وتعلم الفرنسيون درسًا مفيدًا فأثناء حرب إيران كانوا ينسقون تجارتهم في الأسلحة إقليميًا وعالميا . وفي نفس الوقت كانت فرنسا تضع أنظارها على النظام العراقي وتساعده في بعض خططه الطموحة بما في ذلك التعاون في مجال المخابرات والأمن .

وفي الثمانينيات امتد التعاون إلى إقراض العراق طائرات بطياريها للاشتراك في الحرب الإيرانية . وفي عهد الرئيس فرانسوا ميتران عقد اتفاق لتأجير خمس طائرات (سوبر إيتندارد) وبعد ذلك باعوا هذه الطائرات بالإضافة إلى صواريخ (إكس سوست) للعراق ثم أرسل عدد من الطيارين والفنين العراقيين إلى فرنسا للحصول على تدريب مكثف مدته أربعة عشر أسبوعا .

وفي أكتوبر 1983 غادرت خمس طائرات (سوبر إيتندارد) قواعدها حيث استقرت فوق حاملة طائرات في البحر المتوسط وأعيد طلاؤهما بلون طائرات العراق وبعد ذلك تأكدوا أن الطيارين الفرنسيين قد غيروا أوراق شخصيتهم حيث لا توجد معهم أي وثائق تدينهم وطاروا بطائراتهم إلى العراق . ثم سافر إلى العراق ثلاثون من العسكريين والفنيين والطيارين الفرنسيين لتدريب العراقيين . وكانت الطائرات (سوبر إيتندارد) أحد العوامل الحاسمة في حرب إيران . وعادت الطائرات الخمس إلى فرنسا في سبتمبر 1985 م .

وفي مايو 1989 م كانت هناك مباحثات بين الشركات الفرنسية والعراق لإمداده بالطائرات (ميراج — 2000) وكانت مباحثات ناجحة ، ولم ينص العقد

على مجرد بيع الطائرات للعراق بل وتصنيعها هناك أيضا .

ورغم المخاوف من توقف دفع الديون العراقية لفرنسا إلا أن شحن التكنولوجيا والسلاح لم يتوقف . وتم بمعرفة الفرنسيين تطوير طائرات (أواكس) والتي سميت (عدنان ــ 1) وصممت على أساس معدات (إليوشن ــ 76) وجهزت بـ (تيجر رادار) بالإضافة إلى خبراء في الصيانة والتشغيل .

وكانت صواريخ (سكود ــ بي) تسقط بعيدًا عن الهدف بعشرة أميال فقام الفرنسيون بتعديلها . وكان صدام حسين يريد أن يحطم جزيرة (الخرج) ليمنع إيران من تصدير البترول ، ولم يستطع أن ينتظر العلماء المصريين والكوريين حتى ينتهوا من تطوير أنظمة التوجيه ، فطلب المعونة الفرنسية .

وفي أبريل 1988 أعيد تسمية الصواريخ باسم (الحسين والعباس) وزودت بجهاز توجيه داخلي معقد . وقام بهذا الفرنسيون رغم ارتباطهم مع دول أخرى بمعاهدة نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ التي تحظر تصدير مثل هذه الأسلحة وتم زيادة مدى صواريخ العباس والحسين إلى خمسمائة ميل .

ورغم القوانين في ألمانيا الغربية التي تحظر تصدير السلاح إلا أن الشركات الألمانية زودت العراق بمعدات ذات تكنولوجيا عالية على مدى ثماني سنوات تبدأ من عام 1982 فكان هناك 86 شركة ألمانية غربية تورد السلاح لبغداد .

وأقامت الشركات الألمانية مصنعا لإعادة تشكيل المعادن (درفلة) ، وأمدتها سويسرا بخطوط صب المعادن وأقامت ألمانيا أيضا أفرانا ذات حرارة عالية لصهر المعادن ، وكانت الهندسة المدنية للمصنع مسئولة من شركتين إيطاليتين وكانت الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع 350 ألف طن سنويا .

وفي عام 1981 م اهتم العراق بالبحرية فقامت الشركات الإيطالية بإمداده بالسفن والأحواض العائمة وأمدته أيضا بأربع فرقاطات (لوبو) وستة طرادات

(أسد) وبلغت قيمة هذه الأسلحة 2.86 بليون دولار ، وتم تسليم سفينة التموين (أجنادين) والأحواض العائمة قبل فرض الحظر على الصادرات للعراق ، وقد فرضت الحكومة الإيطالية هذا الحظر في عام 1986 م بسبب مشكلات عراقية في الدفع ، وفي الواقع فإن هذه السفن والأحواض لم تصل إلى العراق ؛ أما (الطرادات) فقد بقيت في قاعدة (لاسبيزا) البحرية في إيطاليا .

وفي عام 1988 م نشأ نزاع بين الجانبين هدد فيه العراق بتمزيق العقد بسبب رفض الموردين تسليم بقية الصفقة ، واهتمت الحكومة الإيطالية بهذا لأن العقوبات التي ستفرض على شركاتها تبلغ 3.9 بليون دولار . وبعد استشارات قانونية بدأ الإيطاليون مفاوضات مع الجانب العراقي في محاولة لحل النزاع . وأصر العراقيون على التعويض بسبب تأخر التسليم حيث تم دفع 441 مليون دولار وطلبوا إجراء ترتيبات مالية أخرى ، وظلت المفاوضات جارية حتى حدث غزو الكويت وتوقف شحن أي شيء من إيطاليا .

وكانت الشركات الإيطالية في الفترة السابقة قد أمدت العراق بأسلحة بحرية كثيرة وخاصة صواريخ بحر جو وصواريخ مضادة للسفن وتم أيضا تدريب عدد كبير من الطيارين العراقيين بإيطاليا .

وحتى الدول التي كانت دائما تلتزم التزاما صارما بالحياد اشتركت أيضا في توريد السلاح للعراق ؛ فمثلا الشركات النرويجية أمدت العراق بـ 1200 طن من المتفجرات وقدمت هذه المتفجرات على أساس أنها سوف تستخدم في بناء سد في شمال العراق من أجل مشروعات أكبر رغم أن الصفقة كانت تتضمن كمية كبيرة من (النتروجلسرين) وهي مادة تصبح شديدة الانفجار إذا أضيفت إليها أحماض النيتريك أو الكبريتيك . وكانت الشحنة مصممة على شكل كرات تتصل بها أسلاك رفيعة فإذا وصلت بالكهرباء فإنها تنفجر إلكترونيا .

وسويسرا دولة محايدة كانت شركاتها تمد العراق بالسلاح وقد أمدتها بخمسين مدرعة بالإضافة إلى عدد من طائرات التدريب وعدد كبير من المدافع ، وقدمت

لها أيضا طائرات (برافو إيه إس 202) التي أثبتت فاعليتها في العمل بين الجبال ضد الأكراد وقال الفدائيون الأكراد إن هذه الطائرات قد استخدمت في إلقاء الكيمياويات عليهم .

ولعبت الصناعة الهولندية دورها في إمداد العراق بالأسلحة التقليدية وبمعدات التسليح فقد أمدته بـ 220 ألف شحنة للانفجار و30 ألف قذيفة مدفعية طراز 155 م .

و لم تكن بريطانيا بريئة من التعاون مع بغداد في هذا المجال . ولكن الأسلحة التي وردتها لم تكن مميتة بنفس درجة الأسلحة التي وردتها دول أخرى ففي عام 1981 م وقعت الشركات البريطانية عقودًا تورد بمقتضاها للعراق ما قيمته 312.5 مليون جنيه إسترليني معدات تتصل بالدفاع ولكنها غير مميتة ؛ فقد وردت إحدى الشركات عشرة آلاف قناع واق ضد الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية ووردت أيضا ملابس واقية يستخدمها الذين يتعاملون في الكيمياويات والذخائر .

وفي عام 1982 م وردت بريطانيا ألف سيارة (لاندروفر) مهيأة للأغراض الحربية وستين مركبة مزودة بمعدات لاسلكي . وكانت بريطانيا أثناء الحرب العراقية الإيرانية تقوم بتدريب عراقيين كما كانت تقوم بتدريب الإيرانيين أيضا .

وهكذا فإن كل دول العالم تقريبا اشتركت في توريد السلاح للعراق ، والولايات المتحدة نفسها بدأت توريد السلاح للعراق منذ عام 1960 م واستمرت طوال هذه المدة في توريد السلاح للعراق .

ومن دواعي السخرية أنه رغم أن العراق الذي كان يتزعم الجبهة ضد مصر في 1978 م ، 1979 م عندما وقع الرئيس المصري السادات معاهدة كامب ديفيد فقد كانت مصر مصدرًا للسلاح للعراق ؛ فقد طلب العراق منها مد يد المساعدة أثناء السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية عندما رفض الاتحاد السوفييتي أن يمد العراق بالسلاح ، وكانت مصر مصدرًا كبيرًا للسلاح للعراق بالإضافة إلى إمداده بالفنيين

اللازمين لصواريخه وتطوير برامج أسلحته الكيمياوية . حدث كل هذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين الدولتين مقطوعة منذ عام 1977 ولم تستأنف رسمياً إلا في عام 1987 . ومن بين الأسلحة التي وردتها مصر أسلحة أمريكية تم تجميعها في مصر وأرسلت إلى العراق بعد موافقة أمريكا ، وقد تمكن الطيارون المصريون وفنيو الرادار من إلحاق خسائر جسيمة بالاقتصاد الإيراني بالإضافة إلى تحطيم الروح المعنوية ، وقام الطيارون المصريون بغارات في العمق الإيراني . وكانت الطائرات المصرية الصهريجية تقوم بتزويد الطائرات بالوقود في الجو ، وكان التعاون الفني بين الدولتين على أعلى مستوى ، حيث كان المصريون يتمتعون بخبرة كبيرة اكتسبوها أثناء إقامتهم لمصانعهم بمساعدة الأمريكيين والأوروبيين .

وساهمت كل دول أمريكا الجنوبية تقريبًا في تقديم الأسلحة والعون للعراق .

كانت معظم الحكومات تفرض حظرا محكما على المواد المكونة لأبحاث الأسلحة النووية والكيمياوية .

لذلك كانت العراق مضطرة إلى اللجوء إلى وسائل خفية للحصول على هذه المعرفة ، ونتيجة لذلك نشرت في كل أنحاء العالم شبكة شركات تتخذ كواجهة تشتري من خلالها احتياجاتها . فأنشات شركات في بريطانيا وألمانيا وسويسرا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، ومن خلال هذه الواجهات كانت تستطيع أن تحصل على معظم احتياجاتها . ولم تكن هذه الشركات تقوم بطريقة غير قانونية فقد كان العراقيون حريصين كل الوقت على الالتزام بقوانين البلد الذي يعملون فيه حتى لايجذبوا إليهم انتباهًا غير مرغوب فيه . وكان يعمل في هذه الشركات فنيون عراقيون مدربون على الحصول على أحدث تكنولوجيا وصلت إليها البلد .

وعندما بدأت حرب الكويت كانت الدول المتحالفة تواجه عدوا مزودا بأحدث صناعة سلاح غربية وأحدث صناعة سلاح في الكتلة الشرقية وفي الصين . وكنا نأمل أن يتخذ إجراء ما ضد الشركات الغربية التي انتهكت قوانين بلدها والقوانين الدولية سعيا وراء الربح ، والتي بسببه تم تسليح (جزار بغداد) بهذه الصورة المخيفة . إن هؤلاء الذين سمحت لهم ضمائرهم أن يفعلوا هذا لن يفلتوا من العقاب .

الفصل السابع

مشروع بابل

في مساء 22 مارس 1990 عثر في بروكسل على جثة رجل في الثانية والستين من عمره غارقة في بحر من الدماء كان الرجل خبير مدفعية كنديا يدعى دكتور جيرالد بول وكان هو الذي يقف خلف ما يعرف باسم « المدفع العملاق » . انتظره أحدهم في الظلام وأطلق عليه الرصاص من خلف من مسدس صامت ، وكان في جيبه عشرون ألف دولار نقدًا لم تمس ، وكان واضحًا أن قاتله من المحترفين .

ولكن موته لم يثر حديثًا عن قتله وعن عمله لخدمة النظام العراقي فحسب بل أثار أيضا حديثا عن دور الحكومة البريطانية في هذا .

كان جيرالد بول من علماء الريضيات اللامعين وكان اهتمامه بإطلاق القذائف قد بدأ في عام 1951 م عندما التحق بمركز أبحاث التسليح الكندي حيث كان يعمل في مجال الصواريخ الموجهة ومشروعات القذائف وفي عام 1964 عين مديرًا لمعمل أبحاث الفضاء في جامعة ماكجيل في مونتريال . وباعتباره خبيرًا في المدفعية طويلة المدى كان مقتنعا بأهمية جهاز القذف لإرسال القذائف إلى الفضاء وكان يعتبره بديلا أرخص للصواريخ .

بدأت علاقة بول بصدام حسين في أوائل عام 1988 م خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية ، حيث كانت العراق تحت ضغط شديد من الإيرانيين الذين هددوا باقتحام منطقة البصرة . وكان لدى العراقيين علم بتكنولوجيا بول حيث كان في خدمتهم المدافع التي أنتجها في النمسا وفي جنوب أفريقيا منذ عام 1982 .

سافر بول إلى بغداد في يناير حيث عقد سلسلة من الاجتماعات قدم له فيها العراقيون قائمة بما هو مطلوب منه وهو إصلاح ورفع كفاءة مدفعيتهم كلها . وعرض عليهم نماذج من مدفع (هويتزر) ذاتي الحركة من طراز 155 مم و210 مم .

وتم تطوير هذه الأسلحة تحت اسم (155 مم مجنون) و (210 مم الفاو) .

وقامت شركات إسبانية بتجميع المكونات التي أمدتها بها شركات ألمانية وفرنسية ثم طارت إلى العراق . وكان الفاو مركبا على شاسيه 6 ×6 ذاتي الحركة وكان له مدى أبعد من أي قطعة مدفعية أخرى في العالم فكانت قذائفه تصل إلى بعد 36 ميلا .

وتذكر العراقيون تدمير مفاعل (تموز) لذلك خشي العراقيون من قيام إسرائيل بضربة إجهاض ، وخاصة بعد أن بدأ تأييد الغرب لهم يضعف ، وأصبحوا متهمين عالميًّا باستخدام الأسلحة الكيمياوية . وكان لديهم اعتقاد أكيد أن الرد على إسرائيل بأسلحة الدمار الشامل سيكون هو الردع المؤثر ؛ فإن إسرائيل تخشى دائما الخسائر الكبيرة في الأرواح . ومع ذلك فإن وجود نظام مثل النظام السهمي للصواريخ المضادة للقذائف يهدد بجعل هذا التصور عديم الجدوى لذلك يجب البحث عن نظام لتجنب الدرع الصاروخي الواقي من القذائف لدى إسرائيل .

وعبر بول عن حماسه لفكرة تطوير مثل هذا النظام بالإضافة إلى أسلحة مدفعية أطول مدى ، وعندما أخبروا صدام حسين تليفونيا بهذا طلب أن يجتمع ببول في الثامنة والنصف من ذلك المساء . وكانت المقابلة ودية للغاية وقد جلس بول على وسادة مريحة على الأرض وكانت الغرفة مفتوحة على (فراندة) مطلة على حديقة كبيرة .

وكان هو وصدام حسين يأكلان البلح وبينهما زجاجة من الخمر (جوني ووكر ـــ بلاك لابل) وهو النوع المفضل لدى صدام حسين واستمر بول لمدة ثلاث ساعات يشرح نظرياته وأفكاره ويرسم على ورقة أمامه بعض الخطوط . وانتهت المقابلة في منتصف الليل . وطلب صدام الفريق أول كمال الماجد وزير الصناعة ، فأيقظوه من نومه واتجه نحو قصر الرئاسة .

وبعد أربعة شهور كانت (إس آر سي) قد انتهت من الخطط والمواصفات الفنية (لمشروع بابل) وهو نظام جديد لأجهزة إرسال القذائف . وكان قد جند لهذا المشروع خبراء تصميم بريطانيون وعدة مراكز أبحاث في أوروبا وكان هؤلاء الخبراء يضعون تصميمات لقذائف ستطلق من مدفع عملاق .

في أوائل عام 1988 م حدثت مقابلة في مكاتب شركة بريطانية لتشكيل المعادن ، وكان فيها ممثلون للحكومة العراقية وممثلون لعدد كبير من شركات تشكيل المعادن ، ودرس الجميع المشروعات التي سيقومون بتنفيذها في العراق واتفقوا على عقد اجتماع في مكاتب (إس آر سي) في بروكسل في يونيو .

وفي اجتماع بروكسل حضرت مجموعة كبيرة من الخبراء ورؤساء مجالس إدارات الشركات المختصة . وكان هناك عراقي قدم لهم على أنه المسئول عن المشروع كله . وأثناء الاجتماع ثارت شكوك بعض الأعضاء بخصوص المواصفات الفنية اللازمة لتصنيع المواسير وتساءلوا هل المشروع ذو طبيعة عسكرية فإن المواسير المطلوبة ذات صلابة تفوق بكثير الصلابة المطلوبة لتصنيع خطوط الأنابيب ، ولكن الجانب العراقي أكد لهم أن هذه المواسير مطلوبة لمصنع بتروكيمياويات وكان المطلوب هو تصنيع 52 ماسورة طول كل منها ستة أمتار والقطر الداخلي لكل منها متر ، ومطلوب أيضا تصنيع اثنتي عشرة ماسورة طول كل منها عشرة أمتار والقطر الداخلي لكل منها 350 مم . وفي الاجتماع تم الاتفاق على استشارة غرفة التجارة والصناعة للتأكد من أن المشروع لايخالف التعليمات .

وفي عام 1989 م كان قد تم تصنيع 52 ماسورة طبقا للمواصفات المطلوبة وتولت شركة (بي آر بي) تصنيع محركات المدافع ، وكانت هذه الشركة تقوم بتصنيع مدافع مماثلة للأردن ولكن النوع المطلوب هذه المرة وبهذه المواصفات أمر أثار شكوكهم ولكن في مارس عام 1989 م طارت هذه المحركات إلى بغداد .

وبينما كان العمل يتقدم في المشروع قام الفنيون العراقيون بزيارة للشركات التي تقوم بتصنيع أجزاء المدفع . وفي عام 1989 م تم تسليم دفعة أخرى من المواسير . وانتهى التسليم في مارس 1990 م . وقام الخبراء في العراق بتجميع هذه الأجزاء لإنشاء ماسورة مدفع طولها عشرون مترا وكان اسمها الشفري « خليج بابل » وكانت تقف أفقيا على مجموعة من قضبان السكك الحديدية . ويقال إنه حدث إطلاق للنار تجريبي في شهر أبريل بقذائف أقل حجما وكانت عملية ناجحة في الجبال حيث

بلغت النيران مدى حوالي ميل . وهناك رواية أخرى مناقضة لهذه الرواية تق
ماسورة المدفع قد انفجرت عندما أطلقت . وأجرى جيرالد بول أبحاثا كثير
نوع القذائف التي تناسب هذا القاذف الرهيب وكان لابد أن يكون أقصى
لهذه القذيفة 200 كجم .

وكانت الشركات الأوروبية قد أتمت تصنيع ماسورتين كبيرتين فيما بين
1988 م ، 1990 م غير مدركة أنهما سوف تستخدمان كمواسير اختبار لـ
عملاقين اسمهما الشفري (بابل الكبير) .

وكانت كل ماسورة تتكون من 26 جزءا ويبلغ الطول في مجموعه 56
وقطرها متر واحد . وفي أوائل 1990 م تم شحن 44 ماسورة من هذا النو
العراق .

وكانت وفاة جيرالد بول نكسة كبيرة لمشروع (بابل) . وفي 10 أبريل
رجال الجمارك البريطانيون سفينة كانت على وشك الإبحار إلى العراق وكانت
ثماني مواسير صنعت في بريطانيا ، وصودرت المواسير وهوجمت مكاتب الـ
المصنعة .

وهناك تفسيرات عديدة للغرض الذي كان يهدف إليه صدام حسين من بنا
المدفع العملاق (مشروع بابل) ، ولكن التفسير المعقول أنه كان يهدف إلى إ
صواريخ في الفضاء ويمكن أن تحمل أقمارًا صناعية ، وهو الأمر الذي كان يتـ
بخصوصه مع البرازيليين . ويمكن أيضا أن يدور سلاح نووي حول الأرض ثم
في مكان محدد . وكان بول يعمل في إنتاج وقود هيدروجيني ثنائي من النوع
يستخدم في القذائف طويلة المدى ، كما أنه كان مهتما أيضا بالقذائف التي تدور
الأرض .

ولكن السؤال المطروح الآن : ما طول المدة التي كانت الحكومة البريطانية
فيها بأمر هذه الصواريخ قبل أن يقوم رجال الجمارك بعملهم في أبريل 1990
كانت كل الشركات البريطانية تشك في أمر المواد المطلوب تصنيعها . وبلا

فإن الحكومة البريطانية قد تلقت تحذيرات من جهات مختلفة بهذا الخصوص ، وبلا شك أيضا فإنها كانت تدرك تماما نوعية النشاط الذي كانت شركة (إس آر سي) تقوم به ، فضلا عن نشاط أجهزة الأمن البريطانية المختلفة بما فيها المخابرات البريطانية .

وفي نوفمبر 1990 م ، تكشفت حقائق جديدة غير متوقعة ومثيرة عن مشروع آخر كانت شركة (إس آر سي) تقوم به لحساب بغداد ، فقد غاص المحققون في أعماق (مشروع بابل) واكتشفوا أن هناك سلاحا مدفعيا طويل المدى آخر يتم تطويره لحساب بغداد . وكان اسمه الشفري (المشروع 839) ، وقد كشف عن هذا المشروع عندما عثروا على تصميماته في مكاتب الشركة المعنية .

و(المشروع 839) يشبه في تصميماته مدفعا عملاقا استخدمه الألمان في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكان مداه يبلغ 466 ميلا ، وهو ما يكفي للوصول إلى أهداف في السعودية . واكتشف المحققون أن العراقيين خططوا لبناء 75 مدفعا من هذا النوع ، كانت ستوضع على حدود إيران ، ويتكون كل منها من خط سكك حديدية محصن بشدة ضد أي هجوم جوي . واكتشاف هذا المشروع يفسر كثيرا من المكونات السابق تصديرها إلى العراق من أنحاء مختلفة من أوروبا . وهي مكونات كانت تحير المحققين في الغرض الذي سوف تستخدم فيه .

وفي نفس الوقت أعلن أن قرارًا قد اتخذ على مستوى عال بإسقاط جميع التهم المقامة ضد المتورطين في (مشروع بابل) ويدعو هذا التغيير من جانب السلطات البريطانية إلى الدهشة ؛ فهل إسقاط التهم بسبب محاولة تجنب الإحراج لعدد كبير من السياسيين والموظفين ذوي الرتب العالية ؟ .

الفصـــل الثامن

صناعة الديكتاتور

منذ عدة سنوات ، منح صحفي مصري شرف مقابلة صدام حسين ، وقبل المقابلة بساعتين عرض عليه السكرتير الصحفي للرئيس مشاهدة فيلم فيديو يسمى « الأيام الطويلة » . واشترك في تمثيل هذا الفيلم ألمع النجوم وكان يروي حياة صدام حسين والبطولات الخارقة التي قام بها وكفاحه لبناء حزب البعث وخلق العراق الحديث .

وسأل الرئيس الصحفي :

ـــ ما رأيك في الفيلم ؟

ـــ رائع يا سيادة الرئيس . ولعل أروع فصل في تاريخ العراق هو الذي يرويه هذا الفيلم .

ثم سأله الرئيس العراقي :

ـــ هل تراه واقعًا ؟ إنك لكي تعلم الشعب العراقي شيئًا عن بلدهم ، فقد طلبت من المخرج أن يجعله واقعيًا ومطابقا للتاريخ مطابقة تامة . وفي نفس الوقت يكون مقبولا من المشاهدين .

ـــ فعلاً ياسيادة الرئيس ، إنه يحقق كل هذه المعايير باستثناء مشهد واحد ـــ فعندما استخدم رفيقك شفرة الحلاقة ليقطع بها رجلك فإن الممثل الذي قام بدورك ، كان يتلوى فقط من الألم ، وكان المفروض أن يصرخ فيكون الأمر واقعيًا . ويظهر للناس أنك بشر وتتألم جسديا .

فرد الرئيس بسرعة :

ـــ ليس الأمر كما تقول ، ولقد طلبت من المخرج أن يعيد هذا المشهد . فالذي حدث هو أنني لم أتلو من الألم ولم أبد أي حركة حتى استخرجت الرصاصة .

كانت تلك صورة صدام حسين عن نفسه ، قائد عظيم يتمتع بقوى السوبر مان

ولا يعاني من الألم كما يفعل أي إنسان .

بينما كان يشق طريقه إلى السلطة ، لم يبحث عن ود أي إنسان حوله ، ولم يحاول أن يشارك الشعب العراقي حياته . ولم يكن يسلك سوى الطرق الوحشية وكان الرعب يشع من عينيه . هذا الرعب الذي حاول أن يفرضه على العراق كله .

ولد صدام حسين في عام 1937 م في قرية صغيرة عبارة عن مجموعة من الأكواخ لاتستطيع أن تعثر على اسمها على أي خريطة . وتقع قريته بالقرب من مدينة تكريت . وكانت منطقة متخلفة .

وقد خصصت ثلاثة أعمال فنية للزعيم العراقي أولها فيلم عن كفاحه ، والثاني كتاب الدكتور أمير إسكندر « صدام حسين المقاتل والمفكر والإنسان » ، والعمل الثالث كتاب فؤاد مطر « تاريخ حياة صدام حسين » ، والأعمال الثلاثة تبرز موهبته في استخدام الأسلحة النارية منذ سن العاشرة . ويصف لنا أحد هذه الكتب كيف أن زوجته كانت تساعده في تنظيف وشحن مدفعه الآلي ليلة انقلاب 1968 م ، بينما كان ابنه « عدي » يلعب بالقنابل اليدوية . وفي الواقع تجد في هذه الكتب مدحا كثيرًا في عنف صدام حسين أكثر مما تجد حديثا عن مهارته كرجل دولة .

نشأ صدام في بيئة من العنف ، فقد قتل اللصوص أباه حسين الماجد التكريتي ، ولا ندري هل حدث هذا قبل مولد صدام أم بعده فالروايات متناقضة ، وصدام نفسه لم يحاول تصحيحها ، لأن مثل هذه الأسرار تحيطه بأبعاد أسطورية . ويقال إن أباه قد ترك العائلة وهجرها . وعلى أية حال فإن أباه لم يكن موجودًا عند ولادته ، وتولى عمه تربيته وسماه « صداما » ثم تزوجت أمه من إبراهيم حسين ، وكان هذا الزواج صدمة كبيرة في حياة صدام فقد كان زوج أمه متوحشًا وجاهلاً ، وحرم صداما من الحصول على أي تعليم ، وأجبره على العمل في الحقل ورعاية الأغنام . وكان دائما ما يشكو من مشاجرات صدام مع أولاد الجيران . وكان صدام إنسانًا لا يحتمل ، ودائم الحديث عن نفسه وعن أسرته .

وفي سن العاشرة اتجه نحو منزل عمه وهو يحمل مسدسا ولا أحد يعلم هل طرده زوج أمه أم هو الذي هرب . وألحقه عمه بالمدرسة الابتدائية مع ابنه عدنان الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للحربية ، ثم قتل في حادث طائرة غامض بعد أن زادت شعبيته في عام 1989 م .

وكان صدام يتمنى أن يصبح ضابطا ، ولكن سجل تعليمه الضعيف حال بينه وبين دخوله الكلية الحربية . وقد ورث عن عمه حبه للمبادئ النازية . لذلك عندما التحق بالمدرسة الثانوية في بغداد أعجبته فكرة الحركة القومية البعثية . وكانت المدرسة التي التحق بها صدام في الخمسينيات مليئة بالقوميين سواء أكانوا طلبة أم مدرسين ، وكان معظمهم يؤيد جمال عبد الناصر . وعرف زملاؤه بمهارته في استخدام الأسلحة . وكان لم يبلغ السادسة عشرة عندما اشترك مع عمه في عملية قتل ، حيث قتلوا عبد الله الراشد . وبعد ثمانية وعشرين عامًا انتقم ابن أخي القتيل له وهو الجنرال ماهر عبد الراشد . فأثناء زيارة للخطوط العراقية الإيرانية أثناء الحرب الإيرانية كان صدام حسين ورفاقه في خطر من هجوم مضاد إيراني . ولكي ينقذه الراشد من أيدي القوات الإيرانية جعله يصرخ ويقول « وحياة عبد الله الراشد » وكانت تلك هي الطريقة التكريتية في الانتقام . وعندما بلغ صدام سن العشرين اشترك مع عمه في قتل سعدون الألوسي وهو موظف عام .

قبض على صدام ، ثم أطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة . وبعد أن طرد من المدرسة أصبح عاطلا ، ثم ظهرت له فرصة عظيمة حيث انضم لفريق حزب البعث الذي سيقوم باغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم . وسبق أن وصفنا الارتباك الذي حدث في هذه العملية . وبعد أن شفي صدام من جراحه ، فر مع أحد الرجال إلى تكريت بمساعدة المخابرات السورية وعبروا الحدود إلى سوريا ثم إلى القاهرة .

وتقول إحدى الروايات إن صدام حسين قد أصيب بالإغماء عندما شقوا جلده بشفرة الحلاقة ثم استخرجوا الرصاصة بمقص ، ولكن الكتاب الآخر يقول إنه قد أصيب بالإغماء لحظات قليلة عندما صبوا صبغة اليود في الجرح ، ولكن صداما يقول

إنه لم يشعر بشيء .

ويقول الدكتور الذي كان يعالجه رواية مختلفة : إنه يقول إنه لم تكن هناك رصاصة على الإطلاق .

وعاش في القاهرة حياة مريحة حيث كان يمنح 84 جنيها مصريا شهريا . وقد رفض النظام المصري تسليم صدام حسين للعراقيين ، لأن عبد الناصر كان متضايقا من علاقة النظام العراقي بالشيوعية . وحيث كان صدام حسين يسكن على النيل في الدقي في القاهرة ، فقد كان بوليس الدقي يهدده دائما بالترحيل عن البلاد عندما كان يشترك في معارك كثيرة في الشارع . ثم أحضرت المخابرات المصرية بنت عمه « ساجدة » التي تزوجها في القاهرة . فقد تصوروا أن وجود زوجة ربما يحد من نشاطه . وكان صدام حتى ذلك الوقت عضوًا منتسبًا بالبعث ولكن مدحت جمعة حصل له على العضوية الكاملة . والتحق صدام بمدرسة خاصة في قصر النيل في سن الثالثة والعشرين ، ولكنه لم ينجح في أي امتحان . ولكن الكتب التي ألفت عن تاريخ حياته تقول إنه درس القانون في جامعة القاهرة . ولا يوجد أي دليل في سجلات الجامعة عن هذا . وعندما عاد إلى بغداد باعتباره رجل حزب البعث المخصص للاغتيالات ، أشاع عن نفسه أنه كان يدرس القانون في جامعة القاهرة ، وينوي الحصول على الدرجة العلمية . وذات يوم طلب منه التوجه إلى جامعة بغداد لأداء الامتحان ، فاتجه إلى هناك بزي عسكري كامل ، ثم سحب مسدسا من جيبه ووضعه على المكتب أمامه ، وقال « هذا يجعلني أشعر بالراحة » ومنحته الجامعة الدرجة العلمية .

وعندما وصل البعث إلى السلطة في فبراير 1963 م بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم ، رفضت قيادة الحزب أن تمنحه العضوية الكاملة وطلبت منه أن ينتظر حتى يرشحه التكريتيون لهذه العضوية . وكانت مجموعة الضباط التكريتيين يتوقعون أن يحكموا البعث وبعد ذلك العراق كله ، ومنهم : أحمد حسن البكر ، حردان التكريتي ، مهدي عماش ، وعدنان خير الله .

رقي صدام في القيادة القطرية للحزب ، ووجد أن هذه مهنته حيث كان مسئولاً عن القوى الخاصة بالرعب والاغتيالات ، وكان يقوم بالتحقيقات ويقوم بالتعذيب أيضا في « قصر النهاية » . وكان هذا القصر مقر الحرس الوطني .

وفي صيف عام 1963 م استطاع صدام حسين أن يقنع الحزب بأن يكلفه بإنشاء جهاز أمن خاص على النظام النازي ، وهو جهاز « حنين » . وعندما فقد البعث السلطة في نوفمبر عام 1963 م ، اختفى صدام حسين حيث كان يرتب بناء قوة جهاز « حنين » . وكان يعمل في سرية كاملة ، واختار قلة ينضمون إليه وهم بلا استثناء من عائلة صدام حسين ومن قبيلته ، وأصبحوا متخصصين في المخابرات والأمن . وفي هذه الأثناء قام صدام بحملة لاغتيال الشيوعيين سواء في اتحادات الطلبة أو اتحادات العمال ، وقد اكتسب أعضاء جهاز « حنين » سمعة أنهم قوة تقاتل بلا رحمة وبوحشية . وعندما عاد الحزب إلى السلطة مرة أخرى في عام 1968 م فإن إخلاصهم لقائدهم فاق كل حدود وكانوا لايعملون شيئا إلا في داخل الإطار الذي رسمه لهم صدام حسين .

والذين يعرفون صداما في هذه الأيام يقولون إنه يعتبر القتل حرفة عادية . ويروون أنه في أثناء لعبه دورًا في الدومينو ، كان يستأذن ويختفي قليلا ليقتل شخصا ما ثم يعود ليكمل اللعب . وكان اسمه يبعث الرعب في تنظيمات الطلاب في كل المعاهد في بغداد .

وبعد انقلاب 1963 م رأت العواصم الغربية في ظهور حزب البعث قوة سياسية يمكن التعامل معها باعتباره قوة غير شيوعية يمكن أن تبعد العراق عن سيطرة ناصر .

ونفذ البعث انقلابا ناجحا في 17 يوليو 1968 م ؛ ففي صباح 17 يوليو 1968 م قام صدام حسين وبعض أعضاء جهاز « حنين » واتجهوا نحو القصر الجمهوري وخرج عارف رافعا يديه إلى أعلى حاملاً في يده استقالته موقعة باسمه ، وحدث هذا بمجرد أن أطلقوا الرصاص خارج غرفته .

وبدأ صدام ينفذ خططه ؛ فبعد تعيين البكر رئيسا تكون مجلس قيادة الثورة .

وتآمر صدام ــ الذي كان عضوا مسئولا عن الأمن ــ ضد نايف . وكانت الخطوة الأولى أن يكسب أحد رجال نايف المقربين وهو حماد شهاب . وقد وعد شهابا بمقعد في مجلس قيادة الثورة وأيده في هذا ثم خطط مع البكر لإزاحة النايف الذي كان رئيسا للوزراء . وتم ترقية رجال النايف ونقلهم إلى أماكن أخرى ، ثم أرسل إبراهيم الداود قائد الحرس الجمهوري في مهمة إلى الأردن .

ودعا رئيس الجمهورية النايف إلى الغداء يوم 30 يوليو ، بعد الانقلاب بثلاثة عشر يوما . ورتب صدام حسين مع شهاب وحدات من اللواء العاشر المدرع بحيث تتحرك على مقربة من القصر وبعد الغداء اتجه البكر والنايف إلى مكتب الرئيس ثم استأذن الرئيس . وكان صدام لم يقابل النايف من قبل ، فدخل الغرفة وهو يحمل مسدسا ويقول « إذن فأنت تريد أن تنفذ سياسة بترولية جديدة يا بن .... » وسب أمه بألفاظ بذيئة . وكان النايف يعرف من هو صدام فخر راكعا وتوسل إليه إن يبقي عليه . وقال صدام فيما بعد إن النايف كان محظوظا .

لقد كان يريد أن يستمتع بقتله ، ولكنه لم يستطع أن يخاطر بمعركة مع الحرس الجمهوري الذين يفوقون رجاله عددا . وفي الحال أرسل النايف على طائرة إلى ألمانيا الغربية حيث أصبح سفيرًا . وبعد عشر سنوات ، تم اغتياله في لندن بناء على أوامر من صدام .

وبعد عام 1968 م بسنوات ، ركز صدام على بناء جهاز أمنه « جهاز حنين » . ورغم أن البكر كان رئيس الجمهورية ، فلم يكن أحد يعرف من هو الرجل القوي في هذا البلد . هل هو صدام (السيد النائب) كما كان يحلو له أن يناديه الناس ؟ فقد كان صدام حسين هو المسئول الوحيد الذي يسمح لأعضاء الحزب بإطلاق الرصاص . وكان « جهاز حنين » تحت سيطرته الكاملة ، وفي خلال ثلاثة شهور بدأ فعلاً عصر الرعب ؛ ففي أكتوبر 1968 م وبعد الانقلاب بثلاثة شهور أعلن النظام أنه اكتشف شبكة تجسس لحساب إسرائيل . وفي الحقيقة أنها كانت مؤامرة تظهر تخطيط صدام بعيد المدى . فقبل عامين قتل عميل إسرائيلي في « فندق شاتورا » في بغداد

قبل أن تقبض عليه المخابرات العراقية بدقائق وكان مع هذا العميل الإسرائيلي مفكرة تحتوي على بعض الأسماء ، اتخذ منها صدام حسين نواة لشبكة جاسوسيته الجديدة التي قبض عليها .

أما الجزء الثاني من المؤامرة فقد نفذه « جهاز حنين » ومن بينهم صادق جعفر وكان يقوم بتسليم رسائل للمتهمين وكانت هذه الرسائل مكتوبة بطريقة تدينهم كعملاء لإسرائيل وتقوم المخابرات بالقبض عليهم بعد استلامهم الرسائل مباشرة ، وقبض أيضا على بعض أعضاء المجتمع اليهودي العراقي الذين كانوا يتعاطفون مع الحزب الشيوعي . وشنق أحد عشر منهم في 27 يناير 1969 م .

وكان صلاح عمر علي التكريتي عضوًا آخر « بجهاز حنين » ، وعهد إليه بالتحقيقات . وكانت وسائله تذكرنا بمحكمة المهدي المخيفة في عام 1959 م ، وتحول الإعدام العلني إلى يوم وطني حيث عرض التليفزيون الصور على الهواء ، وقامت الإذاعة بتغطية الأحداث ، ونظم حزب البعث نقل آلاف من العمال والفلاحين من خارج بغداد ليشاركوا في تنفيذ العدالة . وسمح للجماهير العراقية أن تخرج وتذهب إلى ميدان التحرير في بغداد لمشاهدة تنفيذ أحكام الإعدام . وكان أول من وصل إلى المكان الرئيس أحمد حسن البكر وصدام حسين واصطف شباب البعث على الطريق بينما الزعيمان يجوبان الميدان في سيارة مكشوفة ، وصعد الناس فوق الأشجار ليشاهدوا عمليات الإعدام . واستمرت الجثث معلقة أربعا وعشرين ساعة بينما البكر يلقي الخطب الحماسية ضد الصهيونية والاستعمار وتظهر في الخلفية صور المشنوقين . إنه الشعب العراقي يعاقب الجواسيس . وقال صدام حسين بعد ذلك لأحد مساعديه : « إننا نشنقهم فقط لكي نعلم الشعب درساً » وأن أي شخص يفكر في القيام بانقلاب أو يقلل من قدر سلطة الدولة ، يجب أن يفكر مرتين بعد أن رأى ما رأى .

وصمم صدام أن يكون انقلاب 1968 م هو الأخير ، لذلك أطلقوا سلطته فيما يختص بمسئولية الأمن . وكان صدام يفكر تفكيرا بعيد المدى فلابد أن يكون هو زعيم العراق . وكلما ظهر شخص واعتبره الجمهور بطلاً يقوم صدام بتصفيته .

فوراً . وفي عام 1969 م خطط لاغتيال ياسر عرفات زعيم منظمة تحرير فلسطين .

فقد اكتشف أن بعض أفراد الشعب العراقي يصدقون الدعاية البعثية عن قضية فلسطين وينضمون لمنظمة « فتح » . وقد انضم عراقي يسمى إياد عبد القادر إلى العمليات التي تقوم بها فتح في الضفة الغربية المحتلة وقتله إسرائيليون . وأثناء جنازته في بغداد لم تكن هناك هتافات موالية للبعث ، كانت الهتافات هي : الشهيد ... فلسطين ... فتح ... عرفات . وألقى عرفات خطابًا ولكنه نسي أن يعترف بفضل قيادة البعث . وبعد أيام بينما كانت سيارته الأمريكية تسير أمام بعض الثكنات العسكرية اصطدم بها لوري من لوريات الجيش ، وكانت إصابة عرفات بسيطة حيث كسر ذراعه . وفي المساء كان يضحك من الحادثة ويخبر الصحافة « لقد هاجمني عملاء الصهيونية » وفي الحقيقة كان عرفات قد تعلم الدرس . ففي عام 1990 م أصر على أن صداما هو الرئيس الذي سيحرر فلسطين .

وبعد عام 1968 م ، 1969 م حدث تطهير بين السياسيين واليهود واليساريين . واتجه النظام إلى قمع الشيعة وهم يشكلون غالبية سكان العراق . فعندما سافر السيد محسن الحكيم ــ القائد الروحي العالمي للشيعة ــ من النجف إلى بغداد اصطف آلاف في الشوارع لتلقي البركة منه . وكان هذا التأييد الشعبي لشخصية غير بعثية مما أزعج قيادة الحزب . ففكر صدام حسين في الحل .

وبعد أسبوع أقنع « جهاز حنين » « جاسوسا » بأن يعترف أمام التليفزيون أن ابن السيد محسن الحكيم الأكبر كان جاسوسًا ومتآمرًا ويعمل في خدمة إيران . وعاد محسن الحكيم إلى النجف في مذلة واختفى ابنه وحكمت عليه محكمة ثورية بالإعدام غيابيًّا . وفي عام 1988 م ، وبينما كان في منفاه في لندن دعي للاشتراك في مؤتمر إسلامي في السودان . وفي يوم وصوله إلى السودان قتله أعضاء من « جهاز حنين » في بهو فندق هيلتون في الخرطوم ثم ساروا في هدوء إلى سيارة كانت تنتظرهم في الخارج وتحمل أرقامًا دبلوماسية واتجهوا إلى السفارة العراقية .

وعندما قام العراق بتكثيف دعايته ضد إيران في أوائل السبعينيات أعلنت

الحكومة اكتشاف انقلابين مواليين لإيران ، وتم تطهير كثير من معارضي صدام في الجيش ومن الحرس القديم في الحزب البعثي . وكانت العادة هي إطلاق الرصاص على المدانين في الفناء الأمامي للمحكمة (وذات مرة أطلق الرصاص على أحد الضباط عن طريق الخطإ) . وكوسيلة لنشر الرعب كانت عائلات الخونة تتلقى فواتير رسمية لدفع ثمن الطلقات التي أطلقت على ذويهم . وفي عام 1973 م كان قد تم التخلص تماما من الجناح العسكري للحزب وهكذا أصبح الرئيس البكر معزولا تماما . وكانت واجباته شرفية ووظيفته هي التوقيع على أي أوراق يطلب منه صدام حسين أن يوقع عليها .

وبعد أن ارتفعت أسعار البترول في عام 1974 م ، كان تحت تصرف صدام مبالغ طائلة يستطيع بها توسيع دائرة تأييده داخل الجيش . ونقل أقاربه من « جهاز حنين » لقيادة وحدات الجيش واستغل كل فرصة ليحكم قبضته وترك معارضيه يحاربون بعضهم البعض ، وأقنع حزب البعث أن يدعو الشيوعيين إلى الاشتراك معهم في تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وسمحت هذه الخطوة للعراق أن يتخذ خطوات ضد الغرب وأن يعقد صداقة مع موسكو تم فيها توقيع معاهدة لإمداد بغداد بالأسلحة . وفي نفس اليوم الذي كان فيه الرئيس البكر يوقع ميثاق الوحدة الوطنية مع الشيوعيين كان صدام يوزع على « جهاز حنين » منشورًا عنوانه « كيف تحطم الحزب الشيوعي العراقي » وفيما بعد ذبح صدام الشيوعيين بالمئات في الوقت الذي كانوا فيه نظريًّا في ظل التحالف المشترك .

وبالإضافة إلى ما حدث للشيعة أراد صدام أن يسيطر على الأكراد ، رغم أنه كانت هناك هدنة موقعة بينهم وبين النظام السابق . واستؤنفت الأعمال الحربية في كردستان مرة أخرى في عام 1969 م عندما ضغطوا من أجل تنفيذ خطة الحكم الذاتي المتفق عليها عام 1966 م .

وقال صدام للحزب إن المشكلة سهلة وسوف يحلها . ووجه باللاسلكي فريق اغتيال من « جهاز حنين » مكونا من رجلين أمطروا بالرصاص سيارة إدريس البرزاني ابن القائد الكردي ملا مصطفى البرزاني ، وبعد عام حاول صدام أن يغتال

الأب نفسه . فذهب اثنان من ممثليه لإجراء مباحثات معه . وكان معهما جهاز تسجيل وطلب منهما صدام أن يضغطا على المفتاح بمجرد أن يبدأ مصطفى البرزاني في الحديث لكي يسجل مطالبه بالضبط ، وعندما ضغطا على المفتاح انفجرت قنبلة داخل الجهاز ، وقتل الرجلان وهرب البرزاني بإصابات خفيفة لأن خادمه الذي كان يقدم القهوة في ذلك الوقت أخذ الانفجار كله .

وبعد عدة سنوات دعا صدام بعض الصحفيين الموالين لحزب البعث من غير العراقيين ، وطلب منهم أن يخبروا الناس في خارج العراق كيف أنه قام شخصيًّا بشن حرب ضد الـ سي آي إيه ومؤامرة إيرانية .

وبعد عام أذاع أحد المنشقين على حزب البعث أن صداما قد خطط في منتصف السبعينيات لتولي قيادة العراق ، ولكن بسبب عدم قدرة قواته على إحراز نصر حاسم ضد الأكراد رغم تفوقه الجوي ورغم كثافة النيران التي أطلقها ، اضطر أن يتريث قليلا .

بدأ النزاع العراقي الإيراني على الممر المائيّ « شط العرب » قبل ذلك بسنوات قليلة . ففي عام 1937 م وقعت اتفاقية تحت ضغط من بريطانيا تجبر السفن الإيرانية التي تمر في الممر المائيّ أن ترفع أعلاما عراقية من باب المجاملة وأن تدفع رسوما للسلطات العراقية .

وعندما جاء عام 1969 م رفض الشاه أن يستمر هذا النظام فأرسل سفنه إلى الممر المائيّ ورفض دفع الرسوم ، وكانت هذه أول علامة لظهور الشاه في المنطقة كرجل بوليس الخليج وهو الدور الذي كان يرغب صدام في أن يلعبه .

وشنت العراق ضد إيران حربا إعلامية وقامت بترحيل الشيعة عن العراق . وكان رد الشاه هو إعطاء تأييده للملا مصطفى البرزاني القائد الكردي الذي يحارب لاستقلال إقليمه في شمال العراق .

كانت إرادة صدام حسين الحديدية وطموحه الشخصي الذي لاينتهي ، عوامل

ضرورية لإحكام سيطرته على العراق وكان هذا الطموح يتفوق على المصالح العليا للبلاد فبدلا من أن يحتمل مطالب الأكراد الذين يمثلون خمس سكان العراق ، اختار أن يضحي ببعض حقوق الأمة .

ففي مؤتمر عقد في الجزائر في عام 1975 م توصل صدام والشاه إلى اتفاقية ذات نتائج مروعة بالنسبة للأكراد : فبدون سابق إنذار قطع الشاه كل تأييد إيراني للأكراد . بينما قبل العراق « الثالْوِجْ » Thalweg وهو الخط المركزي للملاحة كحدود في شط العرب . فانهارت المقاومة الكردية وذهب البرزاني إلى المنفى وفرض صدام حسين أفكاره عن الاستقلال الذاتي للأكراد العراقيين . فبالنسبة للإيرانيين كان هناك اعتراف جديد بسيطرتهم على مواقع في الخليج ، وفي هذا نهاية لصراع كان كثيراً ما يتسبب في حوادث على الحدود . وكان نصرًا عظيمًا للشاه يعزز به مركزه الدولي ، وبالنسبة لصدام حسين كان اعترافا مذلا بضعف دولته ، وكان أحد أسباب قيامه بالحرب عام 1980 م . وكانت سياسة مصر للسلام مع إسرائيل في عام 1978 م فرصة لصدام أن يطلب زعامة المعسكر العربي الراديكالي . وقليل من أعضاء البعث الذين يعرفون أن طموح صدام الشخصي كان أكثر بكثير من التزاماته نحو شعبه ، فاقترحوا على الرئيس البكر أن يوقع اتفاقية مع سوريا تقلل من نفوذ صدام ، ولكن بفضل تنظيم سري قوي استطاع أن يتصل بكل مكتب وبكل غرفة نوم لأعضاء البعث ، استطاع صدام أن يتحرك أولا .

وكان يوم 17 يوليو 1979 م عيدًا قوميًّا أعلن صدام نفسه فيه رئيسا للجمهورية . ففي اليوم السابق أعلن الرئيس البكر استقالته لأسباب صحية ، وحقيقة الأمر أنه كان معتقلا في منزله . وبعد خمسة أيام استعد صدام لتوجيه ضربته الأخيرة لخصومه لتأييد سلطته النهائية فقام بحركة تطهير في حلقة مغلقة لأعضاء الحزب حضرها تقريبا 1000 من كوادر الحزب وفيما بعد وزع شريط فيديو على أعضاء الحزب كتحذير مما هو آت . ويبدأ الشريط بأعضاء الحزب البارزين وبالذات من الحرس القديم ، فيقرءون اعترافاتهم في اشتراكهم في مؤامرة تؤيدها سوريا ضد مصالح الأمة وضد الحزب وضد القيادة . وكان صدام حسين ينادي على اسم العضو فيخرج العضو . ليدلي باعترافه .

وطبقا لما رواه شاهد عيان ، فقد لعب صدام لعبة القط والفأر ، ليحدث تأثيرًا سيكولوجيا . فكان ينادي على الاسم ثم يصمت لحظة ، وينادي على الاسم الآخر . في هذه الأثناء ، كاد نصف الأسماء أن يغمى عليهم من الرعب . وانتهى الاجتماع بحالة هستيرية لصدام حيث انفجر في البكاء وهو يحكم على رفاقه القدامى بالإعدام ، واستمرت عملية التطهير أيامًا . ويقال إن عدد الذين أدينوا في هذا الاجتماع حوالي خمسمائة ، ولكن لا أحد يعرف العدد الحقيقي . والمعلوم أن صداما ونصف أعضاء مجلس قيادة الثورة (لأن النصف الآخر كان قد أدين) كونوا فريق ضرب نار لإعدام بقية القيادة .

وكانت تلك « ليلة السكين الحاد » بالنسبة لصدام ، وخرجوا منها جميعا بأيد ملوثة بالدماء . وبرز صدام كزعيم لاينافس ، وأصبح الحزب هو الدولة ، والأمة تابعة للحزب ، وصدام حسين هو الحزب .

واستولى صدام وأقاربه ورجال قبيلته على مقاليد الأمور في البلاد . وكان أحد قراراته الجمهورية هو إلغاء أسماء العائلات ، وصدرت بطاقات مدنية جديدة في العراق يذكر فيها اسم الفرد واسم أبيه ولا يذكر اسم العائلة . وكان صدام يهدف من هذا إلى حقيقة أن كل أصحاب الوظائف العليا ، ينتهي اسمهم باسم العائلة التكريتي . وكان كل أطفال الأمة متساوين أمام الواحد ــ القائد ــ الأب . ووضعت صورته على طوابع البريد وعلى ساعات اليد وعلى القمصان . وسمي مطار بغداد بمطار صدام ، وأصبح عيد ميلاده عيدًا قوميًا ، وحتى الحرب مع إيران أطلق عليها اسم حرب صدام .

وأضيفت جريمة جديدة للقانون تسمى « إهانة القائد » . وذات يوم كان يزور مدرسة فسأل طفلا يبلغ السادسة من عمره :

« هل تعرف من أنا ؟ » فأجاب التلميذ :

ــ بالتأكيد ، فأنت الرجل الذي يجعل أبي يبصق على التليفزيون ، كلما ظهرت فيه . واختفت عائلة هذا الطفل تماما وأزيلت منازلهم .

وبعد « ليلة السكين الحاد » نشرت وسائل إعلام صدام رقم تليفونه وطلبت من

أبناء الشعب أن يتصلوا « بالأب » في أي مشكلة تصادفهم . وكل ليلة يظهر شخص على التليفزيون ، ليروي كيف أن « القائد » قد حل له مشكلته تليفونيا . وكانت المشكلة مثل زيادة الإضاءة في الشوارع أو زيادة المعاش . وكان بعضهم يتصل بالقائد « تليفونيا » ليسأل عن قريب له .

وكان السؤال الذي يركز عليه صدام في خطبه ، هو هل نحن نحتاج إلى الوطنية العراقية أم إلى القومية العربية ؟ وفي خطاب له ، قال « إن العرب يستمدون مجدهم من مجد العراق ، فخلال التاريخ ، كلما ازدهر العراق كانت الأمة العربية تزدهر ، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نناضل لكي نجعل العراق قويًا ومنيعًا » .

وفي أعقاب غزو الكويت يوم 2 أغسطس 1990 م ، وجه العراق رسالة بالراديو إلى كل المسلمين في الشرق الأوسط يركز فيها على أمجاد الإمبراطورية الإسلامية عندما كان العراق عاصمتها ، وكان صدام يريد بعث الأمة العربية الإسلامية ، ويريد إقامة الإمبراطورية العربية الموحدة التي يحكمها من بغداد . وجدير بالذكر أن العراقيين كانوا يطلقون على صدام حسين اسم الخليفة العباسي « المنصور بالله صدام حسين » .

وذات مرة ، خرج صدام بسيارته بمفرده ، وفي أثناء حرب الخليج كان هناك نقص في الخبز وقام الناس في حي الثورة في بغداد (وهو حي أنشئ حديثًا) يسرقون وينهبون ويطلبون من السلطات أن تتدخل . وزمجر القائد وطلب من سائقه إحضار سيارة وقاد بنفسه السيارة في سرعة جنونية نحو حي الثورة بينما كان سائقه يرتعد ويطلب من الحارس الخاص أن يسرع خلف الرئيس .

وترك السيارة بجوار المسجد ، وخلع نعليه وصعد إلى المنبر وصاح في الناس المحتشدين « إنكم لا تصلحون لشيء أيها الغوغاء . إنكم ناكرين للجميل أيها التعساء . لقد بنيت لكم هذا الحي كله ، وأعطيتكم الدكاكين التي تحرقونها الآن ، ولو كنتم قد طلبتم الخبز لأعطيته لكم ، والآن سيذهب جميع أولادكم إلى الجيش ، وسوف أرسل رجال الضرائب لتحصيل تعويضات عن الدمار الذي أحدثتموه » ، ووقف الناس في سلبية . في هذا الوقت ، كان رجال الحرس قد وصلوا وأخذوا يصيحون

ويباركون « أباهم » صداما .

واستلهم صدام هذا الموقف من موقف الحجاج بن يوسف الثقفي ، عندما أرسله الخليفة حاكما للكوفة ليخمد ثورة هناك ، ووقف على المنبر يخطب ، ويقول « إني أرى رءوسًا قد أينعت وحان قطافها ، ياأهل العراق ياأهل الشقاق والنفاق ... » وهذه الخطبة يحفظها كل تلميذ عراقي عن ظهر قلب ، لأنها من أروع قطع التراث الأدبي العربي .

وفي طريق صدام ليصبح ديكتاتورًا ، أحكم قبضته على وسائل الإعلام . وكل الطغاة ، قديمهم وحديثهم ، استخدموا قوة الإقناع لإحكام قبضتهم على شعبهم . فأثناء إقامته « لجهاز حنين » ، وقبل أن يصبح رئيسًا كان يرسم خططه بالاشتراك مع بعض الصحفيين المختارين ليسيطر على وسائل الإعلام ، فكان يدفع الأموال لآلاف الصحفيين في كل أنحاء العالم العربي لكي يساعدوه على بناء صورته . وعندما أصبح رئيسًا للجمهورية عام 1979 م كانت الصحافة تشير إليه بأسماء التعظيم : الزعيم ــ المهيب ــ الركن ــ الملهم ــ الفارس ــ المغوار ــ الأوحد ــ المعلم ...

وكانت آلة الرعب التي تحكم الحزب ، تدور في بناء رهيب ، عندما أحكم صدام سيطرته عليها . فكانت دولة يكفي المواطن المخلص فيها سعادة أن يجد أصابع يده قد أصبحت أربعا بدلا من خمس .

وكان صدام حسين شخصية معقدة . وكان هو اللص الذي يحكم الناس بالخوف . وكان يصور نفسه أنه رجل الدولة بعيد النظر والقائد الذي يقود بلده نحو النصر ، كان هو المهندس ، وكان هو الاقتصادي الذي صمم العراق الحديث ، بالإضافة إلى كونه زعيم كل العرب وكان السياسي البارع والمفاوض الذي لا يجارى والإداري الناجح . وكان القاتل الذي بدأ حياته « بمهنة الموت » . بدأ هذا وهو في عمر صغير ولم ينس طوال حياته طعم الدم .

كان صدام دائما مسلحا بمسدس وخاصة أثناء الاجتماعات ، وكان يفاجئ الرئيس مبارك والملك حسين ، رفيقيه في مجلس التعاون العربي ، بالاختباء تحت المائدة في ثلاثين ثانية رافعا مسدسه في يده ويقول لهم « احذروا الاجتماعات حول الموائد الطويلة » .

وأثناء أحد اجتماعات مجلس الوزراء . بينما كان العراق يعاني نكسة في حربه مع إيران ، قال صدام إنه سمع بعض الناس يزعمون أن إيران لا تحارب العراق ولكنها تحارب صدام حسين نفسه . وإذا كان الأمر كذلك . أستطيع أن أبدأ مفاوضات وقف إطلاق النار فورًا .

وبينما جميع الوزراء يحتفظون بأفكارهم لأنفسهم ، ابتسم وزير الصحة رغم أنه لم يقل كلمة . وكان واضحا من الابتسامة أنه يفكر في هذه الفكرة ، فهز صدام حسين رأسه وضحك وقال بصوت واثق « هل يمكن خداعهم ؟ » فأومأ وزير الصحة موافقا فقال الرئيس « حسنًا .. دعنا ندخل إلى غرفة جانبية نناقش الأمر » وتم هذا فعلاً وبعد لحظات سمع الجالسون صوت طلقة نارية ، وعاد صدام حسين واستمر الاجتماع . وصدر بيان في اليوم التالي عن موت وزير الصحة ويتهمه بتقاضي رشاو من المستوردين للسماح ببيع أدوية انتهى موعدها .

وحدثت حادثة مشابهة في اجتماع لمجلس الوزراء عقد لمناقشة فقد « جزر المجنون » ، وهي أول مناسبة يستخدم فيها العراقيون الأسلحة الكيمياوية واقترح أحد الوزراء إعطاء القوات المسلحة حرية التصرف في أرض المعركة بدلا من أن تعطيهم الحكومة أوامر مركزية . واعتبر صدام هذه إهانة شخصية له ، ونظر إلى حارسه الخاص الذي أخذ الوزير بعيدًا ، وبعد ثلاثة أيام ودون أن يظهر الزوج ، تحدثت زوجته مع « ساجدة حسين » تليفونيًا ، فناولت سماعة التليفون إلى زوجها صدام حسين ، فقال لها « إن زوجك خائن ولقد باع روحه وأصبح الآن جثة ولكن حيث إن ساجدة وعدتك بأنه سيعود فسوف تتسلمينه في الصباح » .

وفي اليوم التالي ، دق جرس الباب في الخامسة صباحا ففتحت الزوجة لتتسلم جوالاً به قطع من جسد زوجها الممزق .

وفي كل عام ، وفي عيد ميلاد صدام حسين ، كان يختار شخصية تاريخية مختلفة ليتقمصها . وفي عام 1990 م اختار شخصية ساراجون العظيم الذي حكم إمبراطورية « أجاد » التي ازدهرت مكان العراق قبل الميلاد بـ 2300 سنة ، وكان عيد الميلاد

يتضمن احتفالات ورسوما تتحدث عن أسطورة إعادة ميلاد ساراجون ، حيث إنه وجد في سلة عائمًا في نهر . ويقول التاريخ إن ساراجون قد كسب أربعا وثلاثين معركة وإنه كان منتصرًا من البحر الأدنى (الخليج) إلى البحر الأعلى (المتوسط) .

واختيار شخصية ساراجون العظيم هذا المحارب الذي كسب كل المعارك في هذه السنة بالذات 1990 كان يعني أن صداما الذي يدعي أن قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية تحاصره كان يستعد لحرب جديدة . لقد بددت أبواق دعاية صدام التاريخ الغني لتظهر صداما في صور تنكرية مختلفة ، فمرة يظهر بصورة المحارب القديم ومرة أخرى تجده الوطني المعتدل ، ثم يظهر بصورة البطل العربي أو الفاتح الإسلامي ، ويعتمد هذا على المناسبة التي يظهر فيها . ولكن المنشقون عنه والذين يعرفونه يقولون إنه ديكتاتور هادئ ذو وجه كالصخر ، لايشعر بالأمان ، جبان ، ودائما يبحث عن شخصيته ، وهذا هو السبب في تغيير شخصيته في كل عيد ميلاد .

وعندما انتهت الحرب ، كان المطلوب صورة جديدة صورة توضح أهداف صدام للمستقبل : إعادة بناء العراق ــ قيادة العالم العربي ــ إظهار العراق كقلعة حصينة تحمي البوابة الشرقية للإمبراطورية التي يحكمها . وكانت معظم الملصقات في ذلك الوقت تظهر صداما مع بختنصر الثاني ملك بابل وقائد جيوش بابل في معركة في وسط فلسطين حيث هزم الجيش المصري وأعاد فلسطين وسوريا إلى إمبراطوريته . وعندما ساعد المصريون السكان العبريين على الثورة في عام 596 ، سار بختنصر مرة أخرى إلى القدس ، واستولى على عدد كبير من الأسرى الإسرائيليين . وكانوا من العبيد الذين قاموا ببناء الحدائق المعلقة ، وظلوا سجناء لمدة نصف قرن بجانب « مياه بابل » ، وهو مشروع طموح لري الأراضي في شط العرب . وكانت هناك خطط مماثلة في ذهن صدام ، وكانت هذه الخطط وراء استيلائه قصير الأمد على المناطق بالقرب من عبدان في إيران في عام 1980 وهي أيضا السبب وراء تفكيره في الحصول على الجزر الكويتية ، فكان يريد أراضي شرق وغرب شط العرب لبناء شبكة قنوات تشبه مشروع « مياه بابل » القديم . وسوف يكون لها قيمة اقتصادية وإستراتيجية .

إن الكتب التي كتبت عن تاريخ حياة القائد ــ وقد أملاها للمؤلفين بنفسه ــ تكتب وتعاد كتابتها ، وتحدث تغيرات في التفاصيل تختلف باختلاف العدو الذي يواجهه ، ولكن حقيقة واحدة لا تتغير في كل الكتب : أن صداما وحده هو الذي بنى حزب البعث . وأنه القائد الملهم الذي قاد الدبابات في ثورة 1968 ، رغم أن صداما لم يدخل الجيش في حياته .

الفصــل التاسع

ديمقراطية صدام

القبض والاعتقال

لم تخف أو تتوقف يومًا حملات القبض الهستيرية ، والاعتقالات الكيفية التي تمارسها السلطة الفاشية في بغداد ، بل ازدادت هذه الحملات شدة وشراسة في السنوات الأخيرة وشملت أعدادا وقطاعات واسعة من أبناء شعبنا بحيث أصبحت مشاهد يومية متوقعة يمكن أن يتعرض لها أي مواطن أو أية عائلة لمجرد وشاية أو لأتفه الأسباب كالتذمر من الأوضاع العامة .

ويستمر حجز واعتقال هؤلاء المواطنين فترات طويلة ، دون أن توجه إليهم تهمة معينة أو أن تتم إحالتهم إلى المحاكمة ، ويقضون سنوات عديدة في أقبية معتقلات أجهزة السلطة القمعية ، قيد التحقيق ورهن الاعتقال ، دون حكم صادر من جهة قضائية مختصة .

كما يجرى احتجاز عوائل الهاربين من بطش السلطة بأكملها (الزوجة والأطفال والوالدين والأشقاء والشقيقات وحتى بعض الأقارب) كرهائن بهدف إجبار هؤلاء على تسليم أنفسهم إلى أجهزة السلطة سواء كانوا داخل القطر أو هاربين خارجه لقاء إطلاق سراح عوائلهم وذويهم .

كما يستمر حجز واعتقال السجناء السياسيين ممن أنهوا مدد محكومياتهم ، ولا يصار إلى إطلاق سراحهم دون مسوغ قانوني .

وتجرى حملات المداهمة والاعتقال سواء في الليل أو النهار وسط إجراءات إرهابية بدون أوامر صادرة من جهات قضائية مختصة . (كأن يتم تطويق منزل أو محل إقامة المواطن المطلوب اعتقاله من قبل جلاوزة أجهزة النظام المسلحين بالمسدسات والمدافع الرشاشة ، ويمنعون المواطنين من الاقتراب من المنطقة

المحاصرة ويندفعون بشكل هستيري لمداهمة المنزل أو المكان بحثًا عن المواطن المطلوب اعتقاله ويقومون خلال التفتيش ببعثرة وإتلاف الأثاث وخلع وكسر الأبواب وسرقة الأشياء الثمينة ، وفي حالة عدم العثور أو القبض على المواطن المطلوب يتم اقتياد أفراد أسرته إلى مقرات ومراكز تلك الأجهزة في ظل معاملة قاسية ومهينة) .

أو قد يصار إلى مراقبة ورصد تحركات المواطن من قبل تلك الأجهزة وتعقبه بوسائل متعددة ثم إلقاء القبض عليه أو اختطافه في أحد الشوارع أو الأماكن عند خلوها من المارة بسيارة قد تكون سيارة عادية أو سيارة إسعاف أو سيارة توزيع المياه والمشروبات الغازية أو سيارة التبريد المقفلة ، دون أن يكون لعائلته أو ذويه أي علم بمصيره أو اختفائه بهذا الشكل المفاجئ ، الأمر الذي يفضي إلى الذعر والقلق بسبب عدم الاهتداء إلى مصيره رغم البحث عنه ومراجعة الجهات الرسمية كمراكز الشرطة والمستشفيات ... إلخ .

أو يجري اقتياده من محل عمله أو استقدامه إلى مقرات تلك الأجهزة لاستجوابه وإلقاء بعض الأسئلة والاستفسارات عليه ، ومن ثم احتجازه .

وفي كل هذه الحالات وغيرها ، فإن الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أو اتخاذها من قبل السلطات المعنية المنصوص عليها من القوانين الجزائية والعقابية النافذة وبخاصة المادة (92) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة1971 يتم تجاوزها وخرقها بوقاحة متناهية ، من قبل أجهزة السلطة الفاشية ، وبشكل يتنافى كليًّا مع الدستور المؤقت لعام 1970 ويتعارض مع المادة (9) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت على :

1 ــ أن لكل شخص الحق في الحرية والأمن الشخصي ويجب عدم تعريض أي شخص لإلقاء القبض أو الاعتقال الكيفي ، ويجب عدم حرمان أي شخص من حريته باستثناء ذلك الحرمان الذي يجري على أساس وطبقًا للإجراءات التي يحددها القانون .

2 ــ يجب إعلام أي شخص ألقي القبض عليه ، وحال إلقاء القبض عليه ،

بأسباب ذلك الإلقاء ، وإعلامه فورًا بالتهم الموجهة ضده .

3 ـــ يجب تقديم أي شخص ألقي القبض عليه بسبب تهمة جنائية أمام المحاكم أو أمام موظف مخول قانونًا بممارسة سلطة الحاكم فورًا وتقديمه للمحاكمة ضمن فترة معقولة أو إطلاق سراحه ، ويجب عدم اعتبار إبقاء الأشخاص رهن الاعتقال بانتظار المحاكمة قانونًا ، بل يمكن إطلاق سراحهم مقابل كفالة بالمثول أمام المحكمة أو عند أي مرحلة أخرى من الإجراءات القانونية التي قد تتطلب ذلك أحيانًا ولتنفيذ الحكم .

4 ـــ يجب أن يهيأ كل شخص مقيد بواسطة إلقاء القبض أو الاعتقال لتلقي المرافعة أمام المحكمة لكي تتخذ تلك المحكمة وبدون تأخير قرارًا حول قانونية اعتقاله أو تأمر بإطلاق سراحه إن كان اعتقاله غير قانوني .

5 ـــ يحق بشكل مؤكد لكل ضحية ، تعرض لإلقاء القبض أو الاعتقال غير القانوني المطالبة بتعويض .

التعـــذيـــب

تعرض المعتقلون السياسيون (ولايزالون يتعرضون) لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر همجية,وفاشية معهم في أثناء الاستجواب والتحقيق ، لانتزاع الاعترافات منهم وإجبارهم على توقيع تعهدات خطية تلزمهم بالتخلي عن عقيدتهم السياسية والامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي وإرغامهم على الانتماء إلى تنظيم السلطة ، وقد استشهد الكثيرون من هؤلاء المعتقلين السياسيين من جراء تعرضهم للتعذيب الوحشي المنافي لأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية والمحرم وفق الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان ، الأمر الذي يتعارض والمادة 127 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تمنع (استعمال طرق غير قانونية لانتزاع اعتراف المتهم ، بما في ذلك : المعاملة القاسية والتهديد بالأذى والإغراء والأساليب النفسية أو استعمال العقاقير والمسكرات) .

كما يخالف نص المادة 22 / 1 من الدستور المؤقت الصادر عام 1970 التي تحرم (أي شكل من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي) ، ويتنافى مع المادة 7 من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت على أنه (يمنع تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الوحشية أو غير الإنسانية أو المهينة أو القسوة) .

هذا ، وبالرغم من مصادقة النظام الفاشي في بغداد بتاريخ 25 / 1 / 1971 ، على الالتزام بهذا الميثاق وكونه عضوًا في عدة منظمات عربية ودولية تهتم بشئون حقوق الإنسان ، فإن التقارير الصادرة من منظمة العفو الدولية قد أثبتت خرق النظام وانتهاكه لحقوق الإنسان في العراق من خلال ممارسات أجهزته القمعية لعمليات التعذيب الوحشية مع المعتقلين السياسيين والتي أودت بحياة الكثيرين منهم وتركت آثارًا جسدية ونفسية لدى بعضهم الآخر ، وقد فضحت تلك التقارير بأدلة وشواهد

قاطعة لا تقبل الدحض ، مثبتة بتقارير وفحوصات طبية ، وقوع مثل هذه الممارسات الهمجية والوحشية مع هؤلاء المعتقلين السياسيين .

هذا وقد أثبت التقرير الطبي الذي أصدرته المجموعة الدنماركية لمنظمة العفو الدولية في كوبنهاجن والذي نشرته « مجلة كوتيده » الطبية التي تصدر في فرنسا بتاريخ 26 / 2 / 1980 تعرض أحد المواطنين العراقيين إلى التعذيب الوحشي من قبل أجهزة القمع الفاشية في أثناء اعتقاله عام 1978 .

كما تمكنت منظمة العفو الدولية من مقابلة 15 مواطنًا عراقيًّا في آذار ـــ مارس عام 1980 ، حيث تم فحصهم طبيًّا ، وثبت تعرضهم لتعذيب وحشي من قبل أجهزة القمع الفاشية في العراق خلال الفترة الواقعة من أيلول ـــ سبتمبر عام 1976 حتى آب ـــ أغسطس عام 1979 ، والذي نقلته وكالة رويتر بتاريخ 29 / 4 / 1980 في تقرير لها جاء فيه : (تحظر التصريحات والمواثيق الدولية المختلفة والتي وقعت عليها معظم حكومات العالم وإن كان البعض يتجاهلها ، تحظر التعذيب ، وفي حالة العراق فقد قالت منظمة العفو الدولية إنها تتسلم بانتظام ادعاءات التعذيب لقوات الأمن بشكل روتيني للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم سياسية وإن كانت السلطات العراقية تنفي هذا على الدوام ولكن تقول منظمة العفو الدولية إنها تمكنت من استجواب (15) شخصًا وفحصهم طبيا ادعوا أنهم تعرضوا للتعذيب ، وإن جميع المعلومات المتوافرة تعطي أدلة دامغة على أن التعذيب واسع الانتشار في العراق ، وقد وصف الخمسة عشر شخصًا ـــ اثنا عشر رجلا وثلاث نساء ـــ ألوان التعذيب المختلفة التي تعرضوا لها ، وقال رجل في الحادية والخمسين من العمر إنه وضع في صندوق مليء بالبخار ولم يكن يرتدي إلا ملابسه الداخلية ، ثم خفضت درجة الحرارة إلى أن تجمدت ملابسه على جلده ، وتحث منظمة العفو الدولية صدام حسين أن يصدر أمرًا بمنع التعذيب ، وتقترح عدة إجراءات لحماية المسجونين ، من بينها إمكانات اتصالهم بالمحامين والأطباء وأفراد عائلاتهم ، كما تحث كذلك على تقديم المعتقلين إلى المحاكمة بسرعة وتدعو العراق إلى الالتزام بتعهداته حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي صادق عليها العراق في عام 1971 .

هذا ورغم محاولات النظام الفاشي والسياسي المضللة ، تكذيب وإنكار ونفي ممارساته الفاشية وأعمال القمع الدموية من حملات الاعتقال والتعذيب والقتل والاغتيال والإعدام ، في معرض إجابته على استفسارات ونداءات منظمة العفو الدولية حول منع وقوع واستمرار هذه الممارسات ، ووجوب احترام تعهداته والتزاماته المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ، وعلى أثر تصاعد موجات السخط والاستنكار والاحتجاج والإدانة من مختلف الهيئات والمنظمات واللجان والحركات والقوى السياسية والاجتماعية والمهنية والشخصيات التقدمية العربية والعالمية ـــ فإن الوقائع الثابتة والشواهد الملموسة قد أكدت وبشكل قاطع لا يقبل الجدل والشك ، النهج الدموي والسلوك الفاشي في استمرار وتصاعد الممارسات القمعية بحق المواطنين .

ونورد هنا ، بعض الأساليب والوسائل اللاإنسانية والوحشية التي يمارسها النظام الفاشي في العراق بحق المواطنين في معتقلاته السرية الرهيبة في تعذيب المعتقلين السياسيين ـــ جسديًّا ونفسيًّا ـــ والتي أودت بحياة أعداد كثيرة منهم وألحقت أضرارًا جسدية ونفسية للآخرين الذين استطاعوا النجاة من هذه المسالخ البشرية والذين لا يزالون يعانون من آثارها .

أولا : التعذيب الجسدي : وتمارسه الأجهزة القمعية مع المعتقلين السياسيين ، سواء بالطرق التقليدية ، كالضرب بالأيدي والعصي، أو باستعمال الأجهزة والآلات الفنية، التي يتم استيرادها من بعض الدول المتطورة كألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وإيطاليا واليابان ... ثم يقوم الإخصائيون والفنيون العاملون في تلك الأجهزة بإجراء التحويرات والتغييرات اللازمة عليها فنيًّا لاستعمالها كأدوات لغرض التعذيب . ومن هذه الأساليب والوسائل :

1 ـــ الكي بالكهرباء أو الصدمات الكهربائية : إما بواسطة ما يسمى بـ (العصا الكهربائية) التي يبلغ طولها 30 سم تقريبًا ، وتكون مربوطة من أحد طرفيها بسلك كهربائي موصل لكهربة المناطق الحساسة من جسم المعتقل السياسي كالوجه ـــ الشفتين ـــ حلمة النهدين ـــ الأفخاذ ـــ نهايات أصابع اليدين

والرجلين ـــ الأعضاء التناسلية ـــ البطن ـــ الصدغ ، أو عن طريق سلكين موصلين بتيار كهربائي يعمل على جهاز قابل للتحكم في رفع وخفض قوة التيار . إن هذه الطريقة تسبب آلامًا موضعية شديدة وارتعاشًا واضطرابًا تؤدي في بعض الحالات إلى الإغماء .

2 ـــ الحرق بإطفاء أعقاب السجائر في مناطق مختلفة من الجسم كالوجه ـــ اللثة والشفتين ـــ الأعضاء التناسلية ـــ ظاهر اليدين ـــ مفاصل الأصابع ـــ الأجزاء الجانبية من الفخذين والساقين والساعدين أو باستخدام قطعة معدنية بحجم وطول قلم الرصاص وتستعمل لكي نفس المناطق الحساسة من الجسم أيضًا .

3 ـــ الكي باستخدام المكواة الكهربائية العادية باستعمال الطرف الأمامي المدبب منها في حرق الأظافر ـــ باطن القدمين ـــ مفاصل الأطراف ـــ الأذن ـــ الظهر ـــ أو برفع درجة حرارتها القصوى وتقريبها من الوجه لفترة بحيث تتشكل فقاعات وانتفاخات تشوه ملامح الوجه وتسبب آلامًا قاسية .

4 ـــ الضرب المبرح حتى الإغماء بالعصي والأنابيب المطاطية المحشوة بالأسلاك ـــ الصوندات ـــ الأسواط الجلدية ـــ أعقاب البنادق ـــ القضبان الحديدية ـــ الهراوات ـــ أنابيب مطاطية محشوة بالحصى الصغير ـــ اللكمات اليدوية والرفس والركل بالأرجل والأحذية ـــ الضربات الفنية الرياضية ـــ الكاراتيه ـــ إضافة إلى الضرب على باطن القدمين (الفلقة) لعدة ساعات بالعصي والأنابيب المطاطية والأسواط ، ثم إجبار المعتقل السياسي على المشي والقفز في ماء مالح وساخن لمنع تورم القدمين .

5 ـــ رفع الجسم إلى أعلى باتجاه معكوس بواسطة رافعة حديدية مثبتة على أرضية غرفة التعذيب ، بعد ربطه بأسلاك أو سلاسل معدنية أو حبال ، مع ربط اليدين إلى الخلف بحيث يبقي الجسم متدليًا فترة طويلة على هذه الحالة مما يسبب آلامًا مبرحة وقاسية جدًا لايمكن للإنسان أن يتحملها مطلقًا .

6 ـــ وضع المعتقل السياسي في غرفة أو زنزانة مصممة بشكل فني ، ومليئة بالبخار ، ثم يجري خفض درجة الحرارة بواسطة جهاز خاص حتى تصل إلى درجة التجمد ، بحيث تتجمد ملابسه الداخلية على الجسم ، أو بوضعه في حوض ماء بارد

تقترب درجة حرارته من الصفر في فصل الشتاء أو تثبيت جهاز خاص لرفع درجة حرارة الزنزانة في موسم الصيف .

ـ 7 ـــ قلع العينين مع وضع الماء المالح فيهما وكذلك الأظافر وفروة الرأس ، أو نفخ الجسم بمنفاخ كهربائي أو هوائي عن طريق فتحة الشرج .

8 ـــ ممارسة الاغتصاب الجنسي ، وخاصة مع النساء ، وإدخال العصي والأنابيب والقناني الزجاجية في المخرج ، أو ضخ الماء في الشرج مع وضع البيض المغلي والأنابيب في المهبل ، وعصر الأعضاء التناسلية بشدة .

9 ـــ تعليق المعتقل السياسي من الكتفين أو من ساعديه المقيدين على سلم أو حلقة بعد ربط يديه من الخلف على حلقة مثبتة في الجدار بحيث لاتلامس أصابع قدميه الأرض .

10 ـــ وضع المعتقل السياسي في غرفة شديدة الظلمة وتعصيب عينيه أو تسليط الأضواء الشديدة عليهما .

11 ـــ الإجبار على الوقوف برجل واحدة مع وضع اليدين على الرأس ، الأمر الذي لايستطيع معه المعتقل السياسي الوقوف والحفاظ على توازن جسمه مما يؤدي في هذه الحالة إلى تعرضه للضرب بالأيدي والعصي والأنابيب المطاطية ـــ الصوندات ـــ والسياط عند اختلال توازنه ، ويستمر الوضع على هذه الشاكلة عدة ساعات .

12 ـــ وضع المعتقل السياسي في غرفة أو زنزانة ، أرضيتها مصممة على شكل بروزات ونتوءات أسمنتية مدببة لايمكن معها الجلوس أو حتى الوقوف عليها إلا بصعوبة شاقة جدًا وذلك برجل واحدة ، بحيث يضطر باستمرار إلى رفع إحدى رجليه ووضع الأخرى وبالعكس ، وهكذا من شدة الألم ، دون أن يستطيع الحفاظ على توازنه الجسمي إلى أن يصاب بإنهاك جسماني شديد .

13 ـــ الربط على كرسي بحيث يستند صدره على مقعد الكرسي وربط اليدين

والرجلين على قوائم الكرسي والضغط على الرأس بطوق حديدي ، أو وضع سلاسل حديدية في عنقه مربوطة بأعلى الكرسي ، ثم البدء بضربه بالعصي والأنابيب المطاطية ــ الصوندات ــ والأسواط مع فتح الماء البارد عليه شتاء والماء الساخن صيفًا عن طريق شبكة مياه مثبتة بطريقة فنية في سقف الغرفة المخصصة للتعذيب .

14 ــ استخدام جهاز كبس حديدي خاص (المنكنة) للضغط على الرأس أو أصابع اليدين والقدمين ــ وقد تتهشم الجمجمة في بعض الحالات من شدة الضغط أو تتكسر عظام الأصابع .

15 ــ استخدام أحواض الأسيد ــ حامض الكبريتيك المركّز ــ التيزاب ــ وإلقاء المعتقل السياسي فيها بحيث يتآكل لحمه وعظمه .

16 ــ الطلب من المعتقل السياسي أداء الحلف أو اليمين من كونه بريئًا عن طريق وضع يديه على الكتاب المقدس حسب معتقده الديني ، بحيث يتعرض إلى صدمات كهربائية قوية نتيجة كون الكتاب مغلفًا بمادة مشحونة بقوة كهربائية يجري التحكم بطريقة فنية فيه بواسطة جهاز خاص معد لهذه الغاية .

ثانيًا : التعذيب النفسي : تمارسه أجهزة القمع الفاشية في أثناء التحقيق بالإضافة إلى التعذيب الجسدي بهدف ترويع وإذلال المعتقلين السياسيين ومحاولة تحطيم نفسياتهم ومعنوياتهم بطرق وأساليب متعددة ، منها :

1 ــ التحقيق مع المعتقل السياسي ، وهو معصوب العينين مع ربط يديه إلى الخلف وإيقافه على رجليه طيلة فترة التحقيق التي قد تستغرق عدة ساعات بعد سحبه إلى التحقيق ، بإيقاظه من النوم في ساعات متأخرة من الليل ، مع التعرية الكاملة من الملابس ، وبخاصة النساء .

2 ــ منع المعتقل السياسي من الاتصال بعائلته أو السماح له بتوكيل محام .

3 ــ إجبار المعتقل السياسي على التغوط والتبول داخل زنزانته الانفرادية ، والنوم على الأرض دون فراش ، وعدم السماح له بتبديل أو تغيير ملابسه أو الاستحمام خلال فترة التحقيق ، ومنع الطعام والشراب عنه لعدة أيام .

4 ــ التهديد بالموت أو الإعدام ، بواسطة عمليات إعدام وهمية وصورية كاقتياد المعتقل السياسي وهو معصوب العينين إلى غرفة أو مكان فسيح أو ساحة ، أو نقله داخل سيارة مقفلة إلى مناطق بعيدة والسير به لفترة زمنية ، ثم إنزاله والطلب إليه بترديد الشهادة حسب الأعراف الدينية بعد أن يطلب منه كتابة وصيته أو ذكرها ، ثم توجيه فوهة سلاح ناري إلى صدغه ، أو سحب أقسام البنادق الرشاشة ، والإيعاز إلى العناصر من جلاوزة تلك الأجهزة بالتهيؤ استعدادًا لتنفيذ إعدامه أو قتله ، وبإطلاق النار في الفضاء ، أو الطلب إليه بالصعود على طاولة ووضع حبل المشنقة على عنقه .

5 ــ التهديد باعتقال عائلته وذويه بمن فيهم النساء من زوجة وشقيقات وحتى الأطفال والوالدين والأشقاء أو اعتقالهم فعلاً وإسماعه أصواتهم وصرخاتهم والإهانات البذيئة التي توجه إليهم من جلاوزة تلك الأجهزة لإجباره على الاعتراف أو التخلي عن عقيدته السياسية ، لقاء إطلاق سراح ذويه مع التهديد باغتصاب النساء منهم أمامه أو اغتصابه أمامهن .

6 ــ وضع المعتقل السياسي في زنزانة انفرادية قذرة وضيقة ومظلمة لا تتوافر فيها أية شروط صحية ولفترة طويلة ، إضافة إلى حشر أعداد كثيرة من المعتقلين السياسيين في مثل هذه الزنزانات التي لاتتسع لمثل هذه الأعداد بحيث لايستطيعون النوم أو حتى الجلوس إلا بالتناوب .

7 ــ إذلال المعتقلين السياسيين بإجبارهم على تناول القاذورات وشرب البول ، أو الإدلاء باعترافات مذلة ومشينة يجري تلقينهم بها (كالإقرار بالتجسس لصالح العدو الصهيوني أو التعامل مع بعض السفارات والمخابرات الأجنبية) أو أن يضرب أحدهم الآخر بحذائه أو يبصق بعضهم بوجه الآخر أو التبول على رأس أحدهم ، مع إرغامهم على الإتيان بأمور لتقليد بعض الحيوانات في طريقة تناولها لطعامها أو مشيها أو أصواتها (كالأبقار والحمير والكلاب ... إلخ) .

كما يجري تقديم العلف الحيواني مثل الشعير والتبن والحشائش وإجبارهم على تناولها

وتكليفهم القيام ببعض أعمال التنظيفات كالمرافق الصحية ومسح وصباغة أحذية الحرس التابعين للأجهزة القمعية أو أحذية بعض المعتقلين الآخرين مع القيام بحلاقة شعر رءوسهم وصبغ وجوههم وشفاههم وجعلهم على شكل شخصيات كوميدية مضحكة وإرغامهم على الرقص أو الهرولة وهم عراة أو الزحف في ساحة السجن وتقليد الأغنام في أصواتها ... وتصوير وتسجيل كل هذه الأمور تلفزيونيًّا .

8 ــ توجيه الإهانات اليومية من قبل الحراس كالشتائم اللفظية البذيئة (الجنسية) والمضايقات أثناء تقديم وجبات الطعام اليومية إليهم أو عند إخراجهم إلى المرافق الصحية في الأوقات المسموح بها والمقررة المقيدة بصورة بالغة القسوة جدًا .

9 ــ الإهمال المقصود والمتعمد في عدم توفير العناية الصحية أو عدم إحالة وعرض الحالات المرضية الخطيرة على الأطباء لمعالجتها .

10 ــ حرمان المعتقل السياسي من بعض الوسائل الحياتية الضرورية ، إضافة إلى منعه من الكتابة وقراءة الصحف والجرائد والمجلات ، أو سماع ومشاهدة الإذاعة المسموعة والمرئية (الراديو والتليفزيون) .

11 ــ وضع الحشرات أو الفئران أو القطط أو الكلاب الصغيرة في زنزانات المعتقلين السياسيين لإزعاجهم .

12 ــ ضخ المياه الباردة في الشتاء والمياه الساخنة في الصيف في زنزانات المعتقلين السياسيين .

13 ــ التهديد بإطلاق الحيوانات الشرسة على المعتقلين السياسيين كالكلاب البوليسية المدربة أو الأفاعي والعقارب السامة .

14 ــ وضع أجهزة تسجيل تطلق أصواتًا غريبة أو صرخات شديدة وأنين أشخاص يجري تعذيبهم أو صوت شخص يوجه السباب والشتائم البذيئة والمهينة أو أصوات حيوانات وحشية بهدف إزعاج المعتقل السياسي .

15 ــــ قيام الحراس من جلاوزة تلك الأجهزة الفاشية ، في ساعات الليل المتأخرة ، بضرب وطرق أبواب زنزانات هؤلاء المعتقلين السياسيين ومناداتهم بقصد إزعاجهم وإقلاقهم لحرمانهم من النوم مع توجيه السباب والشتائم إليهم .

16 ــــ رداءة الطعام الذي يتناوله المعتقلون السياسيون مع تعمد وضع وإلقاء بعض الشوائب والحشرات الصغيرة فيه .

الإعدام الجماعي والفردي

يتعرض الشعب في العراق لشتى أنواع الإرهاب على أيدي الطغمة الفاشية ، ويأخذ هذا الإرهاب أشكالا وصورًا متعددة في مسلسل القمع الدموي ، منها عمليات الإعدام في محاكمات صورية سرية لاتتوافر فيها أبسط الضمانات القانوينة ، بما فيها حق الدفاع الذي أقره الدستور المؤقت الصادر في عام 1970 وكفلته القوانين الجنائية والعقابية النافذة وبشكل يتنافى وقواعد العدالة ويتعارض كليا والمادة 14 من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية ، التي تضمنت « أن لكل شخص الحق في أن تنظر قضيته بصورة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة وعادلة يقررها القانون » ، إضافة إلى أن هذه المحاكمات قد جرت وتجري أمام هيئات غير قضائية وعلى شكل محاكم خاصة واستثنائية تضم ممثلين حكوميين تصدر أحكامًا بالإعدام يتم تنفيذها فورًا بعد إجراءات تحقيق صوري مع المعتقلين السياسيين في أقبية معتقلات أجهزة النظام الفاشي في ظروف لا إنسانية وقاسية جدًا تمارس فيها أبشع أنواع التعذيب الهمجي الجسدي والنفسي وبوسائل في غاية الوحشية ومنافية لكل الأعراف والمواثيق والقوانين الجنائية والعقابية العراقية والدستور لانتزاع الاعترافات منهم واعتمادها كأدلة إدانة ضدهم ، كما تمارس عمليات القتل بدون محاكمات فضلاً عن العمليات المنظمة من الاغتيالات والتصفيات الجسدية وملاحقة المواطنين العراقيين الهاربين والمقيمين في الخارج من بطش وإرهاب السلطة الفاشية .

أولاً : عمليات الإعدام الجماعية في محاكمات صورية :

جرت ولا تزال تجري عمليات الإعدام الجماعية في محاكمات صورية سرية لا تتوافر فيها أبسط الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع عن النفس ، وبشكل مناف لقواعد

العدالة ، حيث شكلت في حينه على إثر ما سميت من قبل النظام الفاشي بـ (مؤامرة كانون الثاني ـــ 1970 م) محكمة خاصة برئاسة طه ياسين الجزراوي عضو ما يسمى بمجلس قيادة الثورة وعضوية كل من ناظم كزار لازم مدير عام أمن النظام الفاشي الأسبق وعلي رضا باوة مدير عام ما كان يسمى بـ (مكتب العلاقات العامة بمجلس قيادة الثورة) .

وقضت في محاكمة صورية وسريعة خلال مدة 48 ساعة بإعدام 56 مواطنًا عراقيا مع مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي في محاولة لقلب نظام الحكم بالقوة بالتعاون والتنسيق مع جهة أجنبية . ونفذت بحقهم تلك الأحكام فورًا على شكل وجبات ، حال الانتهاء من محاكمة كل وجبة . وقد أجاب رئيس المحكمة الخاصة طه ياسين الجزراوي ، في معرض رده على سؤال صحفي حول مدى السرعة التي جرت فيها المحاكمة وتنفيذ الأحكام التي صدرت بحق هؤلاء المواطنين ، بما معناه أنه لم يكن هناك من داع لإطالة فترة المحاكمة ما دامت هيئة المحكمة مقتنعة مسبقا وأساسًا بتجريم هؤلاء وأنها شاركت في إحباط محاولتهم الانقلابية تلك ، لذا فإنها كانت والحالة هذه بمثابة شهود عيان عليهم !!!

كما تم في الوقت ذاته تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة سابقًا عام 1969 بحق عدد من المواطنين المتهمين من قبل النظام الفاشي بالتآمر والتعامل لمصلحة مخابرات إحدى الدول الأجنبية !!!

هذا وبغض النظر عن هوية هؤلاء المواطنين السياسية ووجهة نظرنا فيهم ، فإن محاكمتهم قد جرت أمام جهة غير قضائية تضم ممثلين من قيادة السلطة الفاشية ونفذت بحقهم أحكام الإعدام بسرعة وتحت تأثير ردود فعل انتقامية ، دون أن تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم وفق الطرق الأصولية ، فضلاً عن عدم جواز كون أعضاء هيئة محكمة ما أصلاً شهودًا في قضية تنظر من قبلها .

وقد جرت على هذه الشاكلة محاكمات المتهمين الذين أحيلوا إلى المحكمة الخاصة على إثر أحداث حزيران عام 1973 والتي سميت بـ (مؤامرة ناظم كزار ـــ مدير

عام أمن النظام الفاشي الأسبق) ، وكذلك الحال بالنسبة للمحكمة الخاصة التي شكلت برئاسة الدكتور عزة مصطفى وزير الصحة الأسبق وعضوية كل من فليح حسن الجاسم وزير الصناعة الأسبق وحسن علي العامري وزير تجارة النظام الفاشي لمحاكمة المحالين إليها ممن اتهموا من قبل النظام بالاشتراك في حوادث النجف وكربلاء عام 1977 والذين نفذت بحق بعضهم عمليات الإعدام بدون محاكمات من قبل جلاوزة الأجهزة القمعية ، مما أدى إلى رفض رئيس المحكمة الخاصة الدكتور عزة مصطفى وعضو المحكمة فليح حسن الجاسم التوقيع على قرارات الإعدام المعدّة سلفًا ، مما سبب إقصاءهما من عضوية ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) وفقدانهما لمنصبيهما الوزاريين وعضويتهما في قيادة تنظيم السلطة ، ونفذت بحق المتهمين عمليات الإعدام والأحكام بناء على موافقة عضو واحد فقط للمحكمة الخاصة المذكورة ، هو حسن علي العامري وزير تجارة النظام الفاشي الذي كان في أثناء الأحداث وتشكيل المحكمة خارج العراق ... !!!

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة التي شكلت برئاسة نعيم حميد حداد ، وعضوية ستة آخرين من أعضاء ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) على إثر أحداث ، (تموز ــ يوليو 1979) لمحاكمة المحالين إليها من كبار قادة ومسئولي السلطة المتهمين بالتآمر والخيانة على حد زعم النظام والتي قضت بإعدام (22) منهم ، وسجن الآخرين منهم لمدد متفاوتة ولم يجر حتى الآن إطلاق سراح أي واحد منهم رغم انتهاء مدة محكوميات بعضهم حيث تم عملية تصفيتهم جسديًّا داخل السجن الواحد بعد الآخر وعلى فترات مختلفة .

ثانيًا : ما يسمى بـ (محكمة الثورة) :

استحدث النظام الفاشي المحكمة السيئة الصيت المسماة بـ (محكمة الثورة) التي من ضمن اختصاصاتها النظر في الجرائم الخاصة بـ (أمن الدولة الداخلي والخارجي) المحالة إليها من قبل ما تسمى بـ (دائرة شئون قانون السلامة الوطنية) المرتبطة بديوان رئاسة الجمهورية بعد إجراء التحقيق الصوري فيها من قبل أجهزة أمن ومخابرات

السلطة الفاشية يتم خلاله انتزاع اعتراف المتهم بأساليب وحشية وقذرة للغاية كدليل للإدانة .

ومن الجدير بالذكر أن الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة وقراراتها قطعية وذات درجة واحدة لاتقبل بطبيعتها الطعن أو التمييز ، ويحرم المتهم خلال المحاكمة من حق الدفاع عن النفس أو مناقشة الشهود إن وجدوا أو الادعاء العام أو توكيل محام رغم تجنب المحامين من التزام القضايا السياسية ــ الأمنية إلا القلة القليلة المسموح لهم والذين يعينون بانتقاء من تلك الأجهزة ومهمتهم تنحصر فقط بتقديم التماس بطلب العفو .

فضلاً عن كون أحكامها وقراراتها سواء بالإعدام أو السجن تصدر وفق توصية وتوجيه ومداولة مسبقة بين مسئولي هذه الأجهزة القمعية وهيئة المحكمة المذكورة عند إحالة قضية المواطن المتهم للنظر فيها .

هذا بالإضافة إلى كون هذه المحكمة مكلفة بإصدار أحكام الإعدام بأسماء المواطنين الذين أودت بحياتهم أساليب التعذيب الوحشية في أقبية معتقلات وزنزانات سجون النظام الديكتاتوري في أثناء عمليات الاستجواب والتحقيق وذلك بغية إضفاء الشكلية الأصولية على تلك القضايا وتغطية أعمال وجرائم جلاوزة الأجهزة القمعية والتستر عليها حتى تنتفي المسئولية الجنائية أو الجزائية عنهم مستقبلاً ولتشجيعهم للاستمرار في مثل الأعمال وتنفيذها دون خوف أو تردد على اعتبار أن هؤلاء الضحايا قد أعدموا بعد إدانتهم .

ثالثا : المحاكم العسكرية الميدانية :

قام النظام الديكتاتوري بتشكيل محاكم عسكرية ميدانية في الوحدات العسكرية بعد اندلاع الحرب مع إيران لمحاكمة العسكريين ممن يشك في ولائهم للسلطة الفاشية أو ممن وضعت أسماؤهم في القوائم السرية السوداء بهدف التخلص منهم تحت ذرائع مختلفة منها التخاذل والجبن أو الإهمال والتقصير في أداء الواجب العسكري أو عدم

إطاعة الأوامر العسكرية في أثناء العمليات الحربية .

وتجري تصفيتهم على شكل وجبات ، وبصورة دورية وبتهم ملفقة وزائفة ، عن طريق شهود زور ، إما يجبرون في ظروف خاصة وتحت طائلة التهديد بالعقاب للإدلاء بإفادات يجري تلقينهم بها مسبقًا وإما يصار إلى شراء ذممهم من قبل أجهزة استخبارات ومخابرات السلطة ويقدمون كشهود لإدانة رؤسائهم من الضباط أثناء التحقيق وخلال المحاكمة الفورية ، وتصدر هذه المحاكم أحكامها وقراراتها على هؤلاء العسكريين بالإعدام ، وتنفذ بحقهم فورًا ميدانيًّا في ساحات العمليات العسكرية في القواطع كلها ومنذ بدء الحرب تحت هذه الذريعة أو تلك .

ولا تزال عمليات الإعدام هذه مستمرة في جميع قطاعات وصفوف القوات المسلحة وكذلك عمليات الإعدام الفورية وبدون محاكمات تحت ذريعة الهرب وعدم الالتحاق لأداء الخدمة العسكرية .

رابعًا : الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة :

شكلت هيئات تحقيقية خاصة على إثر تجدد القتال بين السلطة وقيادة الحركة الكردية عام 1974 ، والتي خولت صلاحيات واسعة جدا في الاعتقال والتحقيق والإدانة وتنفيذ القرارات ، وكذلك الهيئة التحقيقية المركزية التابعة لما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) والهيئات التحقيقية في المخابرات العامة واللجان التحقيقية في مديرية الأمن العامة المشكلة من قبل السلطة الفاشية ، وقد جرى إعدام الألوف من المواطنين بدون محاكمات من قبل هذه الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة .

ومن المعلوم أن المحاكم الخاصة والاستثنائية واللجان التحقيقية هذه ، ليست لها صفة قانونية بالمعنى الحقيقي وهي أيضًا هيئات غير قضائية تضم ممثلين حكوميين ، وقد تم ويتم تشكيلها استثناء من أحكام قوانين أصول المحاكمات الجزائية والعقوبات النافذة إضافة إلى كون أغلب أعضائها يجهلون أبسط مبادئ وقواعد القانون .

عمليات القتل والاغتيال

يمارس النظام الديكتاتوري في العراق منذ مجيئه إلى السلطة ـــ ولا يزال ـــ عمليات منظمة من القتل والاغتيال بأساليب غادرة وقذرة لا أخلاقية وبكل قسوة وهمجية بحق المواطنين ، وحتى المعتقلين والسجناء السياسيين الذين ترى السلطة الفاشية ضرورة التخلص منهم ، لأن بقاءهم على قيد الحياة يشكل خطورة عليها باعتبارهم طليعة المناضلين الذين يتصدون ببطولة نادرة لممارسات النظام الفاشي وبروح لاتعرف التخاذل أو المساومة أو المهادنة وكذلك المواطنين المعروفين بصلابتهم ومبدئيتهم في الوقوف بوجه النظام الفاشي وأدواته القمعية أو أولئك الذين أصبح بقاؤهم على قيد الحياة أمرًا مستحيلاً في نظر السلطة الفاشية وممن يشك في ولائهم لها والذين فقدوا مواقعهم ومسئولياتهم في السلطة في ظروف مختلفة واطلعوا وعرفوا فضائح النظام الديكتاتوري ويمتلكون معلومات دقيقة وبشكل تفصيلي عن وقائع تلك الفضائح بحكم تلك المواقع والمسئوليات والمراكز الحساسة التي كانوا يشغلونها بهدف طمس تلك الحقائق خشية تسربها في نطاق أوسع بسبب تذمر هؤلاء وحقدهم على مزاجية وسلوكية الزمرة الفاشية .

ونورد من هذه الطرق التي يستخدمها النظام في عمليات القتل والاغتيال والتصفيات ما يلي :

1 ـــ استخدام أناس مأجورين من سقط المتاع ومن ذوي ماض في الإجرام ولهم سوابق واستعداد تام في ارتكابه تتم دراسة ظروفهم وأوضاعهم ومدى إمكانية الاستفادة منهم لأغراض عمليات القتل والاغتيال من قبل أجهزة القمع الفاشية . وعند وقوع الاختيار على أحدهم يجري استدعاؤه وتكليفه بالمهمة الدنيئة ، أو يصار إلى شراء ذمم مجموعة من هؤلاء الأشخاص لتنفيذ مثل هذه الأعمال الإجرامية وتحت

إشراف سري من تلك الأجهزة ، والجدير بالذكر أن جميع هذه العناصر المأجورة تتم تصفيتها جسديًّا بعد إتمام تنفيذ جرائمهم التي يكلفون بها من قبل تلك الأجهزة القمعية نفسها بهدف استكمال طمس معالم هذه الجرائم التي ارتكبت من قبل هؤلاء بشكل كامل ، ومن هذه الطرق التي يمارسها النظام الفاشي ما يلي :

أ ــ إما إرسال مأجورين من عملاء أجهزة القمع الفاشية لتصفية المواطن الضحية ، مثال ذلك الجريمة القذرة التي ارتكبها النظام الفاشي في اغتيال الشهيد العميد الركن المظلي عبد الكريم مصطفى نصرة بقتله في داره في كانون الثاني ــ يناير عام 1969 .

ب ــ وإما عن طريق إدخال مأجورين إلى السجن ، وزجهم بين المعتقلين والسجناء السياسيين ، والتظاهر بكونهم معتقلين سياسيين والاختلاط والتقرب والتودد إليهم ، ومن ثم افتعال حادث شجار مع المعتقل أو السجين السياسي المطلوب تصفيته بعد أن يتم تزويد المأجور بما يستخدمه في جريمته . مثال ذلك عملية قتل الشهيد فؤاد الركابي في بداية عام 1972 الذي طعنه أحد مأجوري أجهزة القمع الفاشية بسكين في نهاية رقبته داخل سجن بعقوبة وأمام السجناء دون تدخل حراس السجن أو قيامهم حتى بمحاولة إسعافه ونقله إلى المستشفي لإيقاف النزيف .

جـ ــ وإما تصفية المعتقل أو السجين السياسي داخل السجن ، مثال ذلك السيد مرتضى الحديثي وزير الخارجية الأسبق وسفير العراق لدى الاتحاد السوفييتي الذي استدعي إلى بغداد ثم أودع التوقيف وحكم عليه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة بتهمة علاقته بالمؤامرة المزعومة في عام 1979 ، وذلك بقتله داخل السجن ، واللواء الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع الأسبق الذي ادعت السلطة الفاشية وفاته داخل السجن ، والعقيد صلاح عبد العزيز فياض الذي ادعت السلطة الفاشية انتحاره داخل سجنه .

2 ــ القتل عن طريق الدهس والاصطدام المتعمد بواسطة السيارات بعد أن يتم رصد تحركات المواطن المطلوب تصفيته ، واختيار المكان والوقت المناسبين ، بغية القضاء عليه .

وتجري مثل هذه العمليات دائمًا في منعطف أو زاوية شارع أو ملتقى تقاطع الطرق الرئيسة ، أو مزاحمته وحصره عن قصد أثناء قيادته لسيارته في الطريق العام كعملية قتل الشهيد سعدون البيرماني وعائلته عام 1972 في الطريق العام بغداد ــ واسط (الكوت) والذي كان قد أبلغ بعد إطلاق سراحه بضرورة مراجعة مديرية أمن محافظة واسط حيث صدمت سيارته سيارة كبيرة تابعة للأمن الفاشي .

وكذلك الحال فيما يتعلق بتصفية عبد الوهاب كريم الذي كان يسمى بـ (عضو القيادة القطرية لتنظيم السلطة) بواسطة حادث اصطدام مدبر لسيارته في الطريق العام بغداد ــ بابل (الحلة) .

وكذلك تصفية كل من حبيب الجاسم وعامر الدجيلي اللذين كانا يسميان بـ (عضوي قيادة فرع الفرات الأوسط لتنظيم السلطة) بقتلهما في حادث اصطدام سيارتهما في ظروف غامضة .

وحادث اصطدام سيارة جاسم هجول رئيس بلدية الحلة ومعاون محافظ التأميم الأسبق وأحد قياديي تنظيم السلطة في محافظة بابل (الحلة) وموته هو الآخر في ظروف غامضة أيضًا .

وعملية قتل الشهيد نافذ جلال وزير الزراعة الأسبق ، في حادث اصطدام في طريق أربيل ــ كركوك .

وعملية اغتيال الدكتور غالب الراوي وكيل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومن كان يسمى بـ (عضو فرع بغداد لتنظيم السلطة) في حادث اصطدام في 1/ 1 / 1973 .

وعملية قتل محمد أحمد حسن البكر مع زوجته وشقيقاتها في حادث اصطدام مدبر على الطريق العام بغداد ــ تكريت .

وكذلك حادث مقتل زوج ابنة الرئيس السابق أحمد حسن البكر بواسطة اصطدام سيارة تابعة للأمن الفاشي بسيارته .

ومقتل خالد محسن رئيس اتحاد نقابات العمال للسلطة مع أربعة من قيادة الاتحاد المذكور في حادث اصطدام سيارتهم بسيارة أخرى وبتدبير من أجهزة القمع الفاشية على الطريق العام بغداد ـــ البصرة .

وعملية قتل الشهيد شاكر محمود عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مع ابنته عن طريق دهسهما في أحد شوارع بغداد عام 1971 من قبل سيارة تابعة لأجهزة القمع الفاشية .

3 ـــ عمليات الاغتيال والقتل عن طريق الإطلاقات النارية (الرصاص) أو باستخدام مسدسات كاتمة للصوت وذلك حينما يستقل المواطن المطلوب تصفيته سيارة ما أو عندما يهم بالنزول منها بعد رصده أو ملاحقته ومتابعته في أحد الشوارع والطرقات وإطلاق الرصاص عليه من سيارة أو دراجة نارية مسرعة معدة لهذا الغرض .

4 ـــ إرسال رزم أو طرود بريدية ملغومة إلى عناوين المواطنين المطلوب تصفيتهم من قبل السلطة الفاشية . أو وضع المتفجرات والعبوات الناسفة في محلات إقامتهم أو وجودهم أو عن طريق إرسال الأشخاص والسيارات الملغومة والمفخخة ...

5 ـــ استعمال العقاقير والمواد المستحضرة من مركبات كيمياوية سامة وقاتلة ـــ كنترات الذهب ـــ الزئبق ـــ الزرنيخ ـــ الثاليوم وذلك إما عن طريق دسها في طعام وشراب المعتقلين والسجناء السياسيين أو حقنهم بهذه السموم بواسطة الإبر بحجة تلقيحهم ضد الأوبئة والأمراض ، وقبل فترة وجيزة من إطلاق سراحهم أو تقديمها إليهم في عصير الفواكه كالبرتقال أو المشروبات والمياه الغازية أو الحليب أو اللبن بمناسبة الإفراج عنهم تعبيرًا عن حسن نوايا السلطة تجاههم ، الأمر الذي سيؤدي بهم إلى الموت ببطء تحت تأثير هذه السموم ، بحيث يصار الاعتقاد أن المواطن الضحية قد أصيب بحالة مرضية اعتيادية وطبيعية بعد إطلاق سراحه ، لكونها لا تترك آثارًا ظاهرية سريعة في الجسم إلا في حالات نادرة دون اكتشاف العملية الغادرة لجلاوزة أجهزة القمع الفاشية إلا بعد تشخيص طبي دقيق حيث لا تظهر علامات

وأمراض التسمم إلا في المراحل النهائية وبعد استفحال الحالة المرضية للمواطن الضحية دون إمكانية الاستفادة من أي علاج .

ومن هذه المواد السامة « مادة الثاليوم » المسماة علميًّا بـ « السم العراقي » من قبل خبراء السموم العالميين ، لكون مركباتها لم تكن مكتشفة من قبل إذ إن كمية قليلة منها تكفي للقضاء على الإنسان دون أن تترك آثارًا تدل عليها إلا بصعوبة بالغة ومن خلال فحوصات طبية ومخبرية دقيقة جدًّا .

مثال ذلك حالة الشهيد مجدي جهاد صالح ـــ عضو قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي ـــ الذي أدخل مستشفى « وستمنستر » في لندن ببريطانيا للمعالجة بعد وصوله إلى لندن بتاريخ 7 / 5 / 1980 ، حيث اكتشف فريق من الأطباء البريطانيين الذين أشرفوا على علاجه من خلال الفحوصات الطبية والمخبرية الدقيقة أنه كان قد تناول كمية غير طبيعية من مادة « الثاليوم » السامة التي بدأت أعراضها الشديدة تظهر عليه ؛ كتساقط الشعر وعلامات التهيج الدماغي والتهابات حادة وخطيرة في الرئة والقصبات ، إلى أن توفي بتاريخ 16 / 6 / 1980 ، هذا وكان الشهيد قد راجع وقدم طلبًا رسميًّا لرفع منع سفره ومنحه جواز سفر لغرض اصطحاب طفلته المصابة بشلل في أطرافها لتعذر معالجتها داخل العراق حسب توصية الأطباء ، وقد تم استدعاء الشهيد في أواخر شهر نيسان ـــ أبريل عام 1980 إلى مديرية الأمن العامة التابعة للنظام الفاشي وأبلغ بحصول موافقة ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) على رفع منع سفره ومنحه جواز سفر لغرض السفر إلى خارج العراق ، وقدم إليه في أثناء ذلك قدح من عصير البرتقال يحتوي على مادة « الثاليوم » السامة حيث شرب نصفه ثم زود بنسخة من كتاب قرار إلغاء المنع لمراجعة مديرية الجنسية العامة ـــ السفر ، بغية إكمال معاملة سفره إلا أنه بعد عودته إلى بيته بساعات شعر بانحلال شديد في جسمه رافقه غثيان ، فقام بمراجعة أحد الأطباء الذي وصف له بعض الأدوية ، إلا أن أعراضًا مرضية جديدة قد ظهرت عليه كالغيبوبة وضعف النظر ... إلخ مما جعله يسرع في إنجاز معاملة سفره خارج العراق إلى بريطانيا للمعالجة

من قبل ذويه . هذا وكان الشهيد قد اعتقل عام 1972 من قبل السلطة الفاشية ، وتعرض لمدة سنة كاملة لأشد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي الرهيب في زنزانات أمن النظام الفاشي وأقبية قصر النهاية ، ثم حكم عليه بالسجن لمدة سبعة أعوام قضاها في سجن أبو غريب المركزي وأطلق سراحه بعد انتهاء محكوميته ووضع تحت المراقبة السرية .

وكذلك حالة الشهيد المهندس شوكت عقراوي أحد الشخصيات الكردية المعروفة والذي توفي في ظل ظروف غامضة عام 1981 متأثرا بأعراض التسمم بالثاليوم التي ظهرت عليه ، وعرضت السلطة أمر تسهيل سفره عن طريق الكويت لظروف الحرب القائمة .

وحالة المواطنة الشهيدة سلوى البحراني المدرسة في جامعة بغداد التي اعتقلت كرهينة لحمل ابنها على تسليم نفسه إلى السلطة الفاشية بتهمة الشك في انتمائه لحزب الدعوة الإسلامية ، والتي توفيت بعد أيام من إطلاق سراحها نتيجة ظهور أعراض التسمم بمادة « الثاليوم » عليها .

6 ـــ الاغتيال والقتل ، عن طريق استدراج المواطن الضحية إلى فخ أو شرك معد لهذه الغاية ، وخاصة أولئك الذين يشك في ولائهم للسلطة للتخلص منهم حيث يتم تكليفه بمهام رسمية أو وظيفية .

مثال ذلك حادث إسقاط الطائرة « إليوشن العسكرية » التي كانت تقل 32 عسكريًّا من الضباط والجنود في الشهر الأول من بدء الحرب للتخلص من بعض المشكوك في ولائهم للسلطة الفاشية .

7 ـــ القتل عن طريق استغلال الخرافات والعداوات والحزازات الشخصية والنزاعات العشائرية ، بتأليب طرف على طرف آخر وتشجيعه وتحريضه على اغتيال وقتل المواطن المطلوب تصفيته من قبل السلطة .

مثال ذلك قتل كل من الأخوة صبري الأعظمي ومؤيد الأعظمي على يد أحمد الأعظمي بعد تأليبه عليهم بسبب خلافات شخصية ومن ثم تمت تصفية أحمد الأعظمي هو الآخر أيضًا . مع ممارسة مثل هذه الأعمال بشدة وبهذه الطريقة في المناطق التي لايزال يغلب عليها الطابع العشائري .

8 ـــ اختطاف المواطن الضحية سواء من داره أو من محل وجوده أو من محل عمله أو من أحد الشوارع ، بعد رصده ومراقبته بشكل لا يلفت النظر ، ومن ثم قتله وترك جثته في محلها أو في مكان معين آخر أو وضعه في كيس أو إلقاء جثته المشوهة أمام داره أو رميها بعد تقطيع أوصالها في مكان قريب أو في الترع والأنهار والبحيرات .

مثال ذلك اختطاف المواطن الشهيد إلياس علي بك من (دائرته مديرية انحصار تبغ بغداد) وقتله ورمي جثته في مايو 1974 .

وكذلك اختطاف المواطن الشهيد حمة سارو فلاح من محافظة أربيل وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وقتله حيث وجدت جثته ملقاة في منطقة الخالص بمحافظة ديالي في 14 / 4 / 1974 .

والمواطن الشهيد محمد كريم عامل من بغداد الذي كان قد اختطف من أحد شوارع بغداد في 23 / 5 / 1971 ورميت جثته المشوهة بعد قتله قرب داره ، وكذلك اغتيال الشهيد اللواء محمود الحلو مدير الشرطة العام الأسبق ، وإلقاء جثته في نهر دجلة في 1 / 12 / 1982 .

إضافة إلى عمليات القتل والاغتيال الفردية ، فإن السلطة الفاشية لم تتورع عن ارتكاب عمليات القتل الجماعية للمواطنين ، بحيث لم يسلم منها حتى الشيوخ والنساء والأطفال . ومن الشواهد على مثل هذه المجازر الدموية الرهيبة حادث إطلاق جلاوزة النظام الفاشي النار « الرصاص » على المهرجان السلمي الذي كان قد أقيم في ساحة السباع ببغداد عام 1968 بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية مما أدى في حينه إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى .

وحادثة رش المتظاهرين بمناسبة وفاة الزعيم جمال عبد الناصر عام 1970 بـ (الأسيد ـــ التيزاب ـــ حامض الكبريتيك) ، مع إبادة قرى ومدن بأكملها عن طريق القصف المدفعي والجوي ، وإلقاء الأطنان من القنابل المحرقة (النابالم) والفسفورية على المنطقة الكردية ، خاصة تلك التي استخدمت أثناء تجدد القتال بين

السلطة الفاشية وقيادة الحركة الكردية عام 1974 .

وعمليات القتل الجماعية للمئات من المواطنين من سكان قرى تلك المناطق بتهمة التعاون وإيواء رجال الحركة الكردية .

وكذلك العمل الإجرامي الانتقامي الذي تعرضت إليه منطقة الدجيل التي محيت عن بكرة أبيها على أثر حادث محاولة اغتيال الطاغية الديكتاتور صدام حسين عام 1982 بالقرب منها .

الفصل العاشر

ذراع صدام الطويلة

عاش آية الله سيد مهدي الحكيم في بريطانيا لمدة ست سنوات ومعه زوجته . وتعود العالم الشيعي الجليل الذي بلغ الثالثة والخمسين من عمره أن يقيم صلاة الجمعة في مسجد في غرب لندن ، وكان يجذب إليه جمهورًا كبيرًا . ورغم التقدير الكبير والمودة الشديدة التي يعامله بها الناس فقد كان رجلا حزينا . ففي عام 1969 اتهمه النظام البعثي في بغداد بالجاسوسية ، واضطر أن يهرب من منزله في العراق . وأعدم صدام سبعة عشر عضوا من أفراد عائلته منهم الرجال والنساء ، والصغار والكبار وكانت جريمتهم أن الشيعيين كانوا يحبونهم ، والشيعيون يشكلون الأغلبية في العراق .

وكان أبوه المرحوم آية الله محسن الحكيم من كبار آيات الله في المذهب الشيعي . وكان أخوه الأصغر حجة الإسلام محمد باقر الحكيم هو قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومقره طهران ، وعبر السنوات الماضية منذ عام 1987 والحكيم يحاول تجميع مجموعات المعارضة العراقية ليشكل تحالفا .

وهي محاولة لتخليص الشعب العراقي شيعة وسنة ، أكرادا وعربا من حكم صدام حسين .

وكان الحكيم قد عاد لتوه من رحلته العشرين إلى الخارج خلال عام 1987 . وفي هذه المرة زار إيران ودولة الإمارات والسعودية ليعرف رأي المسئولين في اقتراحاته لإنهاء الحرب الإيرانية . وبعد عودته إلى بريطانيا ، دعي ليخطب في مؤتمر إسلامي في السودان ، وقبل الدعوة ، ووصل إلى السودان يوم 17 يناير 1988 ، وبينما كان ينتظر في بهو فندق هيلتون في الخرطوم تقدم إليه ثلاثة رجال من « جهاز حنين » التابع لصدام حسين ، واتجهوا حيث كان الرجل العالم جالسا ، وأطلق عليه أحدهم الرصاص على مسافة قريبة جدًا وأطلق الآخران طلقات في الهواء . وكان رجال البوليس السوداني واقفين في كسل وفي سلبية ولم يحاولوا التدخل . وغادر الرجال الثلاثة الفندق بهدوء حيث كانت تنتظرهم في الخارج سيارة تحمل أرقاما دبلوماسية اتجهت بهم نحو السفارة العراقية .

واهتم معارضو صدام بالحادث فمعنى هذا أن نظام بغداد بدأ حملة للتخلص

من المعارضة السياسية . وحاولوا الضغط على الحكومة البريطانية لكي تتدخل لدى العراق لوقف نشاطها الإرهابي ضد المعارضين في بريطانيا ، ولكن وزارة الخارجية لم تتخذ أي إجراء . وقبل أن يقتل رجال صدام « الحكيم » قتل « عبد الله علي » في لندن ؛ فقد أغراه رجال المخابرات العراقية في أحد المطاعم ودسوا له (الثاليوم) وهو مادة سامة شديدة الفاعلية تستخدمها المخابرات العراقية دائماً . وبعد أسابيع استخدمت نفس الطريقة في تصفية قائد كردي أثناء اجتماع في العراق .

وفي يوم 25 يناير طعنت زوجة منشق عراقي بارز وماتت في « أوسلو » . وبعد أسبوع أعلن البوليس التركي للصحفيين أن أحد الحركيين العراقيين وهو « قاسم أمين » قد مات بعد أن عذب بشدة ووجدوه مقطوع الحلق

وبعد غزو الكويت بقليل انشق أحد ضباط المخابرات وهرب إلى كندا وهو حسين صميدة ، وقامت السلطات بالتحقيق معه فأكد أن فرع المخابرات العراقية في غرب أوروبا يرأسه برزان التكريتي ــ أخو صدام من أمه . وقد جند عددا من المواطنين في الدول الأوروبية الذين هم من أصل عراقي وأعطى صميدة المعلومات التي نحاول أن نجمعها في هذا الفصل بالإضافة إلى معلومات أخرى ذكرها منشقون آخرون .

ففي عام 1990 كان يرأس المخابرات العراقية سبعاوي إبراهيم . وتحت تصرفه ميزانية ضخمة تبلغ مئات الملايين من الدولارات الأمريكية . وكان سبعاوي إبراهيم يرأس تنظيماً يبلغ عدد رجاله 125 ألفا . وله فرع مسئول عن المعاملات مع المخابرات العسكرية وفرع آخر مسئول عن شبكات التجسس في خارج العراق وهو « جهاز الأمن الخارجي » ، وكان الجهاز الأخير يسيطر على الإرهابيين العراقيين أو يعمل عقودا مع إرهابيين يعملون لحسابهم ومركزهم لبنان أو مع المجموعات الفلسطينية واللبنانية مثل أبي نضال وأبي العباس ، وكلاهما كان موجودًا في بغداد وقت غزو الكويت ، أو مع مجموعات صغيرة في لبنان . وكان الإرهابيون من كل الفصائل ، بالإضافة إلى عملاء « جهاز الأمن الخارجي » ، ينفذون أعمالاً إرهابية في الخارج نيابة عن النظام العراقي .

كان صدام حسين لا يحتمل المعارضة في الخارج ؛ فالميثاق السري « لجهاز حنين » (الجزء (ب) من المادة واحد) يحدد واجبات وأهداف أعضاء الجهاز الخاص وهي إقناع أعضاء حزب البعث وجمهور الناس بصفة عامة أنه لا توجد أي معارضة للحزب وللقيادة . وكان « جهاز حنين » يحقق هذا عن طريق سياستين : وسائل الإعلام والإرهاب . ويتم تنفيذ الأولى عن طريق وضع قائمة بأسماء الصحفيين العرب وتدفع لهم مبالغ منتظمة مما يجبرهم على التعاون . وكان الهدف الثاني يتحقق بإرهاب أي معارضة عن طريق إخراسها إلى الأبد .

وأحد القصص المشهورة التي يتبادلها معارضو صدام أن الرئيس أسرّ إلى بعض المقربين إليه أن ما رآه في فيلمه المفضل « الأب الروحي » هو المنهج المثالي للأخلاق الذي يجب أن يستلهمه الإنسان . وأعلن أنه إذا كان الإخلاص إلى العائلة (العائلة هي الحزب والقائد) موضع شك تصبح حياة الفرد بلا معنى وليس لها أهمية .

وهكذا فإن أعضاء البعث السابقين والمسئولين الذين هجروا صدام حسين يعتبرون خونة ولابد أن يتعقبهم « جهاز حنين » ، أما أولئك الذين يذيعون معلومات عن النظام ونشاطه فتتم تصفيتهم جسديًا .

وعندما نجح صدام حسين في صهر شخصية الدولة والحزب في شخص واحد أعطى قوة هائلة للتنظيمات السرية داخل الحزب .

وفي العراق تعتبر كل مجموعات المعارضة مجرمين وممارسة الإرهاب ضدهم أمر مشروع . وتفسير هذا بسيط ، فالعراق كله عائلة واحدة ، والأب الروحي هو صدام حسين ، وإن أي محاولة للانشقاق خيانة ولابد أن يعاقب الخائن .

وكان شنق الصحفي البريطاني (فارزاد بازوفت) في مارس 1990 مثالا على ذلك ، فقد كان يعتبر جزءًا من جهاز الإعلام العراقي وصديقا للعراق . وكان إيرانيًّا في الأصل ولكنه كان في نظر العراق لا يعتبر صحفيا غربيا ولكنه يعتبر صحفيا عربيا ويجب أن يتبع الخط البعثي ، لذلك عندما وجدوه يقوم بتحقيق في انفجار حدث في شبكة الهلال الصناعية العسكرية ، غضب البعث منه واعتبره مجرمًا . فإذا نجح

« بازوفت » في مغادرة البلاد ونشر تقريره فسوف يغتاله أحد التنظيمات البعثية السرية بالخارج لذلك فضلوا شنقه .

ورغم أن منظمة صدام حسين السرية جزء من الدولة فقد كان لها حق « المعارضة الثورية » .

وكان حردان التكريتي وزيرًا للحربية ونائبا لرئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة في عام 1968 . وفي عام 1969 حدث خلاف بينه وبين القيادة ، وكان في الجزائر عندما سمع نبأ عزله من راديو بغداد ، فقرر أن يستمر مقيما في الجزائر ، وأرسل لإحضار زوجته وأولاده ، ولكنه وبكل حماقة عقد لقاء مع الصحفيين حيث عبر عن اهتمامه العميق بتجاوزات الحكومة العراقية في معاملة المعارضة في الخارج . فاستخدم البعث زوجته لتلقينه درسًا وحشيًّا .

فقبل أن تغادر بغداد في طريقها إلى الجزائر حيث تلحق بزوجها ومعها أولادها ، جاء من يخبرها أنها لابد أن تحصل على « فاكسين » قبل مغادرة البلاد وفعلا أعطوها حقنة . وقبل أن تصل الطائرة إلى الجزائر كانت قد ماتت والتف صغارها حولها يصرخون .

وانتقم حردان التكريتي ، حيث دعا إلى مؤتمر صحفي وأعطى الصحافة تقريرًا مفصلاً عن كيفية تنفيذ انقلاب 1968 ، وألقى أضواء على علاقة صدام حسين و« جهاز حنين » بالمخابرات الأمريكية . وبعد ثلاثة شهور وجهت إليه الدعوة لتناول الغداء مع السفير العراقي في الكويت . وبينما كان يجلس بجانب الدبلوماسي في السيارة اقترب من السيارة أحد رجال المخابرات وقتل حردان التكريتي قبل أن يعبر الطريق ويأخذ سيارة أخرى ويختفي .

ولم تقتصر ذراع صدام الطويلة على العالم العربي فبعد الانقلاب البعثي في عام 1968 حاول عملاء عراقيون اغتيال « عياد علوي » وهو رجل دين شيعي معارض في لندن .

كان سعيد الحمامي ممثل منظمة تحرير فلسطين في لندن وكان يقوم بمفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وتولت مجموعة من مجموعات أبي نضال اغتياله . وجاءت فترة بردت فيها العلاقات بين العراق والغرب عندما تبنى العراق سياسة معادية للاستعمار فبدأت بعض التحقيقات الخاصة ببعض المنشقين الذين يعيشون في بريطانيا وكشفت عن مدى إرهاب شركات المخابرات في بريطانيا . وتم استبعاد أحد عشر دبلوماسيًّا عراقيًّا من لندن .

ومنذ 1979 كان الطلبة العراقيون في بريطانيا لهم اتحادهم المستقل وقد قال عنه صدام حسين إنه غير شرعي . وهكذا لم يعد له وجود من الناحية الرسمية . وطبقا للمادة الأولى لميثاق « جهاز حنين » فإن أعضاء هذا الاتحاد لايعتبرون أشخاصًا لذلك يجب إرهابهم حتى يهجروا الاتحاد أو تتم تصفيتهم .

وكانت إحدى الواجهات التي تختفي خلفها المخابرات العراقية في بريطانيا هي الاتحاد القومي للطلبة العراقيين وكان متوسط عدد أعضائه خمسة وثلاثين شخص ، رغم أن بعضهم كان في أواخر الأربعينيات . وكانت إحدى الجوائز التي تعطى لرجل المخابرات الناجح هي وظيفة في الخارج لمدة أربع سنوات ، حيث يلتحقون بالجامعات كطلبة دراسات عليا . ومن هنا يحاولون تجنيد طلبة عرب آخرين للانضمام إلى تنظيم العرب كلهم حزب البعث ، وكانوا يطلقون عليه اسما حركيًّا هو « المجتمع العربي » ، وله فروع في كل أنحاء العالم في عدد كبير من الجامعات ، ومع الميزانية الضخمة التي تحت تصرفهم يعيشون في كسل ورفاهية فيذهبون إلى الحفلات وأوجه النشاط الاجتماعي الأخرى .

وكان العمل الرئيس للطلبة (الذين هم مخابرات) هو مهاجمة الطلبة المنشقين وتنفيذ أية تعليمات أخرى تصلهم من بغداد وهناك تفاصيل عن « قائمة قتل » كتبها عملاء المخابرات في السفارة العراقية في لندن وقد كشفت هذه التفاصيل .

وفي فبراير 1981 ، كتب اتحاد الطلاب بجامعة ليفربول إلى السفارة العراقية في لندن يحتج على نشاط التجسس العراقي في حرم الجامعة . وقد وجدت مستندات

مكتوبة باللغة العربية مؤرخة في ذلك الشهر تعطي تعليمات للطلبة عن كيف يقومون بالمراقبة وكيف يبلغون عن نشاط الطلبة العراقيين الآخرين المشتبه فيهم ، والذين لهم أفكار معارضة . وكان على كل طالب أن يقدم تقريرًا عن زميله . وأولئك الذين يرفضون تقطع عنهم المنح ويهددونهم بالانتقام من عائلاتهم في العراق .

وفي 19 فبراير 1981 وبينما كان عدد من الطلبة العراقيين يقومون بمظاهرة احتجاج أمام السفارة العراقية ، التقط لهم عملاء المخابرات صورًا فوتوغرافية ، وفي الشهر التالي كان معظمهم قد هوجم وضرب ضربا مبرحا . ولم يصدق الناس ما كانت تنشره الصحافة إلا في أغسطس عام 1990 بعد ترحيل عدد من الطلبة العراقيين الذين يعملون في المخابرات عن بريطانيا .

وفي يوم 30 أبريل 1980 استولى عدد من القناصة على السفارة الإيرانية في غرب لندن وزعموا أنهم من الإيرانيين العرب ، وكانت مطالبهم هي استقلال « عربستان » عن الفرس وبالطبع رتبت لهذه العملية المخابرات العراقية لتجعل العالم يدرك أن العرب في منطقة « عربستان » وهي تقع على الحدود مع العراق وكلهم عرب أكثر منهم إيرانيين ، يطلبون الاستقلال وكانت أحد أهداف الحرب الإيرانية هو استعادة هذه المنطقة . واستمر حصار السفارة عدة أيام أطلق فيها واحد من القناصة الرصاص على أحد الرهائن بينما المفاوضات مستمرة .

واستمرت العملية حتى اقتحمت السفارة قوات من الفرقة الثانية والعشرين الجوية الخاصة . وانقذوا الرهائن الباقين على قيد الحياة ولم ينج من القناصة سوى واحد اسمه « علي » وأثناء الاستجواب كان علي يغني كالطائر . وقال إن كل الرجال الستة الذين هاجموا السفارة قد تلقوا تدريبا في العراق . وإن الأسلحة قد وصلتهم عن طريق السفارة العراقية بعد وصولهم إلى لندن ، وأخبر عن أحد ضباط المخابرات واسمه الشفري « الثعلب » ولكن اسمه الحقيقي « سامي محمود علي » ورغم بحث البوليس عن هذا الثعلب إلا أنه تمكن من مغادرة بريطانيا والعودة إلى العراق أما علي فقد حكم عليه بالسجن الطويل .

وبعد شهر أطلق الرصاص على رئيس الوزراء العراقي السابق عبد الرزاق النايف . وبعد أسبوعين ذهب اثنان من عملاء المخابرات ليزوروا الدكتور تحسين الملا ، وهو الطبيب الذي عالج رجل صدام بعد عملية الاغتيال الفاشلة في عام 1959 ، ولم يكن الدكتور موجودًا في منزله في ذلك الوقت وفتحت زوجته الباب فدخلوا مندفعين ، ويحمل كل منهم « بلطة » فصرخت الزوجة واندفع الجيران من منازلهم المجاورة وهرب العراقيان .

وفي عام 1982 أرسلت المخابرات العراقية أحد ضباطها إلى لندن لتنشيط أحد الخلايا « النائمة » ، التي كان يرأسها صبري البنا الذي عرف فيما بعد باسم أبي نضال ، وطلب من الخلية قتل السفير الإسرائيلي في لندن ، وقتلوا السفير الإسرائيلي في أحد الفنادق . وكان هدف العراق من هذه العملية إساءة العلاقات بين منظمة التحرير وإسرائيل . ومع ذلك فإن مصير المعارضين كان أقل رعبا مما يمكن أن يصيب ذلك الذي يخون العائلة ، وكان ماجد حسين يعلم أنه سيحكم عليه بالموت إذا ظل صدام في حكم بغداد .

وفي سبتمبر 1980 بعد بدء الحرب بأربعة أيام انشق من وظيفته كرائد في المخابرات ، وكانت له خدمة تسع سنوات خدم فيها أيضا كحارس شخصي لصدام حسين . وقد انشق بينما كان في الكويت في مهمة لنسف بعض منشآت البترول ومن هناك هرب إلى سوريا ثم إلى يوغسلافيا حتى وصل إلى ألمانيا الغربية . وبينما كان ينتقل من مكان إلى مكان ، كانت عين المخابرات عليه .

وفي عام 1983 انتقل إلى السويد حيث طلب اللجوء السياسي وقال إنه عرضة للاغتيال . ولكن السلطات السويدية لم تصدقه وظلوا يبحثون طلبه لمدة عامين . وفي عام 1984 لجأ إلى خطوة يائسة ، فأعطى البوليس السويدي معلومات غاية في السرية في مقابل حق البقاء . ولكن طلبه رفض فاتجه إلى وسائل الإعلام وكشف عن شبكة اتصالاته . وقال كل ما يعرفه عن العملاء العراقيين الذين يعملون في المنطقة الإسكندنافية ، وظل البوليس السويدي لا يصدقه بسبب احتمال أن يكون حسين

مازال يعمل لحساب المخابرات العراقية ويريد أن يتسلل إلى دوائر العراقيين المنفيين .

وكان كثير من العراقيين يشاركون البوليس السويدي في موقفه لذلك وجد ماجد حسين صعوبة في إقامة علاقات مع العراقيين . وقد نشرت مقالات أذاع فيها ماجد حسين أسرارًا كثيرة عن النظام العراقي أحدثت دويًّا كبيرًا في العالم العربي .

وهنا أدرك ماجد حسين أنه في خطر عظيم وطلب حماية البوليس ولكنهم تجاهلوه . وقالوا له إنك في السويد ولست في العراق . ولما أدرك أنه بدون حماية أصبح حريصا جدًا ولا يخرج بمفرده .

وذات صباح ذهب لزيارة مواطن عراقي في مكتبه ودخلت إلى المكتب فجأة امرأة عربية وقالت إن اسمها « نينا » . وقالت إنها كانت تبحث عن طبيب أسنان وعندما وجدت اليافطة مكتوبة باللغة العربية دخلت لتستعين بهما وكانا غير قادرين على تقديم المساعدة ، ولكن ماجد حسين أصر على اصطحابها هي وصديقه إلى منزله .

وفي المساء قدم لهما العشاء . وفي حوالي الساعة الثامنة انصرف صديقه وحاولت نينا الانصراف ولكنه أصر على بقائها إلى الصباح . ولكنها أصرت فذهب لحراستها إلى محطة السكة الحديد ولم يره أحد بعد ذلك . وبعد ستة أسابيع أخبر البوليس السويدي رفاقه أنه غادر اختياريا وظنوا أنه أكمل مهمته التي كلفته بها المخابرات وعاد إلى العراق .

ويوم 20 مارس 1985 اكتشف سر اختفائه فقد أعلن البوليس أنهم وجدوا جثة رجل وقد قطع جسمه إلى أجزاء صغيرة وألقي به في النهر وتأكد بعد ذلك أنها جثة ماجد حسين .

ورغم نشاط صدام حسين الإرهابي ، فقد تحسنت العلاقات بين بريطانيا والعراق ضمن جهود الغرب في استخدام صدام حسين سدًا منيعا ضد المد الإسلامي الأصولي الإيراني ، وقد حاولت المعارضة العراقية في فبراير 1990 أن تعقد مؤتمرًا صحفيًّا وتنشر مستندات لتحذر الشعب البريطاني ضد أعمال العنف العراقية ولكن وزارة الخارجية لم تسمح لهم لكي لا يضروا العلاقات العراقية الإنجليزية .

الفصـــل الحادى عشر

العبث بالدستور

إن الأنظمة الديكتاتورية والفاشية معروفة بعدائها السافر للحريات ، بحكم طبيعة بنيتها وتركيبتها الطبقية وتكوينها الأيديولوجي ، والتي لا يمكنها معه إطلاقًا أن تتعايش والأطر والأجواء الديمقراطية لأنها والأخيرة على نقيض ، إذ إن حياة إحداهما تعني موت الأخرى .

وشأن النظام الفاشي في العراق ، شأن مثيله من أنظمة القمع والإرهاب ، ينطلق من ذهنية التسلط وعقلية الاحتكام لمنطق القوة ، حيث طبيعة أية سلطة فاشية ديكتاتورية وسمتها الأساسية الملازمة .

ولقد لجأ هذا النظام منذ مجيئه إلى السلطة (في ظل ظروف محلية وعربية ودولية معقدة وعوامل ذاتية وموضوعية مكنت الزمرة الفاشية من القفز إلى السلطة) إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات ، تهدف في اعتقاده بمحصلتها النهائية إلى تثبيت وتقوية سلطته الديكتاتورية ، وتضمن استمرار بقائه على دست الحكم من خلال تقييده ومصادرته حقوق المواطنين وإلغائه حرياتهم العامة ، السياسية منها والمدنية ، وفي مقدمتها إلغاء حرية الفكر والرأي والتعبير وتحريم حقوق الاجتماع والتظاهر والإضراب .. إلخ وقد حصر جل اهتمامه ونشاطاته بهذا الاتجاه ، عن طريق استخدام الأساليب الأكثر وقاحة ، والوسائل الأكثر فاشية ، ومن خلال مؤسسات قمعية وتوسيع دائرتها على نمط خاص ومعين ، بحيث يمكنه من إحكام الطوق والسيطرة التامة المطلقة .

واتضح هذا النهج الفاشي للسلطة الديكتاتورية من السلوك الإرهابي المتسم بالخداع والتضليل والتظاهر تارة ، والمناورة والابتزاز والغدر تارة أخرى ــ بالرغم من تشخيصنا السلطة الديكتاتورية والزمرة الفاشية التي تسلمت الحكم في انقلاب 17 تموز ــ يوليو عام 1988 منذ الوهلة الأولى ــ والذي طبع جميع نشاطاتها وسلوكياتها في مختلف الأصعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، سواء في

المجالين الداخلي والخارجي ، أو في مجال علاقاتها الخاصة كنظام وكسلطة ، وافتضح أمرها وتكشفت حقيقتها أكثر فأكثر وفي نطاق أوسع في الأوساط العربية والدولية من خلال ممارساتها القمعية والوحشية هذه تجاه شعبنا وقواه التقدمية في السنوات التي أعقبت تسلمها للحكم .

إن أهم سمة من سمات السلطة الشعبية ، هي أن تكون مستندة في جوهرها وأساسها ونهجها إلى الجماهير الشعبية الكادحة لتحقيق أهدافها وطموحاتها وتطلعاتها من حيث منظماتها الشعبية أو من حيث مؤسساتها الرسمية (الدستورية والقانونية) .

وتفتقر السلطة الفاشية والديكتاتورية بداهة إلى مثل هذه السمة وذلك السند الجماهيري ، وهي والحالة هذه لا ترتكز أصلا إلى قاعدة جماهيرية ، وإنما إلى مؤسساتها القمعية ، وبالتالي فإنها لا تمتلك أيضا منظمات شعبية شرعية ومنتخبة أو مؤسسات رسمية دستورية وقانونية ديمقراطية ، وبالمعنى الحقيقي . ولهذا فإنها تشعر بالضعف والخوف ، وعدم القدرة على الاستمرار والبقاء أمام سياق التطور الزمني للمستقبل ومجريات الأحداث ، وهنا تكمن أزمتها العامة التي تشتد يومًا بعد آخر ، ومحاولاتها اليائسة للتغلب عليها دون جدوى ، وفق نزعة الهيمنة والتسلط . ولهذه الأسباب فإنها تقوم باتخاذ سلسلة من الإجراءات التعسفية واللاديمقراطية تجاه الشعب ، إضافة إلى ممارساتها القمعية الدموية ، ومثل هذا القول ينطبق تمامًا على طبيعة وواقع السلطة الفاشية في قطرنا ، والتي سنتناولها في هذا الفصل وعلى النحو المبين تاليا :

أولا : على صعيد المنظمات الشعبية :

إن تقييد وإلغاء الحريات العامة في العراق قد شمل بالأساس حرية وديمقراطية العمل النقابي والمهني ، والتي كانت من نتاج منجزات ثورة 14 تموز — يوليو عام 1958 . وكان لنضج العمل النقابي في الأعوام التي سبقت ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 أثره وأهميته في السنوات التي أعقبت تلك الثورة ، فكان له دور بارز وثقل أساسي في نضال جماهير شعبنا وفي الالتزام بالموقف التقدمي على الصعيد القطري

والقومي والعالمي ، رغم الظروف والأوضاع السياسية الصعبة ، واختلاف الأنظمة الفردية ذات الطبيعة غير الديمقراطية التي توالت على السلطة ، سواء في المؤتمرات العربية أو العالمية ، وكان للوفود النقابية والمهنية العراقية دور كبير في اتخاذ كثير من التوصيات والقرارات في تلك المؤتمرات باتجاه خدمة قضايا أمتنا العربية ، ومناصرة القوى التقدمية ، حيث كان للعمال والفلاحين والطلبة والنساء والمعلمين والأطباء والصيادلة والأدباء والصحفيين والمحامين والمهندسين العراقيين ، من خلال منظماتهم النقابية والمهنية ، دور مشرف في رفد النضال النقابي العربي والمساهمة فيه .

إلا أن السلطة الفاشية في العراق ، قد استطاعت منذ مجيئها إلى دست الحكم إفراغ هذه المنظمات الجماهيرية النقابية من محتواها النضالي وحولتها إلى مجرد مؤسسات مزيفة وواجهات دعائية لا ، بل إلى مراكز لعمل أجهزتها القمعية ونقاط تجمع للعناصر الانتهازية والنفعية والوصولية المتساقطة التي جعلت منها أدوات لتلك الأجهزة من خلال مطاردتها لأخلص الكوادر النقابية التقدمية المتمرسة في العمل النضالي النقابي والمهني سواء بزجهم في السجون والمعتقلات ، أو تصفيتهم بقتلهم واغتيالهم ، بحيث أصبحت هذه المنظمات الشعبية مشلولة عن القيام بدورها الأساسي الفاعل باتجاه تعبئة طاقات وقدرات الجماهير الشعبية من أجل حماية مصالح وحقوق هذه الجماهير والدفاع عنها ورفد النضال السياسي لأمتنا العربية بالعمل مع المنظمات النقابية والمهنية العربية الرديفة والتضامن مع المنظمات النقابية والمهنية التقدمية العالمية ، للتصدي والوقوف بوجه المحاولات الإمبريالية والصهيونية والرجعية ، وإحباط وإفشال مخططاتها الرامية إلى فرض الهيمنة والاستسلام على أمتنا العربية ومن أجل نصرة قضايانا المصيرية وتحقيق أهدافنا العادلة . لقد نصبت السلطة الفاشية على رأس كل نقابة أو اتحاد مهني زمرة من العناصر الساقطة والمدانة ، ورسمت لها أن تؤدي أدوارًا مخجلة وكارتونية شوهت معالم وسمعة العمل النقابي والمهني الشعبي في القطر ، وأساءت إليها ، وأسندت إلى هذه العناصر مهام تخريبية قذرة ضمن المخطط العام للدور التآمري والتخريبي للسلطة الديكتاتورية في العراق ، وبواسطة هذه المؤسسات الهزيلة والكسيحة وعن طريقها في المنظمات والاتحادات المهنية والنقابية والمؤتمرات العربية

منها والدولية ، في محاولة لشق وحدة الحركة النقابية والمهنية العربية في كل مناسبة واتخاذ مواقف صريحة ومتطابقة مع مواقف الرجعية العربية في تلك المؤتمرات بهدف تحجيم النضال الجماهيري العربي النقابي والمهني والسياسي وشل قدراتها وتعطيل دورها وإضعاف فاعليتها . إن ما يؤكد الدور التآمري والتخريبي للسلطة الديكتاتورية في العراق ضمن مجال المنظمات الشعبية العراقية من خلال الابتلاع والقضاء على أحد مكاسب ومنجزات ثورة الرابع عشر من تموز — يوليو عام 1958 ، هو مهازل الانتخابات الشكلية والصورية التي جرت ولازالت تجري في الاتحادات والنقابات في القطر ، وفوز مرشحي وممثلي القائمة الحكومية بالتزكية في هذه الانتخابات ، إضافة إلى ملاحقة ومطاردة عناصر الحركة النقابية (الوطنية والقومية والديمقراطية) التقدمية المناضلة ، وبهذا فإنها تمكنت من شل وتعطيل بعض فاعلية قدراتها المتاحة مما اضطرها إلى دخول طور النضال السري بسبب محاربتها لهذه المنظمات الجماهيرية بهدف إلغاء دورها والقضاء على وجودها من خلال مصادرتها للحقوق والحريات الديمقراطية النقابية والمهنية للمواطنين وتحريم نشاطاتهم في هذا المجال وبشكل يتعارض وما كفلته المادة 26 من الباب الثالث من الدستور المؤقت لعام 1970 ، الأمر الذي يؤكد أيضا من ناحية أخرى أن مؤسسات السلطة الفاشية النقابية والمهنية ليست بمنظمات نقابية حقيقية ذات مغزى نضالي أو حتى ذات أهداف مهنية حرفية ، وإنما هي في حقيقتها واجهات فارغة ودعائية للتطبيل بمواقف السلطة الفاشية في جميع الأصعدة ، وبعيدة كل البعد عن أي مضمون نقابي ومهني ديمقراطي سليم ، وتفتقر في ذات الوقت إلى الشرعية الجماهيرية والأرضية وأسس العمل النقابي والمهني وتقاليده وأعرافه وصيغه النضالية ، فضلاً عن كونها مفرغة من المحتوى النضالي الاجتماعي — السياسي — إنها بالتالي تفتقد شرعية تمثيل القطاعات الشعبية الواسعة ، والنتيجة عدم صحة حق الادعاء في التحدث باسمها .

ثانيًا : على صعيد المؤسسات الرسمية :

تتضمن دساتير أغلب البلدان عادة أحكامًا ، تحدد شكل الدولة وطبيعة نظام

الحكم فيها ، وتبين الأسس والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الرئيسة للمجتمع والدولة ووضوح اختصاصات المؤسسات والهيئات الدستورية العليا في الدولة أحادية السلطة ، وترسم حدود اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية ـــ التنفيذية ـــ القضائية) في غير نوعها من الدول ، وتنظم علاقات هذه السلطات بعضها ببعض ، وتكفل الحقوق والحريات العامة للمواطنين وواجباتهم الأساسية .

وبصدد الحقوق والحريات العامة ، فإن العبرة ليست بالاعتراف والإقرار بهذه الحقوق والحريات في النصوص الدستورية والقانونية فقط ، وإنما في التطبيق العملي لها نصًا وروحًا ودون النيل من جوهر هذه الحقوق والحريات أو تحديدها تحت ذريعة التنظيم القانوني لها أو التضييق عليها ، بل وحتى مصادرتها وإلغائها من الناحية الفعلية .

إن الدستور المؤقت ، بأبوابه الخمسة ، الصادر في 16 تموز ـــ يوليو عام 1970 ، بالرغم من اختلاف نظرتنا إليه وملاحظاتنا العديدة بشأنه ، فإنه لا يعدو كونه يعبر أساسًا وفي جوهره عن طبيعة ومصالح وأفكار السلطة الفاشية ونظرتها المتخلفة والسقيمة للمجتمع وأسسه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية . إنه ـــ ومن نافلة القول ـــ يكفل وبصورة ما ومن الناحية النظرية القانونية الحد الأدنى لبعض الحقوق والحريات العامة للمواطنين .

فلقد نص هذا الدستور على بعض الحقوق والحريات العامة للمواطنين ، وسكت بل أغفل بعضها الآخر كحق الإضراب مثلاً ، ولكن السلطة الديكتاتورية بحكم طبيعتها الرجعية ونهجها الفاشي وسلوكها الإرهابي وممارستها القمعية وإجراءاتها التعسفية قد خرقت نصوص هذا الدستور الذي سنته بنفسها وأهدرت كل هذه الحقوق وصادرت وألغت جميع تلك الحريات باتخاذها الإجراءات الفاشية والديكتاتورية تجاه شعبنا وقواه المختلفة والمناقضة لأبسط المفاهيم والقيم والمثل الإنسانية والاعتبارات الأخلاقية والأعراف والمبادئ والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان .

وسنتناول وبشيء من الإيجاز مؤسسات الدولة التي تضمنها الدستور المؤقت لعام 1970 ، وبنفس الترتيب الوارد في فصول الباب الرابع منه ، وعلى النحو الآتي :

1 ـ ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) :

ويتولى من الناحية الفعلية السلطتين التشريعية والتنفيذية في القطر . وقد تضمن الفصل الأول من الباب الرابع من الدستور المؤقت طبيعة وتركيبة واختصاصات وصلاحية هذا المجلس ، المواد (37 - 45) من الدستور ، ويستأثر بقراراته التي لها قوة القانون رئيسه المتمثل في الطاغية الديكتاتور الذي يكون حكما في ذات الوقت رئيسا للجمهورية وفقًا للمادة (38 / 1) من الدستور المؤقت ، ويتكون أعضاؤه ممن يسمون بـ (أعضاء القيادة القطرية لتنظيم السلطة) الذين ليست لهم من الناحية الفعلية أية صلاحية أو سلطة حقيقية داخل المجلس سوى التوقيع على القرارات التي يتخذها رئيسه الطاغية ودون أن تكون لهم أية حصانة خلافًا لما نصت عليه المادة (40) من الدستور نفسه ، هذا ويتم اختيار وتعيين أو طرد وإقصاء أعضائه من قبل الطاغية الدكتاتور وحسب مزاجه ، وتصدر قرارات المجلس باسمه وله نائب واحد ، أما المراسلات الرسمية فتكون بتوقيع من يسمى بـ (أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة) ولهذا المجلس عدة مكاتب من أهمها ما يسمى بـ (مكتب أمانة السر) .

2 ـ ما يسمى بـ (المجلس الوطني) :

تضمن الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور المؤقت اختصاصات هذا المجلس التي تقتصر فقط على النظر في مشروعات القوانين التي تحال إليه مما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) أو من رئيس الجمهورية في غير الأمور العسكرية والمالية وشئون الأمن العام !!!

وينظم القانون الخاص به والمسمى بـ (قانون المجلس الوطني) كيفية تشكيله وطريقة الترشيح لعضويته والشروط التي يجب توافرها وسير العمل فيه إضافة إلى صلاحياته .

هذا ، وفي الحقيقة لا يتولى هذا المجلس من الناحية العملية أي نوع من مهام السلطة

التشريعية سوى مجرد الموافقة فقط لا غير على مشروعات القوانين في غير الأمور العسكرية والمالية وشئون الأمن العام المحالة إليه من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) أو رئيس الجمهورية حسب الحال . وإنه في الواقع مجلس مسرحي مزيف لايعبر بأي حال من الأحوال عن إرادة شعبنا في العراق ويراد به تضليل وخداع الرأي العام العربي والعالمي حيث إن أعضاءه يتم اختيارهم وترشيحهم وفوزهم بـ (طريقة التزكية السيئة الصيت المعروفة والتي كانت تمارسها الحكومات الرجعية والعميلة في الانتخابات النيابية المزيفة) وعلى أساس مبدإ المفاضلة في الاختيار فيما بين مرشحي القائمة الحكومية دون أن يقابلها منافسة حرة حقيقية خارج هذه القائمة الحكومية الوحيدة . ومما يؤيد هذا القول المهزلة التي سميت بـ (انتخابات المجلس الوطني ، والتي أجرتها السلطة الفاشية عام 1980 لانتخاب مرشحي قائمتها ضمن الدوائر الانتخابية لمقاعد هذا المجلس البالغ عددها 250 مقعدا لعموم العراق) .

3 ــ **رئيس الجمهورية :**

تضمن الفصل الثالث من الباب الرابع من الدستور المؤقت لعام 1970 اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية الذي هو في ذات الوقت رئيس ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) . وبما أن الدستور المؤقت يأخذ بما يسمى وفق القواعد والأعراف الدستورية بالنظام الرئاسي فإنه أيضًا يترأس مجلس الوزراء وبالتالي يمارس اختصاصاته وصلاحياته ، كما ينظم قانون السلطة التنفيذية اختصاصات وصلاحيات الوزراء الذين هم حاليًا في الحقيقة وبالفعل وفي ظل السلطة الفاشية بمثابة موظفين فقط ليس غير ، دون أن تكون لهم الصفة السياسية خلاف ما هو متعارف عليه ، كما أنهم ينفذون مشيئة ورغبات الطاغية الديكتاتور وتوجيهاته في مختلف الأمور والمسائل والقضايا حتى وإن كانت مخالفة لأحكام الدستور والقوانين النافذة ودون أي اعتبار حتى لآراء هؤلاء أنفسهم إزاء تلك الأمور والقضايا .

4 ــ **القضاء :**

تناول الفصل الرابع من الباب الرابع من الدستور المؤقت ، موضوع السلطة

القضائية بعنوان (القضاء) الذي جاء فيه : أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وأن حق التقاضي مكفول لجميع المواطنين . كما نص أيضًا على أن طريقة تشكيل المحاكم ودرجاتها واختصاصاتها وشروط تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم ومقاضاتهم وإحالتهم إلى التقاعد ووظائف الادعاء العام وأجهزته وشروط تعيين المدعين العامين ونوابهم وأصول نقلهم وترفيعهم ومقاضاتهم وإحالتهم إلى التقاعد يحددها القانون . كان القضاء العراقي في السابق ، وبالرغم من الظروف والأوضاع السياسية العامة وتسلط أنظمة رجعية وديكتاتورية فردية باختلاف درجاتها على السلطة في القطر ، يتمتع بقسط واسع وقدر كبير من الاستقلالية وسمعة حسنة في استقرار القرارات في المعاملات المتعلقة بالحقوق الشخصية مما أكسبه ثقة المواطنين رغم المآخذ عليه بسبب سلسلة طويلة من الإجراءات المعقدة والروتينية التي كان يعاني منها بالدرجة الأولى القضاء العراقي نفسه نتيجة القوانين والأعراف والصيغ المتخلفة للنظام القانوني في العراق بشكل عام من جهة ، وتراكمات وتركات الجهاز القضائي بالذات من جهة أخرى ، إلا أن المواطن كان يمكنه الحصول على حقوقه هذه في النهاية وبجهوده المضنية وبالطرق التي رسمتها القوانين المرعية في غالب الأحيان والأوقات . وكان لرجال القضاء والقانون في قطرنا ، مواقف متزنة وجليلة في هذا المجال ، على عكس ما كانت تتصف به باقي أجهزة الدولة الأخرى وما كانت تمارسه من إجراءات تعسفية في هدر حقوق المواطنين وغمطها من خلال حركتها وتعاملها اليوميين ، إضافة إلى ما كان لأغلب هؤلاء الرجال من مواقف وطنية وقومية مشهودة ، فضلاً عما كان يتمتع به القضاء العراقي إجمالاً من سمعة واحترام في الأوساط القضائية والقانونية العربية منها والدولية . إلا أن ممارسات السلطة الفاشية منذ مجيئها إلى الحكم وتدخلاتها المستمرة في شئون القضاء ، خلافاً لما نصت عليه المادة 60 / 1 من الدستور المؤقت بأن (القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون) ، سواء بتصفيتها ملكات الجهاز القضائي ذات الخبرة العالية عن طريق إحالتها إلى التقاعد أو نقلها أو انتدابها خارج هذا الجهاز إلى مؤسسات ودوائر الدولة الأخرى ، أو قيامها بإلغاء قرارات المحاكم وحتى بعض قرارات محكمة التمييز ، أو إيقاف وتأجيل نفاذ تلك القرارات ، أو بواسطة نقلها أو سحبها للدعاوى والقضايا

التي هي من اختصاص محكمة معينة والتي كانت تنظر فيها ودفعها إلى محكمة أخرى ، وكذلك قيامها بغلق هذه الدعاوى والقضايا التي هي في دور التحقيق أو سحبها ودفعها في أثناء التحقيق إلى جهات أخرى غير قضائية ، أو قيامها أيضًا بإلغاء الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المختصة والتي اكتسبت درجتها القطعية (البتات) ، إضافة إلى تدخلات أجهزتها القمعية ومتنفذي السلطة الفاشية وأزلامها ومرتزقتها في شئون القضاء باستخدام نفوذهم الشخصي وصفتهم الرسمية للتأثير على أحكامه وقراراته وفق أهوائهم ومصالحهم خلافًا لأحكام القوانين النافذة ، الأمر الذي أفقد القضاء استقلاله كليًّا وبالكامل وسلب سلطته وعطل أحكامه وأضعف هيبته وأساء إلى سمعته ، مما زعزع ثقة المواطنين في استقرار قرارات المحاكم بصورة عامة وعدم مراجعتها بصدد حقوقهم الشخصية واللجوء إلى البدائل الأخرى غير المشروعة للحصول عليها . هذا وقد طرحت السلطة الفاشية في أواسط السبعينيات ما أسمتها بـ (ورقة عمل إصلاح النظام القانوني) صاحبتها حملة إعلامية دعائية واسعة وضجة مفتعلة مزيفة ومغالطة للحقيقة من أن السلطة الفاشية ترمي إلى إصدار تشريعات وقوانين متطورة وحديثة وديمقراطية في شتى المجالات وبما يتلاءم والتحولات ... !! وفي محاولة منها لامتصاص نقمة وتذمر المواطنين وصرف أنظارهم من أن وضع الجهاز القضائي المتردي والسيئ وما وصلت إليه حالته إنما هو فقط بسبب تخلف النظام القانوني وحده وليس وبالدرجة الأولى ــ كما هي الحقيقة ــ نتيجة ممارسات وتدخلات السلطة نفسها في شئون القضاء وهدمها استقلاله وتنفيذًا لهذه ولما سمي بـ (قانون إصلاح النظام القانوني) فقد أصدرت السلطة الفاشية في السنوات الأخيرة الماضية عدة قوانين شكلية لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن تلك القوانين الملغاة ، ومن هذه القوانين ما أسمته بـ (قانون تنظيم السلطة القضائية) وبهذه الطريقة تحاول السلطة الفاشية التستر على عملية إقدامها باغتيال العدالة في قطرنا .

يتضح مما تقدم ذكره أن جميع السلطات متركزة في يد مؤسسة واحدة فقط لا غير وهي ما أسماه الدستور المؤقت في الفصل الأول من بابه الرابع بـ (مجلس قيادة الثورة) الذي يمارس السلطة الفعلية على جميع مناحي الحياة ونشاطاته في

في قطرنا من خلال الصلاحيات المطلقة والواسعة بلا حدود ودون رقابة دستورية لرئيسه المتمثل بالطاغية الديكتاتور وفق المادة 42 من هذا الدستور والقرارات التي يصدرها والتي لها قوة القانون وهي واجبة التنفيذ في جميع الأحوال حتى ولو كانت مخالفة صراحة أو ضمنًا لأحكام الدستور المؤقت لعام 1970 والقوانين النافذة وما ينجم عنها في هذه الحالات من هدر لحقوق المواطنين وغمطها وما يلحقهم من تعسف في حرياتهم دون إمكانية التظلم بأي شكل من الأشكال ، وقد أصدر هذا المجلس في السنوات الماضية ولا زال يصدر قوانين وقرارات جائرة في أمور وقضايا حيوية هامة تمس المواطنين في حياتهم اليومية وأحيانًا بأثر رجعي ، مخالفًا بذلك أبسط القواعد والأعراف الدستورية ، وقد شمل سريان تلك القرارات المجحفة مواضيع وقضايا وقعت في سنوات سابقة مما زعزع ثقة المواطن في المستقبل ومس استقرار المعاملات .

ونورد هنا بعضًا من سلسلة القوانين والقرارات الجائرة والإجراءات التعسفية التي أصدرتها أو اتخذتها السلطة الديكتاتورية في تقييد ومصادرة حقوق المواطنين وإلغاء حرياتهم في مختلف المجالات والأصعدة مما ألحق بهم أضرارًا بالغة وأصابهم من إجحاف من جراء تلك القوانين والقرارات والإجراءات ، إضافة إلى التجاوزات غير المشروعة واللامسئولة لأجهزة السلطة الفاشية بخرقها وانتهاكها اليومي للقوانين والأنظمة النافذة ووفق الترتيب الوارد لمواد الباب الثالث من الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات العامة ، وكنماذج على سبيل المثال لا الحصر وعلى النحو المبين أدناه :

أولاً : نصت المادة 19 من الدستور المؤقت على :

أ ـــ المواطنون سواسية أمام القانون ، دون تفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشإ الاجتماعي أو الدين .

ب ـــ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون في حدود القانون .

ونقول إن مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون دون تفريق إضافة إلى ضمان تكافؤ

الفرص لجميعهم ، أمر غير مطبق في العراق إطلاقًا في ظل السلطة الفاشية ، بل إن سياستها في هذا المجال تنطلق من مبدإ « من ليس معنا فهو ضدنا » بل وفي السنوات الأخيرة من معيار « الولاء المطلق التام لشخص الطاغية الديكتاتور » وعلى هذا الأساس مارست ولا تزال تمارس هذه السلطة سياسة تمييز وتفريق للمواطنين في مختلف الأصعدة وشتى المجالات والحقول كلها بحيث انحصر تبوء المناصب القيادية العليا والمراكز الحساسة في الدولة على عناصر ذات مواصفات خاصة تدين بالولاء الشخصي المطلق للطاغية الديكتاتور ، كما اقتصر تولي الوظائف العامة الأخرى على العناصر الموالية والمؤيدة للسلطة الفاشية بشكل عام وأصبحت بعض أجهزة الدولة مغلقة على تلك العناصر كما حرمت القبول في بعض الكليات والمعاهد الخاصة على الطلبة من غير تنظيمات السلطة الفاشية إضافة إلى الامتيازات التي يتمتع بها الموالون للسلطة الفاشية دون سواهم من المواطنين من عموم الشعب .

ثانيًا : كما نصت المادة 20 من الدستور المؤقت على :

أ ــ المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية .

ب ــ حق الدفاع مقدس ، في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفق أحكام القانون .

ج ــ جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية .

ونقول إن السلطة الفاشية في العراق تسير على القاعدة الفاشية ، « المواطن متهم حتى يثبت للسلطة عكس ذلك » حيث إن الإعدامات بالجملة بدون محاكمات أو بمحاكمات صورية أمام محاكم خاصة واستثنائية أو من قبل الهيئات أو اللجان التحقيقية الخاصة والمحاكم الميدانية هي محاكم غير قانونية وباطلة ومخالفة للمعنى الذي قصدته المادة 20 / I من الدستور . كما أن حق الدفاع عن النفس في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة غير متوافر لجميع المتهمين الذين سيقوا إلى المحاكم الاستثنائية أو الهيئات واللجان التحقيقية الخاصة ، وما المحاكمات التي تجري أمام ما تسمى بـ (محكمة الثورة) السيئة الصيت إلا دليل على ذلك ، وفي الحالات النادرة التي يسمح فيها

بتوكيل محام وهي عادة في غير القضايا الأمنية ــ السياسية تقوم المحكمة باختيار أحد المحامين المسموح لهم بالتوكيل وتكليفه بذلك ، وإن دوره في الدفاع لايتجاوز سوى تقديم طلب الرحمة (العفو ــ تخفيف العقوبة) فقط دون مناقشة المحكمة وهيئة الادعاء العام في موضوع الاتهام ، فضلاً عن أن أغلب المحامين يتجنبون أو ليس في مقدورهم التزام القضايا السياسية أمام المحكمة المذكورة ، وقرارات هذه المحكمة ومثلها قرارات المحاكم الخاصة والاستثنائية والمحاكم الميدانية ذات درجة واحدة قطعية أي باتة لا تقبل الطعن أو التمييز بأي حال من الأحوال ، الأمر الذي يؤكد أن حق الدفاع عن النفس بالنسبة للمحالين إلى مثل هذه المحاكم التي شكلت وتشكل استثناء غير متوافر أصلاً . وكذلك الحال فيما يتعلق بمراحل التحقيق خلافاً لنص المادة (20 / ب) ، أما بالنسبة لجلسات هذه المحاكم فهي سرية دائمًا ، وفي جميع الأحوال ودون سبب رسمي ، والدليل على ذلك أن المحاكم الخاصة التي شكلت من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) في حوادث كانون الثاني ــ يناير سنة 1970 وفي حزيران ــ يونيو سنة 1973 وشباط ــ فبراير سنة 1977 وتموز ــ يوليو سنة 1979 قد أعلنت فقط رسميًّا قرارات تشكيلها والأحكام التي أصدرتها بحق المحالين إليها دون إعلان تفاصيل أخرى ، إضافة إلى جلسات المحاكم الاستثنائية الأخرى خلافًا للقاعدة أن تكون جلسات المحاكم علنية ، والاستثناء أن تكون سرية وحسبما ترتئيها المحكمة كما جاء في نص المادة (20 / ج) من الدستور المؤقت .

ولكن نعود فنقول : إن السبب الحقيقي الذي لا يدعو السلطة الفاشية أن تجعل مثل هذه المحاكمات علنية هو خشيتها من اطلاع قطاعات واسعة من شعبنا على تفاصيل فضائح السلطة الديكتاتورية وممارساتها وأساليبها الفاشية ، وبالتالي أن تتحول مثل هذه المحاكمات إلى محاكمة السلطة الفاشية نفسها وإدانتها من قبل الرأي العام المحلي والعربي والعالمي ، وإلا فإنها لاتتوانى عن ذلك فيما لو رأت أن مثل هذه الأمور يخدم مصلحتها .

ثالثًا : نصت المادة 21 من الدستور المؤقت على :

أ ــ العقوبة شخصية .

ب ــ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولاتجوز العقوبة إلا على الفعل الذي يعتبره القانون جريمة أثناء اقترافه . ولايجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجرم .

فيما يتعلق بمبدإ شخصية العقوبة ، فإن السلطة الفاشية قد خرقت هذا المبدأ من خلال ممارساتها الفاشية ، كما يلي :

1 ــ اعتقال عوائل وذوي الهاربين من بطش وإرهاب السلطة الفاشية (الزوجة ــ الأطفال ــ الوالدين ــ الشقيقات ــ الأشقاء ــ وحتى بعض الأقارب إلى الدرجة الرابعة) ، وحجزهم دون جريمة أو ذنب أو تهمة معينة والاستمرار على حجز هذه الأسر والعوائل كرهائن لإجبار هؤلاء المواطنين الهاربين على تسليم أنفسهم إلى السلطة الفاشية إن كانوا مختفين وموجودين داخل العراق أو العودة إليه وتسليم أنفسهم إن كانوا خارجه . وقد جرت ولا تزال تجري عمليات اعتقال و حجز واسعة للأسر والعوائل الكردية بأكملها التي كان يلتحق أحد أفرادها بالحركة الكردية المسلحة التي كانت قائمة وخاصة أثناء تجدد القتال في كردستان العراق عام 1970 - 1975 أو الذي يلتحق بإحدى الفصائل الكردية المسلحة في الوقت الحاضر وكذلك الحال لمعظم عوائل وذوي المواطنين الهاربين إلى خارج القطر ، من المنتمين إلى الأحزاب والقوى والحركات السياسية المعارضة للسلطة ، رغم أن أغلب هذه العوائل والأسر كانت تفاجأ في أكثر الأحيان بهروب واختفاء أحد أبنائها وأفرادها من بطش وإرهاب السلطة الديكتاتورية ، كما يجري حاليًا حجز عوائل العسكريين (منتسبي القوات المسلحة) الهاربين والمكلفين المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية والمشمولين بدعوات الاحتياط الذين لم يلتحقوا بالقوات المسلحة لرفضهم الحرب بغية إجبارهم على تسليم أنفسهم إلى السلطة الفاشية . هذا وقد توفي الكثير من المعتقلين من أفراد عوائل وأسر وذوي الهاربين من بطش وإرهاب السلطة بسبب ظروف اعتقالهم الصعبة خاصة الظروف الصحية المعدومة كليا في سجون الفاشية ومعتقلاتها أو لأوضاعهم الصحية كالمرضى والشيوخ والمسنين والأطفال أو نتيجة لتعرضهم إلى التعذيب الوحشي لغرض إرغامهم للإفصاح والإدلاء عن محل وجود

المواطن الهارب من أفراد هذه العوائل والأسر أو بغية معرفة المكان أو البلد الذي هرب أو اتجه إليه ، مثال ذلك : استشهاد المواطن محمد يونس رضا من أهالي قضاء تلعفر الذي كان قد اعتقل في حزيران يونيو عام 1974 وصودرت ممتلكاته نتيجة تعرضه ، أثناء اعتقاله ، إلى تعذيب وحشي بسبب التحاق شقيقه بالحركة الكردية المسلحة أثناء تجدد القتال في كردستان العراق عام 1974 - 1975 وكذلك استشهاد المواطن حسين السميط وابنه عدنان السميط في تموز ــ يوليو عام 1974 اللذين كانا قد اعتقلا في سجن الرمادي نتيجة تعرضهما إلى التعذيب الوحشي بسبب أن اثنين من أبنائه كانا يؤيدان الحركة الاشتراكية العربية قد اضطرتهما ظروف الإرهاب إلى مغادرة القطر ، واستشهاد المواطن محمد سلطان من محافظة نينوى الذي كان قد اعتقل في منتصف آب ــ أغسطس عام 1974 نتيجة تعرضه إلى قسوة متناهية غاية في الوحشية رغم حالته الصحية السيئة ، مما أدى إلى وفاته في 24 / 8 / 1974 وسلمت جثته المشوهة إلى أهله .

2 ــ التهديد بإعدام عدد من أفراد عوائل وأسر وذوي المعارضين للسلطة الفاشية من المقيمين خارج العراق لإجبارهم على الكف والتخلي عن ممارسة النضال السياسي من هناك وتنفيذ هذه التهديدات فعلاً في حال رفض هؤلاء مثل هذا التهديد . مثال ذلك إقدام السلطة الفاشية على اعتقال وإعدام ستة مواطنين من عائلة السيد الحكيم .

3 ــ اتخاذ إجراءات تعسفية من قبل السلطة الفاشية تجاه أشخاص من ذوي وأقارب المواطنين الذين جرت عمليات إعدامهم من المنتمين إلى الأحزاب والقوى والحركات السياسية المعارضة كفصلهم وإحالتهم إلى التقاعد من وظائفهم أو إبعادهم إلى وظائف غير أساسية أو حجز ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم بما في ذلك دور سكناهم ، وكذلك التقييد على تنقلهم داخل القطر ومنعهم من السفر إلى خارج العراق ، إضافة إلى مراقبتهم ورصد حركاتهم ... إلخ .

إن هذه الممارسات الإرهابية والإجراءات التعسفية التي تقوم بها وتتخذها السلطة الفاشية ضد مواطنين أبرياء ، دون أن يرتكبوا أية جريمة أو ذنب أو أية تهمة معينة أو جريرة ، سوى كونهم يمتون بصلة الدم والقرابة لمواطنين آخرين متهمين من قبل

هذه السلطة أو نفذت بحقهم أحكام ، أمر يخالف مبدأ شخصية العقوبة المنصوص عليه بالمادة (21 / أ) من الدستور المؤقت .

. أما بصدد مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وعدم جواز المعاقبة على فعل لم يتعبره القانون جريمة أثناء اقترافه ، إضافة إلى عدم جواز إيقاع عقوبة أشد من تلك التي كانت نافذة أثناء ارتكاب الجرم ، فإن السلطة الفاشية قد أدخلت عدة تعديلات على قانون العقوبات النافذ ، بإدخال أفعال ضمن دائرة الجرائم المعاقب عليها في القانون المذكور ، وبسنها القوانين الإرهابية الجائرة التي تنص على حالات عقوبة الإعدام في أعمال وقضايا سياسية لا تتناسب مع وقائع تلك الأعمال أو القضايا بل وحتى عقوبة السجن لها ...

مثال الحالات المعاقب عليها بعقوبة الإعدام والتي أدخلت على المادة (200/أ) من قانون العقوبات النافذ والقرارات الصادرة من قبل ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) منها القرار الذي يقضي بإعدام الهاربين من الخدمة العسكرية فورًا أو الذين تقتنع القيادة بعدم أدائهم دورهم القتالي كما يجب .

إضافة إلى أن مثل هذه القوانين والقرارات قد وسعت من دائرة الأفعال المعاقب عليها بالإعدام ، في الحالات المنصوص عليها في المادة أعلاه ، حيث طبقت على أفعال وأعمال سياسية وقعت أو جرت في وقت سابق من تاريخ صدور هذه القوانين والقرارات ، وكانت دوافع إصدار مثل هذه القوانين والقرارات سياسية ولأغراض انتقامية من فئات سياسية معينة ، فضلا عن استغلالها كوسيلة للإرهاب والقمع بهدف إلغاء حرية الفكر والرأي . أما فيما يتعلق بالقرار الخاص بإعدام العسكريين الهاربين من الخدمة العسكرية أو الذين تقتنع القيادة بعدم أدائهم دورهم القتالي ، فإنه قد استغل استغلالا مشينًا كقيام البعض بتصفية الخصومات والعداوات والخلافات والمنازعات والأحقاد الشخصية والعشائرية والثأر من المواطن الضحية بحجة الهروب والتخلف عن أداء الخدمة العسكرية بينما استغلته أجهزة القمع الفاشية في تصفية بعض العناصر السياسية المطلوب تصفيتها ، بحجة الفرار من أداء هذه الخدمة .

وقد تم استخدامه من قبل السلطة الفاشية لتصفية العشرات من الضباط ممن شكت في ولائهم لها ، نتيجة الوشايات لأنهم كانوا يطرحون بين زملائهم من الضباط تساؤلات مشروعة حول غاية الحرب الأساسية ، أو بسبب انتقادهم لأسلوب وطريقة إدارة المعارك في جبهات القتال .

إن الغاية من مبدإ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) هي التمييز بين الأفعال المجرّمة والأفعال المباحة وهي أحد المبادئ التي أقرت في نطاق القوانين العقابية والجنائية منعًا للتعسف ، وهي من الضمانات الفعالة لحماية واحترام حقوق الإنسان . وإن العبرة من سن القوانين هي مدى مشروعيتها بمقدار عدالتها وفق المعايير الإنسانية والأخلاقية العامة ، وبالتالي مدى حمايتها للحقوق والحريات دون الانتقاص أو المساس بجوهرها بحجة التنظيم القانوني لهذه الحقوق والحريات وكذلك مدى التطبيق العملي لها .

أما مسألة إصدار تشريعات وقوانين جائرة وتعسفية ، فإنه أمر مرفوض ومخالف لروحية هذا المبدأ . كما أن مبدأ رجعية القوانين غير مقبول بشكل عام ، لدى فقهاء القانون ، وخصوصًا في التشريعات العقابية الجزائية أو المالية . إلا أن السلطة الديكتاتورية قد أصدرت عدة قوانين عقابية وتشريعات أخرى تقضي بتجريم أفعال ونشاطات سياسية كانت غير مجرمة وقت صدورها ونفاذها . وتسري بأثر رجعي على الأفعال الواقعة قبل صدور ونفاذ تلك القوانين .

مثال ذلك ، قرار ما يسمى بـ (مجلس قيادة الثورة) المتخذ بجلسته المنعقدة في 31 / 3 / 1980 ، والقاضي بتطبيق أحكام المادة 156 من قانون العقوبات ، التي تنص على أنه (يعاقب بالإعدام من ارتكب عمدًا فعلا بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) ، بحق منتسبي حزب الدعوة الإسلامية أو العاملين لتحقيق أهدافه وبأثر رجعي ، على أن يشمل ما أسماه القرار بـ (الجرائم) المرتكبة قبل صدوره والتي لم يصدر قرار بإحالتها إلى المحكمة المختصة . كما أصدرت عدة تعديلات على القوانين العقابية والجزائية النافذة تتضمن تشديد العقوبة على أفعال مجرمة قانونًا وقعت قبل صدور مثل هذه التعديلات

قامت المحاكم الخاصة والاستثنائية بتطبيقها .

يتضح مما تقدم أن ممارسات السلطة الفاشية تتناقض وأحكام المادة (21 / ب) من الدستور المؤقت .

رابعًا : ونصت المادة 22 من الدستور المؤقت :

أ ـــ كرامة الإنسان مصونة ، وتحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي .

ب ـــ لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه ، إلا وفق أحكام القانون .

جـ ـــ للمنازل حرمة ، لا يجوز دخولها أو تفتيشها ، إلا وفق الأصول المحددة بالقانون .

إن السلطة الفاشية بالرغم من نفيها ، وإنكارها لممارساتها القمعية الدموية ، من حملات المداهمات الهستيرية والاعتقالات الكيفية وعمليات الإعدام والقتل بالجملة بدون محاكمات قانونية عادلة أو في محاكمات صورية سرية لا تتوافر فيها أبسط ضمانات حق الدفاع عن النفس وعمليات الاغتيال والتعذيب الوحشي الهمجي الجسدي والنفسي للمعتقلين السياسيين وبأساليب ووسائل لا أخلاقية قذرة والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من أبناء شعبنا وقلما شهد العالم مثيلاً لها ، إضافة إلى اعتقال الشيوخ والمرضى والمسنين والنساء والحوامل والأطفال وممارساتها المذلة والمحطة للكرامة الإنسانية وعمليات البحث والتفتيش المستمرة التي يقوم بها جلاوزة أجهزتها القمعية لدور ومنازل المواطنين للقبض عليهم واعتقالهم وسط إجراءات إرهابية وفي أثناء الليل أو في ساعات متأخرة منه ، ودون أوامر صادرة من جهات قضائية مختصة ، فإن تقارير منظمة العفو الدولية أكدت وقوع واستمرار مثل هذه الممارسات القمعية والإرهابية من قبل أجهزة القمع الفاشية في العراق والتي تذيعها وتنقلها وكالات الأنباء العالمية والصحف العربية والأجنبية بشكل مستمر . ونورد هنا مقتطفات مما

نشرته بعض هذه الصحف بصدد تقارير منظمة العفو الدولية ، حول انتهاكات السلطة الفاشية لحقوق الإنسان في العراق :

1 ـــ نشرت مجلة النهار العربي والدولي بتاريخ 18 / 4 / 1980 ما يلي : (إستوكهلم ـــ و . ص . ف) أكدت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته في إستوكهلم أمس ، أن ما يزيد على 100 شخص أعدموا في العراق منذ بداية آذار ـــ مارس الماضي ، وقد وجهت المنظمة برقية إلى الرئيس صدام حسين أعربت فيها عن قلقها العميق من هذه الموجة من الإعدامات .

2 ـــ أوردت وكالة رويتر تقريرا لها بتاريخ 29 / 4 / 1980 ، جاء فيه (تحظر التصريحات والمواثيق الدولية ، والتي وقعت عليها معظم حكومات العالم ، وإن كان البعض يتجاهلها ـــ تحظر التعذيب . وفي حالة العراق فقد قالت منظمة العفو الدولية إنها تتسلم بانتظام ادعاءات بقيام قوات الأمن بشكل روتيني بتعذيب الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم سياسية ، وإن كانت السلطات العراقية تنفي هذا على الدوام ، ولكن منظمة العفو الدولية تقول إنها تمكنت من استجواب 15 شخصًا وفحصهم طبيًّا ادعوا أنهم تعرضوا للتعذيب ، وإن جميع المعلومات المتوافرة تعطي أدلة دامغة على أن التعذيب واسع الانتشار في العراق . وقد وصف الخمسة عشر شخصًا « اثنا عشر رجلاً وثلاث نساء » التعذيب المختلفة التي تعرضوا لها ، وقال رجل في الحادية والخمسين من العمر إنه وضع في صندوق مليء بالبخار و لم يكن يرتدي إلا ملابسه الداخلية ، ثم خفضت درجة الحرارة إلى أن تجمدت ملابسه على جلده ، وتحث منظمة العفو الدولية صدام حسين أن يصدر أمرًا يمنع التعذيب ، وتقترح عدة إجراءات لحماية المسجونين ، من بينها إمكانات اتصالهم بالمحامين والأطباء وأفراد عائلاتهم ، كما تحث كذلك على تقديم المعتقلين إلى المحاكمة بسرعة ، وتدعو العراق إلى الالتزام بتعهداته حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والتي صادق عليها العراق فى عام 1971) .

3 ـــ كما نشرت جريدة صوت الشغيلة البيروتية ، بتاريخ 12 / 6 / 1980 ما يلي :

(لندن ـــ و . ص . ف) شنت منظمة العفو الدولية أمس حملة دولية تهدف إلى التوصل مع السلطات العراقية إلى وضع حد للجوء المتزايد إلى أحكام الإعدام التي كثيرًا ما تفرضها المحاكم الاستثنائية على ذوي الأنشطة السياسية غير العنيفة .

وجاء في تقرير المنظمة الدولية أن تكثيف تنفيذ أحكام الإعدام في العراق خلال الأشهر الماضية ، والمحاكمات التي تتم في جلسات مغلقة ، ويتقرر من خلالها تنفيذ أحكام الإعدام هذه ، عملية تتنافى والتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان .

وذكرت منظمة العفو الدولية أنه منذ عام 1974 ، يصلها سنويًّا مائة اسم من المسجونين السياسيين المحكوم عليهم بالإعدام في العراق . وذكرت أيضًا أن عدد قرارات تنفيذ حكم الإعدام أكثر من مائة ، خلال الأسابيع الستة التي تلت بداية شهر آذار ـــ مارس الماضي .

وأكدت منظمة العفو الدولية أنها كانت قد تلقت خلال نفس الفترة تقارير تضمنت المسجونين . وجاء في التقرير أن معظم أحكام الإعدام أصدرتها محاكم استثنائية خلال قضايا بلا محاكمة تمت في جلسات مغلقة .

وأضافت المنظمة أن أحكام تنفيذ الإعدام أصدرها ممثلون عن الحكومة ، وليس قضاة ، وأن المتهمين تم التحفظ عليهم سرًّا قبل إعلامهم بالدعوى وأن حق الدفاع تتجاهله السلطات العراقية ، ولا توجد دعوى استئناف ، وغالبًا ما تقوم قرارات الاتهام على أساس اعترافات يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب .

كما ذكرت صوت الشغيلة أيضًا في 12 / 6 / 1980 مايلي :

(إن المنظمة لاحظت تزايدًا متصاعدًا في تطبيق أحكام الإعدام في العراق التي تفرضها محاكم خاصة بسبب نشاطات سياسية متزايدة عن العنف ، وأوردت منظمة العفو في تقريرها أنه في الفترة بين عامي 1974 - 1979 ، بلغ المتوسط السنوي لأحكام الإعدام التي نفذت في العراق 100 حكم سنويا ، وفي هذه السنة أبلغ عن إعدام 100 شخص خلال ستة أسابيع فقط ، ابتداء من أول آذار ـــ مارس الفائت) .

4 ــ كما نشرت جريدة (السفير) البيروتية بتاريخ 29 / 9 / 1980 ، حول بيان منظمة العفو الدولية الذي طالب العراق بفتح تحقيق عن المعتقلين السياسيين ، ما يلي :

طالبت « منظمة العفو الدولية » اليوم ، الرئيس العراقي صدام حسين بفتح تحقيق فوري للتأكد من صحة الأنباء التي ذكرت أن عددًا من المعتقلين السياسيين أعطوا جرعات السم البطيء خلال فترة اعتقالهم في السجون العراقية .

وقالت المنظمة في بيان تنشره الصحف اليوم إنها وجهت نداءها هذا بعد تلقيها دلائل تفصيلية حول ثلاث حالات من هذا النوع : اثنتان منها تخصان شخصين فحصهما أطباء بريطانيون في لندن بعد مغادرتهما العراق ، وتوفي أحدهما في بريطانيا ، في حين أكدت مصادر طبية أن الآخر شفي . أما الحالة الثالثة فذكر أنها امرأة توفيت في العراق .

وأضافت المنظمة ، أنها نظرت إلى هذه الحالات في ضوء التقارير الواردة من العراق منذ آيار ــ مايو الماضي ، والتي تتحدث عن تسميم المتهمين خلال فترة اعتقالهم . واستنادًا إلى هذه التقارير ، فإن عددًا من الأشخاص الذين أوقفوا بتهمة المعارضة السياسية ، أصبحوا معتلين بعد إطلاق سراحهم ، والبعض الآخر منهم توفي . وقد صرح هؤلاء أن بعض السوائل مثل عصير الفاكهة أو اللبن قدمت إليهم قبل فترة قصيرة من إطلاق سراحهم .

وأردف بيان منظمة العفو يقول إن المريضين اللذين خضعا لفحوص مخبرية في بريطانيا ، تبين أنهما كانا يعانيان من آثار سم الثاليوم (عنصر فلزي يشبه الرصاص) ذي الفاعلية البطيئة ، والذي يستعمل كسم للجرذان . وبالنسبة للبشر ، يسبب هذا السم في بداية تأثيره مشاكل هضمية كالإسهال والغثيان ، ومن مظاهره أيضا تساقط شعر الضحية .

وذكر البيان أن المريض الذي توفي في بريطانيا هو العراقي (مجدي جهاد) الذي وصل إلى بريطانيا في آيار ــ مايو الماضي لزيارة عائلته . وقد صرح قبل وفاته ، بأنه احتجز في السجون العراقية لاتهامه بالعمل مع المعارضة لنظام الحكم القائم ، وأنه أعطي

كأسا من عصير البرتقال قبل مغادرته السجن ، وصرح المريض العراقي الذي تماثل للشفاء بأنه جاء بريطانيا في نيسان ـــ أبريل الماضي للمعالجة ، بعد أن قضى عدة أشهر في السجون العراقية .

وأضاف البيان أن الحالة الثالثة هي لامرأة عراقية ، كانت قد سجنت بسبب مواقفها السياسية . وقالت إنها كانت مضربة عن الطعام خلال الأيام الثلاثة لاعتقالها .

ثم قبلت أن تشرب لبنًا قبل إطلاق سراحها مباشرة . وقد سبب هذا اللبن حدوث تقيؤ كما أخذ شعرها في التساقط قبل أن تتوفى . وتلقت شكاوى عديدة عن حالات تسمم مشابهة بلغت حوالي المائة شكوى في السنة الأخيرة .

5 ـــ كما نشرت جريدة البعث الدمشقية بتاريخ 29 / 3 / 1981 ما يلي : (تقرير موثق عن التعذيب الوحشي للمعتقلين في سجون صدام) :

لندن ـــ سانا ـــ أكدت منظمة حقوق الإنسان الدولية وجود براهين قاطعة على استخدام عمليات التعذيب على نطاق واسع ، ضد المعتقلين السياسيين في العراق .

وذكرت (رويتر) أن تقريرًا مدعمًا بالوثائق أصدرته المنظمة الدولية من مركزها في لندن بعنوان « العراق ـــ دلائل وجود التعذيب » تعرض إلى أوضاع خمسة عشر معتقلا سياسيًّا تعرضوا للتعذيب خلال الفترة الممتدة من أيلول ـــ سبتمبر سنة 1976 حتى آب ـــ أغسطس سنة 1979 . وقال التقرير ، إن استجواب المعتقلين الخمسة عشر والفحوص الطبية التي أجريت لهم من قبل المنظمة الدولية ، أكدا تعرضهم لصنوف التعذيب جميعها بدءًا من اللكمات بالأيدي وبالأقدام ، ومرورًا بالضرب والجلد المبرح على باطن القدمين ، وانتهاء بالصدمات الكهربائية ومسرحيات الإعدام الكاذب .

وكشف التقرير أيضًا عن تعرض المعتقلين الخمسة عشر ـــ بينهم ثلاث نساء ـــ إلى اعتداءات وإساءات جنسية . وأضاف أن اتهامات سابقة وجهت إلى السلطات العراقية لاستخدامها التعذيب ضد المعتقلين السياسيين في سجونها ، وعلى الأخص انتزاع المعلومات منهم بالقوة لاستخدامها ضدهم خلال محاكمتهم وإجبارهم على

إعلان التنصل من نشاطاتهم وأفكارهم السياسية والانضمام تحت لواء السلطة .

وأشار التقرير إلى أن المعتقلين الذين جرى التحقق من أحوالهم يضمون ثلاثة صحفيين وثلاثة طلاب ، وطبيبًا وموظفة مستشفى وعامل مصنع وكاتبًا وعامل مقسم ومحاميًا متقاعدًا وموظفًا وشابا يؤدي الخدمة العسكرية .

وأفاد أن أعمار هؤلاء تتراوح ما بين 20 إلى 50 عامًا ، وأن فترات التعذيب التي تعرضوا لها تتراوح من يوم واحد إلى خمسين . وقد طلب جميع المعتقلين باستثناء شخص واحد الإبقاء على سرية أسمائهم خشية تعرض أقاربهم وعائلاتهم إلى بطش السلطات العراقية . وقال الصحفي برهان الشاوي ابن الرابع والعشرين عامًا إنه تعرض إلى ضرب مبرح لفترة طويلة وتعرض لاعتداء وإهانات جنسية كما أحرقت بعض أعضاء جسمه .

وأشارت المنظمة الدولية إلى أن الشاوي ما يزال يعاني من آثار التعذيب ، بعد مضي عام على ذلك ، ويشتمل ذلك على حالات الكآبة الشديدة والكوابيس وأوجاع حادة في الظهر وتشويش في آلية السمع . وقد دعت المنظمة الدولية ، التي واجهت إنكارًا دائمًا لمثل هذه الإدانات من النظام العراقي ، دعت الرئيس العراقي صدام حسين لإصدار تصريح موجه إلى أجهزته الأمنية يعلن فيه إدانته للتعذيب وإيقاف ذلك ، بما يتناسب ومضامين الدستور العراقي .

ونشرت جريدة « البعث » بتاريخ 24 / 4 / 1981 خبرًا جاء فيه :

(احتل متظاهرون عراقيون المقر الباريسي لمنظمة العفو الدولية احتجاجًا على الممارسات القمعية لسلطات صدام حسين ضد المواطنين العراقيين . ونقل عن متحدث باسم المتظاهرين قوله : يوجد حاليًا في العراق نحو 70 ألفًا من السجناء السياسيين ، كما تم اغتيال مائة ألف شخص لأسباب سياسية ، وطرد حوالي 250 ألفًا آخرين خارج العراق منذ شهر نيسان ــ أبريل عام 1980 . وعلق رئيس المكتب التنفيذي ــ القسم الفرنسي ــ لمنظمة العفو الدولية على عملية الاحتلال بقوله : إن منظمة العفو الدولية كانت قد نددت في تقريرها السنوي الأخير بالموقف في العراق) .

6 ــ كما نشرت جريدة « نداء الشغيلة » في تشرين ــ أكتوبر عام 1983 جزءًا

من التقرير الدوري لمنظمة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية الصادرة في جنيف بسويسرا في أيلول ــ سبتمبر عام 1983 فيما يلي مقتطفات منه :

« قدرت الإحصاءات شبه الدقيقة عدد ضحايا القتل (غير الرسمي) في العراق من قبل أجهزة النظام المتخصصة بالتحقيق والاستخبارات والأمن بثلاثمائة وأربعين ضحية ، إضافة إلى حوالي أربعة آلاف من القتلى الذين ماتوا بسبب القصف العشوائي للقرى في كردستان العراق وأهوار الجنوب » .

ــ يجري التخلص من جثث الضحايا الذين يتم قتلهم في الدوائر الرسمية المتخصصة بالحرق في أفران كهربائية مستوردة من الغرب ويدفن بعضهم في مقابر جماعية أو تقطع أجساد الآخرين منهم لترمى في النهر .

ــ قتل عدد كبير من الجنود الهاربين من الحرب بعد أن سلموا أنفسهم للسلطة التي تعهدت لهم بالسلامة إن سلموا أنفسهم فنكثت بعهدها حال وضعها اليد عليهم .

ــ قتلت مديرية الأمن المواطن سليم الهادي وهو معلم مدرسة ابتدائية من جنوب العراق مع زوجته وأولاده الأربعة كلهم وأحرقت جثثهم وذلك بعد عملية تعذيب استمرت ثلاثة أيام بلياليها .

ــ تم قتل عدد من الرهائن الأكراد لدى النظام ومن بينهم ستة من عائلة البرزاني القائد الكردي المعروف .

ــ يمارس النظام العراقي عمليات تعذيب رهيبة بوسائل بدائية وإخرى إلكترونية حديثة بحق الأسرى الذين يقعون في أيدي القوات الحكومية من بين الأنصار المسلحين المعارضين قبل أن تعمد إلى قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية .

ــ أثار النواب التابعون لجماعة الخضر في البرلمان الاتحادي لألمانيا الغربية مسألة قيام بون ببيع أجهزة تعذيب متطورة ووسائل تكنولوجية للتخلص من جثث القتلى إلى النظام العراقي في الشهر الماضي وقد حاولت الحكومة إنكار هذه الواقعة غير أن النواب المعارضين قدموا أدلة لا تقبل الدحض من بينها صور للأجهزة المبيعة ونسخ من اتفاقية الصفقة السوداء التي بلغت قيمتها أربعة ملايين مارك ألماني .

ـــ لا تزال دوائر التحقيق والاستخبارات العراقية تستخدم المواد السامة للقضاء على معارضي النظام ، وقد صرح طبيب نمساوي هو السيد هوبرت فولدا بعد أن عاد إلى فيينا من العراق بأنه عالج حالتين من حالات التسمم العمدي لطالب جامعي وعامل عمره أربعة وخمسون عامًا في بغداد بصورة شخصية ، وأنه فشل في إنقاذهما من الموت بعد أن ظهرت عليهما أعراض تسمم شديد وعجز عن الحركة وتساقط شعر الجسم كله وكذلك الأسنان والعجز عن الرؤية .

« وذلك ضمن شهادة موثقة قدمها لفرع جمعيتنا في النمسا » .

7 ــ نشرت جريدة الثورة الدمشقية بتاريخ 22 / 11 / 1983 ما يلي :

كشفت منظمة العفو الدولية في تقرير لها نشر في لندن الثلاثاء الماضي عن حقائق أخرى مذهلة عن ممارسات النظام العراقي الإجرامية خلال السنوات السبع الأخيرة حيث أوردت كدليل آخر على ولوغ حاكم بغداد بدماء الشعب العربي في العراق ــ أنه منذ عام 1978 تم إعدام 520 سجينًا سياسيًّا . كما أقدمت زبانية صدام منذ عام 1976 على عمليات تعذيب حتى الموت راح ضحيتها ثلاثة وعشرون آخرون .

وعدد التقرير أيضًا أسماء 114 شخصًا اعتبروا في عداد المفقودين منذ اعتقالهم ما بين عامي 1979 - 1982 حيث تم التحقق من اختفائهم تمامًا ، ولم يظهر لهم أي أثر منذ ذلك الحين .

وقد توصلت إلى هذه الحقائق الجديدة مجموعة من المحققين التابعين للمنظمة برئاسة « توماس هيماربيرغ » السكرتير العام للمنظمة الذي زار العراق في الفترة ما بين 22 و28 كانون الثاني من هذا العام ، وأظهر التقرير أيضًا استمرار الممارسات اللاإنسانية بحق مواطني العراق السياسيين وغير السياسيين ، والتي بدأها صدام منذ استيلائه على السلطة عام 1979 ، حيث وجهت منظمة العفو الدولية ــ من خلال تقريرها هذا ــ دعوة إلى النظام العراقي لوقف مسلسل الإعدامات على الأقل لغير السياسيين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف .

وكرد ــ على ما يبدو ــ لما يتوقع أن يصدر من تكذيب لهذه الحقائق من قبل

النظام العراقي ، دعت المنظمة حاكم بغداد إلى إجراء التحقيق الفوري في عمليات التعذيب المتواصلة حتى الموت .. كما أكدت حق السجناء في الحماية .

ووصفت المنظمة الأحكام التي تصدرها المحاكم الخاصة التي تعالج مسائل سياسية بأنها أحكام غير عادلة ... ودعت النظام الفاشي في العراق إلى التخلي عن إجراء مثل هذه المحاكمات الصورية . كما أكدت أن عملية الإدلاء بالشهادة ، تتم بشكل مختصر وسرى ، وأن حقوق الدفاع محدودة للغاية .

ويعتبر المراقبون السياسيون هذه الفترة بدءًا لحلقة جديدة من مسلسل ممارسات صدام اللاأخلاقية في العراق والتي بدأها منذ عام 1979 حين أقدم على تصفية 22 قياديًّا من الوزراء والجهاز الحزبي ... وأتبع قائمة الإعدام هذه بقائمة أخرى في تشرين أول ــ أكتوبر من العام الماضي 1982 ضمت العديد من كبار المسئولين العسكريين والوزراء السابقين .. وكان قد أقدم قبل ذلك على تصفية المعارضة العسكرية من أصحاب الرتب العالية .

كما لجأ صدام كذلك إلى زج أعداد كبيرة من العسكريين المعارضين لنظامه في طائرات أرسلها تحت ستار مهمات استطلاعية ودبر تفجيرها في الجو .

وقد اتخذ جلاد العراق منذ عامين حملة من الإجراءات لتسهيل مهام الإعدام وتسريع عملياته ، بمنح صلاحية الإعدام إلى لجان التحقيق الصوري في المخابرات العامة ... والأمن العام .. ولم تعد هناك حاجة إلى إرسال المحكوم عليهم بالإعدام إلى مقاصل السجون على الرغم من أن الحكم في بغداد قد استورد عدة أجهزة خاصة بالإعدام الجماعي ، وضعها في القبة الزرقاء بسجن أبي غريب . تتسع (الطاقة الإنتاجية) لكل جهاز لإعدام 15 مواطنًا في وقت واحد ، وذلك ماحصل تجريبه فعلاً في حزيران ــ يونيو من العام الماضي بحق 38 مواطنًا عراقيًّا إثر صدور قرار إعدامهم في دفعة واحدة .

وكانت مجلة « واشنطن بوست » قد نشرت في بداية عام 1981 أن لجنة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان ، قد توصلتا إلى إثباتات وحقائق حول استخدام سلطات صدام في بغداد لسموم الثاليوم ضد المعتقلين السياسيين في سجون بغداد

أو الذين تتمكن منهم أجهزة النظام العراقي خارج العراق .

واعتمدت اللجنتان في تأكيداتهما على شهادات بوفاة بعض العراقيين في مستشفيات بريطانية تثبت تناولهم لهذا النوع من السم الذي يؤدي حتمًا إلى الموت بعد أيام قلائل من تناوله . وأوضح تقرير اللجنة الدولية ، أن زبانية النظام العراقي كانوا يضعون السم في كأس من الحليب أو من البرتقال .. ويجبرون السجناء المراد التخلص منهم على الشرب عنوة . وفي حينه ذكرت مصادر موثوقة في بغداد أن السجناء السياسيين في سجون دائرة الأمن العام والفضيلية وأبي غريب قد تعرضوا للقتل بالأسلوب نفسه .

وقد فضحت مجموعة من القوى الوطنية والتقدمية العراقية ، ممارسات الحكم الفاشي في العراق في ندوة صحفية عقدتها في مقر محكمة العفو الدولية التي احتلتها بطريقة سلمية في 25 / 4 / 1981 ، حيث أكدت هذه القوى أن النظام العراقي أعدم 100 ألف مواطن عراقي بالإضافة إلى سبعين ألفًا آخرين معتقلين في السجون العراقية .

إن الممارسات الإرهابية والقمعية الدموية التي انتهجتها السلطة الفاشية منذ تسلمها الحكم في العراق والتي أثبتتها الوقائع اليومية ، وأكدتها تقارير منظمة العفو الدولية ، رغم نداءاتها المتكررة والمستمرة بوجوب منع وقوع واستمرار حملات المداهمة الهستيرية التي يقوم بها جلاوزة أجهزة القمع الفاشية لمنازل المواطنين ودور سكناهم وحملات الاعتقال الكيفية وعمليات التعذيب الوحشي الجسدي والنفسي التي يتعرض لها المعتلقون والسجناء السياسيون في أقبية معتقلات السلطة الديكتاتورية وزنزانات سجونها وجرائم القتل والاغتيال التي تمارسها تجاه القوى الوطنية والقومية والديمقراطية التقدمية وحمامات الدم نتيجة الإعدامات الجماعية والفردية بلا محاكمات أو بمحاكمات صورية سرية من قبل جهات غير قضائية تضم ممثلين من السلطة الفاشية دون أن تتوافر فيها أبسط الضمانات القانونية بما فيها حق الدفاع ، وقد جرت ، ولا تزال ، بصورة تتناقض وأبسط المفاهيم والقيم والمثل الإنسانية والمعايير الأخلاقية ، وتخالف أحكام الدستور المؤقت لعام 1970 ، وبخاصة المادة 22 منه ، وكذلك

المادة 127 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 ، وتتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان ، والمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ـــ ديسمبر عام 1948 التي تضمنت (حق كل إنسان في الحياة والحرية والسلامة الشخصية) .

وكذلك المادة الخامسة منه التي حرمت (تعريض أي إنسان للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية أو المذلة بالكرامة الإنسانية ، كما منعت القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا ، ومنعت أيضا التدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو الحملات على شرفه وسمعته .. إلخ) .

وكذلك المادتان (7 ، 9) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الذي صادق عليه في 25 / 1 / 1971 مما يدلل على الخرق الفاضح للسلطة الفاشية في العراق وانتهاكها الصارخ لحقوق الإنسان في قطرنا ، خلافًا لالتزاماتها بهذا الشأن من خلال المواثيق والاتفاقات الدولية التي كانت قد وقعت وصادقت عليها .

خامسًا : نصت المادة 23 من الدستور المؤقت لعام 1970 على ما يلي :

(سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مكفولة ، ولا يجوز كشفها إلا لضرورات العدالة والأمن ، وفق العدالة والأصول التي يقررها القانون) .

غير خاف على أحد من المواطنين العراقيين ، أن هناك رقابة على المراسلات البريدية والهاتفية والبرقية ، سواء الداخلية منها أم الخارجية ، ومنذ أمد بعيد ، إلا أن هذه الرقابة قد ازدادت يومًا بعد آخر منذ مجيء السلطة الفاشية إلى الحكم ، وأصبح هناك جهاز متخصص لرقابة المراسلات جميعها يضم إضافة إلى طواقمه الإدارية والفنية من العاملين (مترجمين في مختلف اللغات المحلية والعالمية وفنيين) وكذلك من أجهزة فنية للتنصت على المكالمات الهاتفية وفتح وقراءة الرسائل والبرقيات والطرود والرزم البريدية ، وكم من كثيرين استدعوا للتحقيق في أقبية أجهزة الاستخبارات والمخابرات والأمن الفاشية وقضوا أوقاتًا وفترات عصيبة للإجابة عن استفسارات وأسئلة

وتأويلات وتفسيرات جلاوزة أجهزة القمع الفاشية بسبب رسالة تبادلها مع صديق مقيم في الخارج سواء كان عراقيًّا أم من رعايا الأقطار العربية أو من الرعايا الأجانب ، أو مكالمة هاتفية أجراها معه أو بسبب « كلمة » خان التعبير مرسلها ، أو بسبب هدية بسيطة تسلمها أو تبادلها مع صديق أو صديقة له كان قد تعرف عليها في أحد البلدان ، وكم من الطلبة الذين يدرسون في الخارج استقدموا إلى التحقيق في مراكز ومقرات تلك الأجهزة القمعية ممن عادوا إلى القطر لقضاء عطلتهم الصيفية لدى عائلاتهم أو بعد أن أنهوا دراساتهم في الخارج بسبب رسائل كانوا يرسلونها إلى أهليهم وذويهم ، وأبرزت إليهم صورها وطلب منهم بيان القصد من « كلمة » أو « جملة » وردت في رسائلهم تلك ووجهت إليهم اتهامات شتى ثم يصار إلى إجبارهم وتكليفهم تحت طائلة التهديد بالعقاب للعمل كوكلاء لتلك الأجهزة في البلدان التي يقيمون فيها أو التي يعودون إليها بغرض متابعة دراساتهم فيها ، لتقصي أخبار الطلبة الموجودين أو المواطنين العراقيين المقيمين هناك .

أما فيما يتعلق بالرقابة المفروضة على المراسلات الداخلية ، فإن هناك رقابة شديدة على هواتف المواطنين والاتصالات الهاتفية التي يجرونها ، وبخاصة هواتف الأشخاص الذين تراقبهم أجهزة القمع الفاشية أو من تشك في وضعهم السياسي ، إضافة إلى الرقابة المفروضة بشكل عام على خطوط هواتف الدوائر ومؤسسات الدولة الرسمية لرصد المكالمات الهاتفية لبعض منتسبيها .

إن مثل هذه الإجراءات ، التي تمارسها الأنظمة الديكتاتورية على نطاق واسع وبشكل مكثف وبصورة تعسفية عادة وبالضرورة بحكم طبيعة الأنظمة الفاشية والديكتاتورية ، ومنها السلطة الفاشية في العراق ، والتي تتناقض مع أحد أهم مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو مبدأ « منع التدخل التعسفي في حياة الإنسان الخاصة الشخصية أو العائلية أو شئون مسكنه أو مراسلاته أو الحملة على شرفه وسمعته » ــ تتعارض والمعنى الذي قصدته المادة 23 من الدستور المؤقت .

سادسًا : ونصت المادة 24 من الدستور المؤقت على ما يلي :

لا يجوز منع المواطن من السفر خارج البلاد ، أو من العودة إليها ، ولا تقييد تنقله وإقامته داخل البلاد ، إلا في الحالات التي يحددها القانون .

أولا : فيما يخص سفر المواطنين إلى خارج العراق ، فينظمه قانون جوازات السفر وتعديلاته ، ونظام جوازات السفر والتعليمات الصادرة بموجبه . وتتضمن كيفية وشروط إصدار جوازات السفر للمواطنين ، وتبين النقاط الحدودية المعينة للخروج من القطر والدخول إليه ، وحالات سحب جوازات السفر والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة فقدان تلك الجوازات ، إضافة إلى الأحوال التي يتقرر فيها منع سفر المواطنين إلى الخارج ، وأنواع جوازات السفر العراقية كجوازات الخدمة التي تمنح لكبار منتسبي الدولة وجوازات السفر العادية وجوازات المرور الصالحة للعودة وجوازات المرور غير الصالحة للعودة ، والعقوبات على الخروج والدخول غير المشروع إلى القطر وغير المقترنة بموافقة السلطات المتخصصة فيما يتعلق بالمواطنين العراقيين .

ومن أخطر الإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطة الفاشية في العراق منع سفر المواطنين إلى خارج القطر إذ إن صلاحية منع السفر منوطة وفق القانون لمدير الجنسية العام وفي حالتين إحداهما الضرورات الأمنية وهي الغالبة دائمًا أو بطلب من القضاء وهذا الأمر نادر الوقوع . وإن قرار مدير الجنسية العام في هذا الخصوص غير خاضع للإلغاء أو التعديل إلا من قبل وزير الداخلية ، كما أن إلغاء قرارات المنع هذه ، لا يتم إلا بعد توصية الجهة الأمنية طالبة المنع بعد زوال الأسباب التي دعت إلى طلب المنع، وهذا نادر الحصول أيضًا .. أو الجهة القضائية التي طلبت ذلك ضمانًا لحقوق الأشخاص الذين رفعوا دعاوى مدنية أو جزائية أمامها .

هذا ويحرم من حق السفر إلى خارج القطر أعداد كبيرة من المواطنين ، بسبب الإجراءات التي تتخذها السلطة الفاشية بمنعهم من مغادرة القطر ، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات قد توسعت في السنوات الأخيرة بحيث شملت عوائل وذوي الذين أعدمتهم أو سجنتهم أو اعتقلتهم أو حجزتهم السلطة الفاشية أو الهاربين

والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية بسبب ظروف الحرب أو المقيمين خارج العراق من معارضي السلطة الفاشية . إضافة إلى أن سفارات النظام في الخارج كانت ولا تزال تتولى القيام بسحب أو بمحاولات سحب جوازات سفر المواطنين العراقيين في بلدان مناطق أعمال تلك السفارات والذين كانوا قد غادروا العراق تحت ظروف وعوامل مختلفة كالدراسة أو العمل أو بسبب الأوضاع العامة السيئة السائدة في القطر لتجريدهم من الوثائق العراقية التي يحملونها بطلب من أجهزة القمع الفاشية عن طريق وزارة الخارجية لإجبارهم على العودة إلى العراق ، وذلك عند مراجعة هؤلاء المواطنين لهذه السفارات دون أن يعلموا بنيتها بغرض تجديد جوازات سفرهم المنتهية أصوليا أو لتصديق الوثائق العراقية التي بحوزتهم والتي يحتاجون إلى تقديمها إو إبرازها إلى السلطات المعنية في تلك البلدان ، فتقوم تلك السفارات بسحب جوازات سفرهم بحجة دراسة وإكمال معاملات تجديدها أو بحجج أخرى .. إلخ . ومن ثم تحاول أن تمنحهم جوازات مرور صالحة للعودة إلى العراق بدلاً منها بغية العودة إلى العراق لمراجعة الجهات المختصة هناك لهذا الغرض أو ذاك ، وتمارس هذه السفارات مثل هذا الأسلوب وبشكل مكثف وخاصة في السنوات الأخيرة مع الطلبة العراقيين الذين يدرسون في الخارج أو المواطنين العراقيين المقيمين هناك ممن تركوا العراق بسبب ظروف شتى . فضلاً عن قيام السلطة الفاشية بإصدار قرارات بمنع سفر النساء والقاصرين إلى الخارج بدون مصاحبة أولياء أمورهم من الآباء والإخوة والأزواج كما أن الرجال بين 18 - 45 ممنوعون من السفر أيضًا .

ثانيا : هذا وأما فيما يتعلق بعودة المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج ، وحتى بالنسبة للطلبة الذين ينهون دراستهم ، فإنهم يفضلون البقاء خارج نطاق سلطة النظام الفاشي في العراق ، لأن الإجراءات الإرهابية والقمعية الدموية والأوضاع العامة السيئة السائدة في القطر والإجراءات الاستثنائية التي دفعتهم إلى الخروج من العراق بأساليب ووسائل شتى ، هي نفسها لا زالت قائمة ، بل قد تصاعدت بشكل مخيف إضافة إلى الإجراءات التعسفية التي تنتظرهم لحظة عودتهم ودخولهم العراق دون استثناء كما أن سجون ومعتقلات أجهزة القمع الفاشية مفتوحة لاستقبالهم . إن هذه

الممارسات الإرهابية القمعية الدموية ، وتلك الإجراءات التعسفية ، هي التي تمنعهم بالدرجة الأولى والأخيرة من العودة إلى وطنهم .

إضافة إلى أن السلطات الفاشية قد أصدرت قرارات بإبعاد أعداد كبيرة من العوائل العراقية وأبلغتهم بمنعهم من دخول وطنهم أو العودة إليه .

ثالثًا : أما بصدد تنقل المواطنين وإقامتهم داخل القطر ، فقد اتخذت ، ولا تزال ، سلسلة من الإجراءات التعسفية في هذا المجال وفي فترات مختلفة ، نذكر منها :

1 ــ ترحيل أعداد واسعة من المواطنين الأكراد من كردستان العراق من مناطق سكناهم الأصلية وإسكانهم قسرًا في المناطق الوسطى والجنوبية في مجمعات ومعسكرات سكنية لا تتوافر فيها أبسط الشروط الحياتية مع فرض نمط معين من الحياة المعاشية عليهم ، ومنعهم من مغادرة أو ترك محلات سكناهم هذه في تلك المجمعات والمعسكرات بأي شكل من الأشكال إلا بإذن خاص مؤقت من قبل أجهزة القمع الفاشية وضمن المنطقة نفسها دون خارجها .

2 ــ إخلاء قرى المناطق الحدودية المتاخمة للحدود الإيرانية والتركية من سكانها من المواطنين ، وحشرهم وحصرهم وإجبارهم على العيش في مجمعات سكنية ، أعدت لهم خصيصًا لهذا الغرض ، شبيهة بمعسكرات الجيش المؤقتة وبالقرب منها دون السماح لهم بمغادرة هذه المجمعات السكنية بأي حال من الأحوال .

3 ــ نقل منتسبي الدولة من موظفين وعمال وعلى اختلاف صنوفهم من سكان المحافظات الشمالية من المواطنين (الأكراد والتركمان) ، وتعيين الجدد منهم وإجبارهم على العيش مع عوائلهم وذويهم والمكلفين شرعًا بإعالتهم في مجتمعات سكنية أعدت لهم خصيصاً لهذا الغرض في المحافظات الوسطى والجنوبية ، مع العمل على نقل منتسبي الدولة من موظفين وعمال من سكان المحافظات الوسطى والجنوبية وتعيين الجدد منهم وإجبارهم على العيش مع عوائلهم وذويهم والمكلفين شرعًا بإعالتهم في المنطقة الشمالية من القطر .

4 ـــ فرض الإقامة الجبرية على المواطنين ضمن المحافظة الواحدة أو فرض الإقامة على المواطنين من سكان إحدى المحافظات الشمالية ، بإبعادهم إلى إحدى المحافظات الوسطى أو الجنوبية ، وبالعكس إبعاد وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين من سكان إحدى المحافظات الوسطى والجنوبية ، في إحدى المحافظات الشمالية .

5 ـــ تقييد تنقلات وإقامة المواطنين بإصدارها ما يسمى بـ (قانون تنظيم محلات الإقامة والسكن) للحصول على معلومات إحصائية عن المواطنين لأغراض أجهزة القمع الفاشية .

إن هذه الإجراءات الجائرة والتعسفية التي اتخذتها ، والتي لا تزال تتخذها السلطة الفاشية في العراق ، إضافة إلى كونها مناقضة لأحكام المادة 24 من الدستور المؤقت فإنها تتنافى وأبسط المفاهيم والقيم الإنسانية وتتعارض والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يخص عدم جواز إبعاد أو نفي أي إنسان تعسفًا .

سابعًا : ونصت المادة 25 من الدستور المؤقت على ما يلي :

(حرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ، على ألا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين ، وألا ينافي الآداب والنظام العام) .

فيما يتعلق بمجال حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية ، قامت السلطة الفاشية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الجائرة والتعسفية ، من شأنها المساس بالوحدة الوطنية والشعور الديني العام للمواطنين ، نورد منها هنا ـــ على سبيل المثال لا الحصر ـــ ما يلي :

أ ـــ إثارة وتغذية النعرات الطائفية والخلافات المذهبية بين مختلف الأديان والمذاهب ، وممارسة سياسة التمييز الديني مع المواطنين المسيحيين ، التي من أحد مظاهرها هجرة الألوف منهم إلى بعض الأقطار العربية أو الدول الأوروبية والأمريكية . وترك وطنهم العراق تحت وطأة هذه السياسة المقيتة طلبًا للعيش والعمل والطمأنينة

ب ـــ منع أداء وممارسة الفرائض والشعائر في الأعياد والمناسبات الدينية .

جـ ــ ممارسة الضغوط والمضايقات على رجال الدين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، بغية إصدار ما يؤيد سياسة وإجراءات السلطة الفاشية ، ولخدمة أغراضها في شتى المجالات والأصعدة ، لمحاولاتها إصدار فتاوى لتأييد الحرب القذرة التي شنتها عام 1974 على الحركة الكردية المسلحة ، ولتكفير منتسبي الحزب الشيوعي العراقي وبالتالي تبرير حملات المطاردة والاعتقال والسجن والقتل والاغتيال والإعدام ضدهم .

د ــ إجبار أئمة وخطباء المساجد والجوامع على إلقاء الخطب والمواعظ الدينية للتأثير على المواطنين وحثهم على الولاء مع الثناء على المواقف السياسية المختلفة للسلطة الفاشية مع التمجيد والشكر والدعاء للطاغية الديكتاتور خلافًا للأعراف والتقاليد الدينية الحقيقية ، كما يجري حاليًا في خطب صلاة الجمعة في المساجد والجوامع في جميع محافظات قطرنا .

هـ ــ اعتقال وسجن وتعذيب وإعدام رجال الدين من الذين يعارضون سياسة وممارسات السلطة الفاشية الإرهابية والقمعية الدموية ، وعلى الأخص إعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر وشقيقته الشهيدة الفاضلة السيدة (بنت الهدى) . كذلك اغتيال الشهيد الشيخ ناظم العاصي ومئات من العلماء الأعلام ورجال الدين الأفاضل الذين جرى اعتقالهم وسجنهم وتعذيبهم وإعدامهم من قبل السلطة الفاشية في قطرنا .

إن هذه الممارسات الإرهابية والإجراءات التعسفية تتعارض مع أبسط القيم والمفاهيم الإنسانية والمثل والاعتبارات الأخلاقية ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حرية اعتناق المعتقدات ، وتتناقض والمادة 25 من الدستور .

ثامنًا : ونصت المادة 26 من الدستور المؤقت على ما يلي :

يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور ، وفي حدود القانون ، وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات .

أدخلت السلطة الفاشية عدة تعديلات على قانون العقوبات النافذ الصادر عام 1969 تهدف في محصلتها النهائية إلى مصادرة حرية الفكر والرأي والتعبير التي كفلها الدستور المؤقت في مادته 26 ، وبالتالي إلى إلغاء العمل السياسي واحتكاره لصالح السلطة الديكتاتورية ، بحيث أصبحت المادة (200 / 1) من قانون العقوبات النافذ تنص على إنزال عقوبة الإعدام على الحالات الآتية :

1 ــ كل من ينتمى إلى تنظيم السلطة ، إذا أخفى عمدًا انتماءه وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة .

2 ــ كل من انتمى أو ينتمي إلى تنظيم السلطة ، إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبي بأية جهة حزبية أو سياسية أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها .

3 ــ كل من انتمى لتنظيم السلطة إذا ثبت أنه ارتبط بأية جهة حزبية أو سياسية أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها بعد انتهاء علاقته مع تنظيم السلطة .

4 ــ كل من كسب لحزب أو اتجاه سياسي آخر شخصًا له علاقة تنظيمية مع تنظيم السلطة أو كسب مثل هذا الشخص بعد انتهاء علاقته مع تنظيم السلطة ــ رغم معرفته المسبقة بذلك .

إن ما ورد بالحالتين المذكورتين بالفقرتين (1 و 2) أعلاه قد أضيفتا إلى المادة (200 / 1) من قانون العقوبات في سنة 1974 ، أما ما جاء بالفقرتين (3 و 4) أعلاه فقد أضيفت إلى المادة نفسها من القانون الآنف الذكر في عام 1976 .

كما أضافت السلطة الديكتاتورية في عام 1978 إلى المادة المذكورة أعلاه من القانون المشار إليه ، أنه « يعاقب بالموت منتسبو القوات المسلحة ، ومن ضمنهم منتسبو قوى الأمن الداخلي (مديرية الشرطة العامة ــ مديرية الأمن العامة ــ مديرية الجنسية العامة ــ مديرية المرور العامة ــ قيادة قوات الحدود) ممن يمارسون نشاطًا سياسيا في غير صفوف تنظيم السلطة بمن فيهم أولئك الذين انتهت خدمتهم لأي سبب كان بعد السابع عشر من تموز ــ يوليو عام 1968 ، وتنطبق هذه الحالة على العاملين في رئاسة ديوان الجمهورية ورئاسة المخابرات العامة أو المتقاعدين منهم أو الذين انتهت

خدمتهم لأي سبب كان » .

كما أصدرت السلطة الفاشية في عام 1980 قرارًا يقضي بتطبيق أحكام المادة 156 من قانون العقوبات التي تتضمن مايلي (يعاقب بالإعدام من ارتكب عمدًا فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) بحق منتسبي حزب الدعوة الإسلامية أو العاملين لتحقيق أهدافه وبأثر رجعي يشمل الحالات السابقة لصدوره والتي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة .

إن قانون العقوبات الصادر عام 1969 ، كان يتضمن عقوبة الإعدام على عدد من الحالات المتعلقة بما يسميها بـ (الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي) ، وبـ (الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي) وبـ (الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه) « جرائم القتل العمد » عند ثبوت الاتهام .

إلا أن التعديلات التي أدخلتها السلطة الفاشية على هذا القانون في السنوات الماضية قد وسعت من دائرة النصوص القانونية التي تعاقب بالإعدام في نطاق القانون المذكور إضافة إلى القوانين الخاصة الأخرى التي أصدرتها ، كالقانون رقم 141 لسنة 1974 بحيث يجري استغلال هذه النصوص من قبل السلطة الفاشية وتطبيقها على أفعال ونشاطات سياسية محضة ليس لها طابع الأعمال الإجرامية وشمول هذه الأفعال والنشاطات السياسية بتلك النصوص القانونية المضافة التي أوقعت ممارسيها تحت طائلة عقوبة الموت دون مبرر منطقي سليم وبصيغة لاديمقراطية وبشكل تعسفي وجائر عن طريق تكييف هذه الأفعال والنشاطات السياسية التي يمارسها المواطنون كأفعال مجرَّمة وبما ينطبق وأحكام هذه النصوص القانونية الجائرة لمقاضاتهم بموجبها وإدانتهم بمقتضاها وبدوافع فاشية لإلغاء حرية الفكر والرأي والتعبير للمواطنين باستخدام أسلوب القسوة والعنف بهذه الصورة الظالمة وبما يتنافى وأحكام الدستور المؤقت ويتعارض مع المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن السلطة الفاشية لها ممارساتها الإرهابية والقمعية تجاه شعبنا وقواه التقدمية من

حملات الاعتقال والسجن والتعذيب والاغتيال والقتل والإعدامات بلا محاكمات أو بمحاكمات صورية سرية ومصادرتها وإلغائها جميع الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين بما فيها حرية الفكر والرأي والنشر وحق الاجتماع والتظاهر والإضراب ... إلخ . فلا حقوق مصونة ولا حريات مكفولة ولا نقابات أو جمعيات حرة ونشاطات الأحزاب والحركات السياسية محرمة سوى تنظيم السلطة وواجهاتها مما تسمى بـ (اتحادات نقابات العمال والجمعيات الفلاحية والنساء والطلبة والشبيبة ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين وغيرها من المنظمات المهنية الأخرى) التي هي جزء من أجهزة ومؤسسات السلطة الفاشية ، فلا صحف ولا جرائد ولا مجلات حرة غير صحف وجرائد ومجلات السلطة الفاشية .

أما ما يسمى بـ (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) ، فإنها لم تكن سوى واجهة من الواجهات التي حاولت السلطة الفاشية التستر بها ، فهي لا تضم الآن سوى مجموعة من الأشخاص وبعض التنظيمات الكسيحة التي هي من ضمن السلطة الفاشية نفسها .

وخلاصة القول أنه لا حقوق ولا حريات ديمقراطية ، فإنها جميعا مصادرة ، الأمر الذي يتناقض وما جاء بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أكدت أن : (لكل شخص الحق في حرية إبداء الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة دون التقيد بالحدود الجغرافية ، ولكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما) وهو يتعارض أيضًا مع كل ما أقرته المادة 26 من الدستور المؤقت .

تاسعًا : نصت المادة (27 / 1) من الدستور لعام 1970 على ما يأتي .

(تلتزم الدولة بمكافحة الأمية ، وتكفل حق التعليم بالمجان في مختلف مراحله ، الابتدائية والثانوية والجامعية ، للمواطنين كافة) .

وبالرغم مما جاء في المادة (27 / 1) من الدستور المؤقت ومصادقة النظام الفاشي في العراق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعهده بالالتزام بتطبيقها ، فإن ممارسات السلطة الديكتاتورية تجاه الطلبة وتنظيماتهم الطلابية أو تجاه الهيئات التدريسية والتعليمية في مراحل التعليم الثانوي أو الجامعي تؤكد خرق سلطة القمع والدمار في العراق لكل الأعراف والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ليس في مجال الحقوق والحريات السياسية فقط ، وإنما تجاوزتها إلى أهم المجالات ، ألا وهو مجال حق التعليم باتخاذها سلسلة من الإجراءات التعسفية المخالفة للدستور المؤقت الذي كفل مثل هذا الحق وبما يتعارض وتعهداتها والتزاماتها وفق الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص .

الفصــل الثانى عشر

سماء ملبدة بالغيوم

سيختلف المؤرخون كثيرًا حول سؤالين :
متى اتخذ صدام حسين قراره بغزو الكويت ؟
ما طول المدة التي استغرقها الإعداد لهذه العملية ؟

يبدو أنه من غير المعقول أن ندعو العالم كله لحرب رجل واحد لذلك نجد أن كثيرًا من النقاد سواء أكانوا عربا أم غربيين يجمعون على أن غضب صدام حسين قد غلب حساباته الدقيقة وأن مجرد التهديد قد تحول إلى غزو حقيقي ، وكان هذا على عكس تقديرات قادة الجيش العراقي . والذي يعزز هذا الاعتقاد حركة التطهير والاعتقالات التي أعقبت الغزو ضد قادة الجيش وكبار الضباط الذين أبدوا عتراضهم .

وقد يختلف معنا البعض ويقول إنها خطة استغرق وضعها زمنًا طويلا ، وإنها جزء من طموح صدام لقيادة العالم العربي بشروطه هو وبأسلوبه البعثي . ولكن يبقى السؤال الحائر : متى بدأ التخطيط لغزو الكويت ؟

في واشنطن ، توصل المسئولون في إدارة الدولة الأمريكية إلى الاقتناع بالخطة طويلة الأمد . ولكنهم يتجادلون بين أنفسهم ومع الدبلوماسيين العرب بشأن الموعد الذي خرجت فيه إشارات من بغداد تجعل الأمر واضحا بما يكفي لإطلاق أجهزة الإنذار . ومن المتفق عليه أنه قبل أيلول ـــ سبتمبر 1990 فإن القائد العراقي بدأ في تنفيذ خطة لغزو الكويت ، بدأ التفكير فيها قبل الغزو بسبعة شهور على الأقل أي في شباط فبراير 1990 .

ويتخذون هذا التاريخ كبداية لسياسة صدام في رفع درجة التوتر مع الغرب وظهرت في خطاباته كلمات مثل « المواطنين العرب المعادين للغرب » وكانت مثل هذه الشعارات قد اختفت أثناء حرب إيران .

وقال بعض المحللين الأمريكيين الذين كانوا مندهشين من دوافع صدام الحقيقية : إن هذا الغزو كان ثنائي الهدف ، الأول أن يخفي نواياه الحقيقية حيث كان يريد أن يلوي ذراع الكويت ويجبرها على دفع مبالغ كبيرة تغطي ديون العراق الهائلة ويستعيد الأجزاء التي كان يطلبها من الكويت وهكذا يصبح لصدام مدخل إلى الخليج ، والثاني أن يجمع التأييد العربي حول قاهر الصهيونية ، وقاهر الاستعمار الغربي ، وقاهر الرجعية العربية ، والمقصود بالعبارة الأخيرة مشايخ البترول .

ويجمع المحللون الأمريكيون والعرب على أن غضب صدام تجاه الكويت ودول الخليج الأخرى بدأ يظهر على السطح مباشرة بعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج .

وأنا شخصيا أرى أن خطة السيطرة على دول الخليج وفرض استراتيجيته في المنطقة بما فيها السيطرة الكاملة على الكويت وبالتأكيد سوف يستولي على جزيرة أو جزيرتين من الجزر الكويتية بالإضافة إلى جزء كبير من الساحل ، سواء تم هذا بالقوة أو بالخضوع لابد أن مثل هذه الأفكار قد درست بعناية أثناء حرب إيران ، ورغم أن رغبته الحقيقية في السيطرة على المنطقة بدأت قبل حرب إيران وبالتحديد يوم سقوط الشاه .

ففي عام 1983 عندما كان الضغط الإيراني على العراق مكثفا كانت الكويت قد تحولت إلى ميناء عراقي لشحن البترول العراقي ، واستيراد المعدات الصناعية التي تحتاجها العراق واشتركت مع الدول البترولية الأخرى في حقن الاقتصاد العراقي بالأموال لشراء كميات الأسلحة الهائلة التي اشتراها . ولكن كرم الكويت لم يكن كافيا لصدام حسين ، كان يريد أيضا تعهدا واضحا بقيادته وهو الأمر الذي سوف يقوم بتسويته بعد انتهاء التهديد الإيراني .

وقد عرفوا أيضًا كيف يعاملون سكانهم الشيعة برفق وهم يمثلون 35 ٪ من السكان ويمكنهم إثارة المشاكل . ولم تكن الكويت لديها شك في مصدر التهديد الحقيقي .

وبعد الغزو ، عرف الأمير لماذا أجل « الأشقاء العرب » بحث مشكلة الحدود .

ومثله مثل بقية قادة الخليج فقد تلقوا جميعا رسالتين من صدام ؛ إحداهما تقول إن الإرهابيين أو مجموعة أبي نضال يمكنهم أن يصلوا إليهم في مخادعهم وكانت الثانية من صدام نفسه في ذروة الضغط الإيراني على العراق حيث كانت مدينة البصرة على وشك السقوط أمام الجحافل البشرية المتقدمة . وتقول رسالة صدام إنه لو هزم في هذه المعركة وسقط خط دفاعه فسوف ينسحب شمالا إلى خط دفاعي آخر ويترك الطريق من البصرة إلى الكويت مفتوحا أمام الإيرانيين .

فقد سأل صدام السفيرة الأمريكية جلاسبي أثناء اجتماعه بها يوم 25 يوليو : من الذي يحمي مصالح أمريكا ضد إيران ؟ وأكد لها أيضا أنه لو احتلت القوات الإيرانية المنطقة فلن تستطيع جيوش أمريكا مجتمعة أن تصدها . ومعنى هذا أن أمريكا لا تستطيع أن تحمي مصالحها في المنطقة دون صدام حسين .

ثم لمس حرب فيتنام لمسة خفيفة فقال لها « إن مجتمعكم لا يتحمل أن يموت له عشرة آلاف في معركة واحدة وفي أسبوع واحد ، ثم يموت له في الأسبوع الثاني عشرة آلاف آخرين » .

ثم لجأ إلى نغمة التهديد فقال « نحن لا نستطيع أن نصل إليكم في الولايات المتحدة ولكن أفرادا منا يستطيعون ذلك » فإذا كانت السفيرة الأمريكية قد أصغت لما قاله جيدًا أو على الأقل قرأت التقارير التي كتبها المحللون لما فوجئوا هذه المفاجأة .

وبعد وقف إطلاق النار في عام 1988 وجهت الصحافة الكويتية الموالية لصدام وكذلك المنشورات البعثية التي تسللت إلى السعودية النقد إلى أولئك الذين لم يساعدوا صدامًا في حربه .

وقد كتب أحدهم أنه لو كان للعراق مدخل إلى الجزر الكويتية ومياه الخليج ، قد لاستطاع هزيمة إيران في الأيام الأولى للحرب .

كانت ديون العراق في عام 1988 تفوق سبعين بليونا من الدولارات . واتخذت الخزانة العراقية بعض الإجراءات لخفض الإنفاق . وكانت ميزانية وزارة الإعلام لرشوة الصحفيين العرب ودعم الصحف في خارج العراق تزيد عن 57 مليون

دولار . واقترحت الخزانة تخفيض 75 ٪ من هذا المبلغ ولكن صدامًا رفض وقرر زيادتها 25 ٪ وقال « لقد ضحينا بالكثير . افترض أننا خسرنا دبابتين في المعركة أو أطلقنا عدة صواريخ أخرى » .

وفي نهاية حرب إيران كان لاشك أن ميزان القوة في المنطقة قد انقلب لصالح العراق وسوف تأخذ إيران وقتًا طويلا حتى تستعيد قوتها في المنطقة . وهكذا أصبح الطريق مفتوحا أمام صدام ليستخدم قوته ويحقق طموحه القديم . ولكن اقتصاده كان قد أرهقته الديون ولم يقنع نظام « نصف الانفتاح » الذي نفذه ، المستثمرين الأجانب لينفذوا مشروعاتهم هناك . فلم يستطع صدام أن يكتسب ثقة رجال الأعمال الغربيين الذين كان في أمس الحاجة إليهم كان يشعر أن العالم كله والعرب بصفة خاصة كانوا ناكرين للتضحيات التي ضحى بها العراق في الحرب .

وقبل نهاية عام 1988 بينما كانت مصر تحث منظمة تحرير فلسطين على نبذ سياسة الإرهاب وتبني حل إقامة دولتين في المنطقة وهو الذي يتماشى مع قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947 كان صدام حسين يسير في خط مناقض :

أولاً : كان يريد تسوية ديون قديمة فقد كان القائد العراقي يريد أن يستمر في الضغط على أعدائه العرب وخاصة عدوه اللدود النظام البعثي الآخر في سوريا (في منتصف الستينيات انقسم البعث إلى قسمين : بعث في سوريا يزعم أنه هو البعث الحقيقي ويقوده حافظ الأسد) كان عدوه هو الأسد والأقلية الشيعية العلوية الحاكمة والتي تحكم أغلبية سنية . وكان السوريون يرون أن الأولوية في المواجهة تكون مع إسرائيل وليس مع إخواننا المسلمين في إيران .

لذلك وقف الأسد إلى جانب الخوميني ضد صدام حسين السني الذي يحكم أغلبية شيعية . وكان تصرف الأسد خطئًا أخلاقيا لا يغفره رجل كصدام . لذلك كان أول عمل قام به صدام بعد الحرب هو المحافظة على اتصاله السري مع السوريين في لبنان بالإضافة إلى بناء تنظيمات بعثية سرية في دول عربية وإسلامية وإفريقية كثيرة مثل موريتانيا والصومال .

وكان الشق الثاني من سياسته الخارجية أن ينضم إلى المعسكر المعتدل بقيادة

يكتشف فيها إلا في عام 1989 ، وفكرة الاتحاد مع صدام تعتبر فكرة مغرية ، ولم يبق سوى مصر التي كانت تشك في نوايا صدام فلا نغفر لها انضمامها إلى هذا الاتحاد ومع ذلك وقع الاتفاق في 19 شباط ــ فبراير 1989 .

وكان هذا الاتحاد مزعجا للسعودية إلى حد كبير ، فلن يعود لها السيطرة القديمة على إقليمها في شبه الجزيرة العربية وحققت الأيام مخاوف السعوديين في عام 1990 . فقبل أن يغزو صدام الكويت في أغسطس كان قد وضع سربين مقاتلين من طائرات الميج في اليمن التي أصبحت جزءا من تجمع عربي قوي وأصبحت الآن ضد مصر وضد السعودية وضد الغرب كله بإشعال نار الاعتراض على وجود القوات الأمريكية على الرمال العربية .

وعندما وقع الاتفاق كانت العراق مدينة لمصر بمبلغ 3.5 بليون دولار ثمن الأسلحة التي أعطتها مصر للعراق ، والعراق مدينة لمصر أيضا بمبلغ 850 مليون دولار أجور العمال المصريين في العراق . وليس لدى صدام أي نية لدفع هذه المبالغ وبدلا من ذلك فإنه يحاول إقناع القاهرة أنها كانت أكثر حظا حيث حصلت على أموال وفيرة بسببه عندما ساندت التحالف الدولي ضده وأثناء جلسات مجلس التعاون كان صدام يحاول إقناع مشايخ البترول أن مصر ضحت في أربعة حروب من أجل فلسطين بينما بقية العرب ناكرون للجميل وبأن حرب أكتوبر هي التي رفعت أسعار البترول وضخمت ثروات الدول البترولية أما المصريون أنفسهم فلم يستفيدوا بشيئًا من هذا". وبعد غزو الكويت في عام 1990 عرض صدام حسين على مصر إعطاءها نصيبها الكامل من الثروة البترولية إذا هم ابتعدوا عن التحالف الغربي وتركوا فكرة تأييد الكويت .

وفي أحد اجتماعات مجلس التعاون العربي ذكر صدام حسين الرئيس مبارك والملك حسين بالتزامات دول الخليج طبقا لمقررات القمة في الخرطوم عام 1967 بأن يدفعوا مبالغ مالية لدول المواجهة تمكنهما من مواجهة العدوان الإسرائيلي . وكرر لهم تفاصيل ما حدث في قمة الرباط عام 1969 ، عندما رفض جمال عبد الناصر أن يركب السيارة الليموزين التي أحضرها له العرب وعاد إلى الفندق في تاكسي والجماهير تحييه في الشوارع

ومهما حدث فقد بدأت مصر سلسلة من المناورات الدبلوماسية لتؤكد للدول العربية أن مجلس التعاون العربي لا يهدد مصالحها . ولكن السوريين كانوا منزعجين لنشاط صدام حسين في لبنان التي يكرر الأسد دائمًا أنها ضمن ممتلكاته . ولكن القاهرة أرسلت لهم رسالة تأكيد ، بالإضافة إلى مصادرة بعض شحنات الأسلحة المرسلة إلى لبنان عن طريق قناة السويس .

كان الرئيس مبارك يخوض معركة مريرة مع صندوق النقد الدولي بخصوص إعادة جدولة الديون الهائلة على مصر .

وفي هذه الأثناء كان أعضاء « مجلس التعاون الخليجي » يحاولون تحسين علاقاتهم مع إيران بأسرع ما يمكن في الوقت الذي كان فيه الرئيس المصري والملك حسين يركزان على تأكيد أهمية مجلسهم من الناحية الاقتصادية وأنه يستطيع أن يلعب دورًا سياسيا هاما . وقال صدام حسين إن مسألة الأمن يجب أن تكون لها أولوية في جدول أعماله وعلى كل أعضائه أن يوقعوا معاهدات عدم اعتداء سواء ثنائية أو جماعية على نسق معاهدة عدم الاعتداء بين العراق والسعودية وبينما كان الملك فهد يحتضن الرئيس مبارك في القاهرة كان صدام حسين يذيع نصوص الاتفاقية التي بينهما ، فهي تنص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدولتين وعدم استخدام القوة بينهما . وشدت كلمة « القوة » انتباه المراقبين وسرعان ما أبرق السفراء في بغداد لدولهم بتقارير عن الموقف وأن صدام حسين أصبح يرى نفسه القوة الرئيسة في المنطقة وأن صداما يعتبر « مجلس التعاون العربي » مجرد طريق يدخل به إلى سياسة الشرق الأوسط .

وأضافت هذه التقارير أن الأمر غير الواضح هو معاهدات عدم الاعتداء . فهل هي وسيلة لتهدئة البلاد العربية أم أنها تتضمن تهديدًا يجبرهم على الإذعان له .

وبعد غزو الكويت بأربعة أيام استدعى صدام حسين جوزيف ويلسن وهو مسئول أمريكي في بغداد وأكد له أنه ليس لدى العراق نية في اتخاذ أي إجراء ضد السعودية بسبب المعاهدة التي بينهما . وقال له « أنت تعرف أن بعض الدوائر الغربية كانت تسخر من الاتفاق ويقارنون بينه وبين اتفاقية مماثلة توقع بين بريطانيا وفرنسا

على سبيل المثال . والحمد لله أن الكويت لم توقع مثل هذه الاتفاقية معنا . وكنت سعيدًا عندما قررت تأييد المجموعات الثورية في الكويت بسبب عدم وجود اتفاق بيننا وبين حكومة الكويت ، وإذا كان هناك مثل هذا الاتفاق فلم أكن لأستطيع أن أفعل ما فعلت » .

وكان الرأي العام في لندن وواشنطن وكثير من الدوائر العربية أن صدام حسين قد خرج من حربه محنكا وأنه يحاول استعادة دور العراق الرائد في المنطقة والذي تستحقه العراق بالنسبة لحجمها .

وقبل توقيع الاتفاقية مع السعودية بستة أسابيع عرض العراق على الكويت توقيع اتفاقية مشابهة وكان الكويتيون يعلمون أنهم سيدفعون ثمن هذه الاتفاقية فأعلن رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أنه سوف يزور بغداد ويتفاوض مع صدام . وكان الشيخ صباح الأحمد الجابر أقدم وزير خارجية في العالم العربي ، والدبلوماسي المتمكن ، ورجل الدولة الحكيم ، والمفاوض البارع ، قد نصح رئيس الوزراء ألا يزور بغداد لأن العراقيين ينصبون شركا له .

وزار رئيس الوزراء بغداد وكانت الزيارة طويلة على غير المعتاد . وكان رئيس الوزراء يعلم ما يريده العراقيون . وبدأ مفاوضاته بأن ذكّر صدام حسين بالديون العراقية للكويت والتي تبلغ 20 بليون دولار ، وكان وزير خارجيته قد نصحه ألا يفعل ذلك .

وتجاهل صدام موضوع الديون تماما وطلب من رئيس الوزراء مناقشة مشكلة الحدود أولا . وكانت منطقة الحدود الباقية دون حل ، تبلغ حوالي ثلاثة أميال ، وهي المنطقة التي يطلبها العراق كمدخل لجزيرتي « بوبيان » و« وربة » وقال صدام حسين لضيفه إن اهتمامه يتركز في توفير الأمن لمدخل العراق الملاحي إلى الخليج وهو ميناء « أم قصر » واقترح بعض الاقتراحات مثل عقد لتأجير الجزر ولكن الشيخ سعد قال إن مثل هذا العقد لا يحقق السيادة الكويتية . وعاد رئيس الوزراء إلى بلده دون الوصول إلى أي اتفاق .

وكانت المعاملة السيئة التي لاقاها رئيس الوزراء في العراق صدمة في كل أنحاء الكويت . فما زالت في ذاكرتهم ادعاءات قاسم في عام 1961 الذي أفسد عليهم مذاق الاستقلال فهل يعود الآن صدام حسين الذي ظهر أمام العرب بمظهر البطل حامي البوابة الشرقية للعرب وهازم الفرس ، إلى نفس المطالب القديمة . ويضاف إلى هذا أنه إذا سمح الكويتيون للعراق بتسهيلات في الجزيرة فسيفسد هذا علاقتهم النامية مع إيران .

وحدثت مفاجأة أخرى ففي مارس 1989 وقعت الكويت اتفاقية مع العراق لتوريد 350 مليون جالون يوميًّا من مياه الشرب . وتوريد 500 مليون جالون يوميًّا من مياه الري عبر أنابيب من الأنهار . وكانت تلك فكرة اقترحها نوري السعيد رئيس وزراء العراق منذ خمسة وثلاثين عاما .

وكان لهذا التطور التأثير الذي تريده العراق فقد أثبت أن الجيل الجديد من عائلة الصباح أكثر ثقة فيهم من جيل عام 1950 . وكانت هذه الاتفاقية لها معنى بالنسبة للمراقبين الخارجيين ، فهي تعني أن العلاقات بين البلدين تتقدم .

وبعد وقف إطلاق النار مع إيران بشهور قليلة وعندما أعادت الكويت علاقتها الدبلوماسية مع إيران كانت القوات العراقية تخترق الحدود كلما شعر صدام حسين أن الكويت قد نسيت من هو سيد المنطقة . وحدث انتهاك للحدود في أكتوبر 1989 بعد أن تسلم السفير الإيراني عمله في الكويت .

وفي نهاية عام 1989 كان العراق في حاجة ماسة إلى المال حيث كان يعاني من صعوبات شديدة ، وكان يعيد التفاوض بشأن ديونه مع معظم الدائنين وتقريبا كانت معظم الديون لدول عربية وخاصة دول الخليج . وبعض هذه الدول روضت نفسها على الحقيقة وهي أن صدامًا لن يدفع هذه الديون . على عكس الكويتيين الذين ظلوا دائما يذكرون صداما بديونه .

والسعودية مثلا لم تعد تحتفظ بسجلات للديون العراقية .

و لم يستطع قادة الغرب أن يقرأوا جيدًا ديون العراق واقتصاده المريض وأثر ذلك على سياسته المقبلة .

وبدأ البعثيون يبحثون عن دور أوسع في السياسة العربية وخاصة الدول ذات التأثير السياسي أو الاقتصادي باستثناء سوريا عدو العراق اللدود . **وكوّنت الدول العربية كتلة تقودها مصر لتأييد حملة صدام حسين في الدول العربية .**

و لم تنشر صحيفة عربية واحدة شيئا عن مذابح الأكراد الجماعية أو عن استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد إيران . ورحبت وسائل الإعلام العربية باستخدام العراق للأسلحة الكيمياوية وتطويره لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الصحف التي تصدر من لندن وباريس .

وصدق صدام حسين أنه هو الذي انتصر في إيران دون أي مساعدة وقال « لقد قبلت إيران وقف إطلاق النار بسبب تحرير الفاو وليس بسبب أن الولايات المتحدة قامت بقذف أحد أرصفة البترول لديها . فهل هذه هي مكافأة العراق على دوره في تأمين الاستقلال للمنطقة ؟ » .

واستمرت وسائل الإعلام العربية في التهليل لصدام حسين باعتباره بطلا ، وكان هذا يشبع أوهامه وطموحه في أن يصبح قائدًا للعالم العربي ، أو ، بمعنى أصح ، ناصرا الجديد . وكانت فلسطين هي الورقة الرابحة التي يلعب عليها . ورغم أن الصحافة الغربية قد وصفته بالجنون إلا أنه كان ماكرًا يحسب الأمور بدقة ، وإلا فلماذا لم يفكر في ضرب إسرائيل مرة واحدة رغم أن هذا سيرفع من شأنه في العالم العربي ؟ . لقد خسر الملك حسين نصف مملكته عندما حارب إسرائيل مرة واحدة . لقد حاربها في عام 1967 وأعتقد أنه لن يرتكب هذه الحماقة مرة أخرى .

ومنذ وقع الرئيس الراحل أنور السادات معاهدة السلام مع إسرائيل أيقن الرئيس حافظ الأسد أن سوريا ستكون أرض المعركة إذا حدثت معركة أخرى مع إسرائيل . وحاول أن يحصل لبلده على « مساواة إستراتيجية » مع إسرائيل ولكن أصدقاءه

السوفييت تخلوا عنه في عام 1988 .

أما صدام حسين الذي يمتلك ترسانة هائلة من الأسلحة فقد أخطأ في اختيار العدو وأخطأ في اختيار التوقيت . وقد أنشأ هذه الترسانة بفضل خوف الغرب من الثورة الإسلامية وبفضل جشع شركات السلاح في الشرق والغرب . وبعد انتهاء حرب إيران استمرت الشركات في إمداد العراق بالأسلحة واستمر صدام حسين في طلبه القدرة النووية . وهو بالفعل يمتلك أسلحة كيمياوية وأظهرها في حرب إيران وفي كردستان وهو مستعد أن يستعملها مرة أخرى . والأسلحة الكيمياوية سهلة في تصنيعها وسهلة في استخدامها مؤثرة في نتائجها . وتأثير هذه الأسلحة النفسي فقط كاف لبث الرعب في قلوب أعداء صدام ، ورغم أن صدامًا ليس لديه نية لحرب إسرائيل إلا أنهم كانوا يعملون ألف حساب لهذه الأسلحة . وكان صدام يريد أن يحصل على حقوق للفلسطينيين بمجرد تهديد إسرائيل وليس حربها . ولكن لابد أن تأخذ إسرائيل هذا التهديد بجدية لأنها لا تتحمل أي خسائر في الأرواح .

وأراد صدام أن يستثمر الموقف السلبي الذي وقفه الغرب من سلوكه في حرب إيران . وكانت المراحل الأخيرة للحرب تشير إلى نوعية الحرب القادمة . إنها حرب الصواريخ القاذفة . بلا شك تلك الصواريخ القادرة على تخطي كل الحدود وتجعلك قادرًا على أن تحارب بلدًا ليس بينك وبينه أي حدود . لذلك كان كل ما يبحث عنه صدام هو أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية . ويستطيع أن يجعل نفسه بطل الفلسطينيين المحبطين والذين لم يستفيدوا أي شيء من اعتدال ياسر عرفات .

وقد قدمته وسائل الإعلام على هذا النحو : البطل الذي سوف يحرر فلسطين .

وكانت هناك راية أخرى يلوّح بها صدام حسين إلى جانب راية فلسطين ، هي راية الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج .

وكان صدام أكثر وضوحًا من كل القادة الذين سبقوه واستخدموا هذا التعبير .

فلن يقع عبء تحقيق هذا الهدف على الشعوب ولكنهم سيستفيدون من مزاياه فقط وبمعنى آخر أن تشارك شعوب البترول الغنية الشعوب الفقيرة . وكان صدام يعرف أن ناصرا قد ارتكب خطأً عندما رفع راية الوحدة العربية في الوقت الذي كانت فيه مصر تدفع مرتبات المدرسين الذين يذهبون إلى البلاد العربية ويدفعون ثمن الكتب التي توزع في المدارس . بالإضافة إلى قيام مصر بتمويل تسليح الجزائريين وتمويل الثورة اليمنية ، فلم تكن هناك ثروة البترول الموجودة الآن ، التي تستطيع أن تعطي صدامًا الثراء الذي يريده في الوقت الذي كانت ديون الحرب الإيرانية تستنزف الاقتصاد العراقي .

كل هذه الديون يجب أن تشطب في الوقت الذي يتسلق هو فيه القمة قائدًا للعالم العربي ابتداء من فلسطين .

وفي نهاية عام 1989 حدثت نكستان لبرامج الصواريخ العراقية الطموحة ؛ إحداهما الانفجار الكبير الذي دمر مصنع وقود الصواريخ الجاف في منطقة الهلال يوم 18 أغسطس 1989 ودمر جزءا كبيرا من المعدات ونتائج الأبحاث .

وكانت الثانية في أوائل ديسمبر 1989 عندما طار صاروخ « تموز — 1 » والذي كان مفروضا أن يطلق قمرًا صناعيا وانفجر في الهواء .

وكان بناء موجة من العداء العلني لإسرائيل أمرا سهلا فإسرائيل عدو واحد لكل العرب حتى في مصر التي وقعت معها معاهدة سلام .

وعندما يكون مثل هذا الديكتاتور هو الذي يخطط فهو لايغير طريقه ولكنه يغير خططه . وقد قال أقرب المقربين إليه إنه رأى فيلما عن تنفيذ حكم إعدام « نيقولاي تشاوشيسكو » ديكتاتور رومانيا وحذرهم قائلاً إنه إذا حدث شيء مشابه في العراق فإن القائد لا يموت وحده فكل الذين ساهموا في إغضاب الشعب سيموتون معه . الكل سوف يقاسي نفس المصير وأولئك الذين يعيشون بالسيف يموتون بنفس السيف .

وبينما كان صدام يلاحظ جيرانه بحرص وجد أن كلا منهم مشغول بمشاغله بحيث لايستطيع أن ينشغل بمشكلة جديدة مثل مشكلة الكويت التي أصبحت هدفا له . وهذه فرصة يحل فيها كل مشاكل الحدود بينه وبين الكويت ويلغي الخطوط الوهمية التي صنعها الاستعمار البريطاني وتعود الكويت جزءا من العراق . كانت هذه هي مطالب العراق القديمة وبنفس الطريقة أخذ صدام حسين يفكر . لقد عانده الكويتيون في توقيع معاهدة عدم اعتداء مع العراق بالإضافة إلى أن معظم الشعوب العربية الفقيرة والطبقات نصف المتعلمة تشارك العراقيين استياءهم من الكويتيين ومن الدول الغنية الأخرى .

واقتنع صدام حسين أن حل المشكلة في الكويت وكل ما يحتاجه هو إكساب عمليته بعض الشرعية بتجميع التأييد الشعبي لحركته ضد الكويت وأن يختار الوقت المناسب .

وفي الوقت الذي بدأ فيه صدام حسين يضع خططه التي ستصل إلى ذروتها يوم 2 أغسطس كانت إيران تركز على إعادة بناء اقتصادها المحطم . وكانت سوريا متورطة في لبنان وكانت مصر في متاعب اقتصادية عنيفة وتحارب معركتها مع صندوق النقد الدولي . وتجاهلت الولايات المتحدة الحقائق التاريخية التي تقول إنه عندما تكون مصر في وضع ضعيف يمكن أن يظهر ديكتاتور مثل صدام حسين ويحدث اضطرابًا في الشرق الأوسط .

وكانت إسرائيل تعاني من مشاكل داخلية فقد كانت « الانتفاضة » تدخل عامها الثالث وكان رئيس وزرائها إسحاق شامير يرفض الاستماع إلى نصح الذين ينصحونه بالدخول في حوار مع الفلسطينيين . وقد أدى هذا إلى توتر في العلاقات بين إسرائيل وواشنطن التي كانت في نفس الوقت تحاول كسب ود بغداد .

وهكذا كان المسرح مهيأً تماما لصدام حسين ليقوم بخطوته .

ونحب أن نوضح أسباب وجود قطع من الأسطول الأمريكي وأساطيل الدول المتحالفة في الخليج في ذلك الوقت . فقد أثار تأييد الكويت للعراق غضب إيران

وبعد سلسلة من الهجمات على ناقلات البترول ، طلبت الكويت المعونة الأمريكية وأن تسجل قواربها تحت الراية الأمريكية . وعندما لم يستجب الأمريكيون لهذا الاقتراح ، اقتربت الكويت من الاتحاد السوفييتي فأجروا لهم ثلاث ناقلات سوفييتية . وهذا يملي نشر قطع حربية سوفييتية كحماية . وهو عذر مقبول يجعل السوفييت يتواجدون أكثر في الخليج .

وسرعان ما غيرت أمريكا رأيها ووافقت على اقتراح الكويت .

وكانت الخطة الكويتية ثنائية المعنى : أولا البحث المباشر عن حماية لقواربهم ، ثانيا وعلى المدى الطويل الحصول على الحماية الأمريكية لبلدهم ، حيث إن بريطانيا لم تعد في وضع يسمح لها بتوفير هذه الحماية بنفس الطريقة كما فعلت عام 1961 م . والأكثر أهمية أن الكويتيين تنبئوا بأن صدام حسين سوف يثير لهم المتاعب بعد حرب إيران .

وعندما طلب الديكتاتور العراقي من أمريكا سحب سفنها الحربية من الخليج ، كانت واشنطن متحيرة . و لم تفهم أمريكا جيدًا الإشارات القادمة من بغداد ، مما جعل جيمس بيكر يطلب من سفيره في بغداد أن يؤكد لصدام حسين نوايا أمريكا الطيبة .

وفي 24 شباط ــ فبراير 1990 م وأثناء اجتماع « مجلس التعاون العربي » في عمان ، كرر صدام حسين طلبه بسحب السفن الحربية من الخليج وعرض فكرته بإقناع عاطفي فأعلن أن المصالح الأمريكية في المنطقة لا تنفصل عن المصالح العربية . ويجب على البلاد العربية أن تسحب جزءا من ثرواتها في الولايات المتحدة وتستثمره في البلاد العربية وفي الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ، وحذر من أن الضغط الاقتصادي والمؤامرات الغربية قد أضعفت الاتحاد السوفييتي إلى حد أنه قد تصبح أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة في الشرق الأوسط ، مما سيجعل أمريكا تهتم أكثر بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة . وحذر من أن إسرائيل سوف تقوم في ظرف خمس سنوات بحرب ضد العرب ، وإسرائيل يمكن هزيمتها إذا اتبع العرب خططه .

وفي اليوم التالي وخلال جلسة مغلقة زادت حدة التوتر مما جعل الرئيس المصري

حسني مبارك يفقد أعصابه ؛ فقد أعلن صدام أن العراق في حاجة ماسة إلى المال لبناء اقتصاده وقال إنني أحتاج إلى 30 بليون دولار نقدًا . ثم أثار دهشة الرئيس حسني مبارك عندما قال « اذهب وقل لهم هذا الكلام في السعودية وفي الخليج ، وإذا رفضوا إعطائي هذه النقود فسأعرف كيف آخذها » . وهنا قاطعه الرئيس مبارك في حدة ، وقال « أنا لا أقبل أن أكون وسيلة للابتزاز » . ورحل صدام وانتهى الاجتماع .

ولقد أعطت السعودية بالفعل صدام حسين أكثر مما هو معقول . ولكن الملك فهدا رأى أنه طالما أن العراق ما زال يسلح نفسه و لم تحدث معاهدة سلام بين العراق وإيران ، فمن المحتمل تجديد الأعمال الحربية . وكانت السعودية هدفا لأعمال عدائية إيرانية كل موسم حج ، وكانت تواجه متاعب متزايدة مع سكانها الشيعة وتواجه حملة من المسلمين في كل أنحاء العالم الذين لا تصلهم أموال البترول . وقد غضبت السعودية من إصلاح الجسور بين الكويت وإيران ، وحاولت أن تضغط على الكويت ، فقبضت على سبعين كويتيا من الحجاج الشيعة واتهمت سبعة عشر منهم بتهم غير ثابتة بزرع القنابل .

ووافقت السعودية على مطالب العراق الممثلة في الديون الضخمة التي حصل عليها فيما بين عام 1980 م و 1988 م تعتبر منحًا .

وعقدت السعودية معاهدة عدم اعتداء مع العراق .

الفصـــل الثالث عشر

رياح الغزو

منذ أول عام 1990 م والعراق يدفع بأسعار البترول إلى أعلى . وقد رأت الكويت أن لصدام عذره الخاص في تحركاته . واستمرت هي في إصلاح الجسور بينها وبين إيران ، وهو هدف ظل دائما في جدول أعمال الكويت . وكانت إيران قد أطلقت صواريخها « سيلك وورم » من شبه جزيرة « الفاو » على رصيف في ميناء الأحمدي وبعد ذلك بأسبوعين أي في تشرين ثاني تشرين ثاني نوفمبر 1987 م حدث اجتماع في الكويت أعلن فيه وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد أن الحادث غير هام بالنظر إلى التاريخ الطويل الذي يربط بين البلدين اللذين يجب أن يعيشا معا ويبدءان في إصلاح العلاقات بينهما فور انتهاء الحرب .

وظهرت علامات أخرى يمكن أن تؤدي إلى غزو الكويت عام 1990 م وهي أن الكويت بدأت تلاعب جارتيها .

وقد دعا العراق إلى مؤتمر قمة للدول المنتجة للبترول ليجبرها على زيادة الأسعار . ومع ذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء بترول دول الخليج في جدة على أن يتم قبل اجتماع « الأوبك » في جينف في نهاية تموز يوليو 1990 م . وكانت الأحداث خلال مؤتمر القمة في بغداد في آيار ـــ مايو مذهلة . فقد بدا واضحا الشقاق بين أفراد الأسرة العربية .

وبعد شهر أرسل العراق سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء وأحد المبعوثين الذين يثق فيهم صدام حسين وعضو القيادة القطرية لحزب البعث . ذهب سعدون حمادي إلى الكويت وإلى بعض دول الخليج الصغيرة ليضع سياسة عربية مشتركة بعد أن هبطت أسعار البترول من 18 دولارا إلى 14 دولارا للبرميل . وكانت فكرة العراق هي أن تقوم كل الدول المنتجة بتخفيض إنتاجها وهكذا ترتفع الأسعار . وكان حمادي يحمل رسالة أخرى للمشايخ . تقول الرسالة إن أطفال العراق جوعى بينما الباقون يعيشون في رفاهية . وطلب حمادي من دول الخليج أن تقدم كل دولة 10 بلايين دولار إلى العراق لمساعدته على بناء اقتصاده بعد انتهاء حربه مع إيران .

وتجاهل الجميع حقيقة أن صداما هو الذي بدأ الحرب ونسي الجميع المبالغ التي

دفعتها دول الخليج للعراق وكان صدام قد قرر أن يجبر الدائنين على إسقاط ديونهم وقد فعل البعض مثل السعوديين ذلك وفي الكويت قدم سعدون حمادي لهم قائمة بأصول الكويتيين وحساباتهم في البنوك في كل أنحاء العالم ، والتي تدل على أن صدام حسين عنده كل التفاصيل عن الكويت ، وأن الكويت لديها مبالغ كافية تجعل بمقدورها أن تتحمل هذه المساهمة الصغيرة .

وعقد مؤتمر على مستوى أقل . ففي 10 يوليو اجتمع وزراء البترول العرب في جدة لمناقشة المطالب العراقية . والبترول من السلع المغرية التي تشجع أي حليف على التحالف معك . وكانت إيران قد انضمت بالفعل إلى العراق معترضة على سياسة الإمارات والكويت في زيادة الإنتاج والتي يتبعها انخفاض الأسعار . وانضمت السعودية القوية إلى الفريق غير الموافق ووافقت الدولتان اللتان انتهكتا نظام الإنتاج (الكويت والإمارات) على تخفيض إنتاجهما .

وهذا يعتبر خسارة كبيرة للاقتصاد الكويتي . فسياستها البترولية التي وضعها وزير بترولها علي خليفة كانت مدروسة بعناية . وكانت الفكرة وراء هذه السياسة بسيطة ولكنها من الناحية الاقتصادية تعتبر أكثر تقدما من سياسات الدول جيرانها . فالكويت لم تعد دولة من دول العالم الثالث المنتجة للبترول وقد استثمرت ثروتها البترولية في نهر الاقتصاد العالمي : فهناك معامل التكرير ومصانع البتروكيمياويات ومحطات الوقود . ولزيادة الأرباح من نشاطها الاقتصادي وراء البحار كان لابد أن ترفع إنتاج البترول الخام . وكان نشاطها الاقتصادي وراء البحار يعود عليها بأرباح تفوق أرباح إنتاج البترول . وكانت الكويت ترفع عوائدها بزيادة مساهمتها في السوق الاقتصادية بدلا من رفع الأسعار . لذلك كانت الكويت تنتج 400 ألف برميل يوميا بالإضافة إلى الحصة المقررة لها وهي مليون ونصف مليون برميل .

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية كانت القصة مختلفة . فهناك المباني الحديثة جدًا وهناك تقليد لنموذج الحياة الغربية وهي ما زالت دولة من دول العالم الثالث المنتجة للبترول ، وتعويضا لنقص دخلها كانت تزيد من إنتاجها . فكانت الإمارتان الرئيستان لإنتاج البترول وهما أبوظبي ودبي تريدان أن تزيدا دخلهما النقدي لتشيدا

الطرق والإنشاءات مع بعض مشروعات التنمية .

وكانت الإمارتان تتنافسان على قيادة اتحاد الإمارات السبع .

فكانت الإمارات تنتج 101 مليون برميل يوميا بالإضافة إلى حصتها المقررة .

ولكن العراق لايستطيع أن يفهم منطق سياسة الكويت البترولية ، ففي رأي حزب البعث فإن استثمار الأموال في الغرب هو خيانة للأمة العربية . أما صدام — الذي يعاني من انفصام الشخصية — فيرى نفسه دائما هدفا للمؤامرات الأجنبية ونشاط الكويت والإمارات دليل على شكوكه .

كان العراق محقا في نقطة واحدة فقد كان هناك تآمر بدأه الملك فهد بإقناع آل ثاني أن يستخدم غيابه كعذر لعدم حضور مؤتمر القمة للدول المنتجة للبترول . وفي رأي العراقيين فمثل هذا الاجتماع يمكن أن يتحول لمحاكمة للشيخ جابر (الكويت) والشيخ زايد بن سلطان (الإمارات) اللذين إذا استمرا في سياستهما فطبقا للأرقام سوف يكلفان الخزانة العراقية حوالي 6 بليون دولار سنويًّا .

وازداد هذا الرقم إلى 14 بليون دولار في خطاب أخير لصدام حسين . وتخفيض المؤتمر من مؤتمر قمة إلى مؤتمر وزراء يمنع صدامًا من إجبار الكويت والإمارات على الالتزام بدفع ما يريد .

وكانت إهانة لصدام حسين من وجهة نظره أن يقولوا عنه إنه فقد أعصابه وأن يقولوا إن إسرائيل بعيدة عنه فمعنى هذا أنه يحارب إسرائيل بالكلمات فقط ومثل هذا الكلام يجعل الملك فهدا في نظره « خائنا » وكانت هذه المكالمة بالنسبة لصدام دليلا على أن دول الخليج الصغيرة ليست مستقلة كما يدعون ، فهم يتلقون التعليمات من ملك السعودية وفي الواقع فإن صداما بعد غزوه للكويت تجاهل دول الخليج وبحث عن إجراء مباحثات مع الملك فهد . وكان هذا واضحا في كلامه مع ياسر عرفات ومع الملك حسين يوم 4 كانون أول — ديسمبر 1990 بعد أن حدد مجلس الأمن يوم 15 كانون ثاني — يناير كموعد نهائيٍّ للانسحاب من الكويت .

وخشي صدام أيضا أن تتحد دول الخليج ضده وتزيد من إنتاجها للبترول مما يخفض الثمن إلى عشرة دولارات للبرميل وبهذا تفقد العراق عشرة بلايين دولار من عوائدها .

وبعد يوم قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي بزيارة للكويت وكانت هذه الزيارة أمرا سيئا بالنسبة للعراق حيث كانت تخشى أن تطلب الكويت الحماية الإيرانية نظرًا للموقف العدائي المتزايد من العراق .

وجاء العيد الوطني للعراق يوم 17 تموز — يوليو وكانت السحب تتجمع فوق الخليج ، وكان الرئيس صدام يستعد لإلقاء خطابه الذي سوف يشن فيه حملة هجوم .

وحيث إن النظام القديم قد انهار فقد اتخذ صدام قراره أن يكون حامي الأسرة العربية ، مع استخدام القوة إذا تطلب الأمر ، وكانت إحدى خصائصه باعتباره رئيسا للمافيا التكريتية أن يطلب تعويضا عن الدم لأعضاء الأسرة الذين قاموا بحماية الأغنياء وهؤلاء الذين يجوعون الشعوب بتخفيض أسعار البترول يجب أن يعاقبوا .

وبينما كان وزراء الخارجية العرب مجتمعين في تونس كان عدو صدام حافظ الأسد مجتمعا مع الرئيس مبارك في الإسكندرية وهذه إهانة أخرى لبغداد . و لم يستخدم طارق عزيز وزير خارجية العراق وهو البعثي الملتزم ، الأساليب المعتادة كما هي عادة الساسة العرب . ففي خطابه لوزراء الخارجية في تونس قال « نحن واثقون أن بعض الدول العربية متورطة في مؤامرة ضدنا . ويجب أن تعلموا أننا لن نركع ولن تحترف نساؤنا البغاء ولن يجوع أطفالنا » . وقبل ذلك كان طارق عزيز قد أرسل رسالة إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية يخبره فيها أن الكويت قد سرقت من العراق ماقيمته 2.4 بليون دولار من البترول بحفر آبار في منطقة الرميلة وهي عراقية . واندهش الكويتيون لهذا الهجوم غير المتوقع . ثم تلقوا اللطمة الثانية حيث قال إن مسألة هذه الحقوق ليست موضع نزاع تجاري بل سيمارس العراق ضغطا سياسيا .

وهكذا نجد العراق القوي الذي يبلغ عدد سكانه عشرة أضعاف سكان الكويت والذي يمتلك جيشا قوامه مليون جندي يتهم جارته الصغيرة بالعدوان . وكان التفسير الذي قدمته بغداد لأمريكا أن الكويت فاجأت بغداد بتغيير علامات الحدود ومكاتب الهجرة والجمارك ونقلتها من أماكنها السابقة .

ورد الكويتيون قائلين إنها ما زالت داخل الحدود الكويتية وإذا كانت أماكنها قد

تغيرت فهذا يرجع لأسباب إدارية فرضتها حركة المرور . ولم يتراجع الكويتيون ولكنهم ردوا على العراق بلهجة تحدي فاتهموه بسرقة البترول من الأراضي الكويتية وهي وسيلة لإرهاب الدائن لكي يتنازل عن ديونه للعراق وقالوا إنهم ليست لديهم النية أن يحذوا حذو السعودية ويشطبوا هذه الديون .

وغضب صدام حسين غضبا شديدا من هذه الدولة الصغيرة التي تتحدى القائد الذي هزم إيران ، فأعلن أن الحملة ضد الكويت تعتبر سياسة قومية واختار يوم 17 تموز — يوليو وهو الذكرى الثانية والعشرين لتولي البعث السلطة ليشن هجومًا عنيفًا واتهمهم بقوله إنهم يحاولون الحط من قدر العراق بعد انتصاره وذلك بدلا من أن يكافئوا العراق الذي ضحى بزهرة شبابه في الحرب ليحمي القصور الغنية ، ثم هاجم الكويت والإمارات لزيادة إنتاجهما من البترول والذي خفض سعر البرميل إلى 14 دولارا وقال إن هذه مؤامرة أمريكية ثم هدد قائلا « إن رفع أصواتنا ضد الشر ليس هو الإجراء الأخير فإذا استمر الشر فستكون هناك إجراءات أخرى فعالة لنعيد الحقوق إلى أصحابها » .

وكان لخطابه تأثير على دول الخليج فبدأوا يشعرون بالخوف والذي شعر بالخوف الأشد هم الكويتيون ففي اليوم التالي دعا رئيس الوزراء إلى اجتماع للمجلس الوطني وأسرع وزير خارجية الكويت إلى الرياض ليقنع الملك فهدا بالتدخل في النزاع . وأعلن العراق أن في وسع الكويتيين تسوية الأمر بسهولة بدفع الأموال المطلوبة منهم للعراق وتخفيض إنتاجهم من البترول .

وانعقد مجلس الوزراء الكويتي ليرد على رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية التي يبلغهم فيها باتهام العراق لهم بسرقة البترول من حقول الرميلة . ولم يكن الوزراء مستعدين لهذا الموضوع وكانوا حائرين تجاه نوايا صدام الحقيقية واستبعدوا الاستجابة لمطالبه المالية أو لشطب ديونه . وحاول كل منهم أن يخمن دوافع صدام الحقيقية . ولم تكن أكثر من أن صدام حسين يرفع صوته ليجبرهم على رفع أسعار البترول قبل اجتماع الأوبك في جنيف . وقال وزير الخارجية إن مسألة الحدود ذات طبيعة متفجرة والعدوان العراقي يحتمل أن يصبح حقيقة واقعة واقترح إجراء بعض

الاتصالات الدبلوماسية لاحتواء المسألة وكان تنبؤ وزير العدل دقيقا أيضا الذي قال إن مسألة أسعار البترول ليست سوى ذريعة لشيء أكثر أهمية وبدأ المجلس يحسب كل ديون العراق وكانت تبلغ حوالي 35 بليون دولار للكويت والسعودية . ولم تكن هناك أرقام دقيقة عن ديون الكويت وحدها ولكن مبلغ 13.5 بليون قد ذكر . ثم بحثوا مسألة شطب الديون ولكنهم لم يصلوا إلى نتيجة .

وكانت زيارة الشيخ الصباح إلى الرياض بداية جهود دبلوماسية محمومة لإنهاء الأزمة . ولكن صداما استمر في طريقه . ففي يوم 21 تموز — يوليو طبقا لمصادر المخابرات — تحرك 30 ألف جندي من القوات العراقية إلى الحدود الكويتية ولم ير وليم وبستر رئيس الـ سي آي إيه في هذا احتمال الغزو إنها مجرد مناورات لإجبار الكويت على الاستجابة لمطالب العراق . وأعلنت الحكومة الأمريكية موقفها من الأزمة « نحن مصممون على أن ندافع عن حرية الملاحة ونضمن تدفق البترول من مضيق هرمز » . ولم ترسل أمريكا رسالة واحدة إلى بغداد تحذرها فيها من الهجوم على الكويت .

وفي هذه الأثناء أعلنت المخابرات المصرية أن قوات عراقية أكثر تتدفق نحو الكويت « ما بين 6 إلى 8 فرق مدرعة ونفس الرقم من الفرق الميكانيكية وكلها اتخذ وضع الاستعداد للعمل » . مما اضطر الرئيس مبارك أن يقطع محادثاته مع عدد من وزراء الخارجية العرب إعدادًا لمؤتمر قمة يعقد في تشرين ثاني — نوفمبر 1990 ، وطار الرئيس مبارك إلى بغداد . وأبلغ الرئيس مبارك الكويتيين أن صدام حسين قد أكد له أنه لا ينوي غزو الكويت . وأرسل الرئيس مبارك نفس الرسالة إلى الملك فهد وإلى الرئيس بوش . وأنكر العراقيون بعد ذلك أنهم أعطوه هذا التأكيد .

وبعد أن غادر الرئيس مبارك بغداد لزيارة الكويت بساعتين كرر وزير الخارجية العراقي طارق عزيز نقده للكويت وللإمارات .

فأي نوع من رد الفعل تتوقعه من القائد العراقي بعد أن احتشدت قواته على الحدود الكويتية ؟

سؤال يحتاج إلى رد من الذين لم يتوقعوا الغزو وجاءت تقارير من الـ سي آي أيه تؤكد تدفق قوات أكثر وصورت الأقمار الصناعية طابورا عراقيا مدرعا يتحرك على طريق البصرة ــ الزبير نحو الحدود الكويتية . وتلقت الرياض والقاهرة تقارير مخابرات تفيد أن ألوية من الحرس الجمهوري تتحرك نحو البصرة . ووجه الرئيس بوش إنذارا غامضا قال فيه إنه لا يوجد مكان للإكراه أو الخوف في عالم متمدين .

وأجمعت التقارير السياسية في جميع العواصم ــ باستثناء تقارير المخابرات ــ على أن صدام حسين يبدو أكثر عدوانا في محاولة لثني ذراع الكويت قبل انعقاد مؤتمر الأوبك في جنيف . واستمرت أسعار البترول في الارتفاع كلما أذيعت أنباء نشر القوات .

وظنت أمريكا أنها قد أنهت الأزمة بإرسالها قطعا من الأسطول الأمريكي إلى شواطئ الإمارات . أما بالنسبة لزيادة أسعار البترول فيستطيع العالم أن يتحملها . في هذه الأثناء كان صدام يزن الأمور ويقدر عواقب خطوته القادمة . واستدعى السفيرة الأمريكية أبريل جلاسبي إلى مقابلته يوم 25 تموز ــ يوليو 1990 قبل اجتماع الأوبك بيوم واحد .

قال لها الرئيس العراقي إنه يريد أن يعقد معها مناقشة سياسية شاملة تعتبر رسالة موجهة إلى الرئيس بوش .

وأثار عدة نقاط في الاجتماع . أولا شرح حاجته الملحة للمال ولكن الرقم الذي ذكره استبعد منه حوالي 35 بليون دولار وهي المبالغ المدين بها للسعودية والكويت بالإضافة إلى 3 بلايين دولار مدين بها لمصر . فقال إن العراق خرج من الحرب مثقلا بديون تبلغ 40 مليون دولار مستبعدين المساعدات التي قدمتها الدول العربية الشقيقة ولكن بعضهم يعتبرونها ديونا رغم أنهم يعرفون وأنت تعرفين أنه لولا العراق لم تكن لهم مثل هذه المبالغ ولولا العراق لاختلف مستقبل المنطقة وقال لها إنه فكر في سياسة الكويت والإمارات البترولية ووجدها سياسة عدوانية بالنسبة للعراق فقد دبروا وتعمدوا تخفيض أسعار البترول دون أسباب تجارية وهذه حرب ضد العراق ، فالحرب العسكرية تقتل الناس بجعلهم ينزفون دما والحرب الاقتصادية تقتل الناس

بحرمانهم من فرصهم في الحياة . وبدأ يقارن بين شعبه وشعوب دول البترول الغنية : « الناس الذين يعيشون في رفاهية وفي أمن اقتصادي يمكنهم التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة حول المصالح المشتركة المشروعة ولكن الجوعى المحرومين اقتصاديا لايمكنهم التوصل إلى مثل هذا التفاهم » .

وأخبر صدام حسين السيدة جلاسبي أن المناورات الأمريكية قد شجعت الكويت والإمارات على سلب حقوق العراق وأن العراق سوف يستعيد حقوقه كاملة . وقال لها يجب أن تصل الولايات المتحدة لفهم أفضل للموقف وتعلن من هو الذي تريد أن تقيم علاقات معه ومن هو عدوها .

وبينما الرئيس العراقي يقول لها إنه يريد أن يجد حلا في إطار عربي إلا أنه لمّح أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تنصح الكويت أن تكون حريصة في معاملاتها مع العراق « لا نطلب منكم حل مشاكلنا فقد قلت إن مشاكلنا العربية سوف نحلها بأنفسنا ولكن لا تشجعوا أي أحد أن يتخذ إجراء أكبر من حجمه » .

وعندما سألته السيدة جلاسبي عن توضيح للأمور على الحدود أكدت له أن الأولوية لدى إدارة الرئيس بوش هي تحسين العلاقات مع العراق . حيث رفض تنفيذ عقوبات تجارية على العراق فضحك لها قائلا إنه « لم يبق شيء نشتريه من الولايات المتحدة سوى الدقيق وأخشى أن تقولوا لنا يوما إنكم ستحولونه إلى مسحوق بارود » فأجابته السفيرة : « لدي تعليمات مباشرة من الرئيس بوش أن أعمل على تحسين العلاقات مع العراق » . في الوقت الذي كان يتم فيه هذا الحديث كانت الطوابير العراقية المدرعة تتجه نحو الحدود الكويتية .

وبمهارة أخذ صدام حسين يناورها : « ولكن كيف ؟ نحن أيضا لدينا هذه الرغبة ولكن الأحداث تجري ضد ما نرغب فيه » .

فأكدت له السفيرة أن إدارة الدولة الأمريكية تؤكد أن الرئيس صدامًا لن يكون موضع انتقاد وسائل الإعلام الأمريكية . « سيادة الرئيس : إن الرئيس بوش لا ينشد علاقات أفضل فقط مع العراق ولكنه يرجو أن يساهم العراق في سلام وازدهار

الشرق الأوسط . إن الرئيس بوش رجل ذكي ولن يشن حربا اقتصادية على العراق . إن ما تقوله صحيح ، فنحن لا نريد أسعارًا أعلى للبترول ، ولكني أود منك أن تبحث إمكانية عدم تقاضي أسعار أعلى للبترول » . وأعطاها الفرصة كي تخمن السعر الذي ترغبه الولايات المتحدة نتيجة لاجتماع الأوبك في اليوم التالي . وعند هذه النقطة تدخل وزير الخارجية طارق عزيز في المحادثة وقال : « إن سياستنا ضد القفزات المفاجئة في أسعار البترول » .

فأضاف صدام حسين : « أعتقد أن 25 دولارا للبرميل ليس سعرًا عاليا » . ومرة أخرى ، فات السفيرة أن تذكر السعر الذي تريده الولايات المتحدة وقالت : « هناك كثير من الأمريكيين يرغبون أن يروا سعر البترول أعلى من 25 دولارا لأنهم جاءوا من دول منتجة للبترول » .

وسألته السفيرة مرتين عن توضيح للموقف على الحدود ، فأجابها صدام حسين بحديث طويل عن أسعار البترول ومشاجرات بسببه واجتماع وزراء خارجية البترول في جدة . ولم تضغط السفيرة بشدة من أجل الحصول على تأكيد . ولكنها سألته عن الجهود التي يقوم بها الأشقاء العرب وهل توصلت إلى نتيجة . فأجابها صدام بأن هناك اجتماعا سيعقد في جدة بين العراق والكويت ، وبعده سيذهب رئيس وزراء الكويت إلى بغداد لإجراء مباحثات مباشرة يومي 28 ، 30 تموز — يوليو . وقال لها : « إذا اجتمعنا ووجدنا أي أمل فلن يحدث شيء . ولكن إذا لم نصل إلى حل ، فمن الطبيعي ألا تقبل العراق الموت » .

وطبقًا لما نشرته الواشنطن بوست يوم 20 تشرين أول — أكتوبر فإن الرئيس بوش أرسل رسالة إلى صدام حسين يوم 28 تموز — يوليو يؤكد فيها مرة أخرى التزامات الولايات المتحدة نحو أصدقائها في المنطقة ، وأعلن الرئيس بوش في رسالته أن استخدام القوة ضد الكويت أمر غير مقبول . وأكد أيضا رغبة أمريكا في تحسين العلاقات مع العراق . وفشلت رسالة الرئيس بوش في أن تعطي أي تحذير للعراق من نتائج العمل العسكري ضد الكويت .

في ذلك الوقت كانت هناك تسع فرق مشاه محتشدة على الحدود .

واجتمع ممثلو دول الأوبك في فندق شيراتون في جنيف يوم 26 تموز — يوليو ، وكان تركيزهم كله على الخليج . وكانت المناقشات غير الرسمية خارج المؤتمر تركز على : هل كان صدام يناور أم هو قادر على التحدي . هل يستطيع أن يتحدى أمريكا ويحتل جزءاً من الكويت . وبينما كانت السعودية موضع اهتمام في كل اجتماع كان صدام هو بطل الحلبة هذه المرة . وعندما وصل وزير البترول العراقي إلى المؤتمر حدد سعر 25 دولارا للبرميل بزيادة قدرها سبعة دولارات عن السعر السائد مما سبب دهشة كل المبعوثين ، ونظروا إلى السعوديين الذين كانوا يطلبون سعرًا معقولا ، وقالوا إننا نحصل على كثير من الواردات من الدول التي تستورد بترولنا والسعر المعقول يساعد على تخفيض أسعار هذه الواردات التي ندفعها بالعملة الصعبة .

في هذا الاجتماع التاريخي اتفق أعداء الأمس فقد خرج مندوب العراق ومندوب إيران ليناقشا الأمر معًا . ووجدا لهما حلفاء لم يسبق أن تبادلا معهم الكلام فمثلاً فنزويلا حاولت أن تحافظ على السعر القائم بينما بلاد مثل نيجيريا كانت في حاجة ملحة لزيادة عوائدها ووجدت نفسها في صف العراق .

في الصباح التالي اقترحت إيران حلا وسطا وهو سعر 23 دولارا للبرميل ووافق العراق . ثم اتفق الجميع على السعر الذي اقترحته السعودية وهو 21 دولارا للبرميل وقال العراقيون إنهم سعداء بهذه النتيجة ، وكان الشق الثاني من الاتفاق يطالب بتحديد الإنتاج اليومي بـ 22.5 مليون برميل . وانتهى الاجتماع .

وفي هذه الأثناء ووسط حرارة الصيف اللافحة وعلى بعد آلاف الأميال من الغرف المكيفة الهواء في شيراتون جينيف كانت القوات العراقية ما زالت محتشدة . وحدثت اتصالات أكثر بين القاهرة ومدينة الكويت وواشنطن والرياض . وبدأ الرئيس مبارك والملك حسين والأمير سعود (وزير الخارجية السعودي) وياسر عرفات اتصالاتهم وزياراتهم ومكالماتهم التليفونية كل هذا من أجل احتواء الازمة .

وفي يوم السبت الموافق 28 تموز يوليو قدمت المخابرات المصرية للرئيس مبارك

تقريرًا يفيد أن غزو الكويت أصبح محتملا في ظرف أسبوع ولكن مباركًا كان قد تلقى تأكيدًا شخصيا من صدام قبل أربعة أيام أنه لن يكون هناك غزو ، فطلب تقريرًا آخر من المخابرات . وفي اليوم التالي قدمت المخابرات تقريرًا أكثر تفسيرًا وكان مزعجا جداً للرئيس المصري « إن السائقين الذين يعبرون الحدود بانتظام من البصرة إلى الكويت قد أخبرونا أن هناك عطلا بسبب طوابير الدبابات التي تتحرك ببطء وكانت المدفعية وحاملات الجنود المدرعة تتحرك جنوبا . وأقيمت معسكرات الجيش والخيام والتسهيلات الأخرى التي يحتاج إليها الميدان بجانب نقط العبور . وقد أخبرنا السائقون أيضا أن حجم المعسكرات وعدد الجنود قد تضاعف في خلال يومين » . كان التقرير مكونا من ثلاث صفحات .

وفي هذه الأثناء صورت الأقمار الصناعية قوات أكثر تتجه نحو الحدود الكويتية . وفي ليلة 29 تموز ــ يوليو كانت الـ سي آي إيه قد أعدت تقريرًا مفاده أن القوات العراقية قد حشدت 100 ألف جندي على الحدود الكويتية تدعمها ثلاثمائة دبابة وقال التقرير إن الغزو محتمل .

وفي يوم 28 تموز ــ يوليو أعلنت العراق تأجليها لمباحثاتها مع الكويت التي كان مفروضا أن تحدث في جدة . وتم تأجيل موعد زيارة رئيس وزراء الكويت إلى بغداد .

وقدمت المخابرات المصرية تقريرًا للرئيس مبارك يوم 1 آب ــ أغسطس مفاده أن الغزو وشيك الوقوع ولكن لم تستطع المخابرات أن تحدد إلى أي مدى سيتقدم صدام حسين داخل الكويت .

ولم تستطع الأقمار الصناعية ولا طائرات الأواكس ولا السفن الحربية في الخليج أن تلتقط أي إشارات بين بغداد والقوات المحتشدة على الحدود ، لسبب بسيط هو أنه لم تكن هناك أي إشارات . فقد كان العراق يرسل رسائله بطرق بطيئة ولكنها مؤثرة فكانت ترسل برًّا أو عن طريق التليفون ، مما يجعل الأمر صعبا على أحدث

تكنولوجيا أن تلتقط هذه الرسائل . لم تستطع أن تكتشف حقيقة ما يحدث سوى أجهزة المخابرات المصرية والأردنية لأنهم سبق لهم العمل مع أفراد الجيش العراقي ويعلمون كيف يعملون . وهذا هو السبب في أن الغرب لم يهتم كثيرا بالأمر في خلال الأسبوعين السابقين للغزو بينما أخذ الرئيس مباركًا والملك حسين الأمر بجدية وبدأوا اتصالات دبلوماسية واسعة . وكانوا يحصلون على تعهدات مستمرة من صدام حسين نفسه أنه لن يحدث غزو مما جعل الرئيس مبارك يتخذ قرارًا سياسيا قبل الغزو بساعات أن يهمل اقتراحات أجهزة مخابراته بالاتصال بصدام حسين وإقناعه بالعدول عن الإجراء الذي ينوي أن يتخذه في أقل من 12 ساعة . وفي أول آب ــ أغسطس حدث اجتماع عاجل في البيت الأبيض وكان رأي الـ سي آي إيه أنهم مستعدون وسوف يتحركون ولكن أمريكا لم ترسل أي تحذير لصدام .

وفي يوم أول ــ آب أغسطس عقد الجنرال كولن باول اجتماعا في وزارة الدفاع ناقش فيه خطط الحرب . وفي هذا الاجتماع قدم الجنرال نورمان تشوارسكوف تقديرًا للموقف في الخليج . وكان الجنرال تشوارسكوف قائدًا للقيادة المركزية لجيوش الولايات المتحدة وهو تشكيل مسئول عن تغطية 10 ملايين ميل مربع تبدأ من الساحل الشرقي لإفريقيا وتنتهي عند باكستان حيث يوجد 70 ٪ من احتياطي بترول العالم .

وقد نشأت هذه القيادة في عام 1983 وهي تطوير لقوة الانتشار السريع التي أنشأها الرئيس جيمي كارتر لحماية بترول الشرق الأوسط بعد سقوط الشاه في 1979 . وكان يطلق على الجنرال تشوارسكوف اسم « الدب » . ولم تكن لديهم خطة جاهزة لاحتمال أن تغزو العراق الكويت . وانتهى اجتماع الجنرال باول قبل الغزو بساعات ولم تكن هناك حتى خطة وقائية .

وفي حرارة الصحراء استمر الاجتماع العراقي الكويتي في جدة في ليلة 31 تموز ــ يوليو وفي يوم أول آب ــ أغسطس أملا في حل الأزمة . وكان الفريق الكويتي يرأسه رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله بينما كان الجانب العراقي برئاسة

نائب صدام عزة إبراهيم .

ولا يوجد تقرير كافٍ عما حدث في اجتماع جدة ولكن بغداد أطلعت الدكتور محمد المشاط على ما حدث وهو شخصية كريهة ، وطلق زوجته الأمريكية لكي يكسب رضا صدام وقد كان سفيرًا في لندن بسبب قدرته على خلق الأعداء (وكانت مكافئته أن عين سفيرًا للعراق في واشنطن) وقد أعلن المشاط أن الكويتيين ذهبوا للاجتماع دون وجود نية للمفاوضات لتسوية النزاع وكانوا متغطرسين إلى حد كبير .

ولكن الكويت تروي رواية أخرى عن الاجتماع فقد أدلى الشيخ صباح الأحمد بتفاصيل المقابلة لمجلة المصور وقال إن الكويت وافقت على شطب الديون العراقية وعلى تأجير جزيرة وربة للعراق .

أما الصيغة الرسمية الكويتية عن الاجتماع فقد قدمت إلى أمريكا وعرضت في اجتماع قمة القاهرة يوم 9 آب أغسطس وهي كالآتي :

افتتح الاجتماع رئيس الوفد العراقي عزة إبراهيم بقائمة من المطالب بما فيها المناطق المتنازع عليها وحق ضخ البترول فضلا عن عشرة بلايين دولار من الكويت . ورفض الكويتيون هذا وقالوا إن هذه مطالب تعجيز ولا تعتبر أساسًا للمفاوضات بين دولتين شقيقتين فطلب منهم عزة إبراهيم التفكير في الأمر حتى اجتماع اليوم التالي .

وعقد الاجتماع في الصباح التالي بين الشيخ سعد العبد الله وعزة إبراهيم بمفرديهما ولم يدل الكويتيون بتقرير كامل عما حدث في هذا الاجتماع ولكن طبقا لما رواه مصدر كويتي لم يتم مناقشة شيء مهم في هذا الاجتماع حيث كان عزة إبراهيم يعاني من صداع أثناء الاجتماع وذهب إلى غرفته . ورجاه الشيخ سعد ألا يترك الاجتماع ولكن دون فائدة . ولم يفلح الأمير سعود الفيصل في إقناعه بالبقاء . وذكر الكويتيون أنهم كانوا مستعدين لشطب ديون العراق وتأجير إحدى الجزيرتين . ولكن كلا الجانبين رغبا في الرجوع إلى حكومتيهما . واتفق الجانبان على عقد اجتماع آخر في بغداد بعد أيام .

ونستطيع أن نستنتج مما سبق أن سيناريو الاجتماع تم كالآتي : أوضح عزة إبراهيم أن كل ما تستطيع أن تفعله الكويت هو أن توافق على المطالب العراقية والتي تتضمن عدم زيادة الإنتاج مستقبلا عن الحصة المقررة ، ونقل ملكية حقول البترول في الرميلة إلى العراق ، وشطب 14 بليون دولار من الديون العراقية ، ودفع 2.4 بليون دولار في مقابل البترول الذي تم استخراجه بطريقة غير شرعية . وكان الشيخ سعد مستعدًا لشطب الديون ولكنه لم يكن مستعدًا لتنازلات إقليمية وكان الشيخ سعد على عكس نظيره العراقي له السلطة في أن يعطي أي تنازلات فرأى في هذا الاجتماع فرصة لتسوية كل النزاع مع العراق .

وسوف يروي التاريخ أن الشروط الكويتية كانت معقولة في الوقت الذي كان فيه عزة إبراهيم يمثل ديكتاتورية لا يستطيع أن يتخذ القرار فيها سوى رجل واحد ولا شك أن تظاهره بالصداع كان لتجنب موقف يكون فيه ملزما بتحديد موعد آخر لاستمرار المفاوضات .

ومهما كانت أفكار عزة إبراهيم فبعد ساعات قليلة وضعت الدبابات العراقية نهاية لصداع عزة إبراهيم ونهاية لخطط الشيخ سعد الدبلوماسية .

احتشدت القوات العراقية على الحدود الكويتية في نهاية تموز ــ يوليو وكان تقدير المحللين في كل أنحاء العالم أنه إذا قام صدام بالهجوم فإن أسوأ ما يمكن أن تصل إليه الأمور هو أن يحتل حقول الرميلة والجزر . ولكن في فجر 2 آب ــ أغسطس عبرت دباباته الحدود واتجهت رأسًا حتى وصلت إلى قلب مدينة الكويت ذاتها .

كان اجتياحا سريعا ولم يعطِ الفرصة لأي من حلفاء الكويت للتدخل . وكانت الفرصة ضعيفة لا تسمح للقوات المسلحة الكويتية بأن تشتبك مع القوات العراقية الغازية . وقد قال خبير مصري من الذين كانوا يقومون بتركيب نظام صواريخ آمون الدفاعي في الكويت إن الصاروخ متعدد الواجبات كان يمكن استخدامه بسهولة ضد المدرعات المتقدمة بنتائج مدمرة « وكان لدى الكويتيين ما يكفي من هذه الصواريخ لإعاقة الدبابات العراقية نصف يوم على الأقل إذا لم يكن أطول من هذا . ولقد علمناهم كيف يستخدمونها . وكان لدى الكويت أيضا مجموعة من الأسلحة المضادة للدبابات محمولة على سيارات جيب » .

بعد الغزو بشهور تناقش صناع الاستراتيجية في الغرب وفي البلاد العربية هل كان صدام حسين ينوي احتلال الكويت كلها ؟ ولكنهم اتفقوا أنه لا يريد سوى المناطق المتنازع عليها . ثم بدأ بناء الحشد الدولي الضخم وقالوا إن احتلال الكويت ليس إلا مقدمة لغزو السعودية فلا يستطيع أحد أن يعرف التعليمات التي كانت لدى قائد الأركان العراقي عبد الكريم الخزرجي لأنه أعدم بعد الغزو بشهرين هو وهيئة كبار الضباط الذين معه بناء على أوامر من صدام . ولكن المعلوم أن أربعا وعشرين دبابة فقط من قوة الغزو كلها هي التي كانت تحمل ذخيرة وأكثر من هذا لم تكن مقاتلات الميراج تحمل أي صواريخ .

وفي منتصف آب ــ أغسطس كانت هناك إشاعة تقول إن خطة بغداد أن ترسل قواتها مباشرة إلى قصر دسمان عند دخول الكويت . ويخير الأمير بين أن يتعاون معهم وينهي المقاومة وفي هذه الحالة يبقى مكانه حليفا لبغداد وينقذ حياته . أما إذا رفض

وهذا هو المتوقع ، فيقتل في الحال .

ولكن هذا السيناريو غير محتمل ؛ فلم تتجه القوات العراقية مباشرة إلى القصر . فإن القوات الأمامية المجهزة بأسلحة خفيفة قد وقفت على مشارف مدينة الكويت لمدة ساعتين في انتظار وصول الأربع والعشرين دبابة المسلحة ووحدات الحرس الجمهوري الأخرى . واستغرق احتلال المدينة ساعتين أخريين وعلى ساحل البحر وقفت ثماني عشرة دبابة مدرعة بالكامل ، واتخذت مواقعها في اتجاه البحر وفي الرابعة مساء انضمت إليهم 120 دبابة أخرى .

في هذه الأثناء ، كانت هناك أمام الأمير فرصة كافية للهرب حيث استقل عربته المرسيدس المدرعة يعقبها رتل من السيارات المشابهة تحمل الوزراء وحرس الأمير وزوجاته وأطفاله ، واتخذوا طريقهم نحو السعودية .

ومنذ بداية أول إنذار بعبور الدبابات العراقية إلى لحظة مغادرة الأمير للمدينة ، كان أمام المسؤلين الكويتيين ست ساعات لينظموا أنفسهم .

وفي الوقت الذي وصل فيه العراقيون إلى قصر دسمان ، كان الأمير قد ذهب ، واتخذ من الطائف في السعودية مقرًا لحكومته ، وأقام في فندق شيراتون ، ثم بدأ يذيع لشعبه في الكويت .

وبعد سبع ساعات من عبور الدبابات العراقية الحدود ، كان كل شيء قد انتهى ولم يبق مسئول واحد من عائلة الصباح في الكويت .

وفي خلال الساعات الأولى للغزو ، كانت المخابرات العراقية تتحرك وأعلن صدام حسين أن ذراع مخابراته الطويلة يمكن أن تصل لأي خائن في أي مكان . وكانت القوات الغازية مجهزة بأسماء وعناوين مئات من أعضاء المعارضة العراقية ، سواء من الحزب الشيوعي أو من حزب الدعوة الإسلامية الشيعي ، فبدءوا يقبضون عليهم ويرسلونهم إلى العراق . وكان آلاف من الجنود العراقيين يتدفقون إلى الكويت عبر طريق البصرة في سيارات مكيفة الهواء .

وأعلنت إذاعة بغداد نقلا عن وكالة الأنباء العراقية أن مجموعة من الثوار الكويتيين قد أطاحوا بحكومة الصباح وأنهم طلبوا مساعدة العراق ، وأعلن أسماء تسعة أشخاص مجهولين كحكومة مؤقتة وفيما بعد عرِف أن رئيس الوزراء الجديد في الكويت كان عراقيا وقريبًا لصدام حسين . وفي الحقيقة كان ضابط مخابرات اسمه « علاء » وقد سبق له الخدمة في السفارات العراقية في بلدان عربية مختلفة . وبعد يوم 8 آب ــ أغسطس لم يكن هناك أي ذكر للحكومة الجديدة .

كان هناك في الكويت حركة متزايدة في اتجاه الديمقراطية خاصة بين أعضاء المجلس الوطني السابقين . وحل الأمير المجلس الوطني عام 1986 م . وبعد الغزو بدأ العراقيون يتصلون بأعضاء المعارضة الكويتية في المدينة ويرسلون الرسائل إلى عدد كبير في الخارج ولكن في يوم الغزو لم يتعاون معهم واحد من هؤلاء الأعضاء .

كان الجو حارا وقد تعود الكويتيون في مثل هذا الوقت من السنة أن يهربوا إلى أوروبا . ولم يبق في الكويت سوى صغار الموظفين والعناصر الفقيرة في المجتمع الكويتي بما فيهم الشيعة وحوالي المليون من الغرباء . كان هناك الفلسطينيون والهنود والفليبينيون والمصريون بعشرات الألوف . وكان هناك أيضا الأمريكان والأوروبيون واليابانيون بالمئات وأصبح كل منهم جزءًا من المأساة البشرية التي حدثت في معسكرات الاعتقال على الحدود الأردنية في الأسابيع التالية للثاني من آب أغسطس .

وفي يوم الغزو استنكر السفير الكويتي في بغداد العدوان الغاشم وبعد أيام قليلة ظهر على شاشة التليفزيون لينكر ما قاله . وكان يبدو عليه الإعياء والخوف والكلمات ترتعد على لسانه وأعلن السفير على شاشة التليفزيون أنه قد ضل ولم يدرس التاريخ جيدًا . ثم أضاف أنه فهم الآن أن الإجراء العراقي كان ضروريا ، ولم يسمع أحد عنه شيئا بعد ذلك .

وتحرك الرئيس بوش مع بقية الزعماء العرب والعالميين بسرعة وصدر قرار مجلس الأمن رقم 660 بالإجماع في مساء يوم 2 آب ــ أغسطس وتم تجميد كل الأرصدة العراقية والكويتية بناء على توصية من السفراء الكويتيين في الخارج .

وفرضت الأمم المتحدة عقوبات ضد العراق .

واندهش صدام حسين كثيرا للإدانة العالمية لغزوه للكويت وقال إنه يتوقع حل هذه المشكلة في إطار الأسرة العربية ولم يتوقع أي تدخل خارجي ، وإنه يتوقع أن يجتمع القادة العرب ويقنعوا صداما بالانسحاب . وفي ظل النظام العالمي القديم كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يؤيد الحل العربي وأن يستخدم حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن التي تدين العراق ولكن في آب ـــ أغسطس 1990 م كانت المصالح العالمية قد تغيرت . ففي يوم الغزو كان جيمس بيكر في الاتحاد السوفييتي في مهمة سياسية مدروسة بعناية لتحسين أكثر للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي . وفي ساعات قليلة كان قد اتفق مع نظيره السوفييتي على نص قرار مجلس الأمن رقم 660 والذي يقضي بانسحاب عراقي .

وأثناء الأزمة احتجز صدام حسين آلاف من الرهائن لمدة أكثر من أربعة شهور فأرسل الاتحاد السوفييتي تحذيرًا لبغداد يعتبر من أشد التحذيرات التي تلقتها . فلقد أوضحوا له أنه إذا لم يفرج عن الرهائن السوفييت بسرعة فسوف تنضم موسكو بقواتها إلى القوات المتحالفة في الخليج ومن الواضح أن الديكتاتور العراقي لم يعد يستطيع الاعتماد على الاتحاد السوفييتي . ولم يكن يعلم أن السوفييت قد نقلوا صورا التقطها القمر الصناعي إلى التليفزيون البريطاني عن مصنع لليورانيوم المشع في كردستان في العراق .

والأكثر أهمية هو رد الفعل المعادي للغزو من بعض الدول العربية وبفضل تأييدهم تمكن الرئيس بوش من إقناع مجلس الأمن أن يتحرك بسرعة لنشر القوات الأمريكية على التراب العربي .

ومن بين كل زعماء الشرق الأوسط كان الرئيس مبارك الأكثر تصميمًا على أن يرجع صدام حسين عن غيه . ومنذ معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979 م فقدت مصر قيادتها للعالم العربي .

وقد وجد مبارك في الأزمة الجديدة استعادة لدور مصر والحصول على مزيد من

المعونات الاقتصادية (بعد إدانة مصر للغزو العراقي ، شطبت واشنطن ديون مصر العسكرية البالغة 7.6 بلايين دولار بينما وعدتها أوروبا واليابان بمساعدات تبلغ 101 بليون دولار) . وكان الرئيس مبارك غاضبًا جدا لأن صدام حسين قد خدعه عندما قال له إنه لن يغزو الكويت ، وأجرى مبارك مباحثات سريعة مع زعماء المعارضة المصريين ، وعرف أن الشعب يؤيده في سياسته . لذلك رفضت مصر عرضا عراقيا بتقديم بلايين الدولارات لمصر ، وإعادة أكثر من 30 بليون دولار من الأصول المصرية في الكويت إذا اتبعت مصر خطا محايدًا .

وأثناء الشهور السابقة للغزو ، كان الغضب يتزايد في مصر ضد العراق . فهناك آلاف المصريين يعملون في العراق ، وانتقل الكثير منهم إلى الجزء الجنوبي من البلاد أثناء السبعينيات لزراعة أرض شط العرب . وأثناء حرب إيران ذهب مئات الآلاف من المصريين إلى العراق لإدارة مصانعها وليحلوا محل مليون عراقي يخدمون في الجيش .

وفي أواخر صيف عام 1989 م ، عاد آلاف المصريين إلى بلدهم يحكون قصصا حزينة عن المعاملة السيئة التي لاقوها في العراق . فالبعض يحكي كيف سرقت منه نقوده ، وأجبر البعض على الانخراط في الجيش ، وأرسل البعض إلى البصرة للعمل . وعاد العراقيون من الحرب فلم يجدوا وظائفهم القديمة ، فهاجموا المصريين بعنف وقتل من المصريين عدة مئات . ولم تبذل السلطات العراقية جهدًا لمحاكمة المسئولين عن هذا . وبعد الغزو طرد المصريون الذين يعملون سواء في الكويت أو في العراق ، وفقدوا كل مدخراتهم ومعظم ممتلكاتهم ، لذلك لم يجد الرئيس مبارك صعوبة في إقناع البرلمان بالموافقة على قراره بإرسال القوات إلى السعودية .

وبعد أن ضمن الرئيس بوش تأييد مصر ضد العراق بدأ في إقناع الملك فهد ملك السعودية أن يدعو القوات الأجنبية لحماية مملكته .

وقبل الغزو كانت الأسرة السعودية الحاكمة تتعرض لهجوم شديد من نواح متعددة .

ولذلك كان لوصول القوات « الكافرة » في رأيهم بطعامهم « غير النظيف »

وعاداتهم التي لا تتفق مع الإسلام تأثير كبير حيث ارتفعت حدة النقد نحو السعودية .

وبرز الملك فهد باعتباره قائدًا عربيًّا مهما أثناء حرب إيران عندما ساعد في تمويل المجهود الحربي العراقي وقد ظهر أنه رجل دولة قوي وحكيم ومرن . فمنذ أصبح ملكا عام 1982 كان يحكم بالإجماع ، وكان يمسك ميزانا وسطا بين الأمراء ، وكان يحاول أيضا أن يوازن بين العصريين الذين هو منهم وبين التقليديين ويوازن أيضاً بين المتعلمين تعليما غربيًّا وبين علماء الإسلام الذين يقودهم المفتي ابن باز .

ولمدة ستة أيام بعد الغزو لم يكن هناك أي ذكر لما يحدث في وسائل الإعلام السعودية . لذلك كان السعوديون يستمعون إلى الإذاعة المصرية ويشاهدون التليفزيون المصري وكذلك إذاعة الـ بي بي سي ليعلموا ما يحدث في الكويت . وأجرى الملك فهد جهودا دبلوماسية محمومة ما بين زيارات واتصالات بكل العواصم العربية تقريبا . فقد كان الملك فهد يأمل أن الرأي العام العربي يمكن أن يعيد صدام حسين إلى صوابه .

ولكن كان هناك عامل واحد ذو أهمية هو البترول فحاجة الغرب لتأمين وصول إمدادات البترول لن تقنعهم بأن يقبلوا أن يكون غزو صدام للكويت مسألة عربية بحتة .

واجتمع وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني بالملك فهد في يوم الثالث من آب ــ أغسطس ورأى الملك ومعه الأمراء صورا بالأقمار الصناعية لحشد من الدبابات يستعد لمهاجمة المملكة . وكان الأمراء الذين حضروا المقابلة مع الملك ينظرون إلى بعضهم مرة ثم ينظرون إلى الصور الفوتوغرافية مرة أخرى . وأخيرا اقتنعوا أن يطلبوا المساعدة الأمريكية وأعلنت أمريكا سرعة إرسالها للقوات في محاولة لردع العراق من أن يسبق ويستولي على بعض المطارات في السعودية ، أو يتقدم نحو الظهران ويبدو أنه لم يكن في نية صدام حسين احتلال السعودية بموجب معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين البلدين . ولكن يمكنه الاستيلاء على الإقليم الشرقي ويمنع الطائرات والقوات الأمريكية من الهبوط ، أو أن يستولي على حقول البترول . ولو

كان هذا في تخطيطه لأسرع بتنفيذه قبل أن تصل القوات الأمريكية ولكنه لم يفعل . فقد كان في مقدور القوات الخاصة العراقية أن تستولي على المطارات في الحال وتنتظر عدة ساعات حتى تصل القوات المدرعة .

وفي الواقع فإنه بعد أن أصبحت الكويت آمنة للعراقيين كان الانتشار العراقي دفاعيا ، وكان تقدمهم نحو الحدود السعودية بهدف إقامة خطوط دفاعية متقدمة .

وبعد أن هدأ غبار 2 آب ــ أغسطس لاحظ بعض المراقبين أن هدف الانتشار الأمريكي هو الإطاحة بصدام حسين وتحطيم قدرات العراق العسكرية .

وعقد مؤتمر قمة طارئ عربي في القاهرة يوم 8 و 9 آب ــ أغسطس ، واتضح انهيار الجامعة العربية عندما بدأ التصويت على عملية استدعاء القوات الأجنبية (كانت العراق وليبيا ضد القرار بينما امتنعت الجزائر والسودان واليمن والأردن وموريتانيا ومنظمة تحرير فلسطين عن التصويت) .

وأثناء اجتماعات القمة قادت مصر كتلة ضد العراق من بينها دول الخليج كلها . وقد اتخذت هذه الدول خطا متشددا مع بغداد وطالبوا بانسحاب فوري غير مشروط وانضمت سوريا (عدو العراق) إلى معسكر القاهرة وقد كوفئت بعد ذلك على هذا عندما سمحت لها أمريكا وفرنسا بالسيطرة على لبنان وتحطيم القوات التي يقودها العماد ميشيل عون وتؤازرها بغداد . واستؤنفت العلاقات بين سوريا وبريطانيا .

ولم يحضر صدام حسين المؤتمر ، ولكنه أرسل وزير خارجيته طارق عزيز الذي هدد الأعضاء من الدول الصغيرة بنتائج تصويتها ضد العراق . ومشى واضعا يده في يد ياسر عرفات الذي يقف بمنظمته إلى جانب العراق . فقد وجد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وفي معسكرات اللاجئين في صدام بطلا عظيما يواجه أمريكا وإسرائيل. وجلس العقيد القذافي إلى جانب المسئولين الفلسطينيين في استراحة المؤتمر وقال إن هذا المؤتمر جزء من مؤامرة استعمارية ضد الأمة العربية , وهنا رد عليه الرئيس مبارك قائلًا : « يا معمر إذا كنت تعتقد أنني جزء من هذه المؤامرة فقد

كان بمقدوري منذ زمن طويل أن أرسل فرقتين مدرعتين مصريتين لاحتلال ليبيا وعندي مئات الحجج التي أبرر بها تصرفي كما تعلم » ولم يرد القذافي . وهنا وقف الرئيس مبارك واتجه نحو القذافي ووضع يده على كتفه وقال له « تعال لأشتري لك غداء » .

ورغم التصويت ضد العراق ظل صدام حسين يأمل في أن يعالج المسألة في نطاق عربي بمساعدة الملك حسين .

وكان 70 ٪ من رعايا الملك حسين (2.6 مليون) فلسطينيين ويؤيدون العراق ضد الغرب . وفي عام 1951 اغتيل جد الملك حسين وهو الملك عبد الله على أعتاب المسجد الأقصى في القدس لأنه صنع سلاما مع إسرائيل ، وكان حسين في ذلك الوقت في الخامسة عشرة ، ولمست إحدى الرصاصات الأربع أعلى أذنه .

وعندما انعقد مؤتمر القمة فاجأ الملك حسين الغرب بتأييده الكامل للعراق ضد أي عمل تقوم به الولايات المتحدة ورفض الملك أن يستمع لوجهة نظر الغرب وأصر أيضا على أنهم لايستطيعون فهمه فقد قال إنه لا يؤيد صدامًا بل هو مجرد وسيط أمين يريد أن يجد مخرجا للأزمة . وكان من رأيه أيضا أن أي حرب في المنطقة ستصبح كارثة لمملكته فهي تقع بين السعودية والعراق وإسرائيل . وطوال مدة حكمه تعلم دروسًا مريرة . ففي حرب الأيام الستة في عام 1967 فقد نصف مملكته بسبب تحالفه مع ناصر رغم أنه لم يكن يحبه .

(وقد أظهر الملك حبا شخصيا لصدام فهو يرى فيه الأمل في استعادة نصف مملكته : الضفة الغربية) .

وكانت لدى الملك حسين بعض الأسباب الاقتصادية ، فأثناء حرب الخليج ازدهر ميناء العقبة لأن كل الواردات التي كانت تذهب إلى العراق تمر عن طريقه بالإضافة إلى أن العراق كان يمده ببترول أرخص ثمنا . وفي الوقت الذي فرضت فيه العقوبات على العراق كانت السعودية تمد الأردن بـ 20 ٪ من وارداتها البترولية . ووافقت

السعودية على زيادة هذه النسبة إلى 50 ٪ ثم أغلقت خط الأنابيب نهائيا مما أغضب الملك حسينًا .

وقد قالت لجنة العقوبات في الأمم المتحدة إن الأردن هي الدولة الاستراتيجية إذا شئنا لهذه العقوبات أن تسري .

ولكن إذا لم يحصل الملك حسين على بتروله من العراق فسوف تتوقف دولته بالكامل . ويجب أيضا السماح للتجارة بين الدولتين بأن تستمر . وكان كل يوم تقريبا تطير طائرتان مدنيتان على الأقل بين بغداد وعمان ، وكانت الطائرات تأخذ اللاجئين والصحفيين والدبلوماسيين وبعض المسافرين من العراق ، وفي رحلة العودة تكون حمولة الطائرات كاملة . وكان البعث يبث دعايته قائلا : « هذه هي المنح الغذائية يبعثها أطفال الأردن وفلسطين إلى أطفال العراق الجائعين » .

وفي الأردن كانت هناك شعبية جارفة لكفاح العراق من أجل القضية الأساسية وهي قضية فلسطين .

فإذا حاول الملك حسين أن يقف ضد شعبه فسيحدث شغب في الشوارع وربما مواجهة يمكن أن تتورط فيها إسرائيل أو العراق أو كلاهما ، لذلك ظل هدفه الأساسي أن يستمر في سياسته لإيجاد حل عربي للأزمة .

وفي الأسبوع الثاني من كانون أول ديسمبر 1990 كان الملك حسين وياسر عرفات والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد يحاولون إقناع الملك فهد وصدام حسين أن يلتقيا وجها لوجه لإيجاد حل عربي .

وبقيت إسرائيل هادئة بينما الأزمة تتطور . فقد أدرك الأمريكان جيدًا أن أي تدخل إسرائيلي سوف يفسد الإجماع العربي الذي يعتمدون عليه ويجعل من المستحيل على الدول الغربية أن ترسل قواتها إلى السعودية .

ومع ذلك فقد فعل الإسرائيليون كل ما في وسعهم لإحداث مواجهة عسكرية مع صدام حسين . فمن بين كل الدول في المنطقة كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة

التي لا ترغب أن يقبل صدام حسين تنفيذ القرار 660 وينسحب ، لأن هذا من شأنه أن يترك آلة الحرب العراقية كما هي دون أن تمس . وفي خلال عامي 1989 و1990 وبعد أن انتهت العراق من حربها مع إيران قدمت إسرائيل كثيرا من المعلومات المضللة عن العراق حيث كانت تضخم في قواته لأجهزة المخابرات الغربية . وفي الأسبوع الأول للغزو أعلنت إسرائيل أن أي تحرك عراقي داخل الأردن يعتبر إعلانا للحرب عليها . وكان صدام يدرك جيدًا أن تحديه لإسرائيل هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوّحد العرب ، لذلك كانت الدعاية العراقية تركز على الربط بين أمريكا والصهيونية وتتحدث عن المؤامرة بين إسرائيل وأمريكا للقضاء على الأمة العربية .

وهدد ديكتاتور العراق أنه سيشن حربًا على إسرائيل إذا شنت الدول المتحالفة حربًا عليه ؛ فإن توجيه ضربة من إسرائيل إلى العراق من شأنه أن يجعل الدول العربية تنسحب من التحالف .

لذلك فبعد يومين من إعلان صدام حسين ضم الكويت باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة للعراق ربط بين احتمال انسحابه وبين القضية الفلسطينية ، وعرض قبول القرار 660 إذا التزمت إسرائيل بالقرار 242 وقد وجد عرضه تأييدًا شعبيًّا واسعا في العالم العربي .

وفي الواقع كانت الدلائل تشير إلى أن صدام حسين ليس لديه النية في أن يبقى طويلا في الكويت . فقد جردت قواته الكويت من كل شيء يمكن نقله إلى بغداد مثل معامل الأبحاث والمعدات العلمية والذهب والسيارات وقطع الغيار ومعدات المستشفيات والأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى وأخذوا حتى إشارات المرور . وفي يوم 10 كانون أول ــ ديسمبر كان تقدير المنقولات التي تم سلبها من الكويت حوالي 45 بليون دولار .

ومنذ اجتماع السفيرة أبريل جلاسبي مع صدام حسين لم تحدث أي اتصالات بين واشنطن وبغداد ولكن في يوم 6 آب ــ أغسطس وكان التصرف الأمريكي

السريع قد أذهل الديكتاتور ـــ حاول صدام حسين أن يؤكد لواشنطن عن طريق الملحق الأمريكي في بغداد أن العراق ما زالت هي حارس مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . واستمر صدام حسين يعلن أنه لديه الرغبة في أن يعطي السعوديين كل الضمانات التي يطلبونها ولكنه رفض أن يعطي أي تأكيدات بخصوص الكويت وقال صدام حسين أيضًا إن تخفيض التوتر في المنطقة يمكن أن يخفض من أسعار البترول وهذا جزء من الحوار الذي دار بينه وبين جوزيف ويلسن الملحق الأمريكي في بغداد :

ويلسن : شكرًا يا سيادة الرئيس سوف أبعث بكلماتك إلى حكومتي ، وسوف أنقل رسالتك بالتليفون في الحال ، وسوف أكتبها على الورق . وكل ما ذكرته صحيح فهذا وقت خطير ليس فقط للعلاقات الأمريكية العراقية بل لاستقرار العالم كله .

صدام حسين : وأي خطورة على العالم ؟

ويلسن : في حدود معلوماتي فهناك إحساس بعدم الأمان في الأسواق العالمية .

صدام حسين : هذا خطأكم لقد قبلنا 25 دولارا للبرميل ولولا مقاطعتكم لنا لبلغ سعر البرميل 21 دولارا . وعندما تقاطعون 5 ملايين برميل مرة واحدة يحدث عدم استقرار يشعر به التجار ولا يشعر به الشعب الأمريكي .

ولم تقتنع أمريكا برسالة صدام ، واشتدت حملة وسائل الأعلام العراقية على السعودية لأنهم دعوا الكفار إلى أرض الإسلام .

ورغم عدد الدول التي وقفت مصطفة أمام صدام حسين كان هو يعمل في المجال الدبلوماسي . فعرض السلام على الإيرانيين . وعرض أن يرد لهم كل ما حاربت العراق من أجله طوال ثماني سنوات ، وسمحت له الاتفاقية أيضا أن يستعيد جزءًا كبيرًا من جيشه الذي كان مرابطا شمال العراق .

وقد لعب بورقة الرهائن بعناية ووحشية . وتعلم من الخبرة الإيرانية في أخذ الرهائن الأمريكيين عام 1979 . ولكي يتجنب أي محاولة لاسترداد الرهائن ويتجنب أي ضربة توجهها له قوات الحلفاء نشر الرهائن في القواعد العسكرية المختلفة ذات

الأهمية الاقتصادية باعتبارهم دروعًا آدمية . وسمح للصحفيين من كل أنحاء العالم بالدخول إلى بغداد حيث تحدثوا مع الرهائن كما تحدثوا مع العراقيين . وبهذه الطريقة استطاع أن يجعل الموضوع على شاشات التليفزيون في كل أنحاء العالم لمدة أسابيع . وانتهز هذه الفرصة لتحسين صورته الشخصية ؛ ففي إحدى المقابلات التليفزيونية مع عائلة بريطانية علقت الزوجة البريطانية بقولها إنه ليس من الشجاعة أن تختفي خلف النساء والأطفال ، فأمر صدام حسين في الحال بإطلاق سراح النساء والأطفال واحتجاز الرجال .

وكان الشعب الأمريكي يضغط على رئيسه ، الذي فشل في أن يشرح للشعب أسباب نشر هذه القوات ، من أجل إيجاد حل سلمي .

وقامت شخصيات غربية بارزة بسلسلة من الزيارات لبغداد لأسباب إنسانية ونتج عن هذه الزيارات إطلاق سراح الرهائن .

فالفرنسيون الذين اقترحوا مؤتمر سلام للشرق الأوسط لحل جميع المشاكل بما فيها مشكلة الكويت وفلسطين ، كوفئوا على ذلك بإطلاق سراح رهائنهم .

ونجح الرئيس بوش في إقناع مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 678 الذي يحدد للعراق يوم 15 كانون ثاني — يناير 1991 كموعد نهائيٍّ للانسحاب . وطلبت مصر وسوريا من أمريكا أن تقتصر العمليات العسكرية على الكويت فقط ، وألا تحدث غارات فوق المدن العراقية ، وتصاعدت قوة الرأي العام في أمريكا ضد استخدام القوة ضد العراق ولم يبق سوى اللوبي اليهودي الذي يدفع بالأمور ناحية الحرب .

وأثبتت الدراسات أن تدمير القوات المسلحة العراقية سيجعل ميزان القوة يختل في المنطقة في مواجهة دول مثل إيران وسوريا . وكان هناك نقد لتحالف أمريكا مع أنظمة عربية تبين سجلاتها أن انتهاك حقوق الإنسان فيها لا يقل عما يحدث في العراق .

وفي ديسمبر فاجأ الرئيس بوش إدارته باقتراح أن يقوم وزير الخارجية بزيارة لبغداد

لإجراء مباحثات مباشرة مع صدام حسين وفي نفس الوقت يقوم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بزيارة لواشنطن ، وبعد أربعة أيام أعلن صدام حسين أن كل الضيوف الأجانب أحرار في الخروج من العراق ولكنه رفض أن يستقبل بيكر قبل يوم 21 كانون ثاني ـــ يناير فأدرك العالم أن الرئيس العراقي إنما يلعب بالوقت وألغى بوش زيارة طارق عزيز لواشنطن .

وشهدت المائة الساعة الأولى من عام 1991 جهودًا محمومة قام بها الدبلوماسيون الأوروبية للانسحاب من الكويت دون أن يريق ماء وجهه . فقد قبلت الدول الأوروبيون (باستثناء بريطانيا وهولندا) مبدأ عقد مؤتمر دولي لبحث جميع مشاكل الشرق الأوسط بما فيها المشكلة الفلسطينية ، على أن ينسحب صدام حسين من الكويت . ولكن الكويت والسعودية رفضتا هذا المبدأ حيث إنه يسمح ببقاء ترسانة صدام الحربية دون أن تمس ، إذن لابد للحرب أن تأخذ مجراها الدموي .

وفي يوم 3 كانون ثاني ـــ يناير بعد أن سمع الرئيس بوش بزيارة الرئيس ميتران لبغداد اقترح عقد اجتماع في جنيف بين وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ونظيره العراقي طارق عزيز .

وأبعدت بريطانيا نفسها عن طريق خطوات السلام التي تتخذها أوروبا وأعلنت أن الحرب وشيكة . وطردت ثمانية دبلوماسيين عراقيين على أمل أن يرد العراق بالمثل ويطرد آخر ست دبلوماسيين بريطانيين في العراق ، وهذا ينقذ بريطانيا من مسألة إغلاق سفارتها في العراق استعدادًا للحرب . وفهم صدام حسين اللعبة ولم يطرد البريطانيين . وعلى عكس ما توقعته أمريكا فقد وافق صدام حسين على إرسال طارق عزيز إلى جنيف .

وفي يوم 4 كانون ثاني ـــ يناير وفي اجتماع الجماعة الأوروبية قدم وزير الخارجية الفرنسي بعد استشارات مع وزير خارجية ألمانيا خطة سلام مكونة من سبع نقاط . ولفزع بريطانيا الشديد كانت الخطة تتضمن مد الأجل النهائي الذي ينسحب فيه صدام إلى ما بعد 15 يناير . وبعد ثلاث ساعات فجر الرئيس ميتران قنبلة أخرى

عندما اقترح أنه إذا فشل العراق في الانسحاب قبل الموعد النهائي فلا تبدأ العمليات العسكرية قبل أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا آخر .

وتدفق الصحفيون على جنيف يوم 9 يناير حيث تجري المباحثات بين وزير الخارجية العراقي ووزير الخارجية الأمريكي ، وكانت هذه هي آخر فرصة للسلام . واستعد الرئيس بوش ليقول لشعبه إنه قد استنفد كل فرص السلام قبل أن يشن الحرب .

واستغرق الاجتماع في جنيف ست ساعات وفشل فشلا ذريعا . وكان أمام الرئيس بوش أن يسمح للعقوبات بأن تستمر فترة أخرى ، وهذا معناه أن تبقى القوات الأجنبية على الأراضي السعودية مدة أطول وهو الأمر الذي يرفضه الأصوليون الإسلاميون وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لحلفاء أمريكا في المنطقة .

ومن ناحية أخرى إذا تمكنت أمريكا من التخلص من صدام حسين عن طريق حرب مدمرة فربما ينشأ جيل جديد من القوميين العرب يمكن أن يسبب غضبه الشديد إشعال فتيل الإرهاب في الشرق الأوسط . ومن الممكن لهذه الحرب أن تدمر الأماكن المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء . والأكثر خطورة هم الإسلاميون الأصوليون على كلا جانبي الخليج : في لبنان وسوريا وإسرائيل وحتى في الدولة العلمانية مصر ، بالإضافة إلى احتمال تحطيم الأماكن المقدسة للشيعة ، وكان الخوف من هؤلاء الإسلاميين هو الذي أدى بالدول الغربية إلى أن تقوم بالعمل . ولم تكن هذه الحرب أكثر من سحابة مرت في الصحراء العربية .

خاتمــــة

ماذا تبقى من صدام حسين للتاريخ ؟

ماذا تبقى من صدام حسين للتاريخ ؟

لم يتبق منه سوى ما يتبقى من الدكتاتور الذي يحرق أهله ووطنه في سبيل مجده خصي .. لم يتبق سوى الرماد الذي يتبقى بعد أن تحرق سلة المهملات .

والقادة نوعان :

نوع يكتب التاريخ اسمه بأحرف من نور ..

ونوع يُلقي به في مزبلة التاريخ وهي أقذر مزبلة عرفها البشر .

كان صدام حسين وحشا ضاريا وهو يعامل أبناء بلده ..
وقطة أليفة عندما يركع أمام أسياده في الغرب ، أسياده الذين صنعوه ، وأحاطوه ؛ جعلته يشعر أنه بطل حقيقي وأنه المنقذ الذي يحتاج إليه العرب ...

وعبر الكتاب رأينا كيف صنعوا الديكتاتور ، وكيف زينوا له فعاله ، وكيف وه بالسلاح والعتاد وقالوا له أنت ظل الله على أرض الخليج ..

أليس غريبا أن يستورد صدام حسين 95 ٪ من ترسانته لأسلحة الدمار الشامل فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا ومصر والبرازيل وشيلي .

وكانت روسيا وأوروبا الشرقية أيضا مصدرا رئيسا لسلاحه .

وأليس غريبا أن تفتح البنوك الغربية أبوابها له ليحصل على المال ويحصل على ِانات المالية بكرم شديد وبضمان الحكومات التي تتبعها هذه البنوك ؟

كيف وفر صدام حسين كل هذا العدد الهائل من الطائرات المتقدمة ؟ بل ومن ده على إقامة صناعة ضخمة للسلاح ، والقذائف الصاروخية ، والأسلحة ميائية فضلا عن تطويره للأسلحة الذرية ؟ .

وخرج القزم من القمقم وأصبح عملاقا يخشى جانبه .

لقد استيقظ العالم ولكن يقظته جاءت متأخرة .

وهذه الحرب التي قاموا بها على أرض الخليج هل كان المقصود بها القضاء على

صدام حسين أو تدمير قوة العراق ؟

كان العراق دولة قوية يفخر بها العرب تدافع عنهم إذا ما اعتدى معتد ، ولكنهم استطاعوا في أيام قليلة أن يعيدوها إلى عصر الدواب ، وتقهقروا بها قرونا إلى الوراء ، حتى إن جريدة الأهرام القاهرية نشرت أخيرا أن فريق التفتيش الدولي قد صادر نبلة يلهو بها طفل . وهي سخرية تدل على أنهم هم يتركوا بها نبوتا تضرب به ذئبا يطوف حول غنمك . أما الطاغية نفسه ، فقد خرج من المعركة سليما معافى لم يمسسه شيء ، بل أمسك بميكرفونه وأخذ يطنطن بأم المعارك التي انتصر فيها ، وله حق فهو لم يهزم ولكن الذي هزم هم العرب وهم شعب العراق ...

الذي هزم هو مستقبل العرب الذي كنا نحاول بناءه فأصبح أبعد منالا من السراب .

ولعله من السذاجة أن نلقي باللوم كله على صدام حسين . فهناك آخرون لابد أن يشاطروه المسئولية ، ولا نقصد بهذا القوى الغربية فحسب ، بل هناك أيضا قوى في الشرق الأوسط ناصرته وساعدته .

فهل كان صدام حسين يستطيع أن يستمر في هذه الحرب الطويلة ، بدون هذه المساعدة ؟

والأكثر غرابة ، أنه بعد حرب إيران الطويلة والمضنية والمكلفة ، نجده مستعدا من جديد بعتاده وسلاحه ليخوض حربا أخرى .

لقد زلزلت حرب الخليج الكيان العربي ، واستنزفت الجزء الأكبر من ثرواته القومية ، وتسببت في استقدام العديد من جيوش التحالف الدولي إلى أرضه ، وتسببت في تعطيل فعالياته الاقتصادية ومشروعاته التنموية ، غير مئات الآلاف من الضحايا والمعوقين والأسرى والمجهولين والعاطلين ، فضلا عما أصاب البنية الأساسية من تدمير وتخريب وإضرام نيران وفساد للبيئة وللمناخ وما زالت آثار هذه الجريمة الفادحة تضغط على صدورنا وتؤرق مجتمعاتنا وتهدد الأجيال القادمة بعدنا ..

كان ميثاق التضامن العربي ينهض على دعائم ثلاث ، تعتبر في قاموس العلاقات بين الشعوب من المسلمات ... بل من المقدسات :

أولا : عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول بعضها البعض .

ثانيا : احترام السيادة الشرعية على التراب الوطني .

ثالثا : تسوية المنازعات بالطرق الودية وبالوسائل السلمية .

كانت مقدمة هذا الميثاق وحدها أرضية أخلاقية لحركة التعامل بين الأشقاء ، إلا إن من ظلوا يتشدقون بترديدها وقت الأزمات ، كانوا هم معاول الهدم لها بما ارتكبوه من ممارسات مشينة ، وصمتتْ أمتنا العربية عندما قام مغامر من بين حكامها بضرب سمعتها وشرخ أمنها ، وتكبيدها أفدح الخسائر والتضحيات ، ومازال على نفس النهج التخريبي يهدد ويتآمر ويتمرد على سلامة الوطن العربي ، بل إنه مازال يعيش غائب الوعي تحت حالة من أضغاث أحلام أم المعارك المزعومة .

إن بعض الوسطاء الذين يحاولون الآن إيهام الرأي العام العربي بأن الرجل يمد يده للمصالحة والحوار ، عليهم أن يأخذوا حذرهم من شراك الكذب التي حاول أن ينصبها لوصم الشرفاء إبان تبصيرهم له بالنصائح وبكل المحاذير من هول الكارثة التي ألقى بشعبه فيها إلى الآن ، فالمصالحة .. قبل أن تكون منهجا أخلاقيا هي سلوك يقوم على الشرف . وأي مصالحة جادة تنظر أول ماتنظر إلى الأسباب قبل المسببات ، وإلى البدايات قبل النهايات . ولا تنظر إلى الأحداث من آخرها بل تبدأ بأولها . ومن هذه البداية يكون بناء أرضية الثقة بجبر ما انكسر وبلحم ما انشطر .

وفي حالة صدام حسين لا يمكن أن يحدث توازن بين النتائج والمقدمات ألا أن الإذعان للحق والمجاهرة بالاعتراف به والاستعداد لتحمل آثاره هو الطريق مهما كانت التضحيات .

ولايفوتنا هنا أن نهنىء ياسر عرفات بحصوله على وسام أم معارك والذي كان حريصا على أن يعلقه على صدره بنفسه وفي رأيي أنه هو الوسام المناسب للرجل المناسب !

وعادت القوات الأمريكية لتضرب العراق مرة أخرى ، بعنف وبشراسة ، ضربوا العراق وشعب العراق وجيش العراق ، ومرة أخرى خرج صدام حسين من المعركة سليما معافى لم يصب بخدش .

ونكرر السؤال مرة أخرى :

ماذا تبقى من صدام حسين للتاريخ ؟

ونجد الإجابة واضحة في جسد الأمة العربية ، فهي جراح غائرة تحتاج إلى معجزة لشفائها ، وفرقة دامية في عالم يتوحد ، واستنزاف هائل لثروات كانت الأرض العربية في حاجة إليها .

أما هو كشخص فلا يعنينا من أمره شيء ، لأنه حتما سينتهي يوما مثلما ينتهي كل حي ، ولن تبقى له ذكرى ، فالخونة والعملاء لا يذكرهم أحد .

عـود على بـدء :

ونحن في أوائل أكتوبر 1994 م ، تطالعنا الصحف بالعجيب من أنباء صدام حسين .. لقد حشد قواته مرة أخرى على حدود الكويت ، ودب الذعر في عواصم العالم كله ، وشعر جميع القادة العرب بالقلق الشديد إزاء تصرفات هذا الطاغية المجنون الذي لا يفهم أحد ماذا يريد بالضبط . وارتفعت أسعار البترول في العالم . وانهالت التحذيرات عليه من كل العواصم تحذره من مغبة ما يفعل . ولكنه ماض في غيه ، لايستطيع أحد أن يوقفه عند حدوده .

ألم يع صدام حسين الدرس بعد ؟ ! ألم تكفه الهزيمة القاصمة التي عاناها في غزوه الآثم للكويت حين تحدى العالم كله ؟ ! ولكن ماذا يعنيه ، طالما أنه لا يدفع فاتورة الحساب ؟ فالذي يدفعها دائما هو شعب العراق المسكين ، والشعوب العربية المجاورة .

ألا يعلم صدام حسين أن دولة الكويت هي إحدى دول الجامعة العربية التي هو عضو فيها ؟

لا شك في أنه يعلم كل ذلك .

إذن فماذا يريد صدام حسين ؟

لم يعد هناك شك في أنه يعد العدة لمغامرة عسكرية أخرى غير محسوبة ، مثل مغامرته الأولى . إنه مازال يصر على أن الكويت هى المحافظة رقم 19 . أما أن ينهزم أو أن ينتصر ، فهو لا يلقي بالا لكل هذا ؛ لأن النصر يحسب له ، أما الهزيمة فتقع على عاتق شعبه المنكوب .

هل يريد صدام حسين أن يفرض على مجلس الأمن رفع العقوبات المفروضة على العراق ؟ هل يعتقد أنه باحتلاله الكويت مرة أخرى سوف يحصل على أي مكاسب ؟

ربما يكون هذا منطقه ، لأن منطق الطغاة يختلف عن منطق العقلاء .

وأود أن أهمس في أذن هذا الطاغية أنه قد انتهى الزمن الذي تستطيع فيه أي دولة أن تفرض رأيها على العالم بالقوة ، فما بالك إذا كانت هذه الدولة من أصغر دول العالم ، وما زالت تعاني من آثار الهزيمة القاسية التي ليس لها مثيل ؟ !

ولكن ألا يعلم صدام حسين أنه هو السبب في استمرار عقوبات مجلس الأمن على شعب العراق الصابر ؟

أليس هو الذي يرفض تحطيم ما تبقى لديه من أسلحة الدمار الشامل ؟
أليس هو الذي يرفض الاعتراف بدولة الكويت دولة ذات سيادة ؟
أليس هو الذي يرفض الإفراج عن الأسرى الكويتيين عنده ؟

إنه يستطيع أن يفعل كل هذا ، ولن يضيره هذا في شيء ، بل سيكسب رضا العالم وتعاطف دوله معه . وفي هذه الحالة فقط ، يستطيع أن يطالب مجلس الأمن برفع العقوبات عن العراق .

إن المحافظة رقم 19 وهم صوّره له جنون العظمة ، ولن يستطيع أن يتخلى عنه .. لكن القوة ــ وهو لم يعد يملكها ــ لا تستطيع أن تغير الواقع أبدا .. إن للطغاة منطقا مختلفا .. ربما يصعب علينا أحيانا أن نفهمه .. فماذا يضيره لو هدد العالم وأوقفه على حافة الرعب مرة أخرى ؟ وماذا يضيره لو قام بمغامرة عسكرية أخرى ــ دون أي حساب للنتائج ــ تجعل العالم يضربه ضربة أعنف من الضربة السابقة ؟ طالما ــ كما قلت سابقا ــ أنه لن يدفع الحساب . فالشعوب المغلوبة على أمرها هي التي تدفع دائما .

فليلعب الطاغية بمصير شعب العراق كما شاء .. وليضعف الطاغية من قوة العرب وليزدها تمزيقا كما شاء .. وليزه بانتصاراته الوهمية كما شاء ؛ لأنه في النهاية سيلقى في مزبلة التاريخ ..

﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾

الفهرس

رقم الإيداع :	١٠٥١٠ / ١٩٩٣
الترقيم الدولي :	٥ ـ ١٤٥ ـ ٢٥٧ ـ ٩٧٧

الزهراء للإعلام العربي
الإدارة : ١٤ شارع الطوان ـ رابعة العدوية مدينة نصر ـ ت : ٦٠١٩٨٨ ـ ٢٦١١١٠٦
تلكس : ٩٤٠٢١ رالف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ـ متفرع من عباس العقاد ـ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣
القاهرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ماذا تبقى من صدام للتاريخ ؟

اختلف الناس كعادتهم عندما يخرج عليهم صدام حسين بداهية من الدواهي التي اشتهر بها. وأغلب الناس يقولون إنه يأتي ما يأتي عن اتفاق واتساق، ويدللون على هذا بالفوائد التي تعود على بعضهم من جراء ما يفعل. ويقولون هو متواطئ ومأجور، والدلائل بين أيديهم شاهدة.

وآخرون يقولون إنما هي تهويمات من الصرع والجنون، وإنه يأتي ما يأتي عندما يغيب عقله في ضباب العقاقير، ومخدرات يزعمون أنه يتعاطاها كل يوم. وهذا رجم بالغيب، فهناك قرائن تثبت هذا وذاك، ولعله مزيج بينهما.

واليوم ماذا تبقى من صدام حسين للتاريخ ؟

كرامة العرب قد ضاعت، وأموال لا حصر لها قد تسربت في رمال الصحراء المترامية، وثقة قد تبددت وضاعت بين الناس .

وهو ونظامه كأصحاب صالح :

﴿فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها * فكذبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها *ولا يخاف عقباها﴾ .

القاهرة في: ١٩٩٤/١٠/٨ م

أحمد رائف

الزهراء للإعلام العربي